التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء الثاني عشر



بسم الله الرحمن الرحيم

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي، أبوحيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء الثاني عشر) /

أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي - الرياض، ١٤٣٥هـ

٣٤٦ص ١٧×٢٤

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٥٥-٠١-١

١. اللغة العربية - النحو ٢. اللغة العربية - الصرف

أ. حسن محمود (محقق) ب - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٥/٢٩٦٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٢٩٦٧هـ

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٥٥-٠١-١

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦- ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب الإضافة

المضاف: هو الاسمُ الْمَجعولُ كجزءٍ لِما يليه، خافضًا له، بمعنى «في» إن حسُن تقديرُها وحدَها، وبمعنى «مِنْ» إن حسُن تقديرُها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى اللام تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذَينك. ويُزالُ ما في المضاف من تنوينٍ أو نونٍ تُشْبِهه، وقد تُزال منه تاءُ التأنيث إن أُمِنَ اللَّبسُ.

ش: الإضافة في اللغة: الإمالة، ومنه ضافَتِ الشمسُ إلى الغروب: مالَت، وأضَفتُ ظَهري إلى الحائط: أَمَلتُه إليه.

وتُطلق في الاصطلاح على النَّسَب، ومنه قول س: «هذا باب الإضافة، وهي النِّسبة»[(١)]، وعلى هذا الباب.

واختلفوا في إطلاق لفظ المضاف والمضاف إليه كما اختلفوا في المسنَد والمسنَد إليه؛ فقيل: المضاف هو الأول، والثاني /مضاف إليه الأول. وقيل: بالعكس. وجَوَّز بعضهم أن يقال كل واحد منهما في الأول والثاني. والقول الأول مصطلح س[(٢)]؛ لأنَّ الأول هو الذي يضاف إلى الثاني ليستفيد منه تخصيصًا، فكان ملصقًا. من (البسيط)[(٣)]. [٥: ١٤٦/أ]

وقول المصنف **الْمَجعولُ كجزءٍ لِما يَليه** جنس يشمل الموصولَ، والمركَّبَ تركيبَ المزج، والموصوفَ بصفةٍ لازمة. **وما يليه** أَعَمُّ مِن أن يكون اسمًا، أو جملةً، أو حرفًا مصدريًّا، فهو أعمّ من أن يقول: كجزءِ اسم.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٣٥، ولفظه: «... وهو باب النسبة».

(٢) انظر على سبيل المثال الكتاب ١: ٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٨، ٣: ٤١٤.

(٣) البسيط لابن العلج ٢: ٤٩١.

وقولُه **خافضًا له** فصلٌ يُخرج الموصولَ، والمركَّبَ تركيبَ المزج، والموصوفَ بصفةٍ لازمة.

وظاهِرُ قوله **خافضًا له** أنَّ المضاف إليه هو مجرور بالمضاف، وكان قياسه ألاَّ يَعمل الجر؛ لأنَّ ما يَعمل من الأسماء إنما يَعمل بِشَبَهِ الفعل، والفعلُ لا حَظَّ له في عمل الجرّ، إنما يَعمل رفعًا ونصبًا، لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فنابَ الاسم المضاف مَناب حرف الجرّ، فعَمِلَ عَمَلَه، فخَفَضَ المضافَ إليه. والدليلُ على أنه هو الخافض اتِّصالُ الضمائر به، ولا تَتَّصِل الضمائر إلا بعواملها. وهذا هو مذهب س[1].

وذهب أبو إسحاقَ الزَّجاجُ[2] إلى أنَّ العامل في المضاف إليه معنى اللام. قال: لأنَّ الاسم لا يَخفض.

والصحيحُ الأولُ لِما ذكرناه من اتصال الضمير به، ولا يَتَّصل بغيرِ عاملٍ فيه في فصيحِ الكلام.

وحَدَّ بعضُهم الإضافة، فقال: «الإضافةُ نِسبةٌ بينَ اسْمَينِ تَقييديَّة، تُوجِبُ لِثانيهما الجرَّ أبدًا». فـ«بينَ اسمين» احتراز من: قامَ زيدٌ. ولا تَرِد الإضافة إلى الجمل، نحو: يقومُ زيدٌ حيثُ قعدَ عمرٌو؛ لأنَّ تلك الجمل في تقدير الاسم. و«تقييدية» احتراز من قولك: زيدٌ قائمٌ، فإنهما اسمان بينهما نسبة إسنادية لا تقييدية. و«تُوجب لثانيهما الجرَّ» احتراز من: زيدٌ الخياطُ، في قولنا: زيدٌ الخياطُ منطلقٌ، وكذلك في النصب. و«أبدًا» احتراز من: مررتُ بزيدٍ الخياطِ، فهذه النسبة لا توجب له الجرَّ أبدًا، إنما توجبه إذا كان المنعوت مجرورًا.

---

(١) الكتاب ١: ٤١٩ - ٤٢٠.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠.

وقوله **بمعنى (في) إن حَسُن تقديرها وحدها** قال المصنف في الشرح[1]: «قد أغفل أكثر النحويين التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[2]، ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[4]، ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[5]، وفي الحديث: (فلا يجدون أَعلَمَ من عالِمِ المدينة)[6]، وقولِ العرب: شهيدُ الدارِ[7]، وقتيلُ كَرْبَلاءَ[8]، ومنه قول الشاعر[9]:

لهم سَلَفٌ شُمٌّ طِوالٌ رِماحُهم ... يَسيرون لا مِيلَ الرُّكوبِ ولا عُزْلا

/ومثله[10]: [٥: ١٤٦/ب]

مَهــادِي النَّهــارِ لِجــاراتِهِمْ ... وبِاللَّيــلِ هُــنَّ علــيهمْ حُــرُمْ

---

(١) ٣: ٢٢١ - ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٤) سورة يوسف: الآية ٣٩.

(٥) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٦) أخرجه الترمذي في صحيحه: كتاب العلم: باب ما جاء في عالم المدينة ٥: ٤٧ [تحقيق أحمد شاكر وآخرين]، والنسائي في سننه ٢: ٤٨٩ [طبعة دار الكتب العلمية]. ولفظ الترمذي: (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون أحدًا أعلم من عالم المدينة).

(٧) هو سيدنا عثمان بن عفان، رضي الله عنه.

(٨) هو سيدنا الحسين بن علي، رضي الله عنه.

(٩) هو ابن مقبل. الديوان ص ١٥٧. شُمّ: جمع أَشَمّ، من الشَّمَم، وهو ارتفاع القصبة واستواء أعلاها وانتصاب أرنبة الأنف. ومِيل: جمع أَمْيَل، وهو الذي لا يثبت على ظهور الخيل. وعُزل: جمع أَعْزَل، وهو الذي لا سلاح معه.

(١٠) نسب البيت في تهذيب اللغة واللسان والتاج (حرم) وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٤ للأعشى، وليس في ديوانه. حُرُم: جمع حِرْم، وهو الحَرام. مهادي النهار: يرسلون الهدايا في النهار.

ومثله[1]:

وغَيْـــثٍ تَبَطَّنْـــتُ قُرْيانَـــهُ ... بِـــأَجْرَدَ ذي مَيْعَـــةٍ مُنْهَمِـــرْ

مِـــسَحٍّ الفَـــضاءِ ، كَـــسِيْدِ الأَبـــا ... ءِ ، جَمِّ الجِراءِ ، شَـــديدِ الحُـــضُرْ

ومثلُه[2]:

مِنَ الحُورِ مِيسانُ الضُّحى بَخْتَرِيَّةٌ ... ثَقالٌ ، متى تَنهَضْ إلى الشَّيءِ تَفْتُرِ

ومثله[3]:

طَفْلَـــةٌ بَـــارِدَةُ الـــصَّيفِ إذا ... مَعْمَعَـــانُ القَـــيظِ أضـــحى يَتَّقِـــدْ

سُخْنَةُ الْمَشْتَى ، لِحـــافٌ لِلفَتَـــى ... تحتَ لَيلٍ حـــينَ يَغْـــشاهُ الـــصَّرِدْ

ومثله[4]:

تُسائل عن قَرْمٍ هِجانٍ سَمَيْدَعٍ ... لَدَى البأسِ ، مِغْوارِ الصَّباحِ ، جَسُورِ

---

(١) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في منتهى الطلب ٤: ٢٢٢ وشرح الكافية الشافية ٢: ٩٠٧، وقد سقطا مع أبيات أخرى من القصيدة المثبتة في ديوانه بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القريان: جمع قَرِيّ، وهو مجرى الماء من التلاع إلى الرياض. وتبطنتها: دخلت بطونها وجوَّلت فيها. وبأجرد: أي بفرس أجرد، أي: قصير الشعر. والميعة: النشاط. ومسحّ: يسحّ العدو سحًّا مثل سحّ المطر، وهو انصبابه. والسِّيد: الذئب. والأباء: القصب. والجراء: الجري. والحضر: العدو الشديد.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ١٠٥. مِيسان الضحى: نؤوم الضحى. والبخترية: المختالة في مشيتها. وثقال: رزان ثقيلة الأرداف. وتفتر: تضعف.

(٣) البيتان لعمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٣٢١ - ٣٢٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٤، وفيه: «تحت ليل جَنَّ». الطَّفلة: الناعمة اللينة. ومعمعان القيظ: شدة حره. والصرِد: المقرور.

(٤) البيت مطلع قصيدة لحسان. الديوان ٢: ١٣٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٣. القرم: السيد المعظم. وهجان: كريم الحسب نقيّه. والسميدع: الشجاع.

ومثله[1]:

وما كُنَّا عَشِيَّةَ ذي طُلَيْحٍ   لِئامَ الرَّوعِ إذْ أَزَمَتْ أَزامِ

فلا يخفى أنَّ معنى «في» في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غِنَى عن اعتباره، وأنَّ اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصَّل إليه بتكلّف[2]، لا مزيد عليه، فصحّ ما أردناه، ولله الحمد» انتهى.

وهذه الشواهد التي سردها المصنف لا دليل فيها؛ إذ كثير مما استدلَّ به هو من باب الصفة المشبهة، فإضافته غير محضة لأنه قُصد بها التخفيف، وما ليس من باب الصفة قُدِّر فيها[3] اللام، كقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، قال الحُذّاق[4]: لَمّا كان يُمكر فيهما، ويقع المكر فيهما، جُعلا كأنهما الماكران على سبيل التجوز وإسناد الشيء لِما وقع فيه.

وهذه الإضافة بمعنى «في» لا أعلم أحدًا ذهب إليها غيره[5]، وقد ذكر هو[6] والنحويون أنه يُتَّسَع في الظرف المتصرف، فينتصب نصب المفعول به على طريق

---

(١) نسبه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٤٨٣ إلى عمرو بن قُعَيْط. أزمت: نزلت. وأزام: شدّة.

(٢) ق، ك: متكلفٌ.

(٣) غ: فيه.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٧٤.

(٥) في حاشية ك ما نصه: «ابن الحاجب ذهب إلى ما ذهب إليه المصنف، فأوَّلُ من أظهر الإضافة بمعنى في هو لا المصنف. وفي كلام الزمخشري أيضًا إشارة إليه. وقال ابن إياز في شرح الفصول: ذهب إلى الإضافة بمعنى في عبد القاهر الجرجاني وجار الله الزمخشري». قلت: انظر قول ابن إياز في كتابه المحصول في شرح الفصول ٢: ٧٧٠. وانظر مذهب الجرجاني في الارتشاف ٤: ١٨٠٠. ومذهب الزمخشري في المفصل ص ٩٩ والكشاف ٢: ٤١ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٦٨. ومذهب ابن الحاجب في كتابه الكافية ص ١٢١ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٦٨.

(٦) التسهيل ص ٩٨، وانظر ما تقدم في التذييل والتكميل ٨: ٨٣ - ٩٨.

المجاز، ويَسوغ حينئذ إضمارُه غير مقرون بـ((في))، والإضافةُ، والإسنادُ إليه، ولا تتقدر إذ ذاك بحرف جر؛ لأنه قُصد بها التخفيف.

وقوله **وبمعنى ((مِنْ)) إن حَسُنَ تقديرُها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني** وهذه الإضافة يقال فيها: إضافة بعض إلى كله، وإضافة الشيء إلى جنسه، ومثاله: ثوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ[1]، وبُردُ حريرٍ، وشبهه.

واحترز بقوله ((مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني)) من قولهم: يدُ زيدٍ، فإنه يحسُن تقديرها بـ((مِنْ)) لكونه بعضًا من كل، لكنه لا يصح أن يخبر بـ((زيد)) عن اليد، فهذه إضافة[2] بمعنى اللام.

وزعم قوم منهم ابن كيسان[3] والسيرافي[4] أنَّ إضافة ما هو جزء من المضاف إليه وإن لم يقع على المضاف اسمُ ما أضيف إليه بمعنى مِن. واستدلُّوا على ذلك بفصله عن الإضافة بـ((مِن))، نحو قولِ الشاعر[5]:

فالعينُ مني كأنْ غَرْبٌ تَحُطُّ به دَهْماءُ ، حارِكُها بالقِتْبِ مَحزومُ

[٥: ١٤٧/أ] وقولِ الآخر[6]:/

كأنَّ على الكتفَينِ منه إذا انْتَحَى مَداكَ عَرُوسٍ أو صَرايةَ حَنْظَلِ

وهو كثير في كلامهم.

والصحيح أنَّ إضافة هذا النوع على معنى اللام، وإلى ذلك ذهب ابن

---

(١) الساج: شجر.

(٢) ك: الإضافة.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٢٣ وشرح الكافية الشافية ٢: ٩٠٦.

(٤) شرح الكتاب ٦: ٤٨ وعنه في شرح الكافية الشافية ٢: ٩٠٦.

(٥) تقدم البيت في ٢: ٨١. ق: تُحَطُّ.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٢١. مداك العروس: الحجر الذي يُسحق عليه الطِّيب. والصَّراية: الحنظلة الصفراء البرّاقة. غ: مراد عروس.

السَّرَّاج[1] والفارسي[2] وأكثر المتأخرين[3]. ولا حجة فيما أنشدوا لأنه قد تُفصل «العينُ» وأشباهها بـ«من» كما في البيتين، وباللام، ومن ذلك قولُه[4]:

وعَــــينٌ لهـــا حَـــدْرةٌ بَـــدْرةٌ شُـــقَّتْ مآقيهمـــا مِـــنْ أُخُـــرْ

والفصل بـ«مِنْ» لا يدلُّ على أنها إضافة على معناها؛ ألا ترى أنهم يفصلون ما ليس بجزء بـ«من»، ومن ذلك قولُه[5]:

وإنَّ حَديثًا مِنكِ لو تَعْلَمِينَهُ جَنَى النَّحْلِ في أَلْبانِ عُوذٍ مَطافِلِ

فإذا أضافوا قالوا: حديثُكِ جَنَى النحلِ، فالإضافة على معنى اللام.

ومما يدل على أنها بمعنى اللام في نحو: غُلام زيدٍ، ويد عمرٍو، إقحامُهم اللامَ بين المتضايفين في نحو: لا أبا لك، ولا يَدَيْ لك بكذا، ولا فا لزيدٍ، وأُقحمت توكيدًا لمعنى الإضافة.

وذكر النحويون في هذا النوع وجوهًا:

أحدها: الجرُّ على معنى الإضافة وعلى الفصل بـ«مِنْ»، فتقول: ثوبُ خَزٍّ، وثوبٌ من خَزٍّ، و«مِن» في هذا للتبعيض، وهي في موضع الصفة إن كان قبلها نكرة، وفي موضع الحال إن كان قبلها معرفة.

والثاني: التبعية لما قبله في الإعراب. فقيل: هو بدل لجموده. وقيل: هو نعت، وهو مذهب س.

---

(١) الأصول ٢: ٥.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٦٧.

(٣) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٧٤ - ٧٥.

(٤) تقدم البيت في ٨: ١٣٧.

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ١٤١. جنى النحل: العسل. وعوذ: جمع عائذ، وهي الحديثة العهد بالنتاج. ومطافل: معها أطفالها، واحدها: مُطْفِل.

والثالث: النصب. فمذهب س أنه منصوب على الحال. ومذهب أبي العباس أنه تمييز. وقد تقدَّم الكلام على ذلك في «باب التمييز»[1].

ولا يَرِدُ على قول المصنف «إنَّ التي على معنى مِن هو أن يحسُن تقديرها مع صحة الإخبار بالثاني عن الأول» قولُهم: يومُ الخميسِ، فإنه وإنْ صحَّ فيه الإخبار، فتقول اليومُ الخميسُ، لا يَحسُن تقدير (مِنْ) فيه، فلا تقول: اليومُ من الخميس، فـ«يومُ الخميسِ» من الإضافة بمعنى اللام لا بمعنى مِنْ؛ لأنه ليس بعضًا من الخميس.

واختلفوا في إضافة العدد إلى المعدود:

فذهب ابن السَّرّاج إلى أنها بمعنى مِن، فإذا قلت ثلاثةُ أثوابٍ فالثلاثة هي الأثواب، وذلك اسمها، وإذا قلت مئةُ درهمٍ فأصله: مئةٌ دراهمُ، وكأنك قلت: مئةٌ مِنَ الدراهم، والمئة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد، بل ذلك من جهة المعدود، والعربُ تُقيم العدد مُقام المعدود.

وذهب الفارسي إلى أنها على معنى اللام، فقال في مئة درهم[2]: «المعدود الذي هو الدرهم ليس بعدد فتكون المئة بعضَه، وإذا لم تكن بعضه لم تكن بمعنى مِن، وإذا لم تكن بمعنى مِن كانت بمعنى اللام، والتأويل: هذه المئة /لهذا الجنس». [٥: ١٤٧/ب]

فإن أضفت العدد إلى عدد آخر كانت الإضافة عندهما على معنى مِن[3]، نحو: ثلاثُمئة؛ لأنَّ مئة بمعنى مِئين، والثلاث من المِئين هي مِئُون.

وقوله **وبِمعنى اللام تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذَينِك** قال المصنف في الشرح[4]: «كل إضافة سواهما فهي بمعنى اللام وإن لم يَحسن تقدير لفظها، نحو:

---

(١) ٩: ٢٣٠ وما بعدها.

(٢) مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها ص ٢٥٧ - ٢٥٨ بتصرف يسير.

(٣) مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها ص ٢٥٨.

(٤) ٣: ٣٢٣.

زيدٌ عندَ عمرٍو، وعمرٌو مَعَ خالد، فلفظ اللام لا يَحسُن تقديره هنا، ومع ذلك يُحكم بأنَّ معناها مُرادٌ، كما حُكم بأنَّ معنى «مِن» في التمييز مُراد وإن لم يَحسُن تقدير لفظها، وأنَّ معنى «في» في الظرف مُراد وإن لم يَحسُن تقدير لفظها.

وقد يحسُن تقدير (مِنْ) وتقدير (اللام) معًا، ويُجعل الحكم للاَّم لأنها الأصل، ولذلك اختُصَّت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه في نحو[1]:

يــا بُــؤْسَ لِلحَــربِ الــتي وَضَــعَتْ أراهِــطَ ، فاسْــتَراحُوا»

انتهى.

ومن الإضافة بمعنى اللام إضافة «كُلّ» إلى ما بعده لا بمعنى مِنْ؛ لأنَّ مِنْ تعطي التبعيض، و«كُلٌّ» شيءٌ لا يُتَصَوَّر أن يكون بعضًا له، و«كُلٌّ» اسمٌ لأجزاءِ الشيء، ولذلك لا يجوز أن يقع إلا على مُتَجَزِّئ بالوجود: نحو: قبضتُ كُلَّ الدراهم، أو بالتقدير، نحو: رأيتُ كُلَّ الشخص، ولو قلت: جاءني كُلُّ زيدٍ - لم يجز، فلولا أنَّ إضافة الأجزاء إلى المتجزئ بمعنى اللام ما ساغ أن تكون إضافةُ ما هو اسمٌ لها - وهو كُلّ - على معنى اللام.

وزاد الكوفيون[2] إضافة بمعنى (عند)، قالوا: تقول: هذه ناقةٌ رَقُودُ الحَلَبِ، معناه: رَقُودٌ عندَ الحَلَبِ.

ولا دليل في هذا؛ لأنه يمكن أن يكون من باب الصفة المشبهة، والأصل: رَقودٌ حَلَبُها، وجُعل الحَلَبُ رَقُودًا لَمَّا كان الرُّقاد[3] عنده على سبيل المبالغة، نحو قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[4]، ثم قيل: رَقُودٌ الحلَبَ، كالحَسَنِ الوجهَ، ثم أضيف، فقيل: رَقُودُ الحلَبِ، كما قال: حَسَنُ الوجهِ.

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٢٥٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٧٤.

(٣) الرقاد: سقط من غ.

(٤) سورة سبأ: الآية ٣٣.

وذهب شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1] إلى أنَّ الإضافة التي هي بمعنى (مِنْ) هي الإضافة بمعنى اللام؛ لأنَّ الخزَّ مُستَحَقٌّ للثوب بما أنه أصله، فالإضافة بمعنى اللام على كل حال، ومعنى اللام الاستحقاق على كل حال، والمِلكُ نوعٌ ما من أنواع الاستحقاق، كما أنَّ الجنسية معنًى من معانيه. انتهى.

والذي أذهب إليه أنَّ الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه، ولا على نِيَّته، وأنَّ جهات الاختصاص متعددة، يُبَيِّن كلَّ جهة منها الاستعمال، فإذا قلت: غلامُ زيدٍ، ودارُ عمرٍو - كانت الإضافة للمِلك، وإذا قلت: سَرجُ الدابّةِ، وحَصيرُ المسجدِ - كانت للاستحقاق، وإذا قلتِ: هذا شيخُ أخيك - كانت لمطلق الاختصاص.

وإلى تقسيم الإضافة المحضة إلى قسمين: قسم على معنى (مِنْ)، وقسم على معنى (اللام) - ذهبَ من /المتقدمين الجَرميُّ، وعليه أكثر المتأخرين. [٥: ١٤٨/أ]

وردَّ ذلك ابن دُرُسْتُوَيْهِ، وقال: لو كان ما قاله الجرمي صحيحًا لَلَزِمَ أن يكون كل مضاف نكرة؛ لأنه يصير ثوبُ الخزِّ وغلامُ زيدٍ إذا كانا[2] على معنى مِن وعلى معنى اللام: ثوبٌ من خزّ[3]، وغلامٌ لزيد، وهذا بلا شك نكرة، ونحن إذا أضفنا إلى معرفة لا تبقى نكرة، فدلَّ على أنَّ الإضافة ليست على معناهما.

وقالوا: لا يلزم ما قال ابن دُرُستويه إلا لو قيل: إنما على تقدير مِن وتقدير اللام؛ لأنَّ المقدَّر كالثابت. انتهى.

ومِن النحويين مَن صَرَّح بعبارة التقدير، فقال: تُقَدَّر باللام، وتُقَدَّر بِمِنِ، وهو قول الجُزُولي[4]، وهو معنى قول المصنف في أرجوزته[5]:

---

(١) كذا! وقد نص في شرح الجمل ١: ١٧٨ - ١٧٩ على أنَّ هذه الإضافة بمعنى مِن.

(٢) الذي في المخطوطات: كان.

(٣) في المخطوطات: ثوب للخز. صوابه في تمهيد القواعد ٧: ٣١٦٦.

(٤) المقدمة الجزولية ص ١٣١.

(٥) شرح الألفية للمرادي ١: ٤١٨.

والثانِيَ اجْرُرْ، وانْوِ (مِنْ) أو (في) إذا   لَمْ يَصْلُحِ الاّ ذاكَ ، واللامَ خُذَا

وقوله **ويُزال ما في المضاف مِن تنوينٍ أو نونٍ تُشبِهه** قال المصنف في الشرح[1]: «ودخلَ في قولي (ويُزال ما في المضاف من تنوين) المنوَّنُ لفظًا، كغلام زيد، والمنوَّن تقديرًا كأساوِر، فإنك إذا قلت: أساورُ فضةً، بالنصب - فالتنوين مقدَّر الثبوت، وإذا قلت: أَساورُ فضةٍ، بالجر - فإنَّ الذي كان ثبوته مقدَّرًا صار حذفه مقدَّرًا، ولذلك لا يُنَوَّن في الاضطرار، بخلاف الذي تنوينُه مقدَّر الثبوت، فإنه يُنَوَّن في الاضطرار.

ودخلَ في قولي (أو نونٍ تُشبِهه) نونا المثنى والمجموع، ونونا ما جرى مجراهما في الإعراب، كاثنين، وعشرين، يقال: اقبض اثْنَيك وعِشرِيك» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وفي قوله «ويُزال ما في المضاف مِن تنوينٍ أو نونٍ تُشبِهه» ما يدلُّ على أنَّ المضاف قد يكون فيه تنوينٌ أو نونٌ، وقد لا يكون ذانكَ فيه؛ ألا ترى أنَّ مِنَ المعرب ما هو لازم الإضافة ولا تنوينَ فيه، ومِنَ المبنيِّ بناءً لازمًا وعارضًا كذلك، نحو: ذي مالٍ، و﴿لَّدُنْ حَكِيمٍ﴾[2]، وكم رجلٍ، إذا قلنا إنه مجرور بالإضافة، وخمسةَ عَشَرَك. فهذه أنواع أُضيفت، ولم يُحذَف منها تنوين. ويمكن أن يقال فيما هو منها معرب إنه على تقدير التنوين، وما كان مبنيًّا لا يمكن ذلك فيه؛ لأنَّ التنوين أصله أن يكون للاسم المتمكِّن، وهذه غير متمكِّنة، ولا يمكن أن تكون يُقَدَّر فيها تنوينُ التنكير؛ لأنه في الأسماء المبنيَّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها. وأمَّا الحَسَنُ الوجهِ والضاربُ الرجلِ فأضيفا، وليس فيهما تنوينٌ ظاهر ولا مقدَّر.

ومِن المعرَب ما أُضيف لزومًا ولم تثبت فيه نون قبل الإضافة، نحو قولهم: ذَوَا

---

(١) ٣: ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٢) سورة النمل: الآية ٦. ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾.

مالٍ، وذَوُو مالٍ، وأُولو الألبابِ، لكنه على تقدير النون المحذوفة للإضافة، ولذلك لو سَمَّيتَ بها لأَتْمَمْتَها بالنون، فكنت تقول: جاءني ذَوان، وذَوون وأُولون، لَمّا كانت في تقدير النون.

وأمَّا قولهم: مِنْ لَدُ زيدٍ - فلا نقول إنَّ النون حُذفت للإضافة، بل ذلك من الحذف الجائز في لَدُنْ لا لأجلِ الإضافة؛ ألا ترى إلى جواز: مِنْ لَدُ زيدٍ، ومِنْ لَدُنْ زيدٍ، فهذه النون يجوز حذفها وإثباتها إذا /أُضيفت[1]، إلا إن أُضيفت إلى ضمير، فلا يجوز حذفها، نصَّ على ذلك س[2]. [٥: ١٤٨/ب]

وإنما حُذف التنوين للإضافة لأنَّ تمام الاسم الأول إنما حصل بتمام نسبته التقييدية[3] بذكر الثاني، فصار آخر الاسم الأول وسطًا، والتنوين إنما يلحق منتهى الاسم، وهذا ليس بمنتهى الاسم، فلذلك حُذف.

وقوله **وقد تُزال منه تاء التأنيث إن أُمن اللبس** قال المصنف في الشرح[4]: «وقد تُحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يُوقِع حذفها في التباسِ مذكرٍ بمؤنث؛ كحذف تاء ابنة، أو مفردٍ بجمع، كحذف تاء تمرة، ومِن شواهد ذلك قراءةُ بعض القُرَّاء: ﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُـرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّهُۥ﴾[5]، ومنها قولُ الشاعر[6]:

إنكَ أنتَ الحزينُ من أَثَرِ الـ ـــقَومِ ، فإنْ تَنْوِ نِيَّهُمْ تُقِمِ

---

(١) ك، ط، د: أضفت.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٦.

(٣) غ: بتمام نسبة التقييد به.

(٤) ٣: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٥) سورة التوبة: الآية ٤٦. وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية. المحتسب ١: ٢٩٢ والبحر المحيط ٥: ٤٩.

(٦) النابغة الجعدي. الديوان ص ١٥٦ ومجالس العلماء ص ١٢ والمحكم ١٠: ٥٣٧. نِيّهم: نِيّتهم.

ومثلُه[1]:

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ البَينَ ، فانْجَرَدُوا وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

ومثلُه[2]:

ونارٍ قُبَيْلَ الصُّبحِ بادَرْتُ قَدْحَها حَيَا النارِ ، قد أَوْقَدْتُها لِلمُسافِرِ

ومثلُه[3]:

ألا ليتَ شِعْري هل تَنَظَّرَ خالدٌ عِيادي على الهِجرانِ أم هو آيِسُ

ومثلُه[4]:

وأَحلى مِنَ التَّمرِ الجَنِيِّ وفيهمُ بَسالةُ نَفْسٍ إنْ أُريدَ بَسالُها

ومثلُه قول رؤبة[5]:

هاتَكْتُهُ حتى انْجَلَتْ أَكْراؤُهُ وانْحَسَرَتْ عَن مَعرِفي نَكْراؤُهُ

فسهَّلَ حذْفَ التاء من هذه الأسماء أنَّ حذْفها لا يُوقع في التباس؛ لأنه لا يقال في العُدّة عُدٌّ، ولا في النِّيَّة نِيٌّ، ولا في العِدَة عِدٌ، ولا في الحَياة حَيًا، ولا في

---

(١) هو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب كما في المقاصد النحوية ٤: ٢٠٩٦ [الشاهد ١٢٥١] وشرح شواهد شرح الشافية ص ٦٤ - ٦٥ [الشاهد ٢٦]. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٥٤. الخليط هاهنا: المخالط لهم في الدار. وجدَّ فلانٌ في أمره وأجدَّ: أخذ فيه. والبين: الفراق. وانجردوا: اندفعوا وبعُدوا. غ: البينُ.

(٢) البيت لكعب بن زهير. الديوان ص ١٨٥. وهو بلا نسبة في الشيرازيات ١: ٣٨٤.

(٣) عيادي على الهجران ... الجني وفيهم: من شرح المصنف. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١ : ٢١٧. وآخره فيه: يائسُ.

(٤) البيت للحطيئة. الديوان ص ١٣٦. الجنيّ: الرطب. والبسال: الشجاعة وكراهة المنظر والشدة.

(٥) الديوان ص ٤. يصف الليل والبعير. هاتكته: سرت في دجاه. وأكراء: جمع كرًى، وهو النعاس، والنوم.

العِيادة عِيادٌ، ولا في البَسالة بَسَالٌ، ولا في المَعْرِفة مَعْرِف.

وجعلَ الفَرَّاءُ[1] مِن هذا القبيل ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[2]، ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[3]، بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة إقامٌ، ولا في الغَلَبة غَلَبٌ» انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف هو قول الفراء، ولا يذهب أصحابنا إلى ذلك، بل حذف هذه التاء لم يكن لأجل الإضافة، وإنما ذلك على سبيل الترخيم الواقع في غير النداء ضرورة، ولا يقاس على شيء من ذلك.

وأمَّا «وأخلَفوك عِدَ الأمرِ الذي وَعَدوا» فاستدلَّ به الفراء[4] على أنَّ التاء تُحذف للإضافة، وخرَّج عليه ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[5].

وذهب خالد بن كلثوم[6] إلى أنه أراد عِدًا جمع عِدوة، والعِدوة: الناحية، كأنَّ الشاعر أراد: نواحي الأمر وجوانبه. وقد ذكرنا مذهب الفراء وتأويل خالد في باب مصادر غير الثلاثي.

ص: ويَتَخَصَّصُ بالثاني إن كان نكرة، ويَتَعَرَّفُ به إن كان معرفة، ما لم

---

(١) معاني القرآن له ٢: ٢٥٤، ٣١٩.

(٢) سورة النور: الآية ٣٧.

(٣) سورة الروم: الآية ٣.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٥٤.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٧٣.

(٦) المخصص ١٤: ١٨٨. وخالد هذا لغوي كوفي، نحوي، راوية للأشعار، نسّابة، له تصانيف، منها: أشعار القبائل. وهو في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين في طبقة أبي عمرو الشيباني. الفهرست ص ١٠٤ - ١٠٥ وإنباه الرواة ١: ٣٥٢ وبغية الوعاة ١: ٥٥٠.

يُوجب تأويلَه[1] بنكرة وقوعُه مَوقِعَ ما لا يكون معه معرفة، أو عدمُ قبوله تعريفًا لشدّة إبهامه كـ«غَيْر» و«مِثلٍ» و«حَسْب»، أو تكن /إضافته غيرَ محضة ولا شبيهةً بمحضة، لكونه صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها في المعنى أو منصوبٌ. [٥: ١٤٩/أ]

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «كل جزء من جزأي الإضافة مؤثّر في الآخر، فالأول مؤثّر في الثاني الجرَّ بأحد المعاني الثلاثة - يعني تقدير في ومِن واللام - والثاني مؤثّر في الأول نزعَ دليل الانفصال - يعني إن كان فيه - مع التخصيص إن كان الثاني نكرة، ومع التعريف إن كان معرفة» انتهى.

وهذا التقسيم قسّمه غيره من النحويين، وتقسيمهم الإضافة إلى التخصيص والتعريف ليس بصحيح؛ لأنه مِن جعلِ القِسم قَسيمًا، وذلك أنَّ التعريف تخصيص، فهو قِسم من التخصيص لا قَسيم له، والإضافة إنما تفيد التخصيص فقط، لكن أقوى مراتبه التعريف، فإذا أضيف إلى معرفة اكتسى التخصيص التامَّ من الإضافة.

وقوله **ما لم يوجب تأويلَه بنكرة وقوعُه مَوقِعَ ما لا يكون معه معرفة** مثاله قولهم: لا أباك، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، وكم ناقة وفصيلِها، وفعلَ ذلك جهدَه وطاقتَه، فهذه المضافات إلى معرفة تُؤَوَّل بنكرة؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف، و(رُبَّ) و(كم) لا تَجُرَّان المعارف، والحالُ لا تكون معرفة.

وقوله **أو عدمُ قبوله تعريفًا لشدّة إبهامه كـ(غير) و(مِثل) و(حَسْب)** أمَّا غير ومِثل وأشباهُهما فشدَّة الإبهام فيها أنك إذا قلت غير زيدٍ فكلُّ شيء إلا زيدًا غيره، وإذا قلت مِثل زيدٍ فمِثلُه كثير، واحدٌ في طوله، وآخر في علمه، وآخر في صناعته، وآخر في حسنه، وهذا يكاد يكون بلا نهاية. وترجع المِثلية إلى معنيين: الجنسية، والوصفية.

---

(١) في التسهيل وشرحه: تأوله.

(٢) ٣: ٢٦.

وفصّل ابن عصفور الوصفية إلى صفة ظاهرة، نحو الطول والقصر، وسماها الصورة، وإلى صفة باطنة، نحو العلم والجهل، وسمّاها صفة. وكلاهما راجع إلى معنى الوصف.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنَّ موجب تنكير (غير) و(مِثل) وشِبهِهما هو شدة الإبهام فيها هو مذهب ابن السراج[1] والفارسي[2]، وارتضاه الأستاذ أبو علي[3].

ورُدَّ ذلك بأنَّ كثرة المماثِلِينَ والمغايِرِينَ لا توجب كون غيرك ومِثلك نكرتين، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب أن يكون غلام زيد نكرة، بل كان يجب أن يقع غيرك ومثلك على واحد معهود من المغايرين والمماثلين للمخاطب، كما أن غلام زيد إنما يقع على معهود من غلمان زيد.

وذهب س[4] والمبرد[5] إلى أنَّ السبب في تنكيرها أنَّ الإضافة فيها إضافة تخفيف، فيُنوى فيها التنوين، /لا إضافة تعريف، كما أنها في اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، إلا أنهم التزموا التخفيف فيها، ولم يلتزموه في اسم الفاعل، وإنما جُعلت الإضافة في هذه الأسماء للتخفيف، ولم تُجعل كذلك في: ثوب زيدٍ، ودار بكرٍ؛ لأنها في معنى اسم الفاعل بمعنى الحال، ألا ترى أنَّ قولك مررت برجلٍ غيرِك ومِثلِك بِمنْزلة: مُغايِر لك، ومُماثِل لك. [٥: ١٤٩/ب]

وأمَّا «شَبيهك» فتعرَّف بالإضافة للمبالغة، وإذا أفرط شبه شخص لآخر صار معروفًا به، فدخله معنى المضيّ، فتعرَّف بإضافته إلى المعرفة كما يتعرَّف اسمُ الفاعل بالإضافة إلى المعرفة إذا كان بمعنى المضيّ.

---

(١) الأصول ١: ١٥٣.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٦٨. غ: والسيرافي.

(٣) التوطئة ص ٢٥٠.

(٤) لم أقف على نص له في كتابه. وانظر الكتاب ١: ٤٢٣، ٤٢٧، ٢: ١٣ - ١٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٧٢ - ٧٣، وانظر المقتضب ٤: ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩.

وأجاز الأخفش[1] أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة؛ لأنها لم تُستعمل مفصولة عنها، لا يقال: هذا مثلٌ لك، ولا غيرٌ لك، وأولُ أحوال الاسم التنكير، فلذلك كانت نكرة أضيفت إلى معرفة أو نكرة، بخلاف (شَبيه)، فإنك تقول: شبيهٌ بك، فلذلك تعرَّف بالإضافة.

وهذا النوع من الأسماء التي هي نكرات - وهي مضافة إلى معرفة - مأخذُها السماعُ، والمسموعُ[2]: غَيْرُك، ومِثْلُك، وشِبْهُك، وخِدْنُك، وتِرْبُك[3]، وضَرْبُك، ونَحْوُك، ونِدُّك، وناهِيكَ مِنْ رجلٍ[4]، وقَيْدُ الأَوابدِ[5]، وعُبْرُ الهَواجرِ[6]، وجاريةٌ شَكلُ النِّجارِ[7]، وحَجَرٌ مِلْءُ الكَفِّ، وحَسْبُك، يقال: مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِن رجلٍ، أي: مُحْسِبك مِن رجل، يقال: أَحْسَبَنِي أي: كَفاني، وكافيك، وهَمُّك، وهَدُّك، وشَرْعُك - ولم يُستعمل منها فعل - وكَفْؤُك[8] مثلث الكاف، وأربعتها بمعنى حَسْبك، وجميعها مصادر في الأصل، ولذلك لا تُثَنَّى بتثنية الموصوف، ولا تُجمع بجمعه.

---

(١) رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٧٢.

(٢) الكتاب ١: ٤٢٢ - ٤٢٤ وشرحه للسيرافي ٦: ٥١ - ٥٣ وتمهيد القواعد ٧: ٣١٨١ - ٣١٨٢.

(٣) خدنك وتربك: المقارن لك في السن.

(٤) ناهيك من رجل: ننهاك عن غيره لقيامه بكل ما تختاره منه.

(٥) فرس قيد الأوابد: مقيِّد الأوابد. والأوابد: الوحش الذي يصاد، فهو لشدة جريه يصاد به الوحش كالقيد لها.

(٦) ناقة عبر الهواجر: عابرة للهواجر. والهواجر: جمع الهاجرة، وهي نصف النهار حين يشتد الحر.

(٧) شكل النجار: تشاكل نجارها وتشبهه، والنجار: الأصل واللون. ويقال أيضًا: شكل التِّجار، أي: تصلح للتجارة. تحصيل عين الذهب ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٨) ط: وتقول.

فأمَّا «قُرَّة عَينه» من قول الشَّنْفَرَى[1]:

إذا هو أَمْسَى آبَ قُرَّةَ عَينِهِ مآبَ السَّعيدِ ، لم يَسَلْ : أَينَ ظَلَّتِ

فذهب الفارسي إلى أنها بمنْزلة حَسْبك؛ لنصبه على الحال مع أنه مضاف إلى معرفة، وهو مصدر في الأصل، قال تعالى: ﴿مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[2]، فأفرد ولم يجمع، كما أفرد الصوت في قوله: ﴿لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾[3].

ومعنى قوله «لم يَسَلْ أينَ ظَلَّت»: أنها لا تبرح بيتها. ومعنى «آبَ قُرَّةَ عَينه»: رجعَ إلى ما يَسُرُّه منها. وفي «اختيارات المفضل»: آبَ قُرَّةَ عَينها[4].

والأَولى أن ينتصب على إسقاط حرف الجر، أي: آبَ إلى قُرَّةِ عَينه؛ لأنه لم يثبت تنكير «قُرَّة عينه» في لسانهم فيحمل هذا عليه، وإسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم في لسانهم كثير، ومنه مقيس وغير مقيس، فتأويله على ما كثُر - وإن لم يُقَسْ - أَولَى من إثبات ما لم يوجد في كلامهم.

فأمَّا «واحدُ أمِّه»، و«عَبدُ بَطنِه» فالأكثر أن يكونا معرفتين، وبعضُ العرب يجعلهما نكرتين، كأنه لحظ في «واحد أمِّه» معنى: مُفرَد أُمِّه، وفي «عبد بطنِه»: خادم بطنه. والضمير فيهما لا يرجع إلى (واحد) ولا إلى (عبد)، وإنما يرجع إلى غيرهما مما تقدَّم ذكرُه. ويدلُّ على استعمال «واحد أُمِّه» نكرة دخولُ «رُبَّ» عليه، قال حاتم[5]:

أَماوِيَّ ، إنِّي رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ أَخَذْتُ ، فلا قَتْلٌ لَدَيَّ ولا أَسْرُ

---

(١) الديوان ص ٣٣ [تحقيق إميل يعقوب] والمفضليات ص ١٠٩.

(٢) سورة السجدة: الآية ١٧. ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

(٣) سورة لقمان: الآية ١٩. ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾.

(٤) الذي في مطبوعة المفضليات ص ١٠٩ وشرحه للتبريزي ١: ٥١٨: آبَ قرةَ عينه.

(٥) تقدم البيت في ١١: ٢٨٨.

[٥: ١٥٠/أ]

وأنشده بعضهم: /«أَجَرْتُ فلا قتلٌ لديَّ ولا خَتْرُ»[1].

فأمَّا قول صَفِيَّة الباهليَّة[2]:

أَنْحَى على واحِدِي رَيبُ المَنُونِ، وما ... يُبقي الزَّمانُ على شيءٍ ولا يَذَرُ

فـ(واحدي) هنا معرفة.

ومِن العرب مَن يجعل أبًا وأخًا مضافين إلى معرفة نكرتين، قال الأصمعي لأعرابيَّة: أَلِفُلان أبٌ أو أخٌ؟ فقالت: «رُبَّ أبيه، رُبَّ أخيه»، أي: رُبَّ أبٍ له، ورُبَّ أخٍ له، فاستعملتهما نكرتين لحظًا في رُبَّ أبيه: رُبَّ مُناسِبٍ له بالأُبُوَّة، وفي ربَّ أخيه: رُبَّ مُناسِبٍ له بالأُخُوَّة.

وزعم ابن السَّرَّاج[3] أنَّ المُغايِر والمُماثِل إذا كان واحدًا كانت (غير) و(مِثْل) معرفتين إذا أضيفا إلى معرفة، وجَعل من ذلك ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[4]، فأعربه نعتًا لِلَّذِينَ، قال: وتقول: مررتُ بالجامد غير المتحرك.

ورُدَّ عليه[5] بأنه قد وجدنا ما لا يَشْرَكُه فيه غيره، ولا يقع إلا على ذلك، وهو نكرة بدليل قبوله أل، وذلك شَمْس وقَمَر.

وزعمَ السيرافيُّ[6] أنَّ غيرًا تتعرَّف إذا كانت بين متضادَّين، وجَعل من ذلك الآية.

وزعمَ المبرد[7] أنَّ غيرًا لا تتعرَّف بحال.

---

(١) الختر: أسوأ الغدر وأقبحه.

(٢) الحماسة ١: ٤٦٩ [٣٢٨]. وأوله: أخنى.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٧٣.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٧٤.

(٦) شرح الكتاب ٦: ٥٨ - ٥٩ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٣٢٠ [رسالة].

(٧) المقتضب ٤: ٢٨٨ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٣٢٠ [رسالة].

وقال المصنف في الشرح[1] عن الفَرَّاء[2] والزَّجَّاج[3]: «إنّ (الذين) المنعوت بـ(غير) شبيه بالنكرة في الشياع، فلذلك نُعت بـ(غير)». قال[4]: «ورجَّحه الأستاذ أبو علي الشَّلَوبِينُ[5]». قال فيه أيضًا[6]: «وقد يُعنَى بغيرٍ ومِثلٍ مُغايَرة خاصَّة ومُماثَلة خاصَّة، فيُحكم بتعريفهما، وأكثرُ ما يكون ذلك في غير إذا وقعَ بين ضدَّين، كقوله[7]:

فَلْيَكُنِ المَغلوبَ غيرَ الغالِبْ وَلْيَكُنِ المَسلُوبَ غيرَ السَّالِبْ

وقد نُعت به نكرة مع وقوعه بين ضِدَّين، ومِن ذلك: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[8]، فـ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى﴾ مضاف إلى معرفة، وهو نعت لقوله ﴿صَٰلِحًا﴾».

واختلفوا في إضافة الظروف: فذهب بعضهم إلى أنَّ إضافتها غير محضة، سواءٌ أأُضيفت إلى المفرد أم أُضيفت إلى الجملة.

وقوله **أو تكن إضافته غير محضة ولا شبيهة بمحضة؛ لكونه صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها في المعنى أو منصوب** قسّم الإضافة إلى محضة وشبيهة بالمحضة وغير محضة، والذي وقفنا عليه من كلام النحويين تقسيمها إلى محضة وغير محضة، ويأتي

---

(١) ٣: ٢٢٧.

(٢) معاني القرآن ١: ٧ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٣٢٠ [رسالة].

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١: ٥٣ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٣٢١ [رسالة].

(٤) ٣: ٢٢٧.

(٥) حواشي المفصل له ص ٣٢١ [رسالة].

(٦) ٣: ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٧) هو طالب بن أبي طالب. السيرة النبوية ١: ٦١٩. ونسب في شرح الكتاب للسيرافي ٦: ٥٩ لأبي طالب.

(٨) سورة فاطر: الآية ٣٧. ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾.

الكلام معه في شبيه المحضة.

قال المصنف في الشرح[1]: «وذلك أن يكون المضاف صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها في المعنى، نحو: رأيتُ رجلاً حَسَنَ الخَلْقِ محمودَ الخُلُقِ، أو منصوبٌ نصبًا /حقيقيًّا، نحو: رأيتُ رجلاً مُكْرِمَ زيدٍ، فالإضافةُ في هذه الأمثلة وأشباهها غيرُ محضة ولا شبيهةٌ بمحضة؛ لأنَّ المضاف فيها صفة أُضيفت في الأول والثاني إلى ما هو مرفوع بها في المعنى،[2] وفي الثاني إلى ما هو منصوب بها في المعنى،[3] والنِّيَّة الانفصال، فإنَّ الموضع موضع فعل. [٥: ١٥٠/ب]

وخرجَ بذكر الصفة إضافة المصدر، وإضافة المميَّز، وخرجَ بنسبة الرفع والنصب إلى مجرورها نحو: سَحْق عِمامةٍ، وكِرام الناسِ، فإنَّ إضافتهما محضة؛ لأنهما لم يقعا موقع فعل، ولا المجرور بهما مرفوع المحل ولا منصوبه» انتهى.

وأمَّا أصحابنا[4] فحصروا الإضافة غير المحضة في اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول، وكانت بمعنى الحال أو الاستقبال، وفي الصفة المشبَّهة باسم الفاعل، هذا مجمع عليه من أصحابنا. وذكروا أنه قد يُقصد التعريف في ذلك، فيتعرَّف المضاف بما أُضيف إليه مما كانت إضافته غير محضة، فتكون إذ ذاك محضة، إلا إضافة الصفة المشبَّهة، فتَظافَرت النصوص على أنها لا تعرَّف بحال.

وحكى صاحب (المقنع)[5] عن الكوفيين أنهم أجازوا في حَسَنِ الوجهِ وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة، قال: «وذلك خطأ عند البصريين؛ لأنَّ حَسَنَ الوجهِ

---

(١) ٣: ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٢) بعده في شرح المصنف ما نصه: «فإنَّ الأصل: رأيت رجلاً حسنًا خَلقُه محمودًا خُلقُه».

(٣) بعده في شرح المصنف ما نصه: «فإنَّ الأصل: رأيت رجلاً مُكرمًا زيدًا، أي: يُكرِم زيدًا».

(٤) انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٧٠.

(٥) لعله أبو جعفر النحاس، فقد صنف (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين). بغية الوعاة ١: ٣٦٢.

نكرة، وإذا أردتَ تعريفه أدخلتَ فيه الألف واللام›› انتهى.

ولولا أنَّ الكوفيين اعتقدوا في هذه الإضافة أنها تعرِّف ما أجازوا نعت المعرفة بحَسَنِ الوجهِ، وذلك للأصل الذي أصَّلوه، وكاد يكون إجماعًا منهم، وهو أنَّ النكرة لا تُنعت إلا بالنكرة، والمعرفة لا تُنعت إلا بالمعرفة، وسيأتي الكلام على هذا الأصل في (باب النعت) إن شاء الله.

وفي ‹‹البسيط››: ‹‹قال الأعلم: لا يَبعُد أن يُقصَد بحَسَنِ الوجهِ التعريف؛ لأنَّ الإضافة لا تمنع منه.

وقيل: إنما استثني هذا لأنَّ الإضافة إنما هي نقلٌ لا عن أصل بل عن نصب، والنصبُ والجر فرعان، بخلاف الصفة، فإنها نقلٌ عن أصل، وهو الرفع، فلذلك لا يُقصَد بها التعريف.

وقال المبرد[1]: كلها تتعرَّف إلا غيرك؛ لأنَّ كلَّ مَن خالَفَك فهو غيرك حقيقة، والذي يُماثِلُك مِن كل وجه قد يتعيَّن أن يكون واحدًا.

ورُدَّ عليه بأنه قد يكون معرفة باعتبارِ أنه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل؛ مع أنه قد ورد معرفة في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2] ونحوه، إلا أن يُحمل على البدل›› انتهى. ويأتي ما في إضافته خلافٌ إن شاء الله.

وإنما قيل ‹‹إذا أضيفت إلى المفعول›› احترازًا مِن أن تضاف لغير المفعول، نحو: ضارب القاضي، وشهيد الدار؛ لأنك لا تريد أنه /يَضرب القاضيَ، بل: الذي يَضرب للقاضي، ولا تريد: يَشهد الدارَ، بل هو شهيدٌ بسبب قتله في الدار، وكذلك قول الحطيئة[3]: [٥: ١٥١/أ]

---

(١) المقتضب ٤: ٢٨٨ وحواشي المفصل للشلوبين ص ٣٢٠ [رسالة].

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٧.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١: ١١٧. المظلمة: البئر التي احتفرها عمر وجعلها سجنًا.

أَلقيتَ كاسِبَهم في قَعرِ مُظْلِمةٍ فاعفُ ، عليكَ سَلامُ اللهِ ، يا عُمَرُ

لا يريد: يَكسِبهم، إنما يريد: الذي يَكسِب لهم.

وهذه الإضافة التي هي غير محضة لم تُفد إلا تخفيف اللفظ، وهو حذف التنوين أو النون من الوصف فقط، والتخصيص كان حاصلاً قبل الإضافة، بخلاف الإضافة المعنوية، فإنها أفادت التخصيص.

وهذه الإضافة من نصب، وأمَّا ما ذَكر المصنف من أنها من رفع أو نصب، وجَعل التي من رفع قولهم: رأيتُ رجلاً حَسَنَ الخَلْقِ محمودَ الخُلُقِ، أي: حَسَنًا خَلْقُه محمودًا خُلُقُه، فقد تقدَّم لنا في «باب الصفة المشبهة»[1] اختلاف الناس في الإضافة في الصفة المشبهة أهي من رفع أو نصب، وجمهُور أصحابنا على أنها من رفع.

وزعم بعض أصحابنا أنَّ الإضافة في اسم الفاعل، وفي الأمثلة، وفي اسم المفعول المضاف للمفعول المنصوب، نحو: مررتُ برجلٍ مُعطَى الدراهمِ الآنَ أو غدًا ـ على معنى اللام. واستدلَّ على ذلك بأنَّ وصولها باللام إلى ما يضاف إليه شائع في فصيح الكلام، قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِۦ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿حَـٰفِظَـٰتٌ لِلْغَيْبِ﴾[3]، ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾[4]، ﴿بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[5]، ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

مُطْعَمٌ لِلصَّيدِ ليسَ لهُ غيرَها كَسْبٌ على كِبَرِهْ

---

(١) تقدم ذلك في ١١: ٨ - ١٠.

(٢) سورة فاطر: الآية ٣٢.

(٣) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٠١.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٨٢.

(٦) سورة هود: الآية ١٠٧.

(٧) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٢٦. مطعم للصيد: مرزوق منه.

ولم يجئ ذلك في الفعل إلا نادرًا، وإنما احتيجت هذه إلى اللام لأنها محمولة على الفعل في العمل، فاحتيج إلى تقويتها أكثر من احتياج الفعل.

قال: وإنما احتجنا إلى تكلُّف زيادة اللام في المفعول ولم تجعل الإضافة من نصب؛ لأنَّا ذكرنا أنَّ المضاف يعمل في المضاف إليه الخفض لنيابته مناب الحرف، فإذا جعلناها من نصب لم يكن المضاف ناب مناب الحرف.

وما ذهب إليه ليس بصحيح لعدم اطراده فيما أضيف إضافة لفظية؛ ألا ترى أنَّ ذلك لا يَسوغ في باب الصفة المشبهة، لو قلت مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ لم يصحّ، فقد قام الدليل في هذا على أنَّ الإضافة ليست على معنى اللام، فكذلك فيما حُملت عليه هذه الصفة - وهو اسم الفاعل - فلولا أنَّ النصب فيه أصلٌ ما حُملت عليه هذه الصفة، ولجاز في الصفة ما جاز في اسم الفاعل مِن جره لمنصوبه باللام، ولكنَّ جرَّ اسم الفاعل إنما هو على غير الأصل؛ ألا ترى أنَّ أكثر كلام العرب أن يُعدَّى إلى المفعول لا /بحرف الجر. [٥: ١٥١/ب]

ولما كانت هذه الإضافة غير محضة لم تَمنع من دخول أل على المضاف إلى ما فيه أل، نحو: الضارب الرجلِ، والحسن الوجهِ، فلم يتعرَّف بإضافته إلى معرَّف، نحو: حَسَنُ الوجهِ، وكائنُ أخيك، حكاه الخليل[١]. يدلُّ عليه جَرَيانُه على النكرة، ولأنَّ الكائن هو الأخ، فلو كانت الإضافة محضة لم يجز. و«كائن أخيك» يدلُّ على أنه لا يُشترط في هذه الإضافة أن يكون الثاني غير الأول، وقد اشترطه أكثرهم لتنساق الإضافتان في نسق واحد. ولأنها محمولة على تلك، فلا يجوز فيها ما لا يجوز في تلك، فعلى قولهم لا تقول: زيدٌ ضاربُ أبيه عمرًا، على معنى: ضاربٌ أبوه، وعلى قياس كائن أخيك جائز. انتهى من «البسيط».

---

(١) الكتاب ١: ١٦٦.

ص: وليس من هذا المصدرُ المضاف إلى مرفوعه أو منصوبه، خلافًا لابن بَرْهان، ولا أَفْعَلُ التفضيل، ولا الاسمُ المضاف إلى الصفة، خلافًا للفارسيّ، بل إضافةُ المصدرِ وأَفَعَلِ التفضيلِ محضةٌ، وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافةُ المسمَّى إلى الاسم، أو الصفةِ إلى الموصوف، والموصوفِ إلى القائم مَقامَ الوصف، والمؤكَّدِ إلى المؤكِّد، والمُلغَى إلى المعتَبَر، والمعتَبَرِ إلى المُلغَى.

ش: ما ذهب إليه ابن بَرْهان من أنَّ إضافة المصدر إلى المرفوع أو المنصوب غير محضة ذهب إليه ابن الطَّراوة من أصحابنا. قال ابن بَرْهان: «لأنَّ المجرور به مرفوع المحلّ أو منصوبه، فهو كحَسَنِ الخلقِ، وضاربِ العبدِ، فكما أنَّ هذين إضافتهما غير محضة فكذلك المصدر».

وقال ابن الطَّراوة: الدليل على ذلك أنَّ عَمَلَه إنما هو بالنيابة عن الفعل، وما عَمِلَ بالنيابة أقوى مما عَمِلَ بالشَّبَه؛ ألا ترى أنَّ ما عَمِلَ بالنيابة غير مقصور على زمان، وما عَمِلَ بالشَّبَه مقصور على بعض الأزمان، وقد وجدنا ما عَمِلَ بالشَّبَه قام الدليل على أنَّ إضافته غير محضة، وذلك في اسم الفاعل، فما تَمَكَّنَ في الشبه[1]، وكان عَمَلُه بالنيابة - كان أَحْرَى وأَولَى أن تكون إضافته غير محضة، وأن يُحْكَمَ له بِحُكم الفعل.

وما ذهبا إليه فاسد لأنه لم يَنُب مَنابَ الفعل وحدَه، وإنما نابَ مَنابَ أنْ والفعل، والموصولُ محكوم بتعريفه، فكذلك ما وقعَ مَوقِعَه، وانتفاءُ لوازم التنكير من نَعته بنكرة، ودخولِ رُبَّ عليه، والجمعِ فيه بين أل والإضافة - دليل على تعريفه وأنَّ إضافته محضة، وقد وردَ السماع بتأكيده، وبنعته بالمعرفة، قال الشاعر في التأكيد[2]:

---

(١) غ: بالشبه.

(٢) تقدم البيت في ١١: ٦١. وضُبط ثَمَّ (لأُهْلِكَ)، والصواب: لأَهْلِكِ.

فلو كان حُبِّي أُمَّ ذي الوَدْعِ كُلُّه   لأَهلِكِ مالاً لم تَسَعْهُ المَسارِحُ

[٥: ١٥٢/أ] وقال الشاعر في النعت[(١)]:/

إنَّ وَجْدي بِكَ الشَّديدَ أَراني   عاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فيكَ عَذُولا

وقال المصنف في الشرح[(٢)]: «والذي ذهب إليه ابن بَرْهان فاسدٌ من أوجه:

أحدها: أنَّ المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف، فلو جُعلت إضافته في نية الانفصال لزم جَعلُ ما هو أقلُّ استعمالاً أصلاً لِما هو أكثر استعمالاً، وهو خلاف المعتاد.

الثاني: أنَّ إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منويَّةُ الانفصال بالضمير المستتر فيها؛ فجاز أن يُنوى انفصالها باعتبارٍ آخَر، والمصدرُ بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله مما هو مضاف إليه لا محوج إليه.

الثالث: أنَّ الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المفرد؛ والمصدر المضاف واقع موقع حرف مصدريّ موصول بالفعل، والموصولُ المشار إليه محكوم بتعريفه، فليكن الواقعُ مَوقِعَه كذلك» انتهى.

وحكي عن الأستاذ أبي علي أنه كان يذهب إلى أنَّ إضافته غير معرِّفة، ويُخَرِّج ما جاء وصفًا على أنه بدل.

وليس بشيء لأنه لم يجئ موصوفًا بنكرة في موضع من المواضع، ولأنه قد أُكِّدَ بما اتَّفَقوا عليه أنه معرفة، فدلَّ على أنَّ إضافته معرِّفة.

وقوله **ولا أَفْعَلِ التفضيل** ذهب س[(٣)] والأكثرون إلى أنَّ إضافة أَفْعَلِ

---

(١) تقدم في ١١: ٦١.

(٢) ٣: ٢٢٨.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٤.

التفضيل محضة، وهو اختيار المصنِّف، ونصَّ س[1] على أنَّ العرب لا تقول: هذا زيدٌ أسودَ الناسِ. قال: لأنَّ الحال لا تكون إلا نكرة[2].

وذهب الكوفيون وابن السَّرَّاج[3] والفارسيُّ[4] وأبو الكَرَم بن الدَّبَّاس[5] إلى أنها غير محضة. وقال به من المتأخرين الجزوليُّ[6] وابن عصفور[7] وابن أبي الرَّبيع[8].

وفي الإفصاح: س[9]: «وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم أَفْضَلُ الناسِ لأنَّ الأول قد يصير به معرفة».

وقال أبو بكر في أصوله[10]: «يضاف أَفْعَلُ على معنيين: أحدهما على معنى مِن، فيكون في حكم الانفصال، ولا يتعرَّف. والآخر أن تجعله على غير معنى مِن، فيتعرَّف». قال: وقولُ س: (لأنَّ الأول قد يكون به معرفة) قد يوافق هذا القول. قال[10]: «وهو عند بعضهم إنما يضاف على معنى مِن، وهو نكرة، وهو قول

---

(١) الكتاب ٢: ١١٣.

(٢) الكتاب ٣: ١١٤.

(٣) الأصول ٢: ٦.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٦٩ - ٢٧٠ والمقتصد ٢: ٨٨٤ - ٨٨٥.

(٥) هو المبارك بن الفاخر بن محمد بن يعقوب النحوي [٤٣١ - ٥٥٠هـ]. قرأ النحو على ابن بَرهان، وصنف المعلم في النحو، ونحو العَرْف، وشرح خطبة أدب الكاتب. وكان يقوم لطلبته ويكرمهم، وكان الخطيب التبريزي ينكر ذلك عليه. معجم الأدباء ١٧: ٥٤ - ٥٦ وبغية الوعاة ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٦) المقدمة الجزولية ص ١٣١.

(٧) المقرب ١: ٢٠٩ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٧٢.

(٨) الملخص ١: ٥٣٠.

(٩) س: سقط من ق. وهو اختصار (سيبويه)، وقوله هذا في الكتاب ١: ٢٠٤.

(١٠) الأصول ٢: ٨.

الكوفيين)) انتهى.

ومما يدل على أنَّ إضافة أَفْعَلَ تجيء على غير معنى مِن قولُ جرير[1]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ....

قال المصنف في الشرح ما معناه[2]: ((يدلُّ على أنها محضة كونه إذا أضيف إلى معرفة لا ينعت به إلا معرفة، ولا تدخل عليه رُبَّ، ولا يُجمَع فيه بين أل والإضافة، ولا يُنصَب على الحال إلا في نادر، وهو قول امرأة صحابية للرسول عليه السلام[3]: (وما لنا أكثرَ أهلِ النار)، وهو معرفة مؤوَّل بنكرة كغيره من المعارف الواقعة أحوالا)) انتهى ملخصًا. /ويدلُّ على ذلك أنه لا يُحفظ دخول رُبَّ عليه، ولا وقوعه تمييزًا، ولا مضافًا إليه كم. [٥: ١٥٢/ب]

واستدلَّ أبو علي[4] على أنه يُنوى بها الانفصال بكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها. ووجهُ الدليل من ذلك ما ذَكَره في ((تذكرته))[5] مِن أنها لو لم يُقَدَّر فيها الانفصال لَلَزِمَ أن تكون مضيفًا الشيء إلى نفسه؛ إذ ليس تنفكُّ أَفْعَلُ مِن أن تكون في الجملة التي أضيفت إليها، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تسوغ، فوجب أن يُقَدَّر بالإضافة الانفصال لذلك. قال[4]: ((فإن قلت: الذي يُقَدَّر فيه الانفصال من هذه الإضافة ما كان فيه معنى الفعل، نحو: ضاربُ زيدٍ غدًا، وما أشبه ذلك، وهذا - أعني أَفْعَل - ليس فيه معنى الفعل. قيل: إنَّ هذا الاسم وإن لم يكن بمنزلة ضارِب في

(١) تقدم الشاهد في ٦: ٢٢.

(٢) ٣: ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ١: ٨٦ - ٨٧ كتاب الإيمان: باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات. وأخرجه البخاري بألفاظ قريبة من هذا اللفظ.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٦٩.

(٥) مختار التذكرة لابن جني ص ٣٢٨، وفيه قوله التالي بتصرف.

نصب المفعول به فإنَّ فيه معنى الفعل؛ ألا ترى أنه قد انتصب به الظرف في[1] قول أوس[2]:

فإنّا وَجَدْنا العِرضَ أَحْوَجَ ساعةً إلى الصَّون مِنْ رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

ويصل تارة بحرف جر، وتارة بغير حرف، نحو قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾[3]، و﴿أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[4]، وهذا إنما يكون في الأفعال، فإذا كان كذلك لم يكن عاريًا من شَبَه الفعل، ولم يكن مثل غلام ونحوه».

فعلى هذا لا تتعرَّف أَفْعَلُ عنده بإضافتها إلى معرفة، كما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك؛ لاشتراكهما في أنَّ كل واحد منهما يُنوى به الانفصال. وأيضًا فإنه يَلزم من جعله معرفة بالإضافة أن يكون متعرِّفًا بنفسه من حيث كان عنده مضافًا إلى جماعة هو أحدها، وإن جاء جاريًا على معرفة جعله بدلاً منها.

وقال صاحب «الإفصاح»[5]: الأصل أن يقال: أفضلُ مِن القوم، وأعلمُ مِن الناس، ثم اختصرت العرب، واستخفَّت، فحذفت مِنْ، وأضافت أفضل إلى القوم، ولا تفعل ذلك حتى يكون التفضيل على ما هو من جنس واحد، فإن قلت: الياقوتُ أفضلُ من الجوهر، لم تَحذف العرب هنا، ولم تُضِف، فليس[6] الحذف

---

(١) غ: نحو.

(٢) هو أوس بن حجر. ديوانه ص ١٢١ والشيرازيات ١: ٢٣ وفيه تخريجه. العِرض: موضع المدح والذم من الإنسان. والريط: جمع ريطة، وهي هنا: الثوب الرقيق. ويمان: من نسج اليمن. ومسهم: مخطط.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١١٧.

(٤) سورة القلم: الآية ٧.

(٥) هو ابن هشام الخضراوي.

(٦) غ: وليس.

بقياس، وإنما جاء مخالفًا للأصل، فسبيلُك أن تَقصُره حيث سُمع.

وجاء بعض المتأخرين، ورَدَّ كلام أبي علي، فقال: «جعلَ أَفْضَلَ القومِ إضافةً غير محضة، والإضافةُ تفيد أنَّ الأول من جنس الثاني، ولو جئت بـ(مِنْ) لاحتملَ أن يكون من جنسه ومن غير جنسه.

والجواب أنَّ الإضافة لم يُقصد بها ذلك، وإنما جاء هذا بالعَرَض؛ لأنَّ الأصل في أَفْعَلَ أن تكون بـ(مِنْ)، ويكون التفضيل على ما هو من جنسه، وعلى ما هو من غير جنسه، ثم إنها اتَّسَعت إذا كان الأول من جنس الثاني، فأجازت الحذف طلبًا للاختصار، /وأضافت الأول إلى الثاني، ولم تَفعل العرب ذلك في أَفْعَلَ إذا لم يكن الأول من جنس الثاني، فلَزِمَ مِن ذلك أنك متى وجدتَه مضافًا علمتَ أنَّ الأول من جنس الثاني، ومتى وجدتَه غير مضاف أمكن أن يكون من جنسه ومن غير جنسه» انتهى. [٥: ١٥٣/أ]

وقد رُدَّ هذا المذهب أيضًا بأمرين:

أحدهما: أنَّ س ذكر[١] أنَّ العرب إنما تأتي بـ(مِنْ) إذا أرادت أن تفضل على بعض ولا تَعُمّ، فإذا أرادت التعميم لم تأت بها، بل تضيف.

والآخر: أنه لو كان التقدير في: زيدٌ أفضلُ القومِ: أفضلُ من القوم، مع أنَّ زيدًا أحد القوم - لَزِمَ عن ذلك أن يقال قد فضلت زيدًا على نفسه وعلى سائر القوم، وذلك فاسد، وقد تقدَّم لنا طرف من القول في هذا في (باب أَفْعَل التفضيل)[٢].

وقوله **ولا الاسمُ المضافُ إلى الصفة، خلافًا للفارسي، بل إضافةُ المصدرِ وأَفْعَلِ التفضيلِ محضة، وإضافةُ الاسمِ إلى الصفةِ شَبيهةٌ بمحضة** تقدَّم الكلام على

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٢) ١٠: ٢٦٦، ٢٧٣ - ٢٧٤.

المصدر وأَفْعَلَ التفضيل، وبقي الكلام في إضافة الاسم إلى الصفة، فنقول: اختُلف في ذلك: فذهب الفارسي[1] وأبو الكَرَم بن الدَّبَّاس وغيرُهما إلى أنَّ هذه الإضافة غير محضة. وذهب غيرهم إلى أنها محضة. وإلى هذين القسمين قسم الناس الإضافة. وذهب المصنف إلى أنَّ هذه الإضافة شبيهة بالمحضة.

ومثالُ ذلك: صلاةُ الأُولى، ومسجدُ الجامعِ، ودارُ الآخرة، وبَقلةُ الحَمقاء، وحَبّةُ الخَضراءِ، ولَيلةُ القَمراءِ، ويومُ الأوَّلِ، وساعةُ الأُولى، ولَيلةُ الأُولى، وبابُ الحَديدِ. فهذه كلها أصلها: الصلاةُ الأُولى، وكذلك باقيها، هي قبل الإضافة موصوف وصفته، ولَمَّا كان هذا أصلَها، ثم كانت الإضافة من هذا الأصل لا تَسوغ لأنَّ الصفة هي الموصوف، وإضافةُ الشيء إلى نفسه لا تجوز - اختلفوا في تأويل الإضافة:

فذهب الكوفيون[2] إلى أنَّ الصفة ذُهب بها مذهب الجنس، فجُعلت الخضراء جنسًا لكل أنثى موصوفة بالخُضرة، وكذلك باقيها، ثم أضيف الموصوف إلى الصفة كما يضاف بعض الجنس إليه في نحو: خاتم حَديدٍ، وجُبَّة وَشْيٍ.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ فيه إخراج هذه الصفات عما وُضعت له؛ ألا ترى أنَّ العرب لم تجعلها أجناسًا في غير هذا الموضع فيُحمَل هذا عليه.

وذهب الأخفش وابن السراج[3] والفارسي[4] وجمهور البصريين إلى أنَّ مَن أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوفٍ محذوف، والتقدير: صلاةُ الساعةِ الأولى[5] من زوال الشمس، ومسجدُ الوقتِ /الجامعِ أو اليومِ الجامعِ، ودارُ الحياةِ [٥: ١٥٣/ب]

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٧١ - ٢٧٢ والحجة ٣: ٣٠١.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٣٣٠ - ٣٣١، ٢: ٥٥ - ٥٦، ٣: ٧٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٤٧ والإنصاف ٢: ٤٣٦ - ٤٣٧ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٨٦.

(٣) الأصول ٢: ٨.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(٥) الساعة الأولى ... أو اليوم: سقط من ق.

الآخرةِ أو الساعةِ الآخرة، وبَقلةُ الحَبَّةِ الحَمقاءِ، وحَبَّةُ النَّبتةِ الخضراءِ، ولَيلةُ الساعةِ القمراءِ، ويومُ الوقتِ الأَوَّلِ، وساعةُ الوقتِ الأَوَّلِ، وبابُ البناءِ الحديدِ.

قال أبو بكر[1]: «وإنما قَبُحَ لإقامةِ النعتِ مُقامَ المنعوت». يعني أنَّ هذه النعوت غير خاصة بجنسِ المنعوت المحذوف، وذلك قبيح، وما جاء منه حُفِظَ، و لم يُقَسْ عليه.

وذهبَ بعضُ النحويين إلى أنَّ هذا مِن قَبيل ما أُضيف فيه المسمَّى إلى الاسم، كأنك قلت: البَقلة التي هي صاحبة هذا الاسم، وكذلك باقيها، والإضافة فيها كهي في قولهم: لَقِيتُه ذاتَ مَرَّةٍ، ومررتُ بهم ذاتَ يومٍ، وسِرْنا ذا صَباحٍ، المعنى: لقيتُه برهةً من الزمان ذاتَ مرة، وذاتَ يوم، وقَدرًا من الزمان ذا صَباحٍ، أي: صاحبة هذا الاسم، وصاحب هذا الاسم.

ورُدَّ هذا بأنَّ إضافة المسمَّى إلى الاسم أقلُّ من حذف الموصوف وإقامة الصفة غير الخاصَّة بجنسه مُقامَه، فكان الحمل على الأكثر أَولى.

وفي «الإفصاح»: هذه مسألة خلاف: الفراء والكوفيون يجيزون هذه الإضافة من غير دعوى نقل ولا حذف، وبعضُ البصريين، وبه أخذ الزمخشري[2] من المتأخرين، وبه قال ابن الطَّراوة ، وأبو بكر بن طاهر ، وابن خَروف[3]، وأبو القاسم بن القاسم، وجماعة. قال الفراء[4]: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[5] أُضيفتْ [الدار][6] إلى (الآخرة)، وهي الآخرة، والعرب قد تُضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلفَ لفظه،

---

(١) الأصول ٢: ٨.

(٢) في المفصل ص ١٠٥ والإيضاح ١: ٣٨٦ أنّه مؤوَّل بحذف موصوف للمضاف إليه.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٦٧٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٣٣٠ - ٣٣١، ٢: ٥٥ - ٥٦، ٣: ٧٦.

(٥) سورة يوسف: الآية ١٠٩.

(٦) الدار: ليس في المخطوطات، وهو في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٢.

كيوم الخميسِ، و﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾[1]، و﴿وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ﴾[2]، و﴿حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾[3]، ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕ﴾[4]، و(يا نساءَ المؤمناتِ)[5]، وقول الشاعر[6]:

إذا حاصَ عَينَيهِ كَرَى النَّومِ لم يَزَلْ ... بهِ كالئٌ مِن قَلبِ شَيحانَ فاتِكِ

﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾[7]، و﴿حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾[8].

وقال ابن الطَّراوة[9]: «وهذا من إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين، فشُبِّها[10] بما اختلَف لفظه ومعناه، كما جاء في النعت ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾[11]، وفي العطف[12]:

.... أَقْوى وأَقْفَرَ بعد أُمِّ الهيثمِ

وفي التأكيد ﴿كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾[13]» انتهى. وقد تُؤُوِّلَ هذا كله.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٢) سورة الأحقاف: الآية ١٦.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٩٥.

(٤) سورة فاطر: الآية ٤٣.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه بهذه الرواية مالك في الموطأ ٢: ٩٣١، ٩٩٦. وأخرجه بلفظ (يا نساء المسلمات) البخاري في صحيحه: كتاب الهبة وفضلها: ٣: ١٢٨ وفي كتاب الأدب: باب لا تحقرن جارة لجارتها ٧: ٧٨، ومسلم في ٢: ٧١٤.

(٦) تأبط شرًّا. الحماسة ١: ٧٥ [١٣] والمرزوقي ١: ٩٦. حاص: خاط. والكرى: النوم الخفيف. وكالئ: حافظ. وشيحان: حذِر حازم. وفاتك: يفاجئ غيره بمكروه أو قتل.

(٧) سورة ق: الآية ٩.

(٨) سورة ق: الآية ١٦.

(٩) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح له ص ٩٤.

(١٠) في الإفصاح: تشبيهًا.

(١١) سورة فاطر: الآية ٢٧. ﴿وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾.

(١٢) صدر البيت: «حُيِّيتَ مِنْ طَلَلٍ تَقادَمَ عَهدُهُ». وهو لعنترة. الديوان ص ١٨٩.

(١٣) سورة الحجر: الآية ٣٠. ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾.

وإنما ذهبَ مَن ذهبَ إلى أنَّ الإضافة في هذا النوع غير محضة لِشَبَهِه بما إضافته غير محضة، وهو: حَسَنُ الوجه، وأمثاله؛ ألا ترى أنَّ أصل الاستعمال فيه وحَدَّه أن يقال: الصلاةُ الأُولى؛ لأنَّ المعنى على النعت، لكنه أُزيل عن حَدِّه، وحينئذ جازت الإضافة، كما أنَّ حَسَنَ الوجهِ أصلُه: حَسَنٌ وجهُه؛ لأنَّ الحَسَن في المعنى الوجه إلا أنه أُزيلَ عن أصله، فغُيِّر عن الرفع لَمَّا شُبِّهَت الصفة باسم الفاعل على ما بُيِّن في بابه[1]، وحينئذ جازت الإضافة.

والذي أذهب إليه أنه من إضافة الموصوف إلى صفته، ولا يَطَّرد ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع، /وإضافته محضة، ولذلك لا يُجمع بينها وبين «أل»، ولا تدخل «رُبَّ» عليه، ولا يُنعت بنكرة، ولا نعلم أنَّ هذا النوع جاء نكرة، إنما جاء معرفة، فلا يُحفظ مثل: ساعةُ أُولى، ولا: مسجدُ جامعٍ. [٥: ١٥٤/أ]

ووجهُ جواز هذه الإضافة وإجراؤها مُجرى النعت كونُهما تَحصل بهما نسبةٌ تقييدية، فلَمَّا اشتركا في هذا المعنى جاز أن تُجرى الإضافة مُجرى النعت، لكنه لا ينقاس ذلك كما ذكرنا، لا يجوز في جاءني الرجلُ العالمُ أن تقول: جاءني رجلُ العالمِ.

وأمّا ما ذهب إليه المصنف مِن أنها شبيهة بالمحضة، فقال في الشرح[2]: «إضافةُ الاسم إلى ما هو في الأصل صفة له، كمسجد الجامعِ - واسطةٌ بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين؛ لأنها إضافة يتصل ما هي فيه بما يليه، إمّا بها، نحو: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾[3]، وإما بجعلها منعوتًا ونعتًا، نحو: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ﴾[4]. وكِلا الاستعمالين صحيح فصيح، فوجب أن يكون لنوعه اعتباران: اتصال من وجه، وانفصال من وجه:

---

(١) سلف في ١١: ٨ - ١٠.

(٢) ٣: ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) سورة يوسف: ١٠٩.

(٤) سورة الأنعام: ٣٢.

فالاتصال من قِبل أنَّ الأول غيرُ مفصول بضميرٍ منويٍّ كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها؛ ولأنَّ موقعه لا يصلح للفعل فيقدّر تنكيره، ولأنَّ الذي حَكَمَ بعدم تمحُّض إضافته جعل سبب ذلك أنَّ الأصل إضافة الأول إلى موصوف الثاني، فحُذف الموصوف، وأُقيمت صفته مُقامه. وهذا إذا سُلِّم لا يمتنع به تمحُّض الإضافة؛ لأنَّ الحكم لا يتغير بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وقبلَ حذف الموصوف كان تمحُّض الإضافة ثابتًا، فلا يزول بعد الحذف، كما لا يزول غيره من أحكام المحذوف الذي أُقيمَ غيره مقامه.

وأمَّا الانفصال في هذا النوع فمعتبر مِن قِبل أنَّ المعنى يصح به دون تكلُّف ما يُخرَج به عن الظاهر؛ ألا ترى أنَّ نحو: الجانب الغربي، والصلاة الأولى، والدار الآخرة، والحبَّة الحمقاء - مكتفًى بلفظه في صحة معناه، وأنَّ نحو: جانب الغربيِّ، وصلاة الأولى، ودار الآخرةِ، وحبَّة الحمقاءِ - غير مكتفًى بلفظه في صحة معناه، بل يحتاج فيه إلى تكلُّف تقدير بأن يقال: جانبُ المكانِ الغربيِّ، وصلاةُ الساعةِ الأُولى، ودارُ الحياةِ الآخرةِ، وحبَّةُ البقلةِ الحمقاءِ.

مع أنَّ بعض هذا النوع لا يحسن فيه تقدير موصوف، نحو ﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[1]، فإنَّ أصله: الدينُ القيِّمةُ، والتاء للمبالغة، فإذا قُدِّرَ محذوف لَزِم أن يقال: دينُ المِلَّة أو الشريعة، والمِلَّةُ هي الدين، وكذا الشريعة، فيَلزَم تقديرُ ما لا يغني تقديره؛ لأنَّ المهروب منه كان إضافةَ الشيء إلى نفسه، وهو لازم بتقدير المِلَّة أو الشريعة» انتهى.

ولا يلزم أن يكون التقدير: دين المِلَّة أو الشريعة، فيقدَّر ما لا يغني تقديره، بل يكون التقدير: دين الأُمَّة القيِّمة، أي: القَيِّمة بما شَرَعَ اللهُ وبما كَلَّفَها، فيُقدَّر ما يُغني تقديره، ولا يكون إذ ذاك من إضافة الشيء /إلى نفسه كما ذكر المصنف. [٥: ١٥٤/ب]

(١) سورة البينة: الآية ٥.

قال المصنف في الشرح[1]: «وأيضًا جَعلُ الأول في هذا النوع منعوتًا والثاني نعتًا مطَّرد، كقولهم للحنطة: الحَبَّةُ السَّمراءُ، وللشُّونيز: الحَبَّةُ السَّوداءُ، وللبُطْم: الحَبَّةُ الخَضراءُ. والإضافة غير مطَّردة، لأنها مقصورة على السماع، واعتبارُ المطَّرِد أَولى من اعتبار غير المطَّرِد، فلذلك يجوز الإتباع فيما جازت فيه الإضافة، ولا تجوز الإضافة فيما لم تُضفه العرب، كالحَبَّة السمراء، والحَبَّة السوداء، والحَبَّة الخَضراء.

والحاصل أنَّ إضافة هذا النوع منويَّةُ الانفصال لأصالتها بالاطِّراد والإغناء عن ترك الظاهر؛ ومع هذا لا يُحكم بتنكير مضافها لِشَبَهِه بما لا يُنوى انفصاله في كونه غير واقع موقع فعل، وكونِ تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه».

وقوله **وكذا إضافةُ المسمَّى إلى الاسم، والصفة إلى الموصوف، والموصوفِ إلى القائم مقام الوصف، والمؤكَّدِ إلى المؤكِّد، والمُلغَى إلى المُعتَبَر، والمُعتَبَر إلى المُلْغَى** أمَّا إضافة المسمَّى إلى الاسم فذكر المصنف في الشرح[2] من المضافات ما جرى مجرى النوع السابق في اعتبار الاتصال والانفصال، فمنها إضافةُ المسمَّى إلى الاسم، كشهر رمضان، ويوم الخميس، وذات اليمين، وذي صباح، وقول الشاعر[3]:

إليكم ذَوِي آلِ النَّبيِّ تَطَلَّعَتْ نَوازِعُ مِنْ قَلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

ومثلُه قول الأعشى[4]:

فكَذَّبوها بِما قالتْ ، فَصَبَّحَهُمْ ذُو آلِ حَسَّانَ يُزجي الموتَ والشَّرَعا

يريد: العسكرَ، أي: المسمَّى بهذا الاسم، وقولُ الآخر[5]:

---

(١) ٣: ٢٣٠.

(٢) ٣: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٣) تقدم البيت في ٧: ٢٧٧.

(٤) الديوان ص ١٥٣ وإيضاح الشعر ص ٤٢ وفيه تخريجه. كذبوها: يعني زرقاء اليمامة. الشَّرَع: جمع شِرعة، وهي الحبالة التي يصيد بها الصائد.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١٢٢.

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ   لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

ومثلُه[1]:

على كُلِّ ذي مَيْعةٍ سابِحٍ   يُقَطِّعُ ذُو أَبْهَرَيْهِ الحِزاما

وفي البسيط: «وقد قيل: ذُو زائدة، حُكي عن شيخ ثعلب أحمد بن إبراهيم: هذا ذو زيدٍ، أي: هذا زيدٌ، وقتلتُ حيَّ زيدٍ، أي: زيدًا، فجعله إقحامًا، وأنشد:[2]:

وحَيَّ بَكْرٍ طَعَنَّا طَعْنةً بَجَرَا   ....

قال أبو علي: إنما يقصد بحيِّ جسمه، ويقصد ببكر الاسم، فكأنه قال: الجسم المسمَّى بكرًا» انتهى.

وقال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب أطرف من هذا الباب، وهو قولهم: جاءني آلُ زيدٍ، أي: زيدٌ، ولقيتُ منه أخا الموتِ، أي: الموتَ، وجاءني سوى زيدٍ، أي: زيدٌ. ويقال للصغير الجسم: تعال يا أبا خَبَّة، أي: يا خَبَّة، وللمرأة الصغيرة: تعالي يا أُمَّ دُرم، أي: يا دُرم، وأتيتَ وحَيُّ فُلانةَ شاهدٌ، أي: فلانة، ورأيتُ ذا قَطَرِيٍّ، أي: قَطَرِيًّا، ورأيتُ آل نَبْهان، أي: نَبْهانَ، وهذا /ذو نَبْهانَ كذلك، وقال[3]:   [٥: ١٥٥/أ]

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم. الديوان ص ١٩٨. ميعة الفرس: أول جريه ونشاطه. والأبهر: عرق في الظهر، وأراد بذلك جنبيه، فجعل الأبهر اثنين، وهو واحد. وقيل: الأبهران: الأكحلان.

(٢) الشطر في إيضاح الشعر ص ٤١، وفيه تخريجه. البَجَر: انتفاخ البطن. ق: نخرا. ط: نجزا. وآخره في الخصائص ٣: ٢٧: فجرى.

(٣) البيت لعوف بن الأحوص في ديوان جرير ١: ٤٠٨ - ٤٠٩. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥: ٤٧ والخصائص ٣: ٣١ والمخصص ١٣: ٢٢١. أي: مثل كل واحد من الرجلين المسمَّيَيْن عويفًا وذُبيانًا. وفي الخصائص: ذوي عديٍّ. وفي المصادر المذكورة: ودينار. وقد سقط هذا البيت من د، ن.

إذا ما كُنــتَ مِثْــلَ ذَوَيْ عُوَيــفٍ وذُبْيـــانٍ فقـــامَ علـــيَّ نـــاعِي

وقال[1]:

تَمَنَّى شَبيبٌ مُنْيةً سَفَلَتْ بهِ وذا قَطَرِيٌّ لَفَّهُ مِنكَ وابلُ

وقال[2]:

أَتَجْعَلُــوني كَــذَوِي الإجْــرامِ الدَّهْمَــسين وذَوِي ضِــرْغامِ

وقال الفراء: العرب تقول: لا جَرَمَ واللهِ[3]، ولا ذا جَرَم[4]، فيزيدون» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[5]: «وقولهم سعيدُ كُرْزٍ، فإنَّ سعيدًا عَلَمٌ، وكُرْز لقب[6]، والشخص المدلول [عليه][7] بهما واحد، لكن الاسم قبل اللقب في الوضع، فقُدِّم عليه في اللفظ، وقُصد بالمقدَّم المسمَّى لتعرُّضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء وإسناد؛ فلَزِم أن يُقصَد بالثاني مجردُ اللفظ لِتَثْبُتَ بذلك مغايرةٌ ما، حتى كأنَّ قائلَ جاءَ سعيدُ كُرْزٍ قد قال: جاءَ مُسَمَّى كُرْز، وكذلك قائل: صُمتُ شهرَ رمضانَ، واعتكفتُ يومَ الخميسِ، كأنه قال: صُمْتُ مُسَمَّى رمضان، واعتكفتُ مُسَمَّى الخميسِ، وهكذا العمل في أشباهها» انتهى.

---

(١) جرير. الديوان ١: ٤٠٨. شبيب: هو شبيب بن يزيد الخارجي. وقطري: هو قطري بن الفجاءة. وفي الديوان: وذو قطري. ويأتي بهذه الرواية في ق ١٦١/ب من الأصل. ورواية أبي حيان هنا موافقة لرواية تهذيب اللغة ١٥: ٤٦.

(٢) لم أقف على الشاهد في مصادري. دهمسَ فلانًا: واثبه وبطش به. ودهسم: مقلوب من دهمس. ط: الدهسمين.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١: ٢٢٧، ٤١٦ ومجالس ثعلب ص ٤٣٤ والزاهر ٢: ٣٠٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٩ والزاهر ١: ٣٨١، وفيه أنها لغة بني عامر.

(٥) ٣: ٢٣١.

(٦) الكرز في الأصل: خُرْج الراعي.

(٧) عليه: من شرح المصنف.

وقال غيره: «يشتهر الاسم باللقب حتى يكون هو الأعرف، ويكون اسْمَه، ولو ذُكر على انفراده [كان][1] مجهولاً، فصار اللقب عَلَمًا، والاسم ليس بِمُطَّرَحٍ عن المسمَّى؛ لأنَّ الملقَّب لا يراد بلقبه طرح اسمه، وقد كان في تسميتهم أن يُسَمَّى بالمضاف كـ(عبد الله)، فجُعل الاسم مع لقبه بمنْزلة ما أُضيف، ثم سُمِّيَ به، وكانَ اللقبُ أولى بأن يضاف الاسم إليه؛ لأنه صار أَعْرَفَ مِن الاسم، وأصلُ الإضافة التعريف» انتهى.

ومِن إضافة المسمَّى إلى الاسم قولهم: لَقيتُه ذاتَ مَرَّةٍ، وذاتَ ليلةٍ، ودارُه ذاتَ اليمينِ، وذاتَ الشِّمالِ، وكقول الشاعر[2]:

تَداعَينَ بِاسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ ....

وكقول الآخر[3]:

.... داعٍ يُناديهِ باسْمِ الماءِ مَبْغُومُ

ذكره في (البديع)[4].

وحكى أبو علي أحمد بن إبراهيم[5] أستاذ ثعلب: هذا ذو زيدٍ[6]، أي:

---

(١) كان: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) عجز البيت: «جَوانِبُهُ مِنْ بَصرةٍ وسِلامِ». وهو لذي الرمة. الديوان ٢: ١٠٧٠ وإيضاح الشعر ص ٤٤ والشيرازيات ٢: ٥٣٢، ٥٥٩. تداعين: يعني الإبل. وشيب: حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب. ومتثلّم: متكسر، يعني الحوض. والبصرة: كَذَّان، لا حجارة ولا طين، وهي رخوة. وسِلام: حجارة، الواحدة: سَلِمة.

(٣) صدره: «لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلا ما تَخَوَّنَهُ». وهو لذي الرمة. الديوان ١: ٣٩٠ وإيضاح الشعر ص ٣٨ وفيه تخريجه. لا ينعش: لا يرفع. وتخوّنه: تعهده. والبغام: صوت الظبية، وبَغَمَت الظبية: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها. وداعٍ: يعني صوت أمه.

(٤) هو البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري. ١: ٢٩١.

(٥) ابن إبراهيم ... ذوي عدي: سقط من ق.

(٦) الخصائص ٣: ٢٧.

صاحبُ هذا الاسمِ، ومنه[1]:

إذا ما كُنتَ مِثْلَ ذَوَيْ عَدِيٍّ ....

وأمَّا إضافة الصفة إلى الموصوف فقال المصنف في الشرح[2]: «كقول الشاعر[3]:

إنّا مُحَيُّوكِ يا سَلْمَى، فَحَيِّينا وإنْ سَقَيتِ كِرامَ النّاسِ فاسْقِينا

فالأصل: وإنْ سَقَيتِ الناسَ الكرامَ، ثم قَدَّم الصفة، وجَعلها نوعًا مضافًا إلى الجنس. ومن هذا القبيل قولهم: له سَحْقُ عِمامةٍ، وجَرْدُ قَطيفةٍ، وسَمَلُ سِرْبالٍ، /والأصل: عِمامةٌ سَحْقٌ[4]، وقَطيفةٌ جَرْدٌ[5]، وسِرْبالٌ سَمَلٌ[6]، ثم فُعِلَ بها ما فُعِلَ بكِرام الناس» انتهى. [٥: ١٥٥/ب]

وقال ابن عصفور[7]: «والذي في إضافته خلاف هو أَفْعَلُ التي للمفاضلة إذا أُضيفت إلى ما فيه الألف واللام، نحو: أَفْضَلُ القومِ. والصفةُ المضافة للموصوف، نحو قراءة مَن قرأ: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جُدُّ رَبِّنَا﴾[8]، بضم الجيم، أصله: ربُّنا الجُدُّ، أي: العظيم، فقدَّم الصفة على الموصوف، وكذلك قول الشاعر[9]:

---

(١) تقدم الشاهد قريبًا.

(٢) ٣: ٢٣١.

(٣) هو بعض بني قيس بن ثعلبة، أو بَشامة بن حَزْن النَّهْشَليّ، أو غيرهما. التنبيه ص ٥٨ والحماسة ١: ٧٧ [الحماسية ١٤] وشرحها للأعلم ١: ٣٦٦، وفيهما التخريج.

(٤) سحق: بالية.

(٥) القطيفة: كساء له خَمْل. وجَرْد: مجرودة، أي: انجرد خملها وخَلُقَتْ.

(٦) السمل: الخَلَق البالي.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢: ٧١ بتصرف.

(٨) سورة الجن: الآية ٣. وهي قراءة حميد بن قيس. المحرر الوجيز ٥: ٣٧٩.

(٩) هو جبّار بن سَلْمَى كما في النوادر ص ٤٥١ والسمط ٣: ٥٤، والبيت بلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ص ٧١ وإيضاح الشعر ص ٤٠. قُرَ: مرخم قُرَّة. والإحماق: مصدر أحمقَ الرجلُ: إذا وُلد له ولد أحمق.

يا قُـرَّ إنَّ أبـاكِ حَـيَّ خُوَيْلِـدٍ قد كنتُ خائفَـه علـى الإحمـاقِ

فقدَّم الصفة، وأضافها إلى الموصوف. والموصوفُ المضاف إلى صفته، نحو: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[1]. والصحيح أنَّ إضافة كل ذلك غير محضة» انتهى.

فابن عصفور اختار في إضافة الصفة للموصوف أن تكون غير محضة، وهذا المصنف يقول إنها شبيهة بالمحضة، وغيرهما يقول إنها محضة.

ولا تنقاس إضافة الصفة للموصوف، لو قلت: جاءني زيدٌ العاقلُ - لم يجز أن تقول: جاءني عاقلُ زيدٍ، ولو قلت: جاءني رجلٌ كريمٌ - لم يجز أن تقول: جاءني كريمُ رجلٍ.

وقال ابن عطية[2] في تفسيره ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾[3] فيمن ضمَّ الجيم: «معناه عظيم[4] ربنا». قال[2]: «والمعنى: العظيم الذي هو ربنا». قال[2]: «وقوم من النحويين يضيفون الصفة إلى الموصوف، نحو: كريمُ زيدٍ».

قال ابن هشام: «وقد رأيت لأبي علي منع جواز هذا». قال: «والعرب لا تقول: قائمُ زيدٍ، ولا قاعدُ عمرٍو، ولا شيئًا من هذا كله، وقد جاء هذا الذي منع، وقد أنشد في الإيضاح[5]:

وكـأنَّ عافيـةَ النُّـسورِ علـيهمُ حِجٌّ بأسـفَلِ ذي الْمَجـازِ نُـزُولُ

وإنما أراد: النُّسورَ العافياتِ؛ لأنَّ العافيات قد يَكُنَّ نسورًا وغيرها، فأفادت هذه الإضافة».

---

(١) سورة يوسف: الآية ١٠٩.

(٢) المحرر الوجيز ٥: ٣٧٩ بتصرف.

(٣) سورة الجن: الآية ٣.

(٤) غ: عظُمَ.

(٥) البيت في الجزء الثاني من الإيضاح المطبوع باسم التكملة ص ٢١٣، وهو لجرير. الديوان ١: ١٠٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨٨١ [٣٢٤]. عافية الطير والسباع: طلّاب الرزق. وحِجّ: حُجَّاج. وذو المجاز: موضع.

وفي البديع[1]: «وقالوا في قول لبيد[2]:

إلى الحَولِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيكُما ....

وما أشبهه: إنَّ المضافَ - وهو اسم - مُقْحَمٌ، دخولُه وخروجه سواء، وحَكَوا: هذا حَيُّ زيدٍ، وأتيتُك وحَيُّ فلانٍ قائمٌ، يريدون: هذا زيدٌ، وفلانٌ قائمٌ، وأنشدوا[3]:

يا قُرَّ إن أباكَ حَيَّ خُوَيْلدٍ ....

أي: إنَّ أباكَ خويلدًا».

وفي الإفصاح: «وقد جاء عنهم ما هو أَشَذُّ من هذا - يعني: أَشَذّ مِن: عِرْق النَّسا، وعِرْق الأَكْحَلِ - فقالوا: حَيُّ زيدٍ، فـ(حَيّ) يقع على كل ذي روح، فهو كحيوان زيدٍ، أي: الحيُّ الذي هو زيدٌ، قال:

يا عَمرُو ، إن أباكَ حيَّ خُوَيْلدٍ ....

البيت.

[٥: ١٥٦/أ] /وقال آخر[4]:

ألا قَبَحَ الإلهُ بَني زِيادٍ وحَيَّ أَبيهِمُ قَبْحَ الحِمارِ

وقيل: إنَّ حَيّ هنا زائد. وقيل: هو بمعنى الشَّخص. وهو عند أبي علي[5]

---

(١) البديع في العربية لابن الأثير ١: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢) يأتي البيت كاملاً في ص ٤٩، وفيها تخريجه.

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) ابن مفرِّغ الحميري. المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٢ والخصائص ٣: ٢٨ والسمط ٣: ٥٤ والخزانة ٤: ٣٢٠ - ٣٣٤ [٣٠٣]. زياد: هو ابن أبيه. قال الفراء: يريد أباهم في حياته.

(٥) أجاز أبو علي هذا الوجه في (حيّ) في مثل هذا الموضع، وهو يرى أنه زائد. إيضاح الشعر ص ٤٠ - ٤٢ والسمط ٣: ٥٤.

وابن جني[1] من إضافة المسمَّى لاسمه؛ لأنَّ المسمَّى عندهما خلاف اسمه» انتهى. وستأتي بقية الكلام على إضافة «حيّ» إلى الاسم.

وأمَّا إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف فقال المصنف في الشرح[2]: «كقول الشاعر[3]:

عَلا زَيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زَيدِكُمْ   بِأَبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَينِ يَمانِ

أي: علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبِكم، فحذف الصفتين المضافتين إلى ضميري المتكلم والمخاطب، وجعل الموصوف خلفًا عن الصفة في الإضافة. ومثله[4]:

فإنَّ قُرَيشَ الحَقِّ لن تَتْبَعَ الهَوَى   ولن يَقْبَلُوا في اللهِ لَوْمَةَ لائمِ

أراد: فإنَّ قريشًا أصحابَ الحقِّ، ثم فعل كفعل الأول. ومثلُه[5]:

لَعَمري لئنْ كانت بَجيلةُ زانَها   جريرٌ لقد أَخزَى كُلَيبًا جَريرُها

ومثلُه قول الأسد الطائي[6]:

قَتَلتُ مُجاشِعًا ، وأَسَرتُ عَمْرًا   وعَنتَرةَ الفَوارِسِ قد قَتَلْتُ

ومثلُه قولُ الحطيئة[7]:

---

(١) الخصائص ٣: ٨٢ والمحتسب ١: ٣٤٧.

(٢) ٣: ٢٣١ - ٢٣٢.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢١١.

(٤) البيت لجرير من قصيدة طويلة في ديوانه ٢: ٩٩٧.

(٥) هو غسان بن ذُهيل يهجو جريرًا. الأغاني ٨: ١٣ [تحقيق د. إحسان عباس، ط. دار صادر]. جرير الأول: هو جرير بن عبد الله البجلي.

(٦) المؤتلف والمختلف ص ١٣٨. غ: الأسدي الطائي.

(٧) الديوان ص ٨٢ والأغاني ١٧: ١٦٢. جبت: قطعت. والمَهامِه: جمع مَهْمَه، والمَهْمَه: المفازة البعيدة. والآل: السراب. وتُنوف: جمع تَنوفة، وهي الفلاة التي لا ماء بها ولا أنيس.

إليكَ - سَعيدَ الخيرِ - جُبْتُ مَهامِهًا يُقـابِلُني آلٌ بِهـا وتُنُـوفُ

ومثلُه قولُ رؤبة[1]:

يا قاسِمَ الخَـيراتِ وابـنَ الأَخْيَـرِ ما ساسَـنا مِثلُـكَ مِـنْ مُـؤَمَّرِ

أراد: قاسم بن محمد الثقفي. ومثلُه[2]:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ

وكذا قولهم في (زيد) الذي سمَّاه رسولُ الله - ﷺ - زيدَ الخير: زيدُ الخيلِ[3]؛ لأنه كان صاحب خيل كريمة».

وأمَّا إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد فقال المصنف في الشرح[4]: «أكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة، كحينئذٍ ويومئذٍ، وقد يكون في غيرها، كقول الشاعر[5]:

فقلتُ : انْجُوَا عنها نَجا الجِلْدِ إنَّهُ سيُرضيكما منها سَنامٌ وغارِبُهْ

أراد: اكْشِطا عنها الجِلدَ؛ لأنَّ النَّجا هو الجِلد، فأضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد، كما أضيف الموصوف إلى الوصف في مَسجد الجامعِ وشبهه. ومن ذلك قولُ الشاعر[6]:

---

(١) الديوان ص ٦٢.

(٢) الشطر لعبد الله بن رواحة ﷺ. الديوان ص ١٥٢ والكتاب ٢: ٢٠٦ والكامل ٣: ١١٤٠ والخزانة ٢: ٣٠٣ - ٣٠٧ [الشاهد ١٣٣]. ونُسب في الكتاب لبعض ولد جرير. اليعملات: الإبل القوية على العمل، جمع يَعْمَلة. والذُّبَّل: الضامرة.

(٣) السنة لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ١: ٢٩٧ والاشتقاق ص ٣٩٥.

(٤) ٣: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٥) هو عبد الرحمن بن حسان، أو أبو الغَمْر الكلابي، أو أبو الجراح. المقصور والممدود للقالي ص ٨٧ - وفيه تخريجه - والمقاصد النحوية ٣: ١٢٩٩ والخزانة ٤: ٣٥٨ - ٣٦١ [٣٠٩]. والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٩٤ وغيره.

(٦) هو ابن مقبل يذكر الذئب. الديوان ص ٢٧٠. شماليل: أشياء يسيرة.

لم يَبقَ مِنْ زَغَبٍ طارَ الشِّتاءُ بهِ   على قَرا ظَهْرِهِ إلا شَماليلُ

/فأضاف القَرا إلى الظهر، وهما بمعنى واحد، كما فعل في: نَجا الجِلْدِ. ومثله [٥: ١٥٦/ب] قول الآخر[1]:

كَخَشْرَمِ دَبْرٍ، لهُ أَزْمَلٌ   أوِ الجَمْرِ حُشَّ بِصُلْبٍ جُزَالِ

فأضاف الخَشْرَم إلى الدَّبْر، وكلاهما اسمٌ للنَّحل.

وذكر الفارسي في التذكرة أنَّ قولهم: لَقِيتُه يومَ يومٍ، وليلةَ ليلةٍ - أُضيفَ فيه الشيء إلى مثله لفظًا ومعنًى» انتهى.

ومن ذلك قول سَواد بن قارِب[2]: «أُقْسِمُ بِنَفْنَفِ اللُّوحِ، والماءِ المَسْفُوحِ».

وهذا الذي ذكره من إضافة المؤكَّد للمؤكِّد في غاية الندور، فيُقتَصَر فيه على مورد السماع. هذا مذهب أكثر البصريين، وهو أنه لا تجوز إضافة أحد الاسمين المعلَّقين على عين واحدة، وأجاز ذلك الفراء[3] وغيره.

وقد ذهب المصنف في ألفيَّته إلى خلاف مذهبه في «التسهيل»، فقال فيها[4]:

ولا يُضافُ اسمٌ لِما بهِ اتَّحَدْ   مَعنًى، وأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

وأمَّا إضافة المُلغَى إلى المُعتَبَر فقال المصنف في الشرح[5]: «ومن إضافة المُلغَى إلى المُعتَبَر قولُ الشاعر[6]:

---

(١) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٠٨. الأزمل: الصوت. وحُشَّ: أُوقِدَ. وجُزال: جَزْل.

(٢) الأمالي ٢: ٢٨٩. النفنف واللُّوح واحد، وهما الهواء. والمسفوح: المصبوب.

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٦ - ٣٧.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٨٨.

(٥) ٣: ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٦) هو لبيد. الديوان ص ٢١٤ وإيضاح الشعر ص ٤٠، وفيه تخريجه. وهذا آخر سبعة أبيات قالهن لابنتيه حين حضرته الوفاة، يوصيهما أن تذكراه وترثياه من غير خمش الوجه ولا حلق الشعر، وتظلا كذلك إلى الحول.

إلى الحَولِ ، ثم اسْمُ السَّلامِ عليكما ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

ومثلُه[1]:

يا عجبًا لِعُمانِ الأَزْدِ إذْ هَلَكُوا وقد رَأَوْا عِبَرًا في سالِفِ الأُمَمِ

ومثله[2]:

قالتْ : أَتَصْرِمُني ؟ فَقُلْتُ لِقِيلِها شَلَّتْ بنانُ يَدِي إذا لا أَفْعَلُ

ومثله[3]:

ألا ليــتَ أيــامَ الــصَّفاءِ جَديــدُ ودَهرًا تَوَلَّى - يــا بُــثَين - يَعــودُ

ومثلُه[4]:

وَتِيهٍ خَبَطْنا غَولَها ، وارْتَمَى بِنا أبو البُعْدِ مِن أَرْجائهِ الْمُتَطاوِحُ

أراد: وارتمى بنا البُعدُ. ومثلُه قول أمية في ناقة صالح عليه السلام[5]:

فأتاها أُحَيْمِرٌ كأَخي السَّهْــ ــمِ بِزُجٍّ ، فقال : كُونِي عَقيرا

أراد: كالسَّهم)).

وأمَّا إضافة الْمُلغَى إلى الْمُعتَبَر[6] فقال المصنف في الشرح[7]: ((ومن إلغاء

---

(١) للفرزدق. ديوانه ٢: ٨٠٧. ولم ينسب في شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٧. ق: رأوا غيرًا.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف. ق، ط: بناتُ يدي.

(٣) تقدم البيت في ٥: ٤٥.

(٤) البيت لذي الرمة. الديوان ٢: ٨٧٨. التيه: المفازة. وخبطناه: ركبناه خَبطًا بغير هدًى. وغَولها: بعدها. وأبو البُعد: أعظم البعد. وأرجاؤه: نواحيه. والمتطاوح: الذي يرتمي. ق: المتطاوحِ.

(٥) الديوان ص ٤٠٦. أحيمر: لقب قُدَار بن سالف عاقر الناقة. والزج: الحديدة التي في أسفل الرمح.

(٦) ن: وأما إضافة المعتبر إلى الملغى.

(٧) ٣: ٢٣٤.

المضاف والاعتداد بالمضاف إليه ما حُكي من قول العرب[1]: هذا حيُّ زيدٍ، وأتيتُك وحَيُّ فلانٍ قائمٌ، وحَيُّ فُلانةَ شاهدةٌ[2]. وسَمع الأخفش أعرابيًّا يقول: قالَهُنَّ حَيُّ رِياحٍ[3]، يعني أبياتًا. ومثلُه قول الشاعر: يا قُرَّ. البيت. والمعنى: هذا زيدٌ، وإنَّ أباكِ خُوَيْلِدًا، وقالهنَّ رِياحٌ» انتهى.

وقال الشاعر[4]:

أبـــو بَحْـــرٍ أَشَـــدُّ النـــاسِ مِنَّـــا عَلِمْنَـــا بَعْـــدَ حَـــيِّ أَبي الْمُغِـــيرَهْ

أنشده أبو الحسن. وأنشد أحمد بن إبراهيم[5]:

وحَيَّ بَكْرٍ طَعَنَّا طَعْنةً بَجَرَا ....

وقال آخر[6]:

[٥: ١٥٧/أ]

/لو أنَّ حَيَّ الغانياتِ وَحْشا

وتقدَّم لنا أنَّ هذا من إضافة الصفة للموصوف، فمعناه: وفلانٌ الحيُّ قائمٌ.

وقال الفراء في «كتاب المذكر والمؤنث»[7] له ما نصُّه: «ورأيتُ العرب قد أَفرَدتْ منه شيئًا، لا يكادون يذكِّرون فعله، ولفظُه لفظ المذكَّر، من ذلك قولهم: أتيتُك وحَيُّ فلانةَ شاهدةٌ، وجئتُك وحَيُّ زيدٍ قائمٌ، و لم أسمع: وحَيُّ فلانةَ شاهدٌ، وذلك أنهم إنما قَصدوا بالخبر عن فلانة إذا كانت حَيَّة غير مَيِّتة، وقد قال الشعراء في ذلك، فأكثروا» انتهى.

---

(١) غ: ما حكى أبو زيد العرب.

(٢) في شرح المصنف والمخطوطات: شاهد. والصواب ما أثبتناه كما يأتي في قول للفراء قريبًا.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤١.

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي. الديوان ص ٤٨ وإيضاح الشعر ص ٤١ وفيه أنَّ أبا الحسن أنشده. أبو بحر: عبد الرحمن بن أبي بكرة. وأبو المغيرة: زياد بن أبي سفيان. ق: أبو بحرٍ.

(٥) تقدم الشطر في ص ٤١. ق: بجرا. آخره في غ: نجزا.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٠.

(٧) النص فيه ص ٧١. وقوله: «في كتاب المذكر والمؤنث ... انتهى»: سقط من غ، ط.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ومن هذا القبيل قول الشاعر[2]:

وحَيَّ بَنِي كِـلابٍ قـد شَـجَرْنا ... بِأَرمـاحٍ كأَشْـطانِ القَليـبِ

قال الفارسي: من إلغاء المضاف ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[3]، أي: كمن هو في الظلمات[4]، و﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾[5]، أي: الجنةُ التي وُعِدَ المتقون فيها أنهار[6]» انتهى.

وقال الفارسي[7] في (وحَيَّ بني كِلاب): «لا يريد: بالحَيِّ القبيلة؛ لأنَّ ذلك لا يضاف إلى بني فلان».

وأمَّا إضافة المُعتَبَر إلى المُلغَى فقال المصنف في الشرح[8]: «ومن إضافة المُعتَبَر إلى ما لا يُعتَبَر ولا يُعتَدُّ به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد قولُ الشاعر، وهو عمر بن أبي ربيعة[9]:

حَمَّلْتُها حُبًّـا لَـوَ امْـسَى مِثْلُـهُ ... بِثَـبِيرَ أو بِحِرائـهِ لَتَضَعْـضَعا

---

(١) ٣: ٢٣٤.

(٢) هو بشر بن أبي خازم. الديوان ص ٧٢. شجرناهم: طعناهم بالرماح حتى اشتبكت فيهم. والأشطان: جمع شَطَن، وهو الحبل. والقليب: البئر.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٣: ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٥) سورة محمد: الآية ١٥.

(٦) الإغفال ٢: ٣٥٠.

(٧) لم أقف على هذا البيت في مصادري، ولا على قول الفارسي فيه، لكنه ذهب إلى إلغاء لفظة (حيّ) في أبيات أخرى في كتابه إيضاح الشعر ص ٤٠ - ٤١.

(٨) ٣: ٢٣٤ - ٢٣٦.

(٩) ليس في ديوانه، و لم أقف عليه في مصادري. ثبير وحراء: جبلان شامخان متقابلان من جبال مكة. معجم البلدان (ثبير) و(حراء).

ومثله قول الحطيئة(١):

فلو بَلَغَتْ عَــوَّى الـسَّماءِ قَبيلــةٌ ... لَزادَتْ عليهــا نَهْــشَلٌ ، وتَعَلَّــتِ

وله أيضًا(٢):

لَعَمْــرُ الراقِــصاتِ بِكُــلِّ فَــجٍّ ... مِــنَ الرُّكْبــانِ مَوعِــدُها مِناهــا

لقــد شَــدَّتْ حَبائــلُ آلِ لأْيٍ ... حِبالي بعــدَ مــا ضَـعُفَتْ قُواهــا

ومثلُه قولُ الفرزدق(٣):

وَثِقتُ إذا لاقَتْ بِلالاً مَطِيَّتي ... لَها بالغِنَى إنْ لم تُصِبْها شَعُوبُها

ومثلُه قول بعض الطائيين(٤):

أَقــامَ بِبَغْــدادِ العِــراقِ وشَــوقُهُ ... لأَهلِ دِمَشْقِ الشامِ شَــوقٌ مُبَــرِّحُ

ومثلُه قول دُبَيَّة السُّلَميِّ وكان سادنَ العُزَّى(٥):

أَعُزَّايَ ، شُدِّي شَــدَّةً ، لا تُكَــذِّبي ... على خالدٍ أَلقي الخِمارَ ، وشَــمِّري

فإنَّــكِ إلا تَقتُلــي اليــومَ خالــدًا ... تَبُــوئي بِــذُلٍّ عاجِــلٍ وتَحَــسُّرِ

---

(١) تقدم البيت في ٢: ٣١٩. والشاهد في قوله: عَوَّى السماء، فقد أضاف عَوَّى - وهو اسم نجم - إلى السماء.

(٢) الديوان ص ٦٤. الراقصات: الإبل التي تمرول في سيرها. والفجّ: الطريق. والقُوَا: طاقات الحبل، واحدها: قُوَّة. والشاهد في قوله مِناها، فقد أضاف مِنى، وهو الموضع المعروف إلى ضمير الراقصات.

(٣) الديوان ١: ٧٤. الشَّعوب: المنيَّة. والشاهد في قوله: شعوبها، فقد أضاف شعوب إلى الضمير العائد إلى المطية.

(٤) المقاصد النحوية ٣: ١٣٠٢ - ١٣٠٣ [الشاهد ٦٢٨]. والشاهد في قوله: بغداد العراق، ودمشق الشام.

(٥) كتاب الأصنام لابن الكلبي ص ٢٥ - ٢٦ والسيرة النبوية ٢: ٤٣٦ - ٤٣٧. ق، غ: أذينة السلمي. غ: وتحسري. والشاهد في قوله: عُزَّاي.

[٥: ١٥٧/ب] /ومن هذا القبيل: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِه وحسنٍ وجهَه، واضربْ أيَّهم أساء؛ لأنَّ أيًّا الموصولة معرَّفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة، فلو كان ما تضاف إليه مُعْتَدًّا به لَزِمَ اجتماع معرِّفَينِ على معرَّف واحد، وهو ممنوع، وما أفضى إلى الممنوع ممنوع» انتهى.

وتقدَّم لنا الخلاف[1] فيما تعرَّفت به الموصولات، وصحَّح أصحابنا أنها معرَّفة بأل، وما عَرِي عن أل فهو في معنى ما فيه أل، وأَبطَلوا كون الصلة تعرِّف الموصول بأنها تتنَزَّل منه منْزلة الجزء من الكلمة، وجزءُ الشيء لا يعرِّف الشيء، فكذلك ما هو بمنْزلته.

وفي «البسيط»: «أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ، ومِن شَرطِ مُضافِها ألاَّ يكون صفة عاملة، بل لا يكون عاملاً؛ لأنه إن كان عاملاً فإنه مُشبِه للفعل، والفعلُ لا يضاف؛ لأنَّ الإضافةَ فائدتُها نقلُ معنى التخصيص، ولا تكون في الفعل، وإلا صارت خواصُّ الأسماء في الفعل، فإن أُضيفَ مثل: ضاربٌ زيدًا - فعلى التخفيف».

* * *

---

(١) ٢: ١١١ - ١١٢.

ص: فصل

لا يُقَدَّمُ على مضاف معمولُ مضافٍ إليه إلا على «غير» مُرادًا به نفيٌ، خلافًا للكسائي في جواز: أنت أخانا أولُ ضاربٍ.

ويؤنَّث المضافُ لتأنيثِ المضافِ إليه إنْ صَحَّ الاستغناء به، وكان المضافُ بعضَه أو كبعضه، وقد يَرِدُ مِثلُ ذلك في التذكير، ويُضافُ الشيءُ بأدنَى مُلابَسة.

ش: المتضايفان شديدا الاتصال لحلول الثاني من الأول محلَّ ما به تمامُه من تنوين أو نون إن كانا فيه؛ ومعمولُ المضاف إليه من تمامه، فلا يتقدم على المضاف، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فلو قلت جاءني أخو ضاربٍ عمرًا لم يجز تقديم «عمرو» على «أخو ضارب».

وقوله **إلا على «غير» مُرادًا به نفيٌ** مثال ذلك: زيدٌ غيرُ ضاربٍ عمرًا، فيجوز: زيدٌ عمرًا غيرُ ضاربٍ، إجراء لـ«غير» مجرى المنفيِّ بـ«لم» و«لن» و«لا» إذا لم يكن جواب قسم.

واستدلَّ المصنف في الشرح[1] على جواز هذه المسألة بقوله[2]:

فَتًى هو حَقًّا غيرُ مُلْغٍ تَوَلَّهُ ولا تَتَّخِذْ يومًا سِواهُ خَليلا

ومثله[3]:

إنَّ امْرأً خَصَّني يومًا مَوَدَّتَهُ على التَّنائي لَعِنْدي غيرُ مَكْفُورِ

---

(١) ٣: ٢٣٦.

(٢) شرح أبيات المغني ٨: ٤٢ [الإنشاد ٩٠٤]. تولَّه: اتخذه وليًّا. وفي مطبوعة شرح المصنف: «غير ملغ فريضة ... هواه خليلا».

(٣) تقدم البيت في ٥: ١٠٢.

الأصل: غيرُ ملغٍ حقًّا، وغيرُ مكفورٍ عندي، كأنه قال: هو حقًّا لا يُلغي، وعلى التنائي لا يُكفَر عندي.

واحترز بقوله **مُرادًا به نفيٌ** مِن ألاَّ يُراد به نفي، فإنه لا يجوز فيه تقديم المعمول على «غير»، مثال ذلك: أَكرِم القومَ غيرَ شاتمٍ زيدًا.

[٥: ١٥٨/أ] وهذا الذي /ذكره المصنف مِن أنَّ غيرًا إذا أُريدَ بها النفي جاز أن يتقدم معمول المجرور بها عليها تشبيهًا بما يجوز ذلك فيه من حروف النفي سَبَقه إليه الزمخشري[١]؛ وحكاه أصحابنا عن بعض النحويين مبهمًا، ورَدُّوه، وصحَّحوا أنَّ ذلك لا يجوز.

وأمَّا ما استدلَّ به المصنف من قوله «فَتًى هو حَقًّا غيرُ مُلْغٍ» فإنه من الندور والقلة بحيث لا يقاس عليه؛ مع مخالفته للأصول واحتماله للتأويل، فيمكن أن ينتصب بفعلٍ منفيٍّ يدلُّ عليه قوله: غيرُ مُلْغٍ، كأنه قال: فتًى هو لا يُلغي حَقًّا[٢]. وأمَّا قوله «لَعِندي غيرُ مَكْفُور» فسهَّلَ ذلك كونُ المعمول ظرفًا، والظروفُ يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرها، مع أنه محتمل للتأويل كتأويل: هو حَقًّا غيرُ مُلْغٍ.

وأورد المصنف والزمخشري هذه المسألة في كتابيهما مورد الاتِّفاق إذ لم يَذكرا فيها خلافًا؛ وقد ذكرنا أنَّ الذي صحَّحه أصحابنا هو المنع. وذكر بعض أصحابنا ما نصُّه: «لم يختلف أحد قَطُّ في منع: هذا زيدًا غيرُ ضاربٍ، وأجاز بعضهم تقديم معمول ما بعد (غير) في الظرف والجار والمجرور، والصحيحُ المنع لاتحاد العلة في ذلك وفي المفعول. وقوله (لَعِندي غيرُ مَكْفُور) يكون (عندي) معترضًا بين اللام والخبر وإنْ كانت اللام شديدة الاتصال بما تدخل عليه، فليس ذلك بأبعدَ من الاعتراض بين الصلة والموصول. انتهى». وتقدَّم الكلام[٣] على هذا البيت في باب إنَّ وتخريجُه.

---

(١) الكشاف ١: ٧٣.

(٢) هذا مذهب ابن السراج. التنبيه ص ١٢٨.

(٣) تقدم ذلك في ٥: ١٠٢ - ١٠٣.

وأجاز بعض النحويين[1] أن يتقدم معمول ما أضيف إليه «حَقّ». واستدلّ على ذلك بقول الشاعر[2]:

فإلاَّ أَكُنْ كُلَّ الشُّجاعِ فإنَّني   بِضَرْبِ الطُّلَى والهامِ حَقُّ عَليمِ

يريد: حقُّ عليمٍ بِضَربِ الطُّلى والهام. والصحيح المنع لندور هذا البيت وإمكان تأويله.

وقوله **خِلافًا للكسائيِّ في جواز: أنت أخانا أولُ ضاربٍ** قال المصنف في الشرح[3]: «حكاه ثعلب[4] عن الكسائي بمعنى: أنت أولُ ضاربٍ أخانا، وغيرُ الكسائي يمنع ذلك، وهو الصحيح» انتهى.

وهل ذلك مختصٌّ بلفظِ (أَوَّل)، أو هو عامٌّ في كل أَفْعَلِ التفضيل إذا أُضيفَ إلى عاملٍ في مفعول، يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين (أَوَّل) وغيره من أَفْعَلِ التفضيل، فيجوز: هذا باللهِ أفضلُ عارفٍ، وهذا عَمرًا أكرمُ قاتلٍ. والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولمخالفة الأصول.

وقوله **ويُؤَنَّثُ المضافُ** يعني الذي أصلُه التذكير لفظًا. وتحت هذا أقسام[5]:

أحدها: أن يكون بعضًا للمؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه[6]، فـ«بعضُ أصابعه» إصبع، والإصبع /مؤنثة، ومنه قول الشاعر[7]:   [٥: ١٥٨/ب]

---

(١) التنبيه ص ١٢٨.

(٢) تقدم البيت في ٥: ١٠٣.

(٣) ٣: ٢٣٦.

(٤) مجالس ثعلب ص ١٤١ حيث قال: «يأباه الفراء، ويجيزه الكسائي».

(٥) تقدمت في ٦: ١٨٩ - ١٩٣.

(٦) تقدم تخريجه في ٦: ١٨٩.

(٧) تقدم البيت في ٦: ١٩٠.

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا ... كَفَى الأَيْتامَ فَقْدَ أَبي اليَتيمِ

ف«بعضُ السنين» سَنَة.

الثاني: أن يكون بعضًا للمؤنث وهو مذكر، ومنه قول الشاعر(١):

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ومنه قول الآخر(١):

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيرِ تَواضَعَتْ ... سُورُ المدينةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

وعلى هذا يجوز: جُدِعَتْ أنفُ هند.

الثالث: أن يكون وصفًا في المؤنث، نحو قراءة أبي العالية: ﴿لَا تَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾(٢)، وكقول الشاعر(٣):

مَشَينَ كما اهْتَزَّتْ رِماحٌ ،تَسَفَّهَتْ ... أَعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ

ومنه إضافة اسم الفاعل المذكر إلى المؤنث، نحو قول الشاعر(٤):

مُؤَيِّهةٌ داعي الْمَنِيَّةِ بالوَرَى ... فَمِنْهُم مُقَدَّمٌ ومِنهُم مُؤَخَّرُ

وقوله(٥):

أبا عُرْوَ ، لا تَبْعَدْ ، فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ ... ستَدعُوهُ داعي مَوتةٍ ، فيُجيبُ

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١٩٠.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٥٨. المحتسب ١: ٢٣٦. ونسبت لابن سيرين في إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٩.

(٣) تقدم البيت في ٦: ١٨٨.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٣٧ وتمهيد القواعد ٧: ٣١٩٥. أَيَّهَ بفلان: دعاه وناداه، والتأييه: الصوت.

(٥) هذا إنشاد الفراء في معاني القرآن ١: ١٨٧. والبيت في الخزانة ٢: ٣٣٦ - ٣٣٩ [١٣٩]. لا تبعد: لا تهلك.

الرابع: أن يكون مضافًا إلى مؤنث، وليس شيئًا من الأنواع الثلاثة السابقة، وذلك نحو قولك: اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ[1].

وضابطُ هذا التأنيثِ جوازُ حذفِ المضافِ وإقامة المضاف إليه مُقامه، فيُفهَم من ذلك المضاف. ويدلُّ على اعتبار هذا الشرط أنَّ الأخفش نقل أنَّ العرب لا تقول: قُطعت رأسُ هندٍ - وإن كان مذكرًا بعض مؤنث - لأنه لا يجوز أن تلفظ بالمؤنث وأنت تريد المضاف، لو قلت قُطِعتْ هندٌ وأنت تعني رأسها لم يُفهَم ذلك من اللفظ. وهذا معنى قول المصنف«إن صحَّ الاستغناء به»، أي: بالمضاف إليه عن المضاف إذا حُذف، ويدلُّ عليه معنى الكلام حتى كأنه لم يُحذف؛ ألا ترى أنه لو قلت قُطِعَتْ أصابعُه لانْدَرَجَ الإصبع تحت الجمع. وكذلك «شَرِقَتِ القَناةُ»؛ لأنَّ صدرها بعضها، فهو مندرج تحت القناة. وكذلك «تَسفَّهَتْ أعاليَها الرِّياحُ»، لا تَتَسَفَّهُ الرياحُ نفسَها، إنما يَتَسَفَّهُ مَرُّها. وكذلك «اجْتَمَعَتِ اليَمامةُ»، لا تُوصَف بالاجتماع الأبنيةُ، وإنما يُوصَف بالاجتماع أهلُ اليمامة.

وانْدَرَجَ تحت قول المصنف «وكان المضافُ بعضَه» مسألةُ: قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه، ومسألةُ: شَرِقَتْ صَدرُ القناةِ. وتحت قوله «أو كبعضِه» مسألةُ: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾، ومسألةُ: اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ.

وزاد الفارسيُّ[2] قسمًا خامسًا، وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث مذكَّرًا، وهو (كلّ) المؤنث، نحو قوله[3]:/ [٥: ١٥٩/أ]

جادتْ عَلَيــهِ كُــلُّ عَــيْنٍ ثَــرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُــلَّ حَديقــةٍ كالــدِّرْهَمِ

وكقوله[4]:

---

(١) الكتاب ١: ٥٣.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١: ٢٧٤، ٤: ٦٩ - ٧٠.

(٣) تقدم البيت في ٦: ١٩٢.

(٤) تقدم البيت في ٦: ١٩٢. ومذهب الفارسي فيه في التعليقة ١: ٢٧٤، ٤: ٧٠.

وَلِهَتْ عليهِ كُلُّ مُعْصِفةٍ   هَوْجاءُ، ليس لِلُبِّها زَبْرُ

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾[1]، وقوله ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾[2].

وقول المصنف «ويُؤنَّثُ المضاف» كان ينبغي أن يقول «ويجوز أن يؤنَّث المضاف»؛ لأنَّ التذكير هو الأصل والأفصح، ولذلك معظم القراء على قراءة: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[3] على التذكير، وقرئ شاذًّا ﴿تَلتقطْه﴾[4]، ولذلك قال المصنف في أرجوزته الألفية[5]:

ورُبَّما أَكْسَبَ ثانٍ أوَّلا   تأنيثًا انْ كان لحذفٍ مُوهَلا

فأتى بـ«رُبَّ» مشعرًا بالتقليل، إلا ما زاد الفارسي، فإنَّ الأفصح فيه هو التأنيث، وبه جاء القرآن.

وقوله **وقد يَرِدُ مثلُ ذلك في التذكير** أي: يُذَكَّر المؤنث لتذكير المضاف إليه، لكن ذلك قليل، فليس كتأنيث المذكَّر لتأنيث المضاف إليه، ومن ذلك قولُ الشاعر[6]:

إنارةُ العقلِ مَكسُوفٌ بِطَوعِ هَوًى   وعَقلُ عاصي الهَوى يَزدادُ تَنويرا

وقولُ الآخر[7]:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٣٠.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٢٥.

(٣) سورة يوسف: الآية ١٠.

(٤) تقدم تخريجها في ٦: ١٨٩.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٨٦.

(٦) شرح المصنف ٣: ٢٣٨ والمقاصد النحوية ٣: ١٣١٨ [الشاهد ٦٤٢] وشرح أبيات المغني ٧: ١٠١ [الإنشاد ٧٥٠]. قال العيني: «قيل إنَّ قائله من المولَّدين». غ: إثارة العقل.

(٧) شرح المصنف ٣: ٢٣٨. الحوباء: النفس. والهلكاء: الهلاك.

إساءةُ مَن يَبغي على الناسِ مُوقِعٌ بِحَوبائه الهَلْكاءَ مِن حيثُ لا يَدري

وقول الآخر[1]:

بَهْجةُ الحُسنِ فاتِنٌ ، فاغْضُضِ الطَّرْ فَ لِتُكفَى صَيْدَ الظِّباءِ الأُسُودَا

وقول الآخر[1]:

رُؤيةُ الفِكرِ ما يَؤولُ له الأَمـ ـرُ مُعينٌ على اجْتِنابِ التَّواني

وجعل المصنف[1] من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[2]، ولم يقل خاضعات لأنَّ الأعناق سرى إليها التذكير من المضاف إليه، وهو الضمير، قال[3]: «ويمكن أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[4]».

وكما شَرَطَ في تأنيث المذكر صحةَ الاستغناء به مع كون المضاف بعضه أو كبعضه شَرَطَ ذلك في تذكير المؤنث؛ قال[5]: «واحترزتُ بهذا من المضافات الصالحة للحذف وليس بعض ما أضيف إليه ولا كبعضه، كيوم الخميس وذي صَباح، فلو لم يصحّ الاستغناء بالمضاف إليه لم يؤنَّث مذكَّر، ولم يذكَّر مؤنَّث، نحو: حَسُنَتْ غلامُ هندٍ، وكَرُمَ أمُّ زيدٍ» انتهى.

وقد تَلزَم المضافَ كيفياتٌ مِن أحكامِ ما أُضيفَ إليه غير التأنيث والتذكير، كما إذا أُضيف إلى اسمِ استفهام أو شرط، فتجري عليه أحكام ما أُضيف إليه، أو إلى عامٍّ، فيسري /إليه العموم، نحو: نعمَ صديقُ الرجلِ زيدٌ. [٥: ١٥٩/ب]

وقوله **ويُضافُ الشيءُ بأدنَى مُلابَسة** مِن ذلك قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٣٨.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٤.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٣٨.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٥٦.

(٥) ٣: ٢٣٨ - ٢٣٩.

عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[1]، لَمَّا كانت العَشيَّة والضُّحى طَرَفي النهار صَحَّ إضافة إحداهما إلى الأخرى، ومنه قول صاحب الخشبة لحاملَيْها: خُذا طَرَفَيكما، وقال الشاعر[2]:

إذا كَوكَبُ الخَرقاءِ لاحَ بِسُحْرةٍ   سُهَيْلٌ أذاعَتْ غزْلَها في القَرائبِ

وقال الآخر[3]:

إذا قالَ قَدْني قلتُ باللهِ حَلْفةً   لَتُغْنِنَّ عني ذا إنائكَ أَجْمَعا

فأضاف الكوكب إلى الخَرقاء لَمَّا كانت تتنبَّه وقت طلوعه، وأضاف الإناء للمخاطب لما كان هو الساقيَ به.

* * *

(١) سورة النازعات: الآية ٤٦.

(٢) البيت في المسائل الشيرازيات ٢: ٥٩٧ وفيه تخريجه. الخرقاء: المرأة التي لا تحسن عملاً. وأذاعت: فرَّقت. وفي المخطوطات: أضاعت غزلها.

(٣) تقدم الشاهد في ١١: ٣٦٦.

ص: فصل

لازمت الإضافةَ لفظًا ومعنًى أسماءٌ: منها ما مرَّ في الظروف والمصادر والقَسَم، ومنها حُمادَى، وقُصارَى، ووَحْدَ لازمَ النصب والإفراد والتذكير وإيلاءِ ضمير، وقد يُجَرُّ بـ«على» وبإضافة «نَسيج» و«جُحَيْش» و«عُيَيْر»، ورُبَّما ثُنِّيَ مضافًا إلى ضمير مثنًّى.

ش: لَمَّا كانت الإضافة مِن عوارضِ التركيبِ علِمنا أنَّ الاسمَ قبلَ التركيبِ كان مفردًا غيرَ مضاف؛ فكان القياس يقتضي إفرادَ كلِّ اسمٍ عن الإضافة؛ إذْ أصلُه عدمُ التركيب، والتركيبُ طارئٌ عليه، فلَمَّا وجدْنا بعضَ الأسماء لا تُستعمَل إلا مُضافةً لِمَا بعدَها احتيجَ إلى ذِكر ذلك وحَصْرِه؛ وإذا كان معنى الاسمِ لا يُفهَم بمجردِ لفظِه استحقَّ أن يُتَمَّم بصلةٍ، نحو: هذا الذي عندي، أو بصفةٍ لازمة، نحو قوله[1]:

لِمَا نافعٍ يَسعَى اللَّبيبُ ، فلا تَكُنْ   لِشَيءٍ بَعيدٍ نَفعُهُ الدهرَ ساعيا

أو بإضافةٍ، كعِندَ ولَدَى وإذا وحيثُ وما أَشبَهَها مما مرَّ في الظروف، ومِن الذي مَرَّ في المصادر سُبْحانَ، وبَلْهَ المعرب، قاله المصنف في الشرح[2]، وقد ذكرْنا أنَّ سُبْحانَ قد يُفرَد عَلَمًا، قال[2]: «وفي الاستثناء كسِوَى وبَيْدَ، وفي القَسَم كعَمْرَكَ اللّهَ، وقِعْدَكَ اللّهَ».

وقوله **ومنها حُمادَى** أي: مما لَزِمَتِ الإضافةَ لفظًا ومعنًى، ومعناها الغاية،

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٣٩ وشرح أبيات المغني ٥: ٢١٢ [الإنشاد ٤٩٠]. ما في لِمَا نكرة موصوفة بمعنى شيء.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٤٠.

وهذا يُفهَم معناه بمجرد لفظه، وكان يَصِحُّ إفراده كما صح إفراد غاية، لكن الاستعمال منعَ من ذلك؛ إذ لا تُحفَظ إلا لازمة الإضافة.

وكذلك قُصارَى الشيءِ، يُفهَم معناه من لفظه، وهي بمعنى الغاية، ولم تُستَعمَل إلا مضافة، وقد يقال: قُصارُ الشيءِ، وقَصْرُه، قال[1]:

قَصْرُ الجَديدِ إلى بِلًى والعَيشُ في الدنيا انْقِطاعُهْ

[٥: ١٦٠/أ] /وقوله **ووَحْدَ لازمَ النصبِ والإفرادِ والتذكيرِ وإيلاءِ ضميرٍ** اختَلف النحويون[2] في وَحْد: فذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرف، فإذا قلت: جاء زيدٌ وحدَه، فمعناه عنده: على حِياله، وأنه جاء ليس معه أحدٌ، فكأنَّ الأصل عنده: جاء زيدٌ على وَحدِه، ثم حُذف حرفُ الجرِّ، ونُصب، كما يُعمَل بالمفعول إذا حُذف منه الحرف. وحكي من كلام العرب: جَلَسا على وَحْدَيْهِما[3]. ويُقوِّيه ما روى أبو زيد في لغاته: اقْتَضَيتُ كُلَّ دِرهمٍ على وَحْدِه، أي: على حِدَته. وحَكى ابن سِيْدَه[4]: جلسَ على وَحْدِه، وجَلَسَا على وَحْدِهما، وعلى وَحْدَيْهِما. وحُكي: جَلَسُوا على وَحْدِهِم[5]. ويُقَوِّي مذهبَ يونسَ أيضًا قولُ العرب: زيدٌ وَحْدَه، فلو لم يكن منصوبًا على الظرف لَمَا صَحَّ أن يقع خبرًا للجُثَّة.

ورُدَّ مذهبُ يونسَ بأنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ لا يَنقاس في مثل هذا.

وذهب س إلى أنه اسمٌ موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فـ«وَحْد» موضع إيحاد، و«إيحاد» موضع مُوْحِد الذي هو حال.

---

(١) هو يزيد بن معاوية كما في البصائر والذخائر ٣: ٥٤ تحقيق د. وداد القاضي. وفي شرح نهج البلاغة ٨: ١٤٦ [دار الكتب العلمية] أنه من الشعر القديم المختلف في قائله.

(٢) تقدمت مذاهبهم وتخريجها في ٩: ٣٦ - ٣٨.

(٣) اللسان (وحد).

(٤) المحكم ٣: ٤٩٠ [تحقيق د. عبد الحميد هنداوي].

(٥) المحكم ٣: ٤٩٠. غ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٩: على وحدِيهم.

وهذا مذهب متكلف جدًّا لأنَّ فيه شيئين لا ينقاسان: أحدهما وضعُ الأسماء غير المصادر موضع المصادر. والثاني وضعُ المصادر موضع أسماء الفاعلين في غير المبالغة.

وذهب بعض النحويين إلى أنه مصدر على توهُّم حذف الزيادة، وقد جاءت مصادر كذلك، فمعنى وَحْدَه: إيحادًا.

وذهب بعض النحويين إلى أنه مصدر لم يُلفظ له بالفعل مثل الأُبُوَّة والخُؤُولة.

ورُدَّ هذان المذهبان بأنَّ المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف، وهذا لا يتصرف.

والصحيح أنه مصدر لفعلٍ ملفوظٍ به، حكى الأصمعيُّ عن العرب: وَحَدَ الرجلُ يَحِدُ: إذا انفرد، فيكون وَحْدٌ وحِدَة مصدرين لِوَحَدَ، كما تقول: وَعَدَ وَعْدًا وعِدَة. ولا يُردُّ على هذا المذهب بعدم تصرُّفه؛ لأنَّ بعض الألفاظ قد يخصونه بأحكام لا تكون لنظائره.

وقول المصنف **لازمَ النصب** ليس بجيد؛ لأنه قد ذَكر بعد أنه قد يُجَرُّ بـ«على» وبإضافة، فالعبارة الحسنة أن يقول: والغالب نصبه.

وأمَّا لزومه الإفراد والتذكير فلأنه مصدر، فلذلك لم يؤنَّث، ولم يُجمع، ولم يُثَنَّ، إلا ما شذَّ من قولهم: جَلَسَا على وَحْدَيْهِما، وقُلْنا ذلك وَحْدَيْنا.

وقوله **وإيلاءِ ضميرٍ** يعني أنه لا يضاف إلى ظاهرٍ البتَّة، بل إلى ضميرٍ يُطابق ما قبله، تقول: جاء زيدٌ وَحْدَه، وجاء الزيدان وَحْدَهما، والزيدون وَحْدَهم، وهندُ وَحْدَها، والهنداتُ وَحْدَهُنَّ، وجئتُ وَحْدِي، وجِئْنا وَحْدَنا، قال الشاعر[1]:

---

(١) هو معن بن أوس المزني كما في الغريب المصنف ١: ٥٧٤ وتهذيب اللغة (خلا) ٧: ٥٧٦ والمحكم ٥: ٢٩٦. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٢٤٠. أخلى: فَرَغَ.

أَعاذِلَ ، هل يأتي القَبائلَ حَظُّها مِنَ الموتِ أَم أَخْلَى لنا الموتُ وَحْدَنا

وجئتَ وَحْدَك، وجِئْتِ وَحْدَكِ، وجئتُما وَحْدَكما، وجِئتُم وَحْدَكم، وجِئْتُنَّ وَحْدَكُنَّ.

[٥: ١٦٠/ب] وإذا كان الفعل /لازمًا كان حالاً من الفاعل، فإذا قلت جاء زيدٌ وحدَه فكأنك قلت: جاء زيدٌ منفردًا. وإذا كان متعديًا بنفسه أو بحرف جر فمذهب س أنه حال من الفاعل، فإذا قلت ضربتُ زيدًا وحدَه، أو مررتُ بزيدٍ وَحْدَه - فكأنه قال: مُفْرِدًا له بالضرب، أو مُفْرِدًا له بالمرور.

ومذهب المبرد أنه يجوز ذلك، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول، فمعناه: ضربتُ زيدًا في حال أنه مُفْرَدٌ بالضرب.

قيل: ومذهبُ س أحسن؛ لأنَّ وَضْعَ المصادر موضعَ اسمِ الفاعلِ أكثرُ مِن وَضْعِها موضعَ المفعول.

وما ذهبَ إليه س والمبرد هو مبنيٌّ على أنه اسم وُضع موضع المصدر المتعدي الذي هو إيحادٌ؛ الموضوع موضع الحال الذي هو مُوْحِدٌ أو مُوْحَدٌ؛ وقد بَيَّنَّا بالنقل عن العرب أنه مصدر لفعلٍ ملفوظٍ به، فهو واقعٌ مَوقِعَ مُنْفَرِد، فيكون إذ ذاك المصدر الذي هو وَحْدَ مضافًا إلى الضمير الذي هو فاعل في المعنى؛ لأنه مِن فِعلٍ قاصر. وعلى قول س والمبرد يكون مضافًا إلى الضمير الذي هو مفعول. وهو مخالف للسماع. وإذا تقرَّر هذا فلا يجوز إذا أردتَ الحال من الفاعل إلا أن تقول: ضربتُ زيدًا وَحْدِي، وإذا أردتَ الحال من المفعول قلت: ضربتُ زيدًا وَحْدَه.

وقوله **وقد يُجَرُّ** بـ«**عَلى**» قد تقدَّم حكاية ذلك عن العرب[١].

وقوله **وبإضافةِ نَسيج وجُحَيْش وعُيَيْر** قال المصنف في الشرح[٢]: «يقال:

---

(١) سقطت هذه الفقرة من غ.

(٢) تقدمت الحكاية في ص ٦٤، وهي في شرح التسهيل ٣: ٢٤٠.

هو نَسيجُ وَحْدِه: إذا قُصِدَ قِلَّة نظيره في الخير، وهو جُحَيْشُ وَحْدِه وعُيَيْرُ وَحْدِه: إذا قُصِدَ قِلَّة نَظيره في الشَّرِّ» انتهى.

ونقصَ المصنفَ لفظٌ آخرُ يُضاف إلى وَحْد، وهو قولهم: قَرِيعُ وَحْدِه. فعُيَيْرُ وَحْدِه، وجُحَيْشُ وَحْدِه: للذَّمِّ، عُيَيْر: تصغير عَيْر، وهو الحمار، وجُحَيْش: تصغير جَحْش، وهو ولد الحمار، يُذَمُّ بهما الرجل الذي ينفرد بما يَخُصُّه عقلُه، ولا يُخالط أحدًا في رأي، ولا يَدخل معه في مَعونة. وقَرِيعُ وَحْدِه، ونَسيجُ وَحْدِه: للمدح، ومعنى نَسيج وَحْدِه، أي: منفرد بالفَضل، وأصله أنَّ الثوب إذا كان رفيعًا لا يُنسَج على منواله معه غيرُه، وإذا كان غيرَ رفيع نُسِجَ معه سَدَى عدة أثواب.

وتجوز التثنية والجمع والتأنيث في هذه الألفاظ، فتقول: هما نَسيجا وَحْدِهما، وهم نُسَجاءُ وَحْدِهم، وهي نَسيجةُ وَحْدِها، وهما نَسيجتا وَحْدِهما، وهُنَّ نَسائجُ وَحْدِهِنَّ، كذا قاله الخليل[1]. ويجري قَرِيع وعُيَيْر وجُحَيْش على هذا القياس.

وحكى بعض النحويين أنَّ نَسيجًا يُترَك مُوَحَّدًا في التثنية والجمع، ومذكَّرًا في التأنيث، فيقال: هما نَسيجُ وَحْدِهما، وهم نَسيجُ وَحْدِهم، وهي نَسيجُ وَحْدِها، وهُنَّ نَسيجُ وَحْدِهِنَّ. والقياس فيه ما ذكره الخليل من التثنية والجمع والتأنيث.

وقد حكي أيضًا أنَّ نَسيج وَحْده لا يُوصَف به إلا الواحد، وقال الراجز[2]:

جاءتْ بهِ مُعْتَجِرًا بِبُرْدِهِ   سَفْواءُ تَردي بِنَسيجِ وَحْدِهِ
/مُستَقبِلاً خَدَّ الصَّبا بِخَدِّهِ   كالسَّيفِ، سُلَّ نَصْلُهُ مِنْ غِمْدِهِ [٥: ١٦١/أ]
خيرَ أميرٍ جاءَ مِنْ مَعَدِّهِ

---

(١) كتاب العين ٣: ٢٨١.

(٢) الأشطار من رجز لدُكَيْن يمدح عمر بن هبيرة الفزاري في اللسان (عجر)، ونُسب بعضه إلى ابن مَيَّادة أيضًا، وإلى غيرهما. شعر ابن ميادة ص ٢٤٦، وفيه تخريج ثلاثة أشطار. الاعتجار: لف العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك. والسفواء: السريعة، والخفيفة الناصية، يعني بغلة. تردي: ترجم الأرض بحوافرها عند سيرها وعدوها. ق: جاءت به مفتخرًا.

وقد تقدَّم لنا ذكر الخلاف في نصب وَحْدَه أهو على الظرف كما ذهب إليه يونس، أو على الحال كما ذهب إليه الجمهور، على اختلاف تقاديرهم.

وقالت العرب: زيدٌ وحدَه، فخرَّج هشام ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يجري مجرى عندَه، ويكون التقدير: زيدٌ مَوضِعَ التَّفَرُّدِ، وهذا محكيٌّ عن يونس أيضًا. ويجوز على هذا التخريج أن يتقدم، فتقول: وَحْدَه زيدٌ، كما تقول: عندَك زيدٌ.

والوجه الثاني: أن ينتصب وَحْدَه بفعل مضمر يخلُفه وَحْدَه، والتقدير: وَحَدَ وَحْدَه، كما قيل: زيدٌ إقبالاً وإدبارًا، المعنى: يُقْبِلُ إقْبالاً، ويُدْبِرُ إدبارًا. وتقدَّمت هذه الجملة[1] في آخر «باب المبتدأ والخبر» بأَشْبَعَ من هذا.

وقوله **ورُبَّما ثُنِّيَ مُضافًا إلى ضمير مثنًّى** تقدمت حكاية[2] ابن سِيْدَه ذلك في قولهم: جَلَسَا على وَحْدَيْهِما، وقُلْنا ذلك وَحْدَيْنا.

ص: ومنها كِلا وكِلْتا، ولا يضافان إلا إلى معرفة مُثَنَّاةٍ لفظًا ومعنًى، أو معنًى دون لفظ، وقد تُفَرَّقُ بالعطف اضطرارًا.

ش: تقدم إعراب كِلا وكِلْتا في «باب إعراب المثنى»[3]، وسيُذْكَران في «باب التوكيد».

ويشمل قوله **مُثَنَّاة لفظًا ومعنًى** الظاهرَ والمضمرَ، نحو: كِلا الرَّجُلَين، وكِلْتا المرأتين، وكِلاهما، وكِلْتاهما، والمضمرَ الصالح للتثنية والجمع، نحو قولك: كِلانا، كما قال[4]:

---

(١) تقدمت في ٤: ٧٧ - ٧٩. ق: هذه المسألة.

(٢) ص ٦٤، ٦٥.

(٣) انظر ١: ٢٥٤ - ٢٦١.

(٤) عجز البيت: «ونحن إذا مُتنا أشَدُّ تَغانيا». وهو لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أو لسَيَّار بن هُبيرة أو لغيرهما. الكامل ١: ٢٧٦ - ٢٧٧ وذيل الأمالي ص ٧٣ والحماسة البصرية ٢: ٩٠٦ [٧٦٦] وشرح أبيات المغني ٤: ٢٦٦ - ٢٧١ [٣٣٧].

كِلانا غَنِيٌّ عن أَخيهِ حَياتَهُ ....

وأمَّا ما كان مثنًّى معنًى دون لفظ فقال المصنف[1] وغيره: كقول الشاعر[2]:

إنَّ لِلخَيرِ ولِلشَّرِّ مَدًى وكِلا ذلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

قال[3]: «أضافَ كِلا إلى ذلك، وهو شبيه بقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[4]».

وأهملَ المصنفُ مسألةً ذكرَها ابن الأنباريِّ، وهي أنَّ «كِلا» تضاف إلى مفرد بشرط أن تتكرر، وذلك قولك: كِلايَ وكِلاك مُحْسِنان، المعنى: كِلانا، وكِلا زيدٍ وكِلاك مُحْسِنانِ، وكِلايَ وكِلا عمرٍو مُنْصِفانِ. ومثَّل بما أُضيفَ إلى مَكْنيٍّ أو فيه مَكْنيٌّ، وأوردَها ابن الأنباريِّ على أنها من كلام العرب، وجعلَها مثلَ أيّ[5] في قول الشاعر[6]:

فَأَيِّي ما وأَيُّكَ كانَ شَرًّا فَقِيدَ إلى الْمَقامةِ لا يَراها

ومثلَ قولهم: المالُ بينَ زيدٍ وبينَ عمرٍو، كما قال أعشى هَمْدان[7]:

بينَ الأَشَجِّ وبَينَ قَيسٍ باذِخٌ بَخْ بَخْ لِوالِدِهِ ولِلْمَوْلُودِ

---

(١) ٣: ٢٤٠.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٢٠٩.

(٣) ٣: ٢٤١.

(٤) سورة البقرة: الآية ٦٨.

(٥) غ: أيِّي

(٦) تقدم البيت في ٣: ١٤٦.

(٧) البيت له في تفسير الطبري ١: ١٦٥ [تحقيق محمود شاكر] وجمهرة اللغة ١: ٦٥، ٨٩، وبلا نسبة في المسائل الشيرازيات ١: ٢١٣. يمدح عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس الكندي. الأشج: والد عبد الرحمن. وقيس: جده. بخ بخ: كلمة للتعظيم والتفخيم.

وقوله **إلا إلى معرفة** هذا المنقول في كتب البصريين كسائر أسماء التوكيد المضافة. ومِن عِلم الكوفيين أنهما يضافان إلى النكرة إذا كانت محدودة، فيقال: /كِلا رجلينِ عندك قائمان، وحكي عن العرب: كلتا جاريتين عندك مقطوعةٌ يدُها، وزعموا أَن قطع اليد في هذا الكلام عُني به ترك الغزل. قالوا: فلولا توقيت النكرة لم يدخل عليها كِلا وكِلتا. وهذا لم يحفظه البصريون. [٥: ١٦١/ب]

وقوله **وقد تُفَرَّق بالعطف اضطرارًا** يعني بالعطف بالواو خاصة، قال[(١)]:

كِلا السَّيفِ والساقِ التي ضُرِبَتْ بهِ　　على دَهَشٍ أَلْقاه باثْنَينِ صاحِبُهْ

وقال آخر[(٢)]:

كِلا أخي وخَليلي واجِدي عَضُدًا　　وساعِدًا عندَ إلْمامِ الْمُلِمَّاتِ

وقال آخر[(٣)]:

كِلا الضَّيْفَنِ الْمَشنوءِ والضَّيفِ نائلٌ　　لديَّ الْمُنى والأمنَ في اليُسْرِ والعُسْرِ

ص: ومنها «ذُو» وفروعه، ولا يُضَفْنَ إلا إلى اسمِ جنس ظاهر، وكذا «أُولو» و«أُولات». وقد يضاف «ذُو» إلى عَلَمٍ وجوبًا إن قُرِنا وَضْعًا، وإلا فجوازًا، وكلاهما مسموع، والغالب في ذي الجواز الإلغاءُ، وربَّما أُضيف جمعُه إلى ضميرِ غائب أو مخاطَب.

ش: فروعه ذَوَا وذَوُو وذاتُ وذاتا وذَوَاتا وذَوَات.

وقوله **ولا يُضَفْنَ إلا إلى اسمِ جنس** مثاله: زيدٌ ذو علمٍ، وهند ذاتُ حُسنٍ. وقد نقض هذا الحصرَ المصنفُ بقوله بعدُ: «وقد يضاف إلى علم».

---

(١) هو الفرزدق. الديوان ١: ٧٧ والمسائل الشيرازيات ٢: ٤٥٣ وشرح المصنف ٣: ٢٤١.

(٢) أبو الشِّعر الهلالي. شرح أبيات المغني ٤: ٢٥٧ - ٢٦٠ [٣٣٤]. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ٢: ٩٣١ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٣٥.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٤١ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٣٦ [الشاهد ٦٥٧]. الضيفن: الذي يجيء مع الضيف. والمشنوء: المبغَض.

وقوله **ظاهر** هذه مسألة خلاف، أتجوز إضافته إلى المضمر كما تجوز إلى الظاهر أم تختص إضافته بالظاهر؟ فالمنقول في كتب المتأخرين أنه لا تجوز إضافته إلى المضمر إلا إن كان في شعر.

وقال صاحب[(١)] «رؤوس المسائل» ما نصه: «منعَ الكسائيُّ إضافة ذي التي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتابعه النَّحَّاسُ، والزُّبَيديُّ[(٢)]، وغيرُهما[(٣)]. وأجاز ذلك غير هؤلاء».

وقوله **وكذا أُولو وأُولات** قال تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[(٥)]، وقال: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[(٦)].

وقوله **وقد يُضاف ذُو إلى عَلَمٍ وجوبًا إن قُرِنَا وَضْعًا** مثاله: ذو يَزَنٍ، وذُو جَدَنٍ، وذُو رُعَيْنٍ، وذُو الكَلاعِ، وذو سَلَمٍ[(٧)]، ونحوها من الأعلام التي أولها ذو.

وقوله **وإلا فجوازًا** أي: وإلا يقترنا وضعًا فيضاف ذو إلى العلم جوازًا، مثاله قولهم في قَطَرِيّ وعَمرو وتَبُوك: ذُو قَطَرِيٍّ، وذُو عَمرو، وذُو تَبُوكَ، قال جرير[(٨)]:

تَمَنَّى شَبيبٌ مُنْيةً سَفَلَتْ بهِ   وذو قَطَرِيٍّ كَفَّهُ مِنكَ وابِلُ

وقوله **وكِلاهما مسموع** يعني ما أضيف وجوبًا وما أضيف جوازًا، فلا يقال من النوعين إلا ما قالته العرب. وفي كلام الفَرَّاء ما يدلُّ على القياس على: ذي

---

(١) هو ابن أصبغ.

(٢) لحن العوام له ص ٦٩ - ٧٠.

(٣) المقتضب ٣: ١٢٠.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٦٩.

(٥) سورة الطلاق: الآية ٦. ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

(٦) سورة الطلاق: الآية ٤. ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

(٧) ذو سلم: وادٍ.

(٨) تقدم البيت في ص ٤٢. فيما عدا د: سفكت.

[٥: ١٦٢/أ] قَطَرِيٌّ، /قال وقد ذكر الإضافة في: زيد بَطَّةَ، وثابت قُطْنَةَ، قال: «كأنك قلت: زيدٌ ذُو بَطَّة، وقُطْنة، وأنت لو قلت ذُو زيدٍ لجاز، أنشدني المفضل:

تَمَنَّى شَبِيبٌ مُنْيَةً سَفَلَتْ بِهِ وذا قَطَرِيٌّ مَسَّهُ منكَ وابِلُ

وأنشد الكسائي[١]:

إذا ما كُنتَ مِثلَ ذَوَيْ عُوَيْفٍ وذُبْيانٍ فقامَ عليَّ ناعِ

وسمعتُ من الفصحاء: قد وضعتِ المرأةُ ذا بَطنِها[٢]، وقال الشاعر[٣]:

إذا هو آلَى حَلْفَةً قُلْتُ مِثْلَها لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنائكَ أَجْمَعا»

وقوله **والغالبُ في ذي الجواز الإلغاء** يعني أن يكون ذو فيه كهو في قولهم: ذو صَباحٍ، فلا يُعتَدُّ به إذ جُعل من باب إضافة المسمَّى إلى الاسم.

واحترز بقوله «والغالب» من كونه - وإن كان مضافًا إلى عَلَمٍ - معتدًّا به كالاعتداد به إذا أُضيف إلى اسم الجنس، نحو: هو ذو مالٍ. ومثال ذلك ما وُجد مكتوبًا في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام: «أنا ذو بَكَّةَ»[٤]، أي: أنا صاحبُ بَكَّةَ.

وقوله **وربَّما أُضيف** إلى آخره[٥] مثالُ ذلك قوله[٦]:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبادَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها

وأنشد الأصمعيُّ قول الآخر[٧]:

---

(١) تقدم البيت في ص ٤٢.

(٢) أي: وضعت حملها.

(٣) تقدم في ١١: ٣٦٦ بيت لابن عناب الطائي يوافق هذا البيت في العجز. غ: قلت مثله.

(٤) السيرة النبوية ١: ١٩٦، ولفظه: «أنا الله ذو بكّة»، وفيه أنه كان مكتوبًا بالسريانية.

(٥) هو قوله: «وربَّما أُضيف جمعُه إلى ضميرِ غائب أو مخاطَب».

(٦) هو كعب بن زهير. الديوان ص ٢١٢ وإيضاح الشعر ص ٤٦١. أباد: أهلك. والأرومة: الأصل. ومرهفات: جمع مرهف، يقال: سيف مرهف، أي: رقيق.

(٧) شرح المصنف ٣: ٢٤٢ وشرح الكافية الشافية ٢: ٩٢٨.

إنَّمـــــا يَـــــصْطَنِعُ الْمَعْـــــ ـــــرُوفَ في النـــــاسِ ذَوُوهُ

وقال الأحوص[1]:

وإنَّا لَنَرجُو عاجِلاً مِنكَ مِثلَ ما رَجَوناهُ قِدْمًا مِنْ ذَوِيكَ الأَفاضِلِ

ص: **ولازَمَتْها مَعنًى لا لفظًا أسماءٌ، كـ«قَبْل» و«بَعد»، وكـ«آل» بمعنى أَهْل، ولا يُضاف غالبًا إلا إلى عَلَمِ مَن يعقل، وكـ«كلٌّ» غير واقع توكيدًا أو نعتًا، وهو عند التجرد منويّ الإضافة، فلا تدخل عليه «أل»، وشَذَّ تنكيره وانتصابه حالاً. ويتعيَّن اعتبار المعنى فيما له مِن ضميرٍ وغيرِه إن أُضيف إلى نكرة، وإن أُضيف إلى معرفة فوجهان. وإفرادُ ما لـ«كِلا» و«كِلتا» أجودُ مِن تثنيته، ويتعيَّن في نحو: كِلانا كفيلُ صاحبِه.**

ش: الضمير في **ولازَمَتْها** عائد على الإضافة، أي: ولازَمَتِ الإضافةَ معنًى لا لفظًا، ولا يعني أنَّ هذه الأسماء لا تضاف لفظًا ومعنًى، بل يجوز ذلك فيها، ويجوز أن يُحذَف ما تضاف إليه، فيكون منويًّا، فتكون مضافة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ.

وقوله **كقَبْل وبَعْد** هذان يُلتَزَم فيهما النصب على الظرفية ما لم يَنْجَرَّا بـ«مِنْ»، وهما في الحقيقة ليسا ظرفين، بل هما صفتان للظرف، فإذا قلت جاء زيدٌ قبلَ /عمرٍو، فأصله: جاء زيدٌ زمنًا قبلَ زمنِ مجيءِ عمرٍو، وكذلك: جاء بعدَ عمرٍو، أي: زمنًا بعدَ زمنِ مجيءِ عمرٍو، ثم حُذف ذلك اتِّساعًا. [٥: ١٦٢/ب]

وأكثرُ استعمالهما مضافان معنًى ولفظًا، وإذا قُطعا عن الإضافة لفظًا، ونُوي ما أضيفا إليه، وكان معرفة - بُنيا على الضم لمناسبتهما الحرف مناسبةً معنوية لكونهما لا يُفهَم ما يراد بهما إلا بما يَصحبهما؛ ولفظيَّةً لكونهما جامدَين، فلا يُثنَّيان، ولا يُجمَعان، ولا يُنعَتان، ولا يُخبَر عنهما، ولا يُنسَب إليهما، ولا يضاف،

---

(١) شعره ص ٢٣٠.

فكان قياس هذا أن يُبْنَيا مطلقًا، لكنَّهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير، فاستحقَّا[1] إعرابًا في حال وبناءً في حال، وكان البناء حالةَ حذفِ ما يضافان إليه لفظًا لا معنًى؛ لأنَّ ذلك على خلاف الأصل، والبناء على خلاف الأصل[2]. وبُنيا على حركةٍ لأنَّ لهما أصلاً في التَّمكُّن. وكانت ضمةً لأنها حركةٌ لا تكون لهما حالةَ الإعراب، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[3]، أي: مِن قَبلِ الحوادثِ ومِن بَعدِها.

وقد يقطعان عن الإضافة لفظًا ومعنًى، فيُنَكَّران، وذلك لقصد الإبهام أو لعدم دليلٍ على المضاف إليه، ويُعربان إذ ذاك، وقرئ شاذًّا: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾[4]، أي: مِن زمنٍ متقدمٍ ومِن زمنٍ متأخِّرٍ، وقال الشاعر[5]:

فساغَ لِيَ الشَّرابُ، وكُنْـــتُ قَـــبْلاً أَكـــادُ أَغَـــصُّ بالمـــاءِ الحَمـــيمِ

ومِن أحكام هذين الظرفين أنهما إذا بُنيا على الضم لم يَجُز أن يقعا خبرَين للمبتدأ ولا وصفَين ولا حالَين، تقول: القيامُ قبلَ قُعودِك، ولا يجوز: القيامُ قبلُ.

وحُكْمُ دُوْنَ وقُدَّام وأمام ووراء وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال حكمُ قَبل وبَعد في البناء على الضم إذا حُذف ما تضاف إليه وكان مرادًا من جهة المعنى، وفي كونها لا تقع أخبارًا ولا صفاتٍ ولا أحوالاً.

---

(١) غ: واستحقاقهما.

(٢) والبناء على خلاف الأصل: سقط من غ.

(٣) سورة الروم: الآية ٤.

(٤) هذه قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. البحر المحيط ٧: ١٥٨.

(٥) هو النابغة الذبياني. الديوان ص ٢١١. ونسب البيت في المقاصد النحوية ٣: ١٣٤٨ [الشاهد ٦٦٧] لعبد الله بن يعرب. ونسب في الخزانة ١: ٤٢٦ - ٤٣٠ [الشاهد ٦٩] ليزيد بن الصَّعِق. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢٠، ٣٢١ وشرح المصنف ٣: ٢٤٧.

وذهب يونس[1] إلى أنك إذا حذفتَ المعرفة جاز في المضاف الإعرابُ بالنصب من غير تنوين؛ فتقول: قَعد زيدٌ قُدَّامَ، تريد: قُدّامَ عمرو مثلاً، إذا كان ثَمَّ ما يدلُّ على المحذوف. ورَدَّ عليه س ذلك بأنَّ كلام العرب خلافُه.

وقد جاء في الشعر تنوينُ ما بُني على الضم، قال الشاعر[2]:

حَبَوتُ بِها أَبا عَمرِو بْن عَوفٍ ... بِما قد كانَ قَبْلٌ مِنْ عِتابِ

وقياسُ مذهبِ س[3] إذا نُوِّنَ أن يبقى على ضمه، وقياسُ مذهبِ أبي عمرٍو وعيسى[4] أن يُنصب، وقد رُوي أيضًا بالنصب قوله[5]:

.... بِما قد كانَ قَبْلاً مِنْ عِتابِ

وقوله **وكآل** قال المصنف في الشرح[6]: «أصله أَهْلٌ، فأُبدلت هاؤه همزة، وأُبدلت الهمزة /ألفًا بدلاً لازمًا لسكونها بعد همزة مفتوحة في كلمة واحدة. ويدلُّ على أنَّ أصله أَهْل قول العرب في تصغيره أُهَيْل، وقالوا أيضًا أُوَيْل، فاعتبروا فيه اللفظ» انتهى. [٥: ١٦٣/أ]

وقد تقدَّم لنا القول على «آل» في كتاب (التكميل) في أبواب البدل، وذكرنا الخلاف فيه، وأنَّ الصحيح أنَّ ألفه منقلبة من واو، وأصله أَوَلٌ، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وأنَّ مدلوله غير مدلول أَهْل، فيُوقَف عليه هناك.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٩١.

(٢) هو خالد بن سعد المحاربي كما في النوادر ص ٤٤٥. وفي معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢١ بيت قريب من هذا البيت.

(٣) جعلوه نظير تنوين المنادى المفرد إذا لحقه التنوين في الشعر ضرورة. تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي ص ٦٠ - ٦١ والكتاب ٢: ٢٠٢.

(٤) تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي ص ٦٠ - ٦١ والكتاب ٢: ٢٠٣.

(٥) ذكر السيرافي أنَّ أبا زيد أنشده شاهدًا لنصب قبل وتنوينه، وأنَّ بعضهم يقول: على ما كان قبلٌ. شرح الكتاب ٣: ق ٤٤/ب: [باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم].

(٦) ٣: ٢٤٣.

وقوله **ولا يُضاف غالبًا إلا إلى عَلَمِ مَنْ يَعقل** أي: لا يُضاف لفظًا ومعنًى في الغالب إلا إلى علمٍ احترازًا مِن إضافته إلى اسمِ جنسٍ وضمير، نحو قول الشاعر[1]:

أنا الرجلُ الحامي حَقيقةَ والدي ... وآلي ، كما تَحمي حَقيقةَ آلِكا

وقال عبد المطلب[2]:

لا يَغْلِــبَنَّ صَــليبُهم ... ومِحــالُهم غَــدْوًا مِحالَــكْ

وانْــصُرْ علــى آلِ الــصَّليـ ... ـب وعابِدِيــهِ اليــومَ آلَــكْ

وقال ابن أصبغ : أجاز قوم إضافة (آلٍ) إلى المضمر، ومنعه آخرون.

ومِن إضافتِه إلى عَلَمِ ما لا يَعقل قول الشاعر[3]:

من الجُرْدِ مِنْ آلِ الوَجيهِ ولاحقٍ ... تُذَكِّرنا أوتارَنا حينَ تَصْهَلُ

والوَجيه ولاحِق عَلَمان من أعلام الخيل.

وقوله **إلى عَلَمِ مَن يَعقل** الأجود أن يقول: «إلى عَلَمِ مَن يَعلم»؛ ألا ترى أنهم أضافوه إلى لفظ (الله)، ولا يُطلَق عليه مَن يَعقل، ويُطلَق عليه مَن يَعلم، قال

---

(١) نسب البيت في تفسير القرطبي ١: ٢٦٠ - ٢٦١ إلى ندبة، وهو في البحر المحيط ١: ٣٤٥ لهدبة، وفي الاقتضاب ١: ٣٨ لخُفاف بن نُدبة. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٢٤٤. ولخفاف بن ندبة قطعة فيها بيت يوافق صدره صدر الشاهد، ويخالفه في العجز. الديوان ص ٤٨٥ [شعراء إسلاميون] والخزانة ٥: ٤٤٠. ك، ط: فما تحمي.

(٢) البيت الأول له في السيرة النبوية ١: ٥١ وتاريخ الطبري ٢: ١٣٥ والروض الأنف ١: ٢٦٢، والثاني في الروض الأنف ١: ٢٦٧. والبيتان له في تفسير القرطبي ١: ٢٦٠، ٢٠: ١٣٠. وعابديه: ليس في غ.

(٣) هو الكميت بن زيد كما في شرح هاشمياته ص ١٧٢. والكميت بن معروف كما في نسب الخيل لابن الكلبي ص ٣٤، وأوله فيه: نجائب من آل. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٢٤٤. الخيل الجُرد: القصار الشعر. والأوتار: جمع وِتْر، وهو الحقد. وفي المخطوطات: كقول الشاعر.

الشاعر[1]:

نحـــــنُ آلُ اللهِ في بَلـــــــدَتِنا لم نَـــزَلْ آلاً علـــى عهـــدِ إرَمْ

فأضافَ آلاً إلى (الله)، وتركَ الإضافة لفظًا في قوله: «لم نَزَلْ آلاً» أي: لم نَزَلْ آلَ اللهِ.

وقوله وكـ«كُلٍّ» **غير واقع توكيدًا أو نعتًا** يعني أنه إذا كان توكيدًا أو نعتًا لَزِمتْ إضافته لفظًا ومعنًى، نحو: قامَ القومُ كلُّهم، وزيدٌ الرجلُ كلُّ الرجلِ، وأكلتُ شاةً كُلَّ شاةٍ. وسيأتي مذهب الفراء والزمخشري في جواز إفراده عن الإضافة إذا كان توكيدًا في «باب التوكيد»[2] إن شاء الله، وقد تقدَّم الكلام للمصنف على ذلك في «باب الحال».

وقوله **وهو عند التجرد منويُّ الإضافة، فلا تدخل عليه أل** لا يقال: الكُلّ؛ لأنه لَمَّا كان في نِيَّة الإضافة لم يَجُز دخول أَل عليه؛ لأنه لا يُجمَع بين أل والإضافة إلا في أماكن معروفة، ليس هذا منها، وقد أَدخَلَها عليه الزَّجَّاجيُّ في جمله، فقال: «ويُبدَل البَعضُ مِنَ الكُلّ»[3]، ثم اعتذر عن ذلك[4]. وشذَّ تنكيره /وانتصابه حالاً فيما حكى الأخفش[5]، فعلى هذا لا يَمتنع أن تدخل عليه أل. [٥: ١٦٣/ب]

واختلف النحويون في «كُلّ» و«بعض» هل هما معرفتان أو نكرتان: فذهب س[6] والجمهور إلى أنهما معرفتان تَعَرَّفا بِنِيَّة الإضافة؛ لأنهما لا يكونان أبدًا إلا

---

(١) نسب البيت في نهاية الأرب ١٦: ٨١ لعبد المطلب بن هاشم. ولم ينسب في شرح المصنف ٣: ٢٤٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٩٥٥ واتفاق المباني وافتراق المعاني ص ١٩١.

(٢) يأتي في ق ١٩٠/أ من الأصل.

(٣) الجمل ص ٢٣.

(٤) الجمل ص ٢٤ - ٢٥.

(٥) أمالي ابن الشجري ١: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦) الكتاب ٢: ١١٤ - ١١٥.

مضافَين، فلما نويت المضاف [إليه][1] تعرَّفا[2] من جهة المعنى، وقالوا[3]: مررتُ بِكُلٍّ قائمًا، وبِبَعضٍ جالسًا.

وذهب الفارسيُّ إلى أنهما نكرتان، وألزَم مَن قال بتعريفهما مِن ذلك الطريق أن يَزعُم أنَّ نِصفًا وثُلُثًا وسُدُسًا معارف؛ لأنها في المعنى مُضافات، وبإجماع منَّا أنَّ هذه نكرات، فكذلك كُلٌّ وبعض، ولا تكون الإضافة من طريق المعنى تُوجِب التعريف.

ورُدَّ بأنَّ العرب تَحذف المضاف وتُريده، نحو قوله[4]:

أَقَبَّ مِن تَحْتُ عَرِيضٍ مِـــنْ عَــلِ

وقد[5] لا تُريده، كقوله[6]:

.... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ

ووجدناهم يجيئون بالحال منهما في كثير من الكلام، فدلَّ على أنَّ العرب لحظت المضاف إليه، و لم تلحظه فيما ذكر.

واستدلَّ أيضًا على تنكير «كُلٍّ» بقولهم: مررتُ بهم كُلاًّ، فنصبُهم إياها على الحال دليلٌ على تنكيرها.

---

(١) إليه: تتمة يلتئم بها السياق، إلا أن يُجعل (المضاف) مصدرًا ميميًّا، فلا حاجة إليها.

(٢) الذي في المخطوطات: «تعرف».

(٣) الكتاب ٢: ١١٤.

(٤) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٣٥٧ [تحقيق د. محمد جمران] والكتاب ٣: ٢٨٩ - ٢٩٠ والتنبيه ص ٤١ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٥٨ - ٣٧٣ [الإنشاد ٢٥٢]. أقبّ: ضامر. والشاهد فيه قطع (تحت) عن الإضافة، وبناؤه على الضم. والذي في المخطوطات وكتاب سيبويه: «من علُ»، بضم اللام، والأرجوزة مكسورة الروي.

(٥) ق: ومرة.

(٦) صدر البيت: «مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا». وهو لامرئ القيس. الديوان ص ١٩ والتنبيه لابن جني ص ٤١.

ولا دليل في هذا لشذوذه. ووجهه أنه مِن وضع الاسم موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فيكون من باب: مررتُ به وَحْدَه، وكأنه حين قال مررتُ بهم كلاًّ: مررتُ بهم جَمْعَهم[1]، أي: مجتمعين، ولَمَّا لم تكن الحال بنفسها سهل ذلك فيها.

وقوله **ويَتَعَيَّن** إلى قوله **إلى نكرة**[2] مثاله: كلُّ رجلٍ أتاك مُكْرَمٌ، وكلُّ رَجُلَينِ أَتَياك مُكْرَمانِ، وكلُّ رجالٍ أَتوك مُكْرَمون، وكلُّ امرأةٍ أَتَتْكَ مُكْرَمةٌ، وكلُّ امرأتَين أَتَتاك مُكْرَمتانِ، وكلُّ نساءٍ أَتَيْنَكَ مُكْرَماتٌ، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

وكُلُّ رَفيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هما ... تَعاطَى القَنا قَوْماهما أخَوانِ

وقال الآخر[6]:

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ ... دُوَيْهِيةٌ تَصْفَرُّ منها الأَناملُ

وينقض[7] هذا الذي قَعَّدوه قولُ عنترة[8]:

جادتْ عَلَيها كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حَديقةٍ كالدِّرْهَمِ

فلو كان على ما قالوا لكان التركيب: فَتَرَكَتْ، اعتبارًا لِما أُضيفت إليه من النكرة، فعلى بيت عنترة يجوز: كُلُّ رجلٍ فاضلٍ مُكْرَمُون.

---

(١) غ، ن، د: جميعهم.

(٢) هو قوله: «ويتعيَّن اعتبار المعنى فيما له مِن ضميرٍ وغيرِه إن أُضيف إلى نكرة».

(٣) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٨٥.

(٥) تقدم البيت في ١: ٢٢٢. ق، غ، ظ، ك: تعاطى الغنى.

(٦) تقدم البيت في ١: ٨٣.

(٧) وينقض ... مكرمون: سقط من غ.

(٨) تقدم البيت في ٦: ١٩٢، وفي هذا الجزء ص ٥٩.

وقوله **وإن أُضيفَ**[1] **إلى معرفة فوجهان** قال المصنف في الشرح[2]: «إذا أُضيف إلى معرفة لفظًا أو نِيَّةً جازَ اعتبارُ المعنى واعتبار اللفظ، فَمِن اعتبار المعنى قولُه تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[3]. ومِن اعتبارِ اللفظِ قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[4]» انتهى.

سَوَّى المصنفُ بينَ ما أُضيفَ إلى معرفة لفظًا وبينَ ما أُضيف إليها نِيَّةً لا لفظًا؛ والذي دلَّ عليه الاستقراء أنهما لا سواءٌ، بل إذا كان مضافًا إلى معرفة من حيث المعنى لا لفظًا فالحكم ما ذكر، قال تعالى مِن مراعاة المعنى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾،/﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[5]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾[6]، وقال الشاعر[7]: [٥: ١٦٤/أ]

فكُلاًّ أَراهُم أَصبَحوا يَعقِلُونَهم ... عُلالةَ أَلْفٍ بعدَ أَلْفٍ مُصَتَّمِ

ومِن مراعاة اللفظ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾[8]، ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[9]، وقال الشاعر[10]:

فكيفَ ؟ وكُلٌّ ليس يَعدو حِمامَهُ ... وما لامرئٍ عَمَّا قَضى اللهُ مَزْحَلُ

---

(١) ق، غ: أضيفت.

(٢) ٣: ٢٤٥.

(٣) سورة النمل: الآية ٨٧.

(٤) سورة مريم: الآية ٩٥.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٣٣.

(٦) سورة الأنفال: الآية ٥٤.

(٧) هو زهير. الديوان ص ٣٢. وفيه: «يعقلونه»، وهو حمل على اللفظ. وقد سقط عجز البيت من غ. العلالة: الشيء بعد الشيء. ومصتم: تامّ.

(٨) سورة العنكبوت: الآية ٤٥.

(٩) سورة الإسراء: الآية ٨٤

(١٠) هو إبراهيم بن كُنَيْف النبهاني. الحماسة ١: ١٤٦ [الحماسية ٧٠]. مزحل: مهرب.

وقال الآخر[1]:

وكُلُّ أَبيٍّ باسلٌ ....

وإن كان مضافًا إلى معرفة لفظًا فالمسموع مراعاة اللفظ، وهو الإفراد، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[2]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

وكُلُّهُمُ حاشاكَ إلا وَجَدْتُهُ   كَعَينِ الكَذُوبِ ....

ولا يكاد يوجد في لسان العرب: كُلُّهم يقومون، ولا: كُلُّهن قائمات، وإن كان موجودًا ذلك في تمثيل كثير من النحاة.

وقوله **وإفرادُ ما لـ(كِلا) و(كلتا) أجودُ من تثنيته** قال زهير[5]:

وإذْ كِلانا إذا حانتْ مُفارَقةٌ   منَ الديارِ طَوى كَشْحًا على حَزَنِ

أفرد في قوله: طَوى كَشْحًا. وقال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[6]، أفرد، ولم يقل: آتتا. وقال[7]:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ   كِلْتاهما قد قُرِنَتْ بزائدَهْ

ولم يقل: قد قُرِنَتا. وقال الشاعر[8]:

---

(١) هذا مطلع بيت من لامية الشنفرى في ذيل الأمالي ص ٢٠٣، وهو:

وكُلُّ أَبيٍّ باسلٌ غيرَ أنّني   إذا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرائدِ أَبْسَلُ

(٢) سورة مريم: الآية ٩٣.

(٣) سورة مريم: الآية ٩٥.

(٤) تتمة البيت: «جَهدها واحتفالها». وتقدم في ٤: ٤٤.

(٥) شعره ص ٩٦. طوى كشحًا على حزن: ولّى على حزن.

(٦) سورة الكهف: الآية ٣٣.

(٧) تقدم في ١: ٢٥٧. ق: في كلتِ.

(٨) تقدم الشاهد في ١: ٢٥٦.

كِلاهما لا يَطْلُعانِ الكيحا

فَثَنَّى. وقد اجتمع التثنية والإفراد في قول الشاعر[1]:

كِلاهما حينَ جَدَّ الجَـرْيُ بَينَهمـا قد أَقْلَعا ، وكِـلا أَنْفَيهمـا رابِـي

وفي قول الأسود بن يَعْفُر، قال[2]:

إنَّ المنيَّـةَ والحُتُـوفَ كِلاهمـا يُـوفي المنيـةَ يَرْقُبـانِ سَـوادي

وقوله **ويَتَعَيَّنُ في نحو: كِلانا كفيلُ صاحبِه** أي: ويَتَعَيَّن الإفراد. إنما لم تَجُز التثنية لأنه يَلزَم من ذلك ألاَّ يكون أحدهما كفيلاً للآخر، بل كِلاهما معًا يكونان كَفيلَي صاحبِهما، والمقصودُ الإخبار عن أنَّ كلَّ واحد منهما كفيلٌ للآخر. [٥: ١٦٤/ب] وضابُطه /أنه متى كان كل واحد منهما محكومًا عليه بحكم الآخر بالنسبة إليه لا إلى ثالث تَعَيَّن الإفراد، كما قال الشاعر[3]:

كِلانا غَنِـيٌّ عـن أَخيـهِ حَياتَـهُ ونحـنُ إذا مِتْنـا أَشَـدُّ تَغانيـا

وكذلك تَعَيَّن الإفراد أيضًا في قولك: كِلاهما مُحِبٌّ للآخر، وكِلْتاهما مُكْرِمةٌ للأُخرى.

وقال المصنف في الشرح[4]: «لو ثُنِّيَ الضمير، فقيل: كِلانا كَفيلا صاحبِه - لَزِمَ الجمع بين تثنيةٍ وإفرادٍ في خبر واحد، وفي الإفراد السلامةُ من ذلك، فكان متعينًا، ولأنَّ إضافة كَفيل إلى صاحب وهو مضاف إلى ضميرِ كِلا بمنْزلة تثنيته، فلو ثُنِّيَ لكان ذلك بمنْزلة تثنيته مرتين، فلم تَجُز لذلك».

---

(١) هو الفرزدق. الديوان ١: ٣٤ وإيضاح الشعر ص ١٤٦ وفيه تخريجه وتفسيره.

(٢) تقدم البيت في ١: ٢٥٦.

(٣) تقدم البيت في ص ٦٩.

(٤) ٣: ٢٤٦.

ص: ما أُفْرِدَ لفظًا مِنَ اللازمِ الإضافةِ معنًى: إنْ نُوِيَ تنكيرُه أو لفظُ المضافِ إليه، أو عُوِّضَ منه تنوينٌ، أو عُطِفَ على المضافِ اسمٌ عاملٌ في مِثلِ المحذوفِ - لم يغيّر الحكم، وكذا لو عُكس هذا الآخِر. وإن لم يُنْوَ التنكيرُ ولا لفظُ المضافِ إليه، ولم يثبت التنوينُ ولا العطفُ - بُنِيَ المضافُ على الضمِّ إن لم يُشابِه ما لا تلزمه الإضافةُ معنًى.

ش: اللازم الإضافة معنًى يشمل ما كان جامدَ اللفظ مفتقرًا إلى غيره في بيان معناه؛ كقَبْل، وبَعْد، وغَيْر، وحَسْب، وأَوَّل، وأَمام وخَلْف وأخواتهما، ومفتقرًا إلى غيره ليس بجامد، كأسماء العدد، وكأَهْل، وصاحِب، وجزء، وجملة، وجِهة، وجانِب، ومِثل، وضِدّ[1]، ونَقيض، ونحوها مما يُصَغَّر ويُثَنَّى ويُجمع ويُشتقُّ منه، فهذه أَشبهتِ الأسماءَ التامَّةَ بقبولها هذه الأحوال، فساوَتْها في الإعراب مضافةً وغيرَ مضافة، بخلاف القسم الأول، فإنه أَشْبَهَ الحرفَ لفظًا لعدم قبوله تلك الأحوال، ومعنًى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، فكان مقتضى هذا الشَّبَه أن تُبنَى، لكنَّها أَشْبَهَتِ الأسماءَ التامَّةَ الدلالةِ بأنْ أُضيفت إضافةً صريحةً وإضافةً في حكم الصريحة؛ وبأنْ جُرِّدَتْ تجريدًا صريحًا قصدًا للتنكير، فوافَقَتْها في الإعراب، فإذا قُطِعَتْ عن الإضافة، ونُوِيَ معنَى الثاني دون لفظه - أَشْبَهَتْ حروفَ الجواب في الاستغناء بها عن لفظِ ما بعدَها، فانضمَّ ذلك إلى الشَّبَهينِ المذكورَين، فبُنِيَتْ، قاله المصنف في الشرح[2].

وفي «الإفصاح»: أكثر النحويين يقولون: لَمَّا أُفْرِدَتْ مِن مُضافاتها وتَضَمَّنَتْها أَشْبَهَتِ الحروفَ لِتَعَلُّقِها بالمحذوف بعدَها معنًى تَعَلُّقَ الحروف بغيرها؛ فبُنِيَتْ لذلك، وهكذا فَوق وتَحت وقُدَّام ووراء وخَلْف وأَمام وأَسْفَل ودُون وحَسْبُ ولا

---

(١) الذي في المخطوطات: وغد. والتصويب من شرح المصنف.

(٢) ٣: ٢٤٦.

غَيرُ وليس غَيرُ. وسُمِّيْنَ غاياتٍ لأنهنَّ إذا حُذف مُضافُهنَّ صُيِّرْنَ حُدودًا تَنتهي عندها، وإنما تُبنَى إذا نُوِيَ فيها المضاف، وإذا لم يُنْوَ أُعْرِبَتْ.

[٥: ١٦٥/أ] وفي «البسيط»[1]: «إذا بُنِيَتْ /فهي معارف؛ لأنك لا تذكرها حتى يتقدَّمها كلامٌ أو شيء واقع، فتقول: كان هذا مِن قَبلُ، أي: مِن قَبلِ ذلك.

وقال بعضهم: هي نكرات، وإنما تريد: قبلَ شيءٍ. وعزاه إلى س؛ لأنه قال: (فكانت مبهمةً تقع على كل شيء)[2]، ولا يصحُّ ما ذكره؛ لأنه لو كانت تدلُّ على شيءٍ مُنَكَّرٍ لكانت تُعطيه بوضعها، فلا تكون مقطوعة عن شيء، ولا يقال: هي مقطوعة عن شيء إلا لمعنًى هو زائدٌ على ما تقتضيه بالوضع، وقولُ س هو محمول على معنَى أنها لا تختصُّ بالقطع عن شيء مخصوص، بل تُقطَع عن كلِّ زمان لئلا يُظَنَّ أنَّ قطعها سماع.

فإذا نَوَّنْتَها فقيل: هي نكرات، وهو مذهب الخليل وس[3]. وقال يونس[4]: لا يَبعُد أن تكون معارف، فتقول: جاءني مِن تحتٍ، تريد التعريف، ولذلك تقول: جئتُ مِن قُدَّامَ، فتمنع الصرف» انتهى.

ومثالُ ما نُوِيَ تَنكيرُه قولُ الشاعر[5]:

فساغَ لِيَ الشَّرابُ ، وكُنتُ قَـبْلاً ... أَكـادُ أَغَـصُّ بالمـاءِ الحَمـيمِ

ولو كان في موضعِ جرٍّ لَكُسِرَ، كقراءةِ مَن قرأ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾[6]، أي: أوَّلاً وآخرًا. وجعلَ بعضهم قبلاً معرفةً والتنوينَ عوضًا من المضاف

---

(١) البسيط لابن العلج ٢: ٤٩٥ - ٤٩٦ والكلام فيه غير متصل.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٥.

(٣) الكتاب ٣: ٢٩٠.

(٤) الكتاب ٣: ٢٩١.

(٥) تقدم البيت في ص ٧٤.

(٦) سورة الروم: الآية ٤، وتقدم تخريج القراءة في ص ٧٤.

إليه، فبقي الإعراب مع العوض كما كان مع المعوَّض منه[(١)].

ومثال ما نُوي لفظُ المضاف إليه قولُ الشاعر[(٢)]:

وَمِنْ قَبْلِ نادى كُلُّ مَوْلًى قَرابةٍ ... فما عَطَفَتْ مَوْلًى عليه العَواطِفُ

كذا رواه الثِّقات بكسر اللام.

وحكى الفراء في «المعاني»[(٣)] له أنَّ مِن العرب مَن يقول: مِن قبلِ، بالخفض بحذف التنوين للإضافة، وكأنك أظهرت المخفوض، قال: «وكذلك في النصب، والتنوين في الموضعين مسموعٌ من العرب»[(٣)].

وحكى أبو علي: ابدأْ بهذا مِن أَوَّلَ، بالفتحِ ممنوع الصرف، وبالضمِّ على نِيَّة الإضافة دون قصدٍ إلى لفظ المضاف إليه، وبالجرِّ على قصد لفظ المضاف إليه.

وحكى الكسائي[(٤)]: أفوقَ تنامُ أم أسفلَ؟ على تقدير: أفوقَ هذا تنامُ أم أسفلَ منه.

ومثالُ ما عُوِّضَ منه تنوينٌ «كلٍّ» و«أيٍّ»، كقوله: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[(٥)]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ﴾[(٦)]. و«إذْ» إذا حُذفت الجملة بعدها للعلم بها، نحو: يومئذٍ وحينئذٍ.

ومثالُ ما عُطف على المضاف اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف قولُ الراجز[(٧)]:

قَبْلَ وبَعْدَ كُلِّ قولٍ يُغْتَنَمْ ... حَمْدُ الإلهِ البَرِّ وَهَّابِ النِّعَمْ

---

(١) الفقرة في شرح المصنف ٣: ٢٤٧.

(٢) ضرائر الشعر ص ٣٨٧ وشرح المصنف ٣: ٢٤٨ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٤٧.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٢٠.

(٤) الخصائص ٢: ٣٦٥ وشرح التسهيل ٣: ٢٤٨.

(٥) سورة النمل: الآية: ٨٧.

(٦) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

(٧) شرح المصنف ٣: ٢٤٧.

وقولُ الشاعر[1]:

أَمامَ وخَلْفَ الْمَرءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ ... كَوالئُ ، تَزوي عنه ما كانَ يَحذَرُ

وعَبَّر بـ(عامل) لا بـ(مضاف) لِيَدخل فيه ما المعطوفُ فيه غير مضاف، نحو: (إنَّ أحدكم /لَيُفْتَنُ في قَبرِه مِثلَ أو قريبًا مِن فِتنة الدَّجَّال)[2]، وقال[3]: [٥: ١٦٥/ب]

بِمِثْلِ أو أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ ... عَلَّقتُ آمالي ، فَعَمَّتِ النِّعَمْ

أي: مِثلَ فِتنةٍ، وبِمِثْلِ وَبْلِ الدِّيَمِ.

وقوله **لم يُغَيَّر الحكم** يعني أنه يبقى على حاله مِن إعرابٍ أو بناء، فيبقى ما نُوي تنكيرُه أو لفظُ المضاف إليه، أو عُوِّضَ منه تنوينٌ، أو عُطِفَ على ما ذُكر - على ما كان له قبلَ هذه الأحوال، فما كان معربًا فهو على إعرابه، وما كان مبنيًّا كإذْ فهو على بنائه، وإنما كُسرت الذال لالتقاء الساكنين؛ إذ الذال ساكنة، والتنوين ساكن.

وزعم الأخفش[4] أنَّ الكسرة كسرة إعراب؛ لأنه إنما بُني لإضافته، فلما زالت الإضافة عاد إلى الأصل، وهو الإعراب.

وهذا مردود بأنَّ بعض العرب يقول: يومئذًا، بالفتح والتنوين، فلو كان معربًا لم يكن لفتحه وجه. وببقاء[5] ما أضيف إليها مبنيًّا في بعض اللغات، فلو كانت (إذٍ) معربة لم يكن لبناء ما أضيف إليها وجه، قُرِئ: ﴿وَمِنْ خِزْيِ

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٤٧. كوالئ: جمع كالئة، والكالئ: الحافظ. وتزوي: تصرف وتنحّي.

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوضوء ١: ٥٤ وكتاب الجمعة ١: ٢٢١ وكتاب الكسوف ٢: ٢٨، ولفظه: (ولقد أُوحيَ إليَّ أنكُم تُفتَنُون في القبورِ مِثْلَ أو قَريبًا مِن فِتنَةِ الدَّجَّال).

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٥٠.

(٤) تقدم مذهبه والرد عليه مفصَّلاً في ٧: ٢٩٤ - ٢٩٦.

(٥) غ، ظ، د: وبقاء.

﴿يَوْمَئِذٍ﴾[1]، و﴿مِنْ فَزَعِ يَوْمَئِذٍ﴾[2]، و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾[3] بالفتح، وقال الشاعر[4]:

رَدَدْنا لِشَعْثاءَ الرَّسولَ ، ولا أَرى   كَيَومَئذٍ شيئًا ، تُرَدُّ رَسائلُهْ

وروى الفراء: مضى يومَئذ بما فيه[5]، فبقي[6] ((يوم)) حالةَ جرِّه بالإضافة وبحرف الجر وحالةَ رفعه فاعلاً مفتوحًا مبنيًّا لإضافته إلى ((إذ)) المبنيَّة. وقالت العرب: كان ذلك إذٍ، بالكسر دون إضافة لـ((إذ))، قال الشاعر[7]:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو   بِعاقبةٍ ، وأنتَ إذٍ صَحيحُ

فلو كانت الكسرة إعرابية لم تَثبت عند عدم مقتضاها، وهو الإضافة.

وخرَّج الأخفشُ[8] هذا البيت على أنه مما حُذف منه المضاف، وتُرك عملُه. ولو جاز هذا لجاز في ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[9] ونحوه الجرُّ، وكان فيه أجوز لأنَّ المضاف مراد لفظًا ومعنًى، وهو لا يجوز فيه الجر بإجماع، فهذا أَولى بالمنع.

وقوله **وكذا لو عُكِسَ هذا الآخِرُ** يعني أنه يُعطَف مضاف قد حُذف ما أضيف إليه لتقدُّم اسمِ عاملٍ في مثل المحذوف، وذلك كقول سُوَيْد بن كُراع[10]:

---

(١) سورة هود: الآية ٦٦. وهذه قراءة الكسائي ونافع. السبعة ص ٣٣٦.

(٢) سورة النمل: الآية ٨٩. وهذه إحدى روايتين عن نافع. السبعة ص ٣٣٦

(٣) سورة المعارج: الآية ١١. وهذه قراءة الكسائي ونافع. السبعة ص ٣٣٦.

(٤) هو جرير. الديوان ٢: ٩٦٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ٣٢٦ والإنصاف ١: ٢٨٩ [٣٨].

(٥) معاني القرآن ١: ٣٢٦.

(٦) غ: يبقى.

(٧) تقدم البيت في ٧: ٢٩٥. ق: بعافية.

(٨) معاني القرآن ٢: ٢٧١. والتقدير: وأنت حينَئذٍ صحيح.

(٩) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(١٠) الشعر والشعراء ٢: ٦٣٥ والأغاني ١٢: ٢٥١. أكالئها: أراقبها وأراعيها، يعني القوافي. والتعريس: النزول في وجه السحر.

أُكالئُها حتى أُعَرِّسَ بعدَ ما يكونُ سُحَيرًا أو بُعَيْدَ ، فأَهْجَعا

أراد: أو بُعَيدَ سُحَيْرٍ، فحذَفَه لدلالة ما قبله عليه، وهذا عكس قوله:

قَبْلَ وبَعْدَ كُلِّ قولٍ يُغْتَنَمْ ....

لأنه حُذف لدلالة ما بعده عليه. وقد اشتركا في العطفية. والحذفُ فيما يدلُّ ما بعده عليه أكثر منه فيما يدلُّ ما قبله عليه.

وقال المصنف في الشرح ما ملخَّصه[1]: «إنَّ استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصةِ الدلالةِ قليل، وهو في الأسماء التامَّةِ الدلالة كثير، فمن ذلك قراءةُ ابن محيصن: /﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[2] بالضم دون تنوين، وقولُ بعض العرب: سلامُ عليكم[3]، أي: فلا خوفُ شيءٍ، وسلامُ اللهِ، وقولُه[4]: [٥: ١٦٦/أ]

.... سُــبْحانَ مِــنْ عَلْقَمــةَ الفــاخِرِ

وقولُه[5]:

سُبْحانَ مِــنْ فِعْلِــكِ يــا قَطــامِ بالرَّكــبِ تحــتَ غَــسَقِ الظَّــلامِ

على أحسن الوجهين» انتهى.

والوجه الآخر: أن يكون سُبْحانَ عَلَمًا على معنى التَّنْزيه، وهو قول بعض أصحابنا.

وأمَّا ﴿فلا خوفُ﴾ وسلامُ - فقد خُرِّج على نِيَّة أل، ولذلك حُذف منه التنوين لا لأجل الإضافة.

---

(١) ٣: ٢٤٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٨. البحر المحيط ١: ٣٢٢.

(٣) حكاه أبو الحسن. سر صناعة الإعراب ٢: ٥٤٧ والتمام ص ١٥.

(٤) تقدم الشاهد في ٣: ١٣٠.

(٥) جمهرة اللغة ١: ٢٧٨، وبعدهما: أمَا لِمَن ضافَكِ مِن ذِمامِ. وقال بعده: فهذا تعجُّب.

وأمَّا ما جاء مِن الحذف مع الأسماء التامَّة في العطف فقول العرب[1]: «قَطَعَ اللهُ الغَداةَ يَدَ ورِجْلَ مَن قالها»، وقال الأعشى[2]:

إلا بُداهـــــــــةَ أو عُـــــــــلا ـــــةَ ســـــابحٍ نَهْـــدِ الجُـــزارهْ

وقال آخر[3]:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فَنِيطَتْ عُرَا الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرْعِ

وقال آخر[4]:

بَنُو وبَنَاتُنا كِرامٌ ، فَمَنْ نَوَى مُصاهَرةً فَلْيَنْأَ إنْ لَمْ يَكُنْ كُفْئَا

وقال آخر[5]:

نَعيمُ وبُؤسُ العَيشِ لِلمَرءِ منهما نَصيبٌ ، ولا بَسْطٌ يَدومُ ولا قَبْضُ

وقال آخر[6]:

يـــا مَـــنْ رأى عارِضًـــا أُكَفْكِفُـــهُ بَـــينَ ذِراعَـــيْ وجَبْهَـــةِ الأَسَـــدِ

انتهى ما لُخِّص. وقال آخر[7]:

ثَمانِيَ أو تِسْعَ اللَّيالي قَفَوتُهمْ لأَحْظَى بِما أَرجُوه فاسْتَوقَنَ اليأسُ

---

(١) حكاه الفراء عن أبي ثروان العكلي. معاني القرآن ٢: ٣٢٢. وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٥٩٨ وسر صناعة الإعراب ١: ٢٩٨.

(٢) تقدم البيت في ٦: ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٤٩ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨٤ - ١٣٨٥ [الشاهد ٦٩٤]. الغيث: المطر. والحَزن: ما غلظ من الأرض وخشن وارتفع. ونيطت: تعلقت. والعرا: جمع عُروة. والضرع: كل ذات خف أو ظلف.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٤٩.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٤٩. غ: نُعم وبُؤس.

(٦) تقدم البيت في ٦: ١٩٣.

(٧) لم أقف عليه. قفوتهم: اتَّبعت آثارهم.

وقال الفراء[1]: «لا يجوز حذف المضاف إليه في مثل قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قالَه إلا في الْمُصطَحبَين، كاليَد والرِّجل، والنِّصف والرُّبع، وقَبل وبَعد، وأمَّا نحو دار وغلام فلا يجوز ذلك فيهما، لو قلت اشتريتُ دارَ وغلامَ زيدٍ لم يجز» انتهى.

فهذه حُذف المضاف إليه فيها من الأول لدلالة الثاني عليه، هكذا يقول المصنف[2]. وقال ابن عصفور[3] في نحو قولهم: قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قالَه: «إنَّ التقدير: قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَه ورِجلَه، فحذف الضمير، وأقحمَ المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، وحذف التنوين من يدٍ لإضافتها إلى مَنْ، وحذفه مِن رِجْلٍ لأنه مضاف إلى مَنْ في المعنى، وبمنْزلة المضاف إليه في اللفظ» انتهى. فاختلف تخريج ابن عصفور وتخريج المصنف.

[٥: ١٦٦/ب] ومِن حذف المضاف إليه من الثاني لدلالة إثبات /الأول عليه مع الأسماء التامَّة قولُ أبي بَرْزة ﷺ: (غزوتُ مع رسول الله - ﷺ - سبعَ غَزَواتٍ أو ثمانيَ)[4]، هكذا ضَبطَه الحُفَّاظُ في صحيح البخاري بفتح الياء دون تنوين، وقال الشاعر[5]:

خَمْسُ ذَوْدٍ أو ستُّ عُوِّضْتُ منها ... مِئةً غيرَ أَبْكُرٍ وإفالِ

وقوله **وإن لم ينو التنكير** إلى قوله **بني المضاف على الضم**[6] يعني أنه إذا انتفت هذه الأشياء الأربعة بني المضاف على الضم، كقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ

(١) معاني القرآن ٢: ٣٢٢ بتصرف.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٣) المقرب ١: ٢١٥.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣: ٢٠٠٢.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٥٠. الذَّود من الإبل: من الثلاث إلى العشر. وأبكر: جمع بَكر، وهو الفتيّ من الإبل. والإفال: جمع أَفيل، وهو الفصيل، وهو ولد الناقة والبقرة بعد فطامه وفصله عن أمه.

(٦) يعني قوله: «وإن لم يُنْوَ التنكيرُ ولا لفظُ المضافِ إليه، ولم يثبت التنوينُ ولا العطفُ - بُنيَ المضافُ على الضمِّ».

وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[١]، وابدأْ بهذا أوّلُ، وخُذ هذا حَسْبُ، وقال[٢]:

أَقَبَّ مِن تحتُ عَريضٍ مِنْ عَلِ

وقال آخر[٣]:

ولقد سَدَدْتُ عليكَ كُلَّ ثَنيَّةٍ وأَتيتُ فوقَ بَني كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

وقال آخر[٤]:

إذا أنا لم أُومَنْ عليكَ ، ولم يَكُنْ لِقاؤُكَ إلا مِنْ وَراءُ وراءُ

فهذه لم يُنْوَ تنكيرها ولا لفظُ المضاف إليها، ولا عُوِّض تنوين منه، ولا عُطف اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف، بل هي مضافة معنًى مقطوعة عن الإضافة لفظًا، فبُنيت على الضم. وقد تقدَّم مذهب يونس[٥] في ذلك.

وفي «البسيط»: أجاز الأخفش قطعها من غير بناء، فتقول: جاء قَبْلَ، وحكى هشام: رأيتُه قبلَ، ومِنْ قَبْلٍ، وأنشد أبو الحسن[٦]:

فما وَجَدَ النَّهْديُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ ولا وَجَدَ العُذْريُّ قَبلٍ جَميلُ

وإذا كان مقطوعا مبنيًّا فيحتمل أن يكون معناها أنها تدلُّ على زمان غاية معينة؛ لكنك لم تُعيِّنها، وأبهمت، فضمّنت معناها، فأشبَهَت الحرف، ولذلك بُنيت. ويحتمل أن تكون متروكة الغاية الخاصة لتكون منسحبة على ذلك الذي تصدق

---

(١) سورة الروم: الآية ٤.

(٢) تقدم في ص ٧٨.

(٣) هو الفرزدق. الديوان ٢: ٧٢٣. الثنية: الطريق.

(٤) عُتَيّ بن مالك كما في الكامل ١: ٨٥. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢٠.

(٥) تقدم في ص ٨٤.

(٦) أنشده في معاني القرآن ١: ٧٢. وهو للعُجَير السَّلولي في الخزانة ٥: ٢٦١ - ٢٦٢ [عند الشاهد ٣٨٠]، وعجزه فيه: «عليها ولا العذريُّ ذاك جميلُ»، وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد. وهو بلا نسبة في الوقف والابتداء لابن الأنباري ١: ٢٥٠ والإنصاف ٢: ٥٤٥ [المسألة ٧٢]. النهدي: عبد الله بن عجلان. قبلٍ: يريد قَبْلِي.

عليه؛ فيكون المعنى: مِن قبل، أي: متقدِّمًا على كل زمان تتوهمه متقدِّمًا.

وقد ينوَّن اضطرارًا، واختار الخليل وأصحابه تنوينه مرفوعًا[(١)]، وعليه قوله[(٢)]:

ونحنُ قَتَلْنا الأَزْدَ أَزْدَ شَنُوءةٍ ... فما شَرِبُوا بَعْدٌ على لَذَّةٍ خَمْرَا

واختار أبو عمرو وأصحابه النصبَ، كقوله[(٣)]:

فساغَ لِيَ الشَّرابُ ، وكُنْتُ قَبْلاً ... أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ

ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد من جوازه حذف التنوين من كلٍّ، فتقول: كلُّ منطلقٌ، جعله غاية مثل قبلُ وبعدُ. حكاه عنه أبو جعفر النحاس[(٤)]، وأنكر ذلك عليه علي بن سليمان[(٤)]؛ لأنَّ الظروف قد خُصَّت بعلَّة ليست في غيرها.

وقوله **بُني المضاف على الضم** لا يتأتى ذلك إلا فيما كان معربًا، أمَّا ما كان /مبنيًّا كإذٍ في نحو يومئذٍ فإنه إذا حُذف منه تنوين العوض عاد إلى أصله من البناء على السكون ولزوم إضافته إلى الجملة؛ ولم يُقتصر فيه على المضاف. [٥: ١٦٧/أ]

وقال ابن عصفور[(٥)]: «ويجوز حذف المضاف إليه بقياس إذا كان مفردًا، وكان المضاف اسم زمان، فإن كان المحذوف معرفة بُني اسم الزمان على الضم،

---

(١) تقدم الخلاف في ذلك في ص ٧٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢١ حيث قال قبله: «وأنشدني بعض بني عُقيل». وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦ وإيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٧٤ والزاهر ٢: ٣٨٤ وشرح القصائد السبع ص ٤٥٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٧٢ والخزانة ٦: ٥٠١ - ٥١٠ [٤٣٩].

(٣) تقدم في ص ٧٤، ٨٤.

(٤) إعراب القرآن له ٤: ٢٢٢ - ٢٢٣، وفيه إنكار علي بن سليمان المذكور.

(٥) المقرب ١: ٢١٤ - ٢١٥.

قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[1]، وإن كان نكرة لم تَبْنِه. وإن كان المضاف إليه جملة لم يَجُز حذفه إلا فيما سُمع، نحو قولهم: يومئذٍ[2] وحينئذٍ. فإن كان المضاف غير ظرف لم يَجُز حذف المضاف إليه إلا فيما سُمع من ذلك، نحو كُلٌّ وبعض وأيٌّ وغير، ولا بُدَّ من التنوين إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف، نحو قولهم: قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَه».

وقوله **إن لم يُشابِهْ ما لا تَلزَمه الإضافةُ معنًى** قال المصنف في الشرح[3]: «وذلك أنَّ بعض ما تلزمه الإضافة معنًى يُشبه الأسماءَ التامَّةَ الدلالةِ بقبولِ التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة استعماله غير مضاف؛ كثُلُث ورُبُع ومِثْل وشِبْه؛ فلا يتأثر بالقطع عن الإضافة نُوِيَتْ أو لم تُنْوَ» انتهى.

فذكر مِثْلاً في هذه الأسماء، وهي لازمة الإضافة لفظًا ومعنًى، ولذلك لُحِّنَ بعضُ أدبائنا في قوله[4]:

ومِثْلك مَنْ يَمْلِكُ الناسَ طُرًّا ... على أنهُ ليسَ في الناسِ مِثْلُ

فاستَعملَ مِثْلاً غيرَ مضافة. فأمَّا قولُ الشاعر[5]:

بِعَزمـــةِ مـــأمُورٍ مُطيـــعٍ ، وآمِـــرٍ ... مُطاعٍ ، فلا يُلْفَى لِحَـــزْمِهِمُ مِثْـــلُ

فشاذٌّ لا يَسوغُ لِمُوَلِّدٍ استعمالُه.

* * *

(١) سورة الروم: الآية ٤.

(٢) الذي في المخطوطات: «إذ»، صوابه في المقرب.

(٣) ٣: ٢٥٢.

(٤) أنشده أيضًا في البحر المحيط ١: ٢٤٢ منسوبًا لبعض المولدين.

(٥) هو زهير. الديوان ص ٩٠.

ص: فصل

تُضافُ أَسْماءُ الزَّمانِ المُبْهَمةُ غيرُ المحدودة[1] إلى الجمل، فتُبنَى وجوبًا إنْ لَزِمَت الإضافة، وجوازًا راجحًا إن لم تَلْزَم وصُدِّرت الجملةُ بفعلٍ مَبْنِيٍّ، فإنْ صُدِّرَتْ باسمٍ أو فعلٍ مُعرَبٍ جازَ الإعرابُ باتِّفاقٍ، والبناءُ، خلافًا للبصريين. وإنْ صُدِّرَتْ بـ«لا» التبرئة بقي اسمُها على ما كان، وقد يُجَرُّ ويُرفَع، وإنْ كانت المحمولةَ على «ليسَ» أو «ما» /أُختِها لم يَختَلِف حُكمُهما. ولا يُضاف اسمُ زَمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيةِ المعنى إلا قليلاً. [٥: ١٦٧/ب]

ش: **المبهمة** تشمل ما لا يختصُّ بوجهٍ ما، كحِين ومُدَّة ووَقْت وزَمَن، وما يختصُّ بوجهٍ دون وجه، كنهار وصباح ومساء وغَداة وعَشِيَّة، فلو تخصص بتعريف أو غيره لم تجز إضافته، ولو كان لازم الإضافة لم يُضف حتى يُكَفَّ بـ«ما»، نحو: قَبلَ ما وبعدَ ما، وقد تدخل على إذْ وإذا، فتقول: إذْ ما كان كذا، وإذا ما زيد قام، تشبيهًا بقبل وبعد.

وهذه الإضافة تكون في الظرف الحقيقي، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[2]، ونحو: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾[3]، وفي الظرف العُرفي، نحو: ضربتُ زيدًا يومَ قامَ عمرو. والحقيقيُّ: ما له تصرُّف يخصه، فيكون فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأ، ومجرورًا، ومنه[4]:

على حينَ عاتَبْتُ ....

---

(١) أُدرج هنا في ك نص من كتاب البسيط سيأتي في ق ١٦٨/ب، وهو قوله: «وفي البسيط أيضًا ما ملخصه ... ولا يثبت. انتهى».

(٢) سورة المرسلات: الآية ٣٥.

(٣) سورة الانفطار: الآية ١٩. ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾.

(٤) تقدم في ١: ١٣٣.

والعُرفيُّ: ما انتصب ظرفًا.

وفي «البسيط»: «إن تَوَسَّعتَ في الظرف لم تُضِفه لأنه اسمٌ حينئذٍ، والأسماءُ لا تضاف إلى الجمل».

وقد تضاف أسماء الزمان إلى ظرفٍ مضاف، نحو: يومَ إذْ قامَ فلانٌ، وقد تُحذف الجملة، نحو: يومَئذ، وساعتَئذ، ويقولون: قَبْلَئذ، وبعدَئذ، فيضيفون بغير (ما)، حَذفوا من اللفظ حملاً على يومَئذٍ، وإنما يذكروها عند الإضافة إلى مذكور، نحو[1]:

.... بعدَ ما أَفْنانُ رأْسِكِ ....

وقوله **غيرُ المحدودة** تأكيد؛ لأنَّ (المبهمة) كان يغني عن الوصف بغير المحدودة. والمحدود نحو يومين وليلتين.

وذهب ابن كيسان إلى جواز إضافة المثنى إلى الجملة. والصحيح المنع إذ لم يُسمَع، نصَّ على ذلك ابن السَّرَّاج[2]. والأصلُ في إضافة الظروف إلى الجمل هو «إذْ»، و«إذا»، فلا يضاف إليها إلا ما ساواهما في الإبهام، أو قاربهما، لا ما بَعُدَ عن معناهما.

وقد علَّل السُّهيليُّ امتناع إضافة المثنى إلى الجمل، فقال[3]: «لأنَّ الحدث[4] إنما يقع مضافًا للظرف الذي هو وقت له، فلا معنًى لذِكر وقت آخر.

ووجه آخر: وهو أنَّ الجملةَ المضافَ إليها هي نعت للظرف في المعنى،

---

(١) تقدم في ٣: ١٥٥.

(٢) نص عليه السهيلي في نتائج الفكر ص ٩٦.

(٣) نتائج الفكر ص ٩٦.

(٤) لأن الحدث ... انتهى: موضعه بياض في غ، د، ك. وبجانبه في حاشية ك: كذا وجد. وسقط من متن ظ، وألحق في حاشيتها بخط مغاير.

فقولك (يومَ قامَ زيدٌ) كقولك: يومٌ قامَ زيدٌ فيه، في المعنى، والفعل لا تدخله التثنية، فلا يصحُّ أن يضاف إليه الاثنان، كما لا يصحُّ أن يُنعَت الاثنان بالواحد[1].

ووجه ثالث: وهو أنَّ قولك (يومَ قامَ زيدٌ) لا يصحُّ إلا أن يكون جوابًا لـ(متى)، واليومان جواب لـ(كم)، وما هو جواب لـ(كم) لا يكون جوابًا لـ(متى) أصلاً. فإن أضفتَ اليومين إلى الظرف صرتَ[2] مناقضًا لجَمعك بين الكمية وبين ما لا يكون إلا لـ(متى)». انتهى.

وأمَّا ما كان من الظروف غير مثنًّى، ودلَّ على استحضارِ ما تحته من العدد استحضارًا أوليًّا، كأسبوع وشهر وعام - فنصَّ بعضُ أصحابنا على جواز إضافته إلى الجمل، ومَنَعَ المصنفُ ذلك في كلِّ ما دلَّ على عددٍ دلالةً صريحة، كأسبوع وشهر.

وفي «البديع»[3]: «الأوقاتُ التي تضاف إلى الجمل هي ما كانت حينًا وزمانًا لا يختصُّ به شيء دون شيء؛ ويَقبُح في المؤقَّت، نحو: شهر وسنة، حتى قالوا: لا يُضاف شيء له عدد، نحو: يومين وجمعة وأسبوع».

وفي «البسيط»: «لا يضاف إلى الجمل (أَمْس)، ولا (غَد)، ولا معرفة، ولا مجاورة الأسماء، كـ(مذ) إذا كانت اسمًا على رأي بعضهم. وس أجاز إضافتها إلى الجمل الفعلية[4]، فتقول: ما رأيتهم[5] مُذْ كان كذا، تريد: مُدَّةَ كان كذا، فلا تَبعُد إضافتها إلى الاسمية، /وهي فيه أولى، فتقول: ما رأيته مُذْ يومان، فتحذف الخبر، [٥: ١٦٨/أ]

---

(١) ظ: بواحد.

(٢) ظ: كنت.

(٣) البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري ١: ١٥٨.

(٤) الكتاب ٣: ١١٧.

(٥) ق: ما رأيته.

وتضيف إلى الجملة.

ولا يضاف ما عمِل فيه عاملٌ ظاهر كـ(متى) في الشرط، ولا المستمرُّ كـ(أبدًا)، ولا (عَوْض)؛ لأنه لنفي المستقبل مستمرًّا».

وأمَّا الجمع فيضاف إلى الجمل كالمفرد، قال الشاعر[1]:

لَيالِيَ أَقْتادُ الهَوى ويَقُودُني ... يَجولُ بِنا رَيْعانُهُ ونُحاوِلُهْ

وقال[2]:

أيامَ لو يَحْتَلُّ وَسْطَ مَفازةٍ ... فاضَتْ مَعاطِشُها بِشِرْبٍ سائحِ

وقال[3]:

أزمانَ قَومي والجماعةَ كالذي ... لَزِمَ الرِّحالةَ أنْ تميلَ مَمِيلا

وقال[4]:

أَزْمانَ مَن يُرِدِ الصَّنيعةَ يَصْطَنِعْ ... فينا ، ومَنْ يُرِدِ الزَّهادةَ يَزْهَدِ

[٥: ١٦٨/ب]

/وقال[5]:

لَياليَ يَدْعُوني الهَوى ، فأُجيبُهُ ... وأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَى إليَّ رَوانِ

ومما جاء من المفرد قولُه[6]:

---

(١) هو طرفة. الديوان ص ١٢٠. ريعان كل شيء: أوله. ويجول بنا ونحاوله: يدور بنا، وندور معه حيثما دار. غ: ليالي أنقاده.

(٢) هو زياد الأعجم. الديوان ص ٦٢ وذيل الأمالي ص ١١. الشِّرب: الماء. والسائح: الجاري.

(٣) تقدم في ٤: ٢٣١. وهذا البيت والبيتان التاليان موضعهن في ك، غ بعد الرجز الآتي: «مجتمه ... أنعمه». وهذا البيت موضعه في ك بعد: «ليالي يدعوني الهوى ...» البيت.

(٤) هو الحطيئة. الديوان ص ١٦٢ [دار صادر].

(٥) تقدم البيت في ٩: ١٧١.

(٦) شرح المصنف ٣: ٢٥٣. وفيه: زمن العادي.

زمن العاذِلي علــى الحُــبِّ مَعــذُو ... لٌ، عَصَيت الهَوى ، فكُنت مُطيعــا

وقال[1]:

طَحا بِكَ قَلبٌ في الحِسانِ طَــرُوبُ ... بُعيدَ الشَّباب عَصْرَ حــانَ مَــشِيبُ

وقال[2]:

كأنِّي غَداةَ البَــيْنِ يــومَ تَحَمَّلُــوا ... لَدَى سَمُراتِ الحَيِّ نــاقِفُ حَنْظَــلِ

وقال[3]:

عَشيَّةَ سُعْدَى لو تَراءتْ لِراهِــبٍ ... بِدَوْمةَ ، تَجْــرٌ حَولَــهُ وحَجــيجُ

قَلَى دِينَهُ ، واهْتاجَ لِلشَّوقِ ، إنهــا ... على الشَّوقِ إخوانَ العَزاءِ هَيُــوجُ

وقال[4]:

غَداةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْــرَمَ طَعْنَــةٌ ... حُصَينٍ عَبيطاتِ السَّدائفِ ، والخمرُ

وقال[5]:

في لَيــالٍ منــهُنَّ لَيلــةُ باتَــتْ ... نــاقتي والهًــا ، تَجُــرُّ الزِّمامــا

وقال[6]:

مِنْ أيِّ يَــوْمَيَّ مِــنَ المــوتِ أَفِــرْ ... مِنْ يومِ لَمْ يُقْــدَرَ أَمْ يــومِ قُــدِرْ

---

(١) علقمة الفحل. الديوان ص ٣٣. طحا: اتسع وامتدَّ.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٩. السَّمُر: شجر الصمغ العربي. والناقف: المستخرج حب الحنظل، والحنظل له حرارة تدمع منها العين.

(٣) تقدم البيتان في ١٠: ٣١٠ - ٣١١. ق: بدُومة.

(٤) تقدم البيت في ٦: ٢١٣. ق: طعنةً.

(٥) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٢٣٦. الناقة الواله: التي اشتد وجدها على ولدها. والزمام: الحبل الذي رُبطت به. ق: ليلةَ باتت.

(٦) هو علي بن أبي طالب أو الحارث بن المنذر الجرمي. حماسة البحتري ص ١٠٤ [١٦٤] طبعة أبو ظبي ٢٠٠٧، والنوادر ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ١: ٧٥ وفيه تخريجه.

وقال[1]:

حتى اسْتَثَرْتُمْ أَسَدًا مِنْ مَجْثَمِهْ يومُ يُلاقي الشَّرَّ يومُ أنعُمِهْ

وقوله **إلى الجمل** فيه إبهام؛ إذ لا تضاف إلى كل جملة، بل المستقرأ في ذلك الجملُ الابتدائيةُ، أو المنسوخةُ[2] بـ«لا» التبرئة أو «ما» و«لا» العاملتين عمل ليس؛ وذلك حملاً على الجملة الفعلية؛ لأنَّ الإخبار إمَّا فعل أو ما في معناه، فصارت كالفعلية، ولأنها[3] تقدَّر تقدير المصادر وتصلح، فصحَّ تخصيصها. قاله في «البسيط».

وفي «البسيط»[4] أيضًا ما ملخصه: «الجملة متأوَّلة بالمصدر، مسبوكة في المعنى، مخصوصة بظروف[5] الزمان، والفعلية منها[6] هي الأصل، وذلك لمناسبةٍ بين الفعل واسم الزمان؛ لأنه لا يخصُّ شيئًا من الأسماء إلا الزمان، ولا يدلُّ على فاعلٍ مخصوص، ولا مصدرٍ مخصوص، ولا مكانٍ مخصوص؛ وإنما يخصُّ نوعًا من الزمان فقط ماضيًا أو مستقبلاً أو حالاً، فلما خَصَّه جاز للزمان أن يضاف إليه لتخصيصه، وإنما يضاف الشيء إلى ما يُخَصِّصه، كغلام زيدٍ، أُضيفَ إلى ما يُخَصِّصه. وإن كان معرفة لا يَتخصَّص بغيره لم تَجُز إضافته، كالمضمر والمبهم، ولأنَّ بين الحدث

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) غ، ط، د، ظ: المسبوقة.

(٣) غ: ولا.

(٤) «وفي البسيط ... ولا يثبت انتهى»: ذكر في ك مرتين، مرة هنا، ومرة ضمن نص المصنف في أول الفصل بعد قوله: «تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة». ولما انتهى نص البسيط زيد قبل بقية نص المصنف: «وتضاف أيضًا». وسقط هذا النص من متن ن، وألحق بحاشيتها بخط مغاير، وكتب بعده: نسخة صحيحة.

(٥) غ، ظ، ط: بظرف.

(٦) غ: منهما. ك: فيها.

والزمان نسبةً مِن جهةِ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَنقضي[1] ولا يَثبت)) انتهى.

ويضاف أيضًا إلى الجمل المصدَّرة بمتصرف ماضٍ، ومضارع، أو بـ((لو))، وهو قليل، وحصرُ النحويين الإضافةَ التي لا تُفيد تعريفًا فيما حَصَروه يدلُّ على أنَّ هذه الإضافة تُفيد التعريف.

وفي ((البسيط)): ((وهذه الإضافة هل تفيد تعريفًا أم لا؟ فقد يقال: لا تفيد لأنَّ الجمل نكرات. وقد يقال: إنَّ الجمل مقدَّرة تقدير المصدر لا تقدير صفة؛ لأنه يكون ظرفًا للأشخاص، وإذا تعيَّن المصدر انضاف في التقدير إلى الفاعل أو المفعول، فكان معرفة إن كان المضاف إليه كذلك؛ لأنَّ إضافة المصدر محضة، وفيه نظر. وأمَّا تقدير الجملة تقديرَ المصدر فليس على جهة أنَّ الظرف سابك، وإنما هو تقدير المعنى، كما في همزة التسوية، فلذلك لم يُلتفت إلى الإضافة فيه، كما لا يتعرف قولك: غلامُ رجلٍ، وأنت تريد واحدًا بعينه. وأيضًا فإنه لا يلزم في المصدر أن يضاف، بل قد يقدَّر منونًا عاملاً)).

وفي ((البسيط)): ((أسماء الزمان النكرات إذا أضيفت إلى الجمل فإن كانت فعلية وكانت بسابِك فيجوز البناء؛ والإعرابُ أقوى وأحسن، وكذلك بعض الأسماء المبهمة التي ليست بظروف تُبنى معها، كقوله[2]:

.... غيرَ أنْ نَطَقَتْ ....

و﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ﴾[3])) انتهى. [٥: ١٦٩/أ]

ومِن غريب الحكايات في هذه المسألة أنَّ بعض تلاميذ شيخنا الأستاذ أبي جعفر بن الزُّبير ممن كان يُقرئ بِغَزَّةَ وجَّه إلى بعض أصحابنا كتابًا؛ يُكلِّفه أن

---

(١) ظ، د، ط: ينقص.

(٢) تقدم في ١: ١٣٣.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٢٣. ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾.

يسألني فيه عن توجيهِ ما رأى في طُرَّةٍ على كتاب «المفصَّل»، وهو أنه قال فيها: سأل طالبٌ ابنَ الأخضر بحضرة ابن الأَبْرَشِ عن فتح «مقالة» في قول الشاعر[1]:

مَقالةَ أنْ قد قُلتَ : سوفَ أنالُه ....

فقال له ابنُ الأخضر[2]:

.... ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فتَرْدَى معَ الرَّدي

فقال له: يا أستاذ ما فهمتُ ما تقول. فقال له ابنُ الأبرش: قد أجابك عما سألت. فسألني، فأمليتُ عليه فيها كلامًا كثيرًا في التعريف بابن الأخضر وابن الأبرش وتوجيه ما سأل عنه، وملخَّصُ توجيهِ ما سأل عنه أنَّ هذا البيت قبله:

أَتاني ـ أَبَيتَ اللَّعنَ ـ أنَّكَ لُمتَني وتلكَ التي تَسْتَكُّ مِنها المَسامِعُ

والبيت بعده:

مَقالةَ أنْ قد قلتَ سوفَ أنالُهُ وذلكَ مِن تِلْقاءِ مثلِكَ رائعُ

وذلك أنَّ قوله «أنَّكَ لُمتَني» في موضع الفاعل بـ«أتاني»، و«مقالة» ضُبط بالرفع والفتح، وفي كلا الحالين هو بدل من قوله «أنك لمتني»، فالرفع ظاهر، وأمَّا الفتح فإنه مبنيٌّ عليه لإضافته إلى مبنيٍّ، فهذا معنى قول ابن الأخضر: ولا تَصحَبِ الأَرْدَى فتَرْدَى مع الرَّدي، أي: إنه لولا إضافة «مقالة» إلى «أنَّ» ما بُني، أي: لَمَّا صَحِبَ الأَرْدَى - وهو المبنيّ - رَدِيَ معه، أي: بُنِي.

وقوله **فتُبنَى وجوبًا إن لَزِمَتِ الإضافة** مثاله إذْ وإذا، وتقدَّمتْ أحكامهما في الظروف[3].

---

(١) النابغة، ويأتي البيت كاملاً بعد قليل. الديوان ص ٣٤، وفيه أيضًا البيت الذي يأتي قريبًا.

(٢) صدر البيت: «إذا كُنتَ في قَومٍ فصاحِبْ خِيارَهُمْ». وهو لعدي بن زيد من قصيدة في ديوانه ص ١٠٧. وزعم البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١٣١ [الإنشاد ٧٦٤] أنه آخر معلقة طرفة. وليس في ديوانه.

(٣) انظر ٧: ٢٩١ - ٣٣٢.

وقوله **وجوازًا راجحًا إن لم تَلزم وصُدِّرت الجملة بفعلٍ مبنيٍّ** يشمل قوله «بفعلٍ مبنيٍّ» ما هو مبني الأصل، نحو قوله[1]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الـصِّبا وقلتُ : أَلَمَّا أَصْحُ والـشيبُ وازعُ

وما عرضَ له البناء، نحو قوله[2]:

لأَجْتَـذِبَنْ عنـهُنَّ قَلبِـي تَحَلُّمًـا على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُـلَّ حَلـيمِ

وقوله **فإن صُدِّرَتْ باسمٍ أو فِعلٍ مُعرَبٍ جازَ الإعرابُ باتِّفاقٍ، والبناءُ، خلافًا للبصريين** يعني باتِّفاق من الكوفيين و البصريين. وذِكرُ جواز الإعراب في هذه المسألة ليس جيدًا؛ لأنَّ الإعراب في المسألتين متحتم عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، إذ يجيزون فيه في المسألتين الإعراب والبناء، فقد اختَلف مدرك المذهبين، فلا يمكن أن يقال في ذلك: جاز الإعراب باتِّفاق.

[٥: ١٦٩/ب] ومِن أصحابنا مَنْ وافق الكوفيين في /جواز الإعراب والبناء إذا أضيف إلى الجملة الابتدائية.

ووقع في بعض تصانيف أصحابنا أنه إذا أضيف إلى جملةِ الابتداء كان مبنيًّا، ولا يجوز فيه الإعراب. وهذا لم يذهب إليه أحد.

واختار المصنفُ مذهبَ الكوفيين في جواز الإعراب والبناء إذا أُضيف إلى المضارع المعرب أو جملة الابتداء. واستَدَلَّ[3] على صحة مذهبهم بالسماع والقياس:

---

(١) تقدم في ١: ١٣٣، وفي ص ٩٤ من هذا الجزء.

(٢) شرح المصنف ٣: ٢٥٥ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٢٨ [الشاهد ٦٤٩]، وشرح أبيات المغني ٧: ١٢٥ [الإنشاد ٧٦٠]، وفيه أنَّ أبا حيان أنشده في شرح التسهيل: «لأجتذبن منهن قلبي تخلُّصًا».

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٥٥ - ٢٥٧.

أمَّا السماع فقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾[1] في قراءةِ مَن فتحَ الميم، وقولهُ: و﴿مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾[2] في قراءةِ مَن فتح الميم أيضًا، فالفتحُ مُساوٍ للرفع في قراءة الجمهور، وقال الشاعر[3]:

إذا قلتُ هذا حينَ أَسلُو يَهيجُنِي ... نَسيمُ الصَّبا مِنْ حيثُ يَطَّلِعُ الفَجْرُ

فـ«هذا حينَ» مضاف إلى «أَسلو»، وقد بُني على الفتح.

وجاء في بنائه مضافًا إلى الجملة الابتدائية قولُ الشاعر[4]:

دعاني ، فآساني ، ولو ضَنَّ لم أُلَمْ ... على حينَ لا بَدْوٌ يُرَجَّى ولا حَضَرْ

وقولُ الآخر[5]:

على حينَ خِلاَّني مِنَ القومِ جِلَّةٌ ... كُهولٌ ، ووَلَّى رَيِّقِي وشَبابِي

وقولُ الآخر[6]:

تَذَكَّر ما تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمَى ... على حينَ التَّراجُعُ غيرُ دانِي

وقولُ الآخر[7]:

أَعَلَى حينَ مارِجُ الحربِ خابٍ ... صُلْتَ بَغْيًا ، وكُنتَ قبلُ ذَليلا

---

(١) سورة المائدة: الآية ١١٩. وهذه قراءة نافع. السبعة ص ٢٥٠.

(٢) سورة الانفطار: الآيتان ١٨ - ١٩. ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾. قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يومُ﴾ بضم الميم، وقرأ بقية السبعة: ﴿يومَ﴾ بفتح الميم. السبعة ص ٦٧٤.

(٣) هو أبو صخر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٢: ٩٥٧ وشرح التسهيل ٣: ٢٥٦ وشرح أبيات المغني ٧: ١٢٥ - ١٢٦ [الإنشاد ٧٦١].

(٤) هو أُسَيْد بن عَنْقاء الفزاري. الحماسة ٢: ٢٦٢ [الحماسية ٦٩٤] والأمالي ١: ٢٣٧.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٥٦، وحرّف آخره فيه، فصار: ووليّ عن بَنِيَّ عشيرتي. قوم جِلَّة: عظماء سادة خيار ذوو أخطار. وريِّق كل شيء: اوله.

(٦) شرح المصنف ٣: ٢٥٦.

(٧) شرح المصنف ٣: ٢٥٦. غ: طلت بغيًا. المارج: اللهب المختلط بسواد النار، والشعلة الساطعة ذات اللهب الشديد.

وقولُ الآخر[1]:

أَلم تَعلَمي - يا عَمْـرَكِ اللهَ - أنـني كَريمٌ على حـينَ الكِـرامُ قَليـلُ

وإنِّيَ لا أَخزَى إذا قيـل : مُمْلِـقٌ سَخِيٌّ ، وأَخزَى أنْ يُقَالَ : بَخيـلُ

هكذا نقلت هذه الأبيات بالفتح بناءً.

وأمَّا القياس فهو أنهُ بُني مع إضافته إلى الاسم المعرب، وإعرابه أصلي، فلَأَن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدَّرة بمعرب أصلُه البناءُ أَحَقُّ وأَولَى.

وتأوَّلَ البصريون قوله ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾ على أنَّ (هذا) ليس إشارة إلى اليوم في قراءة النصب، بل هو إشارة إلى الوعد، و(هذا) مبتدأ، و(يوم ينفع) خبره، كأنه قيل: هذا الوعدُ يومَ ينفع. وكذلك تأوَّلوا ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ على[2] أنه ينتصب بإضمار فعل، أي: اذكرْ يومَ لا تَملك. وكذلك يحتمل قوله:

إذا قلتُ هذا حينَ أَسلُو ....

أن يكون التقدير: هذا حالي حينَ أَسْلُو، فيكون خبر (هذا) محذوفًا لفهم /المعنى. لكن هذا كله تأويل متكلَّف. [٥: ١٧٠/أ]

وقد رجَّح المصنفُ[3] قولَ الكوفيين في ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾، و﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ بأنَّ الفتحة في ﴿يَوْمَ يَنفَعُ﴾ لو كانت إعرابًا لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف؛ وكان يجب أن يكون التقدير مباينًا للتقدير في القراءة الأخرى مع كون الوقت واحدًا والمعنى واحدًا؛ لأنَّ المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلا بُدَّ مِن كونها بما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدُّده.

---

(١) هو مبشر بن هذيل الفزاري. الأمالي ١: ٣٩ وديوان المعاني ١: ٨٩ وشرح أبيات المغني ٧: ١٢٦ - ١٢٨ [الإنشاد ٧٦٢]. وفي المقاصد النحوية ٣: ١٣٣٠ [الشاهد ٦٥١]: «هو مويال بن جهم المذحجي، ويقال: هو مبشر بن الهذيل الفزاري».

(٢) على ... لا تملك: سقط من غ.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٥٥.

قال[1]: «ومسمى ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٌ﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو هو يوم الدين، فلا يكون غيرَه في قراءة غيرهما، فيَلزم من ذلك كون الفتحة بنائيَّة، وكون ما هي فيه مرفوع المحل، ولا يقدّر أعني لأنَّ تقدير أعني لا يصلح إلا بعد ما لا يدلُّ على المسمى دلالة تعيين، ويومُ الدين دالٌّ على مسماه دلالة تعيين، فتقدير أعني بعده غير صالح» انتهى.

وما ذكرَه لا يَلزم؛ لأنه بناه على أنَّ (هذا) إشارة إلى اليوم كهو في قراءة مَن رَفع؛ وقد ذكرنا أنَّ البصريين تأوَّلوا ذلك على أن جعلوا (هذا) إشارة إلى الوعد لا إلى اليوم في قراءة النصب. وأمَّا مباينة التقدير[2] باعتبار القراءتين فلا تضرّ؛ لأنَّ القراءتين تتنزَّلان في الآية الواحدة منْزلة الآيتين. وأمَّا كون الوقت واحدًا فيمكن أن تقع فيه أقوال متباينة. وأمَّا أنَّ المعنى واحد فغير مسلَّم، قد تتعدَّد المقولات المحكية والزمان واحد. وأمَّا ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ﴾ فقد ذكرنا أنَّ نصبه على تقدير: اذكرْ، ولم يقدِّرْه أحد أعني فيَلزَمَ ما ذكره المصنف.

ومما يجوز فيه الإعراب والبناء هذه الظروف إذا أضيفت إلى «إذ» التي لحقها تنوين العِوَض؛ نحو: حينئذٍ، وساعتئذٍ، وليلتئذٍ، ويومئذٍ، أو التي لم يلحقها، نحو: جئتُ يومَ إذْ قامَ زيدٌ.

وقد خلَّط صاحب «البسيط» في النقل في هذه المسألة، فقال: «إن كانت - يعني الجملة - بغير سابك فإن كان ماضيًا فاتَّفق الكوفيون والبصريون على بنائه؛ لأنه مضاف إلى غير متمكّن، فكان حُكمُه حُكمَه، ولأنه معه كالشيء الواحد، فصار كخمسةَ عشرَ.

وإن كان مضافًا إلى مضارع فالكوفيون يبنونه ليس إلا لأنه غير متمكن؛

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٥٥.

(٢) ق، ك: التقديرين.

والبصريون يجوِّزون الوجهين، ويفرقون بينه وبين الماضي؛ لأنَّ المضارع معرب بالشَّبه، فلم يَقْوَ في عدم التمكن بمنْزلة إذا أضيف إلى السابك؛ إذ بوجوده ضعُف تأويل الفعل، واحتجُّوا بقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ رفعًا ونصبًا، و﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾.

وأماَّ الاسمية فهي غير متمكنة أيضًا؛ لأنها ليست معنًى مفردًا كالفعلية، فإنَّ الفعل واحد» انتهى.

فظاهر قوله «وإن كان ماضيًا فاتَّفق الكوفيون والبصريون على بنائه» وكونه [٥: ١٧٠/ب] /اقتصر على البناء أنه لا يجوز إعرابه. والنقل عنهم أنهم يجيزون فيه الإعراب والبناء. ونقلُه في المضاف إلى مضارع معكوسٌ، الكوفيون يجوزون الوجهين، والبصريون يحتّمون الإعراب. وأمَّا جملة الابتداء فظاهر كلامه أنه يتحتَّم البناء، والنقلُ عن البصريين تَحتُّم الإعراب، وعن الكوفيين الوجهان.

وفي «البسيط» أيضًا: أسماء الزمان المخصوصة بالإضافة إلى الأفعال كسبتها البناء لا وجوبًا بالاتفاق عند النحويين. وقد قيل: إنَّ بعضهم لم يَرَ البناء. وهو باطل مردود بالسماع والقياس، تقول العرب: مضى يومَئذ بما فيه، وقال[(١)]:

رَدَدْنا لِشَعْثاءَ الرَّسولَ ، ولا أَرى ... كَيومَئذٍ شيئًا ، تُرَدُّ رَسائلُهْ

وقوله[(٢)]:

على حينَ عاتَبْتُ الْمَشِيبَ على الصبا ... .

وقرئ بالوجهين ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[(٣)].

---

(١) تقدم البيت في ص ٨٧.

(٢) تقدم في ١: ١٣٣، وفي هذا الجزء أيضًا ص.

(٣) سورة هود: الآية ٦٦. قرأ الكسائي بفتح الميم، وروي الكسر والفتح عن نافع، وقرأ بقية السبعة بكسرها. السبعة ص ٣٣٦.

واختلفوا في الموضع الذي جُوِّزَ فيه: فذهب جمهور البصريين إلى أنه في المضاف إلى ما ليس مُعربًا، أو ما أضيف إلى ما لَزِمَ الإضافةَ، نحو يومئذٍ. وذهب الكوفيون الفراءُ وغيرُه إلى أنه يجوز في كلِّ ما يضاف منها إلى الجمل، وإلى ما لَزِمَ الإضافةَ.

وقوله **وإن صُدِّرَتْ** - يعني الجملة - **بـ«لا» التبرئة بقي اسمها على ما كان** يعني من بناء أو نصب، وقد يُجَرُّ وقد يُرفَع، من ذلك ما حكى أبو الحسن[1] من قول بعض العرب: جئتُك يومَ لا حَرَّ ولا بَرْدَ، ويومَ لا حَرٍّ ولا بَرْدٍ، ويومَ لا حَرٌّ ولا بَرْدٌ، وأنشد[2]:

تَركتَنِي حينَ لا مالٍ أَعيشُ به ... وحينَ جُنَّ زَمانُ الناسِ ، أو كُلِبا

وقوله **وإن كانت المحمولةَ على «ليس» أو «ما» أختها لم يختلف حكمهما** أي: وإن كانت «لا» المحمولةَ على ليس في رفع الاسم ونصب الخبر، أو كانت ما أختها، أي: أو وجدت ما أختها في رفع الاسم ونصب الخبر، لم يختلف حكم «لا» ولا حكم «ما» بالنسبة إلى عملهما وإن أضيف إليهما ظرف الزمان، بل يبقى عملهما كحاله قبل أن يضاف إلى الجملة التي هما فيها، قال سَوادُ بن قارِب[3]:

وكُنْ لي شَفيعًا يومَ لا ذو شَفاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عن سَوادِ بْنِ قارِبِ

وقال الآخر[4]:

تَبَدَّتْ لِقَلبي ، فانْصَرَفْتُ بِوُدِّها ... على حِينَ ما هذا بِحِينِ تَصابي

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٥٧.

(٢) البيت لأبي الطُّفَيل عامر بن واثلة الصحابي يرثي ابنه. الكتاب ٢: ٣٠٣ والخزانة ٤: ٣٩ - ٤٤ [٢٥٧]. جُنَّ الزمان: اشتد، وكذا كُلِب.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٢٨٢.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣: ٢٥٨.

وقوله **ولا يضاف** إلى آخر المسألة[1]: مقتضى مذهب س[2] أنَّ الظرف إذا كان بعده جملة، وكانت ماضية - كانت اسمية وفعلية؛ لأنه إذ ذاك جارٍ مجرى «إذْ»، و«إذْ» تجيء بعدها الجملتان. وإذا كانت مستقبلة كانت فعلية؛ لأنه /إذ ذاك جارٍ مجرى «إذا»، و«إذا» لا يجيء بعدها إلا الجملة الفعلية، فكذلك الظرف، فلا يقال: آتيك حينَ زيدٌ ذاهبٌ، كما لا يقال: آتيك إذا زيدٌ ذاهبٌ. [٥: ١٧١/أ]

قال المصنف في الشرح[3]: «والصحيح جواز الأمرين، لكن على قِلَّة، وقد أشرتُ إلى جواز ذلك في باب الظروف، وذكرتُ دلائل صحته نثرًا ونظمًا[4]، فأغنى ذلك عن قولٍ ثانٍ» انتهى. وقد رددنا عليه ما اختاره هناك، فيُطالع ثَمَّة[5].

وما ذهب إليه هو مذهب أبي الحسن[6]؛ لأنَّ «إذا» يُجيز أن يليه المبتدأ، فكذلك ما كان بمعناه.

ومما ظاهره الاستقبال، وجاء بعد الظرف جملة اسمية - قولُه تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[7].

وأجاز أبو علي إضافة المصدر إلى الفعل على حدِّ إضافة أسماء الزمان إليه، ومنعَه غيره، ذكر ذلك صاحب «رؤوس المسائل في الخلاف»، ولم يبرز ذلك في صورة مثال.

---

(١) هو قوله: «ولا يُضاف اسمُ زَمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيةِ المعنى إلا قليلاً».

(٢) الكتاب ٣: ١١٩.

(٣) ٣: ٢٥٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢١٣ - ٢١٤.

(٥) انظر ٧: ٣١٦ - ٣١٩.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٩٧ والتنبيه ص ١٠٣.

(٧) سورة غافر: الآية ١٥ - ١٦.

ص: وقد تضاف «آية» بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف مجردًا أو مقرونًا بـ«ما» المصدرية أو النافية، ويشاركها في الإضافة إلى المتصرف المثبت «لدُن» و«ريْثَ»، وقد تُفصل «لدُن» والحينُ بـ«أنْ»، و«رَيْثَ» بـ«ما»، وقالوا: اذهبْ بذي تَسْلَمُ، أي: بذي سَلامتك، ولا بذي تَسْلَمُ ما كان كذا. ويختلف فاعلا اذهبْ وتَسْلَمُ بحسب المخاطَب. وعَودُ ضميرٍ من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر. ويجوز في رأي الأكثر بناءُ ما أُضيفَ إلى مبنيٍّ مِن اسمٍ ناقصِ الدلالة ما لم يُشبه تامَّ الدلالة.

ش: لَمَّا كان أصل الإضافة أن تكون إلى المفرد لا إلى الجملة، ثم وجدنا أسماء الزمان تضاف إلى الجمل لفظًا على ما بيَّنّاه، وفي الحقيقة الإضافة إنما هي إلى المفرد، وهو المصدر الذي تضمَّنَتْه الجمل، وكان بين أسماء الزمان والمصدر مناسبة لا توجد في غيرهما؛ ألا ترى أنه ينتظمهما الفعل في الدلالة عليهما، وكان قد قدَّم إضافة أسماء الزمان إلى الجمل - ذكرَ هنا من الأسماء ما أضيف إلى الجمل وإن لم يكن ظرف زمان، وذلك: آية ولَدُنْ ورَيْثَ وذو، وذلك على سبيل الشذوذ؛ ألا ترى أنَّ ما رادَفَها لا يضاف إلى الجمل، فمرادفُ آية عَلامة وسِمَة، ومُرادفُ لَدُنْ لَدى، ومُرادفُ رَيْثَ بُطْء ولُبْث. فمثالُ إضافة «آية» قولُ الشاعر[1]:

أَلِكْني إلى سَلمى بآيةِ أَوْمَأَتْ ... بِكَفٍّ خَضيبٍ تحتَ كُفَّة مِدْرَعِ

وهذه المسألة فيها خلاف: ذهب س[2] إلى أنَّ «آية» تضاف إلى الفعل كما ذكرناه، وجَعلَ[3] «ما» في قوله[4]:

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٥٨، وفيه: لفة مدرع. والمدرع: ضرب من الثياب. والكفة من الثوب: طرته العليا التي لا هدب فيها.

(٢) الكتاب ٣: ١١٧ - ١١٩.

(٣) الكتاب ٣: ١١٨.

(٤) هو يزيد بن عمرو بن الصَّعِق. الكتاب ٣: ١١٨ وطبقات فحول الشعراء ١: ١٦٧ - ١٦٨ والشيرازيات ٢: ٥٦٤ وفيه تخريجه.

ألا مَــنْ مُبْلِــغٌ عَنِّــي تَميمًــا   بِآيــةِ مــا يُحِبُّــونَ الطَّعامــا

[٥: ١٧١/ب] / زائدة لا مصدرية.

وزعم ابن جِنِّي[١] أنَّ «آية» لا تضاف إلى الفعل، وأنَّ ما ورد مِن قوله «بآيةِ أَوْمَأَتْ»، ومِن قوله[٢]:

بِآيةِ يُقْدِمُونَ الخَيلَ شُعْثًا   كأنَّ على سَنابِكِها مُداما

هو على إضمار «ما» المصدرية، كما خرّج عليه قوله:

....   بِآيــةِ مــا يُحِبُّــونَ الطَّعامــا

وسلك المصنف مذهبًا ثالثًا، وهو أنَّ «آية» تضاف إلى الفعل مجردًا أو مقرونًا بـ«ما» المصدرية.

ومثال كونه مقرونًا بـ«ما» النافية قوله[٣]:

أَلِكني إلى قَومي السَّلامَ رِسالةً   بِآيةِ ما كانُوا ضِعافًا ولا عُزْلا

وبهذا يُستَدَلُّ لمذهب س؛ لأنه لا يصح تقدير «ما» المصدرية قبل «ما» النافية، فدلَّ ذلك على أنه يصحُّ إضافة «آية» إلى فعلٍ مُستَغنٍ عن «ما» المصدرية.

وفي «البسيط» ما معناه: «آية بمعنى علامة مما يُقَيَّد بها الفعل ويُعلم، فأشبه الظرف، وذكر س أنه مطَّرد في آية، فيقال في الكلام والشعر، وكذلك قُدِّرَ في قوله تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾[٤] على معنى: آيةُ يُريكم»[٥].

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٥٩.

(٢) نسب البيت للأعشى في الكتاب ٣: ١١٨، وليس في ديوانه. وهو في الكامل ٣: ١٣٥٤ والشيرازيات ٢: ٥٦٤ والخزانة ٦: ٥١٢ - ٥١٨ [الشاهد ٤٩٥]. السنابك: جمع سُنْبُك، وهو طرف الحافر وجانباه من قُدُم.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٢٩.

(٤) سورة الروم: الآية ٢٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤: ١٨٢، قال: «المعنى: ومن آياته آيةٌ يريكم بها البرق».

وقال المبرد: لا يكون مطّردًا لأنه محمول على الظرف، ولا يَقوَى قوة الأصل. وحَمل البيت الثاني على أنّ «ما» مصدرية لا زائدة كما قال س.

وقيل: يحتمل البيت الأمرين. وقال شيخنا: المعنى يرجِّح الفعل لأنه يريد ذمهم، وأبلغُ الذم ما هو في الحال، والمصدر لا يعطي ذلك، بخلاف فعل الحال، فالحمل عليه أَولى» انتهى.

ويدلُّ على أنها أضيفت إلى الجملة الفعلية ما أنشده الفراء[1]:

بآيةِ الخالُ منها عندَ بُرْقُعِها وقَولُ رُكْبَتِها قِضْ حين تَثْنيها

فأضافها إلى الجملة الاسمية، فكذلك تضاف إلى الفعلية. ويدلُّ على ذلك أنهم ما صرَّحوا قَطُّ بالمصدر، لم يقولوا: بآيةِ مَحَبَّتِكم.

ومثال إضافة «لَدُنْ» قول الشاعر[2]:

لَزِمْنا لَدُنْ سالَمْتُمُونا وِفاقَكُمْ فلا يَكُ مِنكُم لِلخِلافِ جُنُوحُ

وفي «البديع»[3]: «وأمَّا لَدُنْ فالمعروف إضافتها إلى المفرد، ومَن زعمَ أنها تضاف إلى الجملة فإنما استدلَّ بقول الشاعر[4]:

وإنَّ لُكَيْزًا لم تَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ ، فتَفَرَّقُوا»

ومثال إضافة «رَيْثَ» قولُه[5]:

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٩٤. وذكرت ثَمَّ أنه نسب لمزاحم بن عمرو السلولي. وأقول: إنّ صدر بيت مزاحم كما في الأغاني ١٧: ٧٢ [تحقيق د. إحسان عباس] هو: «وشهقة عند حس الماء تشهقها»، ولا شاهد فيه. وآخره في ق: عن تَثنِيها. ن: عندنا يثنيها. غ، ظ، ط، ك، د: عند تثنيها. وفوقها في د: كذا.

(٢) شرح المصنف ٣: ٢٦٠ وشرح أبيات المغني ٨: ٢٨٦ [٦٦٣]. غ: فلا يبدو منكم.

(٣) البديع لابن الأثير ١: ١٦٥ - ١٦٦.

(٤) تقدم البيت في ٨: ٧٣. ق: لدن صرخَت.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٦٠ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٨٧ [٦٦٤]. اللبانة: الحاجة. والعَرْصة: المكان المتسع أمام الدار.

خَليليَّ رِفْقًا رَيثَ أَقضي لُبانةً ... مِنَ العَرَصاتِ الْمُذْكِراتِ عُهُودا

وقوله[1]:

لا يُصْعِبُ الأمرَ إلا رَيثَ يَرْكَبُهُ ... ولا تَراهُ أَمامَ القَومِ يقْتَفِرُ

وقوله[2]:

لا يَزجُرُ الرأيَ إلا رَيْثَ يَبعَثُهُ ... ولا يُشارِكُ في أرآئِهِ أَحَدَا

[٥: ١٧٢/أ] /ورَيْثَ: مصدر راثَ يَريث: إذا أَبطَأَ.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصفّار ما نصُّه: «واعلم أنَّ المصدر إذا استُعمل في معنى الزمان جاز أن يضاف إلى الفعل، فتقول: أتيتُك رَيْثَ قامَ زيدٌ، أي: قَدْرَ بُطْءِ قِيامِ زيدٍ، فلَمَّا كانت تَخرج إلى الظرف من الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان، وكذلك ما كان بهذه المنْزلة».

ومثالُ الفصل بين «لَدُنْ» و«الحين»[3] بـ«أنْ» قولُه[4]:

وَلِيتَ ، فَلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أنْ وَلِيْتَنا ... قَرابةَ ذي قُربَى ولا حَقَّ مُسْلِمِ

وقولُ أوس بن حَجَر[5]:

وجالتْ على وَحْشِيِّها أُمُّ جابِرٍ ... على حينَ أن نالُوا الرَّبيعَ وأَمْرَعُوا

---

(١) البيت ملفق من بيتين بينهما بيتان من أصمعية لأعشى باهلة. الأصمعيات ص ٩٠ - ٩١ [الأصمعية ٢٤]، وهما:

لا يتأَرَّى لما في القدْرِ يَرقُبُهُ ... ولا يزال أمامَ القومِ يقتَفِرُ

لا يُصْعِبُ الأَمرَ إلا ريثَ يَركَبُهُ ... وكُلَّ أمرٍ سوى الفَحشاءِ يأتَمِرُ

لا يتأرى: لا يتحبس. والاقتفار: اتباع الأثر. وأصعبَ الأمرَ: وافقه صعبًا. ويأتمر: يفعل من غير مشاورة. ق: لا يصعب الأمرُ... يفتقرُ.

(٢) البيت في الحلبيات ص ٥٥.

(٣) يريد: بين لدن والجملة، وبين حين والجملة.

(٤) تقدم البيت في ٨: ٧٣.

(٥) الديوان ص ٦٠.

ومثالُ الفصل بين رَيْثَ والفعل بـ«ما» قال المصنف[1]: «زائدة أو مصدرية قولُ الشاعر[2]:

بِمُحَيَّاهُ حينَ يُلقَى ينالُ السُّؤْ ... لَ راجيهِ رَيْثَ ما يَتَسَنَّى»

وقوله **وقالوا: اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ**[3]، **أي: بِذِي سَلامتك** اختلف النحويون في تخريج هذا: فذهب بعضهم إلى أنَّ ذي في قولهم بِذِي تَسْلَمُ بمعنى الذي، فهي موصولة، و«تَسْلَمُ» صلة لها، وذلك على لغة طيِّئ[4]، وأُعربت على لغةِ بعضهم، والمعنى: اذهبْ في الوقت الذي تَسْلَمُ فيه، ثم اتُّسِعَ، فحُذف الجارُّ، فأوصل[5] الفعل، فصار: تَسْلَمُه، ثم حُذف الضمير. فعلى هذا المذهب لا إضافة ولا شذوذ، وإلى نحو هذا ذهب ابن الطَّراوة[6].

وذهب الجمهور إلى أنَّ ذي في قولهم بِذِي تَسْلَمُ هي بمعنى صاحب، كهي في قولهم: بِذِي سَلامة، والمعنى: اذهبْ في وقتٍ ذي سَلامة.

وفي (البسيط): «قيل: إنَّ ذو صفة للوقت[7]، والصفة توضَع بدل الموصوف، كأنه قال: لا أَفعَلُ هذا مقترنًا بوقتٍ ذي سلامة لك، ثم وُضع بدل الوقت، والوقت مضاف، ولَمَّا كانت ذو تضاف إلى الأجناس، والفعل يدلُّ عليه - جاز.

وقيل: هي صفة للأمر، وهو أعمُّ من الوقت، كأنه قال: لا أَفعلُه مقترنًا

---

(١) ٣: ٢٦٠.

(٢) شرح المصنف ٣: ٢٦٠. يتسنَّى: يُلاطف ويُلاين.

(٣) الكتاب ٣: ١١٨، ١٢١، ١٥٨.

(٤) انظر ما تقدم في ٣: ٥٠ - ٥٥.

(٥) ق: فاتصل.

(٦) سبقه إلى جعل ذي بمعنى الذي بعض أهل العلم. شرح الكتاب للسيرافي ١: ٩٩، ١٠: ١٦٧. قال ابن السراج: «وفيه معنى الذي فصرفه إلى الفعل». الأصول في النحو ٢: ١٢.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ١٠: ١٦٧.

بالأمر الذي يُسَلِّمك وتَسْلَمُ بفعله، وإنما كان للخطاب كما تقول: أفعله بسعادتك. وهو تأويل س[1].

وقيل: الباء بمعنى في، كأنه قال: في وقتِ سلامتك.

وقيل: معناه: مُتَبَرِّكًا بما تَسْلَم به، ومعناه: مُتَبَرِّكًا بك.

وقيل[2]: خبرٌ في معنى الدعاء، فإنَّ المعنى: أجعل فعلي أو أتركه مُقْتَرِنًا بالسلامة، والمعنى: واللهُ مُسَلِّم.

وقيل: معناه القسَم، كأنه قال: لا أَفْعَلُ بِحَقِّ سلامتك» انتهى.

وقوله **ولا بِذي تَسْلَمُ ما كان كذا** حكاه ابن السكيت[3]. وقالوا ذلك مُقْسِمِينَ به، وقالوا[4]: لا أَفْعَلُ بِذي تَسْلَمُ، ولا أَفْعَلُ /بِذي تَسْلَمانِ، وتَسْلَمُون، وفي الإثبات أيضًا. [٥: ١٧٢/ب]

وقوله **ويختلف** إلى **المخاطب**[5] قالوا[6]: اذهبْ بِذي تَسْلَمُ، واذْهَبي بِذي تَسْلَمِينَ، واذْهَبَا بِذي تَسْلَمانِ، واذْهَبُوا بِذي تَسْلَمُونَ، واذْهَبْنَ بِذي تَسْلَمْنَ.

وفي «البسيط»: أجاز س[7] إضافة مُذْ إلى الجملة الفعلية، فتقول: ما رأيته مُذْ كان كذا، تريد: مُدَّةَ كان كذا، فلا تَبعُد إضافته إلى الاسمية، وهي فيه أَولَى، فتقول: ما رأيتُه مُذْ يومانِ، فيُحذف الخبر، وتُضاف إلى الجملة.

---

(١) الكتاب ٣: ١١٨.

(٢) هذا أحد قولين للأخفش. الأصول في النحو ٢: ١٥. وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٠: ١٦٦.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٩٢.

(٤) الكتاب ٣: ١١٨.

(٥) هو قوله: «ويختلف فاعلا اذهبْ وتَسْلَمُ بحسب المخاطَب».

(٦) إصلاح المنطق ص ٢٩٢.

(٧) الكتاب ٣: ١١٧.

وقال السيرافيُّ في قول س: «يجوز أن تكون حرفًا؛ لأنَّ الأفعال لَمَّا أُضيفت إليها جَرَتْ كالأسماء، فدخل عليها هنا حرف الخفض»[1]، فتكون بمعنى مِن، وهذا خلاف القياس والسماع، ولا أصل له يُحمَل عليه سوى الحكاية، ولا تَصِحُّ هنا.

وقوله **وعَوْدُ ضميرٍ** إلى قوله **نادرٌ**[2] قال المصنف في الشرح[3]: «كلُّ مضافٍ إلى جملةٍ مُقَدَّرُ الإضافةِ إلى مصدرٍ مِن معناها، ومِن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها كما لا يعود من المصدر، فإن سُمع ذلك عُدَّ نادرًا، كقول الأعشى[4]:

وتَبْـــرُدُ بَـــرْدَ رِداءِ العَـــرُو ... سِ ، رَقْرَقْتَ في الصَّيفِ فيهِ عَـبيرا

وتَـــسْخُنُ لَيلـــةَ لا يَـــستَطيعُ ... نُباحًـــا بهـــا الكَلْـــبُ إلا هَريـــرا

ومثله[5]:

مضَتْ مِئــةٌ لِعــام وُلِــدتُ فيــهِ ... وعَـــشْرٌ بعـــدَ ذاكَ وحِجَّـــانِ

وهذا مما خفي على أكثر النحويين، ولذلك قال ابن السراج[6]: فإن قلت أعجبني يوم قمتَ فيه امتنعت الإضافة؛ لأنَّ الجملة حينئذ صفة، ولا يضاف موصوف إلى صفته».

وخُرِّجَ البيت الأول على حَذْفِ التنوين من ليلة، كما حُذِف مِن قوله[7]:

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١٠: ١٦٤، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) هو قوله: «وعَودُ ضميرٍ من الجملة إلى اسمِ الزمانِ المضافِ إليها نادرٌ».

(٣) ٣: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٤) الديوان ص ١٤٥. الهرير: صوت دون النباح.

(٥) البيت للنابغة الجعدي. الديوان ص ١٧٨ وطبقات فحول الشعراء ١: ١٢٤. الحجّة: السنة. وفي المخطوطات: «مضت سنة»، وكذا في المواضع التالية.

(٦) الأصول في النحو ٢: ١٥، ولفظه: «أعجبني يوم قمته».

(٧) تقدم في ١٠: ١٠٣.

.... شُلَّتْ يَدا وَحْشِيٍّ مِنْ قاتِلِ

وأمَّا البيت الثاني فخرَّجه أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري صاحب «المهذب» على إضمارِ فعلٍ آخَرَ يتعلّق به الجارُّ، كأنه قال: لِعام وُلِدتُ وُلِدت فيه، وحُذف لدلالة ما قبله عليه.

وقال أبو الحسن بن عصفور[1]: «ولا يجوز أن يكون في الجملة إذ ذاك ضمير عائد على الاسم المضاف إليها، فإن كان فيها ضمير عائد عليه فصلته عن الإضافة، فكانت الجملة صفة، فأما قوله:

مضَتْ مِئةٌ ....

البيت - فيتخرج على أن يكون «فيه» متعلقًا بعامل مضمر، التقدير: أعني فيه، وتكون أعني مع معمولها جملة اعتراض» انتهى.

زعم الكوفيون أنَّ الضمير إن كان قبلَ تمام الجملة لم يجز أن يضاف إليها؛ نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]، أو آخِرَ الجملة جاز أن تكون مضافة، وأن تكون صفة، على حسب ما تقدّر، فإن عمِل في الظرف الكلام فالجملة صفة، وإن قدَّرتَه مِن كلام آخر /كانت مضافًا إليها لخلوِّها من الضمير. [٥: ١٧٣/أ]

قال ابن عصفور: وهذا الذي فصّلوه يخالفه السماع، قال:

مضَتْ مِئةٌ ....

البيت، أضاف والضمير متأخر. وقال:

وتَسخُنُ ....

البيت، أضاف والضمير متوسط، ومَنعوا إذا توسَّط الإضافةَ؛ لأنه لا يكون معمولاً لمحذوف لمكان الفصل.

---

(١) المقرب ١: ٢١٥ - ٢١٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨١.

ونقول: إنه يجوز الفصل لأنَّ فيه تسديدًا للكلام وتبيينًا.

وفي «البسيط» ما ملخصه: ليس كل ظروف الزمان تضاف[1] إلى الجملة الفعلية والاسمية، بل في اليوم والليلة والعام والحين والعَشيّة والغَداة، قال[2]:

مِنْ أيِّ يَـوْمَيَّ مِـنَ المـوتِ أَفِـرْ أَيَـومِ لَـمْ يُقْـدَرَ أم يَـوْمِ قُـدِرْ

وقال[3]:

حتى اسْتَثَرْتُمْ أَسَدًا مِنْ مَجْثِمِهْ يومُ يُلاقي الشَّرَّ يومُ أَنعُمِهْ

وقال[4]:

أَزْمانَ مَن يُرِدِ الصَّنيعةَ يَصْطَنِعْ فينا ، ومَنْ يُرِدِ الزَّهادةَ يَزْهَدِ

وزعم الكسائي أنَّ العرب تختار التعريبَ إذا أُضيف إلى يَفعل، والبناءَ على الفتح إذا أُضيف إلى غيرها من الجمل، نحو: أنا أُقيمُ إلى يومِ تَخرج؛ لمضارعته الاسم، وقال[5]:

على حينَ انْحَنَيتُ ، وشابَ رأسـي فَـأَيَّ فَتًـى دَعَـوتِ وأَيَّ حِـينِ

وقال[6]:

فيـا لَـذّاتِ يـومَ أَزورُ وَحـدي دِيارَ الْمُوعِديِّ ، وهُـم خُلُـوفُ

يريد: فيا لَذّاتي.

---

(١) ق، غ، ظ: مضاف. د، ن: مضافة.

(٢) تقدم البيت في ص ٩٨.

(٣) تقدم البيت في ص ٩٩.

(٤) تقدم البيت في ص ٩٧.

(٥) الإنصاف ١: ٢٩٢.

(٦) البيت في كتاب الجليس الصالح والأنيس الناصح ص ١٩٤. خلوف: تخلفوا بالحي إذا ظعن القوم وانتجعوا.

وتضاف هذه الظروف إلى «إذْ»، فتقول: مَضى يومَئذٍ بما فيه. قال الفراء: والنصب فيها أكثر من الخفض، وقد قرأ بها القُرَّاء المأخوذ بقولهم بالثقة والفصاحة ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[1]، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[2] بالوجهين[3].

ولا يجوز أن يَرجع من الجملة التي أضيف إليها الظرف عائد، فأمَّا قوله[4]:

مضَتْ مِئــةٌ لِعــامٍ وُلِــدتُ فيــهِ ....

البيت - فعلى إضمار شيء آخر، كأنه على كلامين. ويجوز على هذا أن تقول: هذا يومَ قمت فيه، على كلامين، ولا يجوز: يومَ فيه قمتُ؛ لأنك بدأت بالراجع، فلم يحسن توهُّم كلامين. وكذلك: هذا يومُ أقومُ وآتيك فيه وإياه، ولا تقول: آتِيكَه؛ لأنَّ الهاء متصلة، ولا يُشبه كلامين إلا ما كان منفصلاً. والوصف يجب عند العائد، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:/ [٥: ١٧٣/ب]

قد صَبَّحَتْ صَبَّحَها السَّلامُ بِعَجُــزٍ خالَطَهــا سَنــامُ

في ســاعةٍ يُحَبُّهــا الطَّعــامُ

وأمَّا قولك: أتيتُك ليلة بَرَدَتْ، وليلة حَرَّتْ - فإنْ جعلتَ الفعلَ لِلَّيلة نَوَّنْتَ، أو للريح أَضَفْتَ. وعلى هذا فلا يجوز تأكيد اليوم لعود العائد، لا تقول: يوم قمتُ

---

(١) سورة المعارج: الآية ١١. قرأ الكسائي بفتح الميم، وروي الكسر والفتح عن نافع، وقرأ بقية السبعة بكسرها. السبعة ص ٣٣٦.

(٢) سورة هود: الآية ٦٦، وتقدم تخريج هذه القراءات فيها في ١٠٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٣٢٧، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) تقدم البيت في ص ١١٥. وفي المخطوطات: مضت سنة.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٨١.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ٣٢ والكامل ١: ٥٠ وتفسير الطبري ٢: ٢٦ [تحقيق محمود شاكر]. صبَّح القوم: سقاهم الصَّبوح، وهو ما يشرب صباحًا من لبن أو خمر.

كله، ولا بعضه، ولا نفسه، ولا أجمع. ولا يجوز أيضًا أن تُتْبِعَه، فلا تقول: يومَ قمتُ الباردَ، ولا باردًا، لا يكون إلا على كلامين، وهو قبيح.

والشهر والمعدود كاليومين والليل والنهار والصباح والمساء ونحوها لا تجوز إضافتها؛ وكذا قبل وبعد، وأمَّا قول العرب: أتيتُك أيامَ أخوك أمير، وأزمانَ وليالِيَ ونحوها ـ فيقال: العدد غير المعلوم يجري مجرى الواحد كما يجري الواحد مجراه في: كم عندك مِن درهم، ومِن دراهم، ولا تقول: مِن درهمين. وأرادوا بالليالي أقصرَ الأوقات، كقولهم: لياليَ قُتِلَ الحَجَّاجُ. وكذلك جرى العام.

وأمَّا النهار والليل فلأنهما في معنى مصادر، فإذا قال أتيتُك ليلاً ونهارًا فكأنه قال: صباحًا ومساءً، كما لم يجز في صباح لأنه مصدر.

وأَجْرَوا[1] السَّنة مُجرى العام، فلو جمعتَ السَّنة فقلت السِّنين لم يجز أن تقول: قد عِشْنا سِنِي أَقحطَ الناسُ، ولكنك تعربه بما تنصبه أو ترفعه[2]. وكذلك في التثنية.

وكذلك استَغْنَوا مِن أن يقولوا: غُدْوةَ قامَ، وبُكْرةَ قامَ زيدٌ، وسَحَرَ؛ لأنَّ هذه وُضعت معارف لا تجاوز، فلا تضاف إلى غير محض كما لا تضاف إلى محض.

وأجاز الكسائي: وقتَ يقوم، وحَطَّ[3] يقوم، وشَرْعَ[4] يقوم، قياسًا على قوله[5]:

لا يُصْعِبُ الأمرَ إلا رَيْثَ يَرْكَبُهُ ....

---

(١) فيما عدا ق، ك: وأجري.

(٢) في المخطوطات: تعرفه.

(٣) حَطّ: مصدر حَطَّ يَحُطُّ.

(٤) شَرْع: مصدر شرَعَ يَشرَع.

(٥) تقدم الشاهد في ص ١١٢.

وتقول: أتيتُك يومَ لا مال، كما تقول: أتيتُك إذْ لا مال؛ لأنَّ كلَّ ما تضاف إليه «إذْ» تضاف إليه تلك الظروف. وتقول: أتيتُك يومَ لا عبدُ اللهِ قائمٌ، ولا عبدَ اللهِ ضربتُ. وإذا قلت «يومَ لا مال» بغير خبر جاز أن تضيف، وتجعل «لا» زائدة فاصلة، كما قال[1]:

.... وقد عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ

ولا يجوز أن تضيف شيئًا منها إلى إنَّ وأخواتها؛ لأنَّ «إذْ» لا تضاف إليها، سوى «كأنَّ»؛ لأنها تشبيه، فصلح ذلك، فتقول: أتيتُك يومَ كأنَّك أسدٌ.

وأمَّا (أنَّ) فإنَّ القياس أن تُعربه، فتقول: هذا يومُ أنَّكَ سائرٌ، ولم أسمعه من العرب، ولا رُوي لي مضافًا، ولكنه قياس. وإنما أُعربت لأنَّ «إذْ» لا تدخل على المفتوحة، ولو أنَّ ناصبًا نصب الوقت معها لم يكن[2].

وأمَّا مع «أنِ» الخفيفةِ فأُجَوِّزه لأنها بمعنى إذْ، والإعراب هو القياس كالمشدَّدة، ووجهُ جوازِه ما ذكرتُه؛ ألا ترى أنَّ «غير» قد أضيفت إليها ففُتحت، قال[3]:/ [ه: ١٧٤/أ]

لم يَمنَعِ الشُّربَ مِنها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمامةٌ مِن سَحُوقٍ ذاتِ أَوْقالِ

وأنشدني المفضل[4]:

هل غيرَ أنْ كَثُرَ الأَشُرُّ ، وأَهْلَكَتْ حَرْبُ الْمُلوكِ أكاثِرَ الأموالِ

---

(١) تقدم الشاهد في ٧: ٢٧١.

(٢) كذا في المخطوطات، وأظنُّ أنَّ ثَمَّ كلمة ناقصة، ولعلها: مخطئًا.

(٣) تقدم في ١: ١٣٣، و١٠٠ من هذا الجزء. ك، وحاشية ق: هتفت، عن نسخة أخرى.

(٤) تفسير الطبري ١٦: ٢٢: تفسير الآية ٢٢ من سورة يوسف [تحقيق محمود شاكر] والأصول ٢: ١٣ والزاهر ١: ١٥٠. الأَشُرّ: جمع شرّ. وآخر البيت في الأصول: أكاثر الأقوام. وهو أول بيتين في الموسوعة الشعرية للجميح الأسدي. ق: كبُر الأشر. غ: الأشد. وأنشدني المفضل: كذا في المخطوطات. قلت: لعله مأخوذ من نص للفراء.

وقد أضيفت «قَبْلُ» إلى أنْ، تقول: خُذِ اللّصَّ قَبْلَ أنْ يأخذَك[1]، ولا تجوز إضافتها إلى يَفعَل.

ولا يجوز أن تضيف هذه الأسماء إلى الاستفهام حروفه وأسمائه مثل كم لأنها أدوات؛ ولا تصلح بعد «إذْ»، فإن أضمرت القول بعد هذه صلح دخولها على الجمع، كقوله[2]:

العاطفونَ تَحينَ لا مِن عاطِفٍ والْمُطعِمونَ زَمانَ أينَ الْمُطْعِمُ

كأنه قال: زمان يقال. وإن جعلت «أين» في معنى الجحد كأنه قال: ليس المطعم - كان بغير القول لصحة دخول إذْ على النفي، قال الشاعر، فجعل الاستفهام جحدًا[3]:

يَقُولُ إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ ألا هل أَخُو عَيشٍ لَذيذٍ بِدائمِ

وسمع العرب تقول: أين كنتَ لتذهبَ، وأين كنتَ لتنجوَ[4]، أي: ما كنتَ لتذهب، وأنشدني[5] بعضهم[6]:

فاذْهَبْ ، فأَيُّ فَتًى في الناسِ أَحْرَزَهُ من يَومِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

فـ«أيُّ» جحد؛ لأنه نسقَ عليه جحدًا، وفي قراءة عبد الله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ ولا ذِمَّةٌ﴾[7]، أي: لا يكون.

---

(١) مجمع الأمثال ١: ٢٦٢.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٢٨٨.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٢٦٢. ق: وأُقرِدَتْ.

(٤) حكى هذا المثال الكسائي. معاني القرآن للفراء ١: ١٦٤، ٤٢٤.

(٥) كذا في المخطوطات. وإخاله مأخوذًا من نص للفراء؛ لأنه أنشد البيت مرتين في معاني القرآن، وقد يكون قوله «وأنشدني بعضهم» ضمن نص في كتاب آخر له.

(٦) البيت للمتنخِّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٨٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٤، ٤٢٣ والشيرازيات ١: ٢٦٦، ٣٩٧.

(٧) سورة التوبة: الآية ٧. والقراءة في معاني القرآن للفراء ١: ٤٢٣.

وأمَّا الجزاء فلا تضاف إليه هذه الظروف لأنه ليس بخبر، وإنما تجوز على خلاف الأصل، فتقول: أزمانَ مَن يأتِك تأته، وزمانَ ما إنْ تَسَلْ خيرًا تُعْطَه. ووَجهُ جوازه أنَّ الجزاء قد تقدَّم جوابه قبله، فتضيف إليه، فتقول: أتيتُك يومَ تُعطي إنْ تُسألْ، ويومَ يأتيك مَنْ تأتِه. ولو أدخلت في جوابه الفاء لم يجز أن تدخل على الجزاء؛ لأنه لا يتقدم الجواب حينئذ لفظًا ولا تقديرًا. وقد استجازت العرب أن تقول: أتيتُك كي تخطئ أُعلمك، وأتيتَني كي أخطئ تعلّمني، فلولا أنَّ المعنى: كي تعلّمَني إنْ أُخطئْ، كان الكلام محالاً.

وتقول: أتيتُك أزمانَ قامَ، ولا تقول: أحيانَ قامَ عبدُ الله، ولم يقولوا: أحيانَ ذلك، وقالوا: أزمانَ ذلك، وزمانَ ذلك، والمعنى واحد. وتقول: أتيتُك أحيانًا، تريد واحدًا من الأحيان، وكذلك الأزمان، وقال الشاعر[1]:

وإنِّيَ أَحْيانًا لَـذُو لَوْعـةِ الهَـوَى وإنِّـيَ أُخْـرَى مَـرَّةً لَـصَبُورُ

فقوله «وإنِّيَ مَرَّةً» يدل على أنَّ أحيانًا مَرَّةٌ.

وما أُضيفَ مِن هذه لا يكون مفسِّرًا لعدد، ولا تقع عليه رُبَّ وأشباهها، فلا تقول: لك عشرون يومَ قامَ عبدُ الله، ورُبَّ /يومَ قامَ عبدُ الله، ولا أشباه ذلك. [٥: ١٧٤/ب] وشذَّ حرف لا يقاس عليه، يقول القائل: ألكَ حاجةٌ؟ فترد عليه، فتقول: لا واللهِ بذِي تَسْلَمُ، وللاثنين: تَسْلَمانِ، وللجميع: تَسْلَمُونَ، ومعناه: لا واللهِ بِسَلامتِك. ولم أسمعه في شيء من حروف الخفض، وما سمعته في رفع ولا نصب.

ويجوز أن تقول: أتيتُك حينَ يومَ قامَ عبدُ الله؛ لاختلاف اللفظين، والمعنى واحد، كما قال[2]:

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو العجاج. الديوان ١: ١٧١ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٦٢ - ونسب فيه لرؤبة - والخصائص ٢: ٢٨٣. العصف: الكسب. والاصطراف: التقلب والتصرف في ابتغاء الكسب. وآخره في المخطوطات: اضطراب.

بِغَيرِ لا عَصْفٍ ولا اصْطِرافِ

ولو شئت لخفضتهما، تقول: أتيتُك في حينِ يومِ قامَ عبدُ الله، على ذلك التأويل، ولم أَرَهُ مُذْ يومَ قامَ زيدٌ، ومُذْ يومَ حينَ قامَ عبدُ الله، تنصبهما جميعًا، كأنهما واحد. وإضافة الثاني إلى الأول أحبُّ إلي إذا اختلف لفظهما من نصبهما جميعًا. وكذلك: أزمانَ حينَ قامَ زيدٌ، إلا قولك: أتيتُك ليلةَ يومِ قامَ عبدُ الله؛ لأنَّ لليوم ليلة، فمعناها مخالف لقولك: حينَ يومَ قامَ. وأمَّا قولك أتيتُك يومَ ليلةَ قامَ عبدُ الله فهو شبيه بحينَ يومَ قامَ؛ لأنك لا تقول: أتيتُك يومَ ليلةِ الخميسِ، كما تقول: ليلةَ يومِ الخميسِ.

وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: اليومُ غيرَ يومئذٍ، فتنصب غيرَ. وهو فاسد في القياس؛ لأنَّ نصبه على قولهم أنهم جعلوا يومئذ أداة، وأضافوا غير إليها.

وتقول: أتيتُك إذ ذاك، تريد: وأنت صغير، ونحوه، فإذا تركت ذلك خفضتَ ونوَّنت؛ لأنها شبيهة بالمضاف في الكلام الذي بعدها.

وتقول: لقيتُه مُذْ يومِ تَعلَم، ولكَ النصب كما تقدَّم، فإذا ألقيتَ تَعلَم ووضعتَ موضعها يوم قلتَ: مُذْ يومِ يومٍ، ومِن العرب مَن يقول[1]: مُذْ يومَ يومَ، فينصبهما جميعًا تشبيهًا بكَفَّةَ كَفَّةَ[2]، ولا تقول: مُذْ يومَ يومَ تَعلَم، إلا على مجرد التكرار، كما قال[3]:

يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ ....

لأنَّ يومَ الثاني بدل تَعلمُ، وأُعرب الثاني لأنه هو المضاف إليه، فلما جُعل بدله الاسم ظَهرت الإضافة بالخفض.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٢) لقيته كفَّة كفَّة: استقبلته مواجهة.

(٣) تقدم في ٥: ٢٦٣.

وتقول: اليومُ يومُ يخرجُ زيدٌ، تجعل أحدهما الاسم، فإن جعلت «يوم يخرج» الاسم لكنه نصب لِما ذكرنا نصبت اليوم أو رفعته على الخبر، فقلت: اليومَ يومَ يخرج، واليومُ يومَ يخرج، كأنك قلت: الآنَ. ويجوز أن تجعل الأول الاسم فترفعه، فإذا قلت: يومُ الخميسِ يومَ يخرجُ عبدُ الله، فالوجه أن تجعل يوم الخميس الخبر على الوجهين. فإذا قلت: يومُ الفطر يومَ يخرجُ فلان، كان الوجه أن تجعل الخبر يوم يخرج؛ لأنَّ في الأول معنى المصدر، ففيه دليل على الفعل. وكذلك يوم التَّروية وعَرَفة ونحوه.

وإن عطفت على الاسم المضاف إلى غير المحض اسمًا مثله جرى مجراه، إن نصبًا فنصبًا، وإن خفضًا فخفضًا، نحو: أعجبَني يومَ قامَ عبدُ الله ويومَ قامَ زيدٌ. ولك أن تخالف بينهما رفعًا /ونصبًا، كما تفعل في: لا رجلَ ولا امرأةَ. [٥: ١٧٥/أ]

وإن اختلفا في الإضافة فإن كان الأول غير محض، نحو: هذا يومُ قامَ عبدُ الله ويومَ قيامِ زيد - كان في الأول ما كان، وأمَّا الثاني فتجريه على التعريب؛ لأنَّ إضافته محضة[١] غير معتلة، فإن عكستَ كان في الثاني ما كان فيه، وأَعربتَ الأول، نحو: مُذْ مَضى يومُ الفِطرِ ويومَ صامَ الناسُ، إلا أن تجعل الفعل صفة، فتجريه على الأول كما إذا عَطفتَ المحض على المحض: هذا يومُ الفِطرِ ويومُ الأضحى ويومُ عَرَفة، كما تقول: هذا يومُ الاثنينِ ويومُ الأحدِ.

وقوله **ويجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبنيٍّ مِن اسمٍ ناقصِ الدلالة** مثالُه بناء غَير ودُون وبَيْن، وذلك فيما حكى الفراء[٢] عن بني أسد وقُضاعة أنهم يَبنون غيرًا إذا وقعتْ مَوقِعَ إلا، تَمَّ الكلامُ قَبلَها أو لم يَتِمّ، نحو: ما قام أحدٌ غيرَك، وما قام غيرَك، وأَنشد عن الكسائي[٣]:

---

(١) فيما عدا ط: صحيحة.

(٢) انظر ما تقدم في ٨: ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٣) تقدم البيت في ١: ١٣٣، ٨: ٣٤٣ وفي ص ١٢٠ من هذا الجزء.

لم يَمنَعِ الشُّربَ مِنها غيرَ أنْ نَطَقَتْ   حَمامةٌ مِن سَحُوقٍ ذاتِ أَوْقالِ

وقوله تعالى ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[1]، وقوله[2]:

فلم يَتْرُكِ النَّبْلُ الْمُخالَفُ بَينَها   أخًا لأَخٍ يُرْجَى ، ومأثورة الهِندِ

بفتح النون، وهو مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه. وقوله ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[3]، وهو مبتدأ.

وأَجرى قوم منهم الزمخشري[4] وابن عصفور[5] مِثْلاً مُجرى غَيْر في جواز البناء إذا أضيف إلى مبني مستدلّين بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ﴾[6] في قراءةِ مَن فتح اللام، وهو في موضع رفع صفة لـ(حَقّ)، وبقراءة بعض السلف: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَآ أَصَابَ﴾[7] بفتح اللام، وهو فاعل (يُصيبَكم)، وبقوله[8]:

....   إذْ هُمْ قُرَيشٌ ، وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

بفتح اللام، وهو مبتدأ.

قال المصنف[9]: «ولا ينبغي لـ(مثل) أن يجري في ذلك مجرى (غير)؛ لأنه -

---

(١) سورة سبأ: الآية ٥٤.

(٢) تقدم البيت في ٨: ٥٣.

(٣) سورة الجن: الآية ١١.

(٤) الكشاف ٤: ١٧.

(٥) المقرب ١: ١٠٢.

(٦) سورة الذاريات: الآية ٢٣. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم (مثلَ ما) نصبًا، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: (مِثلُ ما) بالرفع. السبعة في القراءات ص ٦٠٩.

(٧) سورة هود: الآية ٨٩. وهذه قراءة أبي حيوة ومجاهد وعاصم الجحدري وابن أبي إسحاق، ورُويت عن نافع. الكشاف ٢: ٢٨٨ والبحر المحيط ٥: ٢٥٥.

(٨) تقدم في ٤: ٢٦٦.

(٩) شرح التسهيل ٣: ٢٦٣.

وإن وافقَ في أنَّ معناه لا يتمُّ إلا بمضاف إليه - فإنه خالَف بمشابهة التامِّ الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه)). وتأوَّلَ ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ﴾ على أن في (حَقّ) ضميرًا، وأصله حاقٌّ، اسم فاعل من حَقَّ يَحُقُّ، كما قالوا بَرٌّ وشَرٌّ في بارٍّ وشارٍّ، فـ(مِثلَ) حال من الضمير المستكنّ في ﴿لَحَقٌّ﴾. وتأوَّلَ ﴿مِّثْلَ مَآ أَصَابَ﴾ على أنَّ الفاعل هو الله، أي: أنْ يُصيبَكُم اللهُ مثلَ ما أَصابَ.

وفي ((البسيط)): ذهب الجَرميُّ في (مِثْل) إلى أنه حال من ﴿لَحَقٌّ﴾؛ لأنَّ إضافته غير محضة. وهو ضعيف لأنه حال من نكرة، لو قلت: هو حقٌّ مثلَ ما أنك قائمٌ، قَبُحَ.

وسببُ بناء ((غير)) وما ذُكر معه عند مَن يراه مناسبةُ الحرف بعدم قبوله للنعت والتعريف بأل والتثنية والجمع وبعدم اشتقاقها والاشتقاق /منها؛ وهذا يناسب أن يكون سبب بناء على الإطلاق، لكنه أُلغي في الإضافة إلى معرب، فاعتُبر في الإضافة إلى مبنيٍّ قصدًا للمشاكلة. [٥: ١٧٥/ب]

واختار المصنف في هذه الأسماء التي ادِّعيَ البناءُ فيها أنَّ تلك الحركاتِ حركاتُ إعراب؛ قال[1]: ((لأنَّ الإضافة فيها قياسية، فلا ينبغي أن تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء، فحقُّها أن تَكُفَّ سبب البناء وتَغلبه؛ لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضي الخروج عن الأصل، وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجحٌ على ما يدعو إلى مفارقته، ولذلك رجح شَبَهُ أيٍّ بكلٍّ وبعض على شَبَهِها بحرفي الشرط والاستفهام في المعنى، وبالحرف المصدريّ في لزوم الافتقار)).

قال المصنف في الشرح[1]: ((وإذا ثبتَ هذا وجبَ توجيهُ ما أَوهَمَ بناءَ (غير) وشِبهِه للإضافة إلى مبنيٍّ بما لا يخالف الأصول)).

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٦٣.

وتأوَّل[1] «ما جاء غيرَك» على: ما جاءَ جاءٍ غيرَك، فحذف جاء، وانتصب غيرَك على الحال أو على الاستثناء. ولم يَمنَع الشُّرْبَ منها مانعٌ. وسوّغ الحذف وهو فاعل لأنه بعد نفي، والعموم فيه مقصود، وحَذفُ مثل هذا بعد النفي والنهي كثيرٌ، فمنه (لا يَزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يَشرَبُ الخَمرَ حينَ يَشرَبُها وهو مؤمن)[2]، أي: ولا يَشْرَبُ الشارِبُ. ومِثلُه قول الراجز[3]:

ما سارَ في سُبل المعالي سيرَهْ ... ولا كفى في النائبات غيرَهْ

أي: ما سار سائرٌ، ولا كَفى كافٍ. ومِثلُه[4]:

فإنْ كانَ لا يُرْضيكَ حتى تَرُدَّني ... إلى قَطَريٍّ لا إخالُكَ راضيا

أي: لا يُرضِيكَ مُرْضٍ. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾[5]، في قراءة الياء، أي: ولا يَحْسَبَنَّ حاسِبٌ.

وأمَّا ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ فتأوَّله على أنه: وحِيْلَ حَوْلٌ. وكذلك (الْمُخالَفُ بينَها)، أي: الْمُخالَفُ خِلافٌ بَينَها، قال[6]: «حذفَ الموصوف - وهو مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُه - وأَقامَ صفتَه[7] مُقامَه».

وما ذهب إليه مِن حذفِ الفاعل والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه هو مَنْزع

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) هذا حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المظالم ٣: ١٠٧ وفي مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم في صحيحه ١: ٧٦، ٧٧.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٦٤.

(٤) تقدم البيت في ٦: ١٧٤.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٦٩. وهذه القراءة رويت عن هشام بن عمار من طريق الداجوني. وهشام ممن رووا قراءة ابن عامر. التيسير ص ٢٥٧ والإقناع في القراءات السبع ٢: ٦٢٤ والنشر ٢: ٢٤٤ والإتحاف ١: ٤٩٤.

(٦) ٣: ٢٦٥.

(٧) وأقام صفته ... لم يسم فاعله: سقط من غ.

كوفي، وليس مذهب البصريين.

وأمَّا ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ فخرَّجَه[1] على حذف الموصوف المبتدأ، أي: ومِنَّا صنفٌ دُونَ ذلك، وقامت الصفة مقامَه كما في قول الشاعر[2]:

لَكُم مَسْجِدا اللهِ الْمَزُوران والحَصَى   لَكُم قِبصُه مِنْ بَينِ أَثْرَى وأَقْتَرا

أي: مِنْ بَينِ مَنْ أَثْرَى ومَنْ أَقْتَرَ، فحذَف مَنْ ، وهي نكرة موصوفة.

وفي «البسيط»: «ما عدا أسماء الزمان ما كان منها مُشبهًا لها في الإبهام، نحو /غير ومثل - فقيل: هي بمنْزلتها خاصَّة. وقيل: لا يضاف إلى الجمل مِن غير أسماء الزمان شيء إلا والجملُ مسبوكة. وقيل: الإضافة إلى غيرِ متمكنٍ بالأصل تؤثِّر البناء ظرفًا كان أو غير ظرف، كانت الجملة مسبوكة أو لا. وقيل: الإضافة إلى المبنيِّ مطلقًا يَحصل عنه البناءُ مطلقًا، ولذلك جعل بعضهم الإضافة إلى ضمير المتكلم موجِبة للبناء» انتهى وفيه بعض تلخيص.[3] [٥: ١٧٦/أ]

* * *

---

(١) ٣: ٢٦٤.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٧٠.

(٣) سقطت الورقة ١٧٦ من ك.

ص: فصل

يجوز حذفُ المضاف للعلم به مُلْتَفَتًا إليه ومُطَّرَحًا، ويُعرب بإعرابه المضافُ إليه قياسًا إن امتنعَ استبدادُه به، وإلا فسماعًا. وقد يَخلُفه في التنكير إن كان المضاف «مثْلاً». وقد يُحذف مضافٌ ومضافٌ إليه، ويُقامُ ما أُضيفَ إليه الثاني أو ما أُضيفت إليه صفةٌ للثانِي محذوفةٌ مقامَ ما حُذف، وقد يُقامُ مقامَ مضافٍ محذوفٍ مضافٌ إلى محذوفٍ قائمٍ مقامَه رابعٌ، وقد يُستغنَى بمضافٍ إلى مضافٍ إلى مضافٍ إلى رابعٍ عن الثانِي والثالث. ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفًا إثرَ عاطفٍ مُتَّصلٍ أو منفصلٍ بـ«لا» مسبوقٍ بمضافٍ مثلِ الْمحذوف لفظًا ومعنًى، وربَّما جَرَّ المضافُ الْمحذوفُ دونَ عطفٍ، ومعَ عاطفٍ مفصولٍ بغير «لا».

ش: لَمَّا تقدَّم له الكلام على أنه قد يُحذف المضاف إليه ويبقى المضاف؛ وذكر ما ينقاس من ذلك وما لا ينقاس - ذكرَ في هذا الفصل حَذْفَ المضاف للعلم به. وقال في الشرح[1]: «إذا كان المضاف لا يُجهَل معناه بحذفِ لفظِه جاز أن يُحذَف».

وقال ابن عصفور[2]: «ويجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب وغيره إذا كان الكلام مُشْعِرًا بحذفه؛ فإن لم يكن مُشْعِرًا بذلك لم يَجُز الحذف إلا في ضرورة، نحو قوله[3]:

عَشيَّةَ فَرَّ الحارثِيُّونَ بعدَ ما قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَومِ هَوْبَرُ

يريد: ابن هَوْبَر».

---

(١) ٣: ٢٦٥.

(٢) المقرب ١: ٢١٤.

(٣) البيت لذي الرمة. الديوان ٢: ٦٤٧ وإيضاح الشعر ص ٣٨٧ وفيه تخريجه. هوبر: يزيد بن هوبر الحارثي.

وقوله **مُلْتَفَتًا إليه** هو أن يُقَدَّر لفظ المحذوف، فيُرَتَّب على وفقه ما بعد القائم مقامه، قال تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾[1]، أي: أو كذي ظلمات، ولذلك أعاد الضمير عليه مذكّرًا في قوله ﴿يَغْشَىٰهُ﴾. وقال تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[2]، أي: أو كذي صيِّب، ولذلك قال: ﴿يَجْعَلُونَ﴾، فأعاد الضمير عليه جمعًا. وقرأ الحسن: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ يَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[3] بالياء، أي: فجعلنا زَرْعَها حَصيدًا. وقالوا: قرأتُ هودًا، بالتنوين، أي: سورةَ هودٍ. وقال الشاعر[4]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عليهمُ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

أي: ماءَ بَرَدى.

وقوله **ومُطَّرَحًا** هذا هو الأكثر في لسانهم، وهو أن يجري على ما بعد المضاف إليه الْمُقامِ مُقامَ المضافِ حُكمُ ما قام مَقامَه؛ كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[5].

[٥: ١٧٦/ب] ومما جاء فيه مراعاة الأمرين قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ[6] /أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[7]، فقوله ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ هو بالنظر إلى اطِّراح المحذوف، وقوله ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ هو بالنظر إلى الالتفات إليه.

---

(١) سورة النور: الآية ٤٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩.

(٣) سورة يونس: الآية ٢٤. والقراءة منسوبة له في الكشاف ٢: ٢٣٣. لم يَغْنَ زَرعُها: لم ينبت.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٢٩.

(٥) سورة يوسف: الآية ٨٢. والتقدير: أهل القرية. ولو التفت لقيل: الذين كنا فيهم.

(٦) سقطت الورقة ١٧٦ من ك.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٤. والتقدير: وكم من أهل قرية.

وقوله **قياسًا إن امتنعَ استبدادُه به** مثاله: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾، ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[1]، ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾[2]، التقدير: واسألْ أهلَ القريةِ، وأُشربوا في قلوبهم حُبَّ العجلِ، إذًا لأذقناك ضِعفَ عذابِ الحياةِ وضِعفَ عذابِ المماتِ. وقال الأعشى[3]:

فارَقَنـــا قَبْـــلَ أنْ نُفارِقَـــهُ لَمَّا قَـضى مِـن جِماعِنـا وَطَـرا

أي: قبلَ إرادةِ أنْ نُفارقَه؛ ألا ترى أنَّ القرية لا تُسأل، وذات العِجل لا تُشرَب، والفراق لا يكون من أحد المفترقين قبل الآخر.

وأجاز أبو الفتح: جلستُ زيدًا، على تقدير: جلستُ جلوسَ زيد. قال المصنف في الشرح[4]: «ولا أرى ذلك؛ إذ لا يتعين لاحتمال أن يراد: جلستُ إلى زيد».

وفي «الإفصاح»: «وقد رأى أكثر النحويين أنَّ حذف المضاف إذا دلَّ عليه الدليل قياس لكثرته، ولم يختلفوا في إضماره على أيِّ وجه كان أنه لا يجوز أن يقاس على ما سُمع منه».

وقوله **وإلا فسماعًا** أي: وإلا يمتنع استبداده فتصح النسبة إليه فإنه لا يُحذف إلا سماعًا، ومن ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة[5]:

لا تَلُمْنِي - عَتيقُ - حَسبي الذي بي إنَّ بي - يا عَتيقُ - ما قد كَفاني

---

(١) سورة البقرة: الآية ٩٣.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٧٥.

(٣) كذا! والبيت من قصيدة للربيع بن ضَبُع الفَزاري. النوادر ص ٤٤٦ والأمالي ٢: ١٨٥ والمحتسب ١: ١٦٧ وشرح أبيات المغني ٨: ٩٠ - ٩٤ [٩٢٥]. فارقنا: يعني الشباب.

(٤) ٣: ٢٦٦.

(٥) الديوان ص ٢٩١ وشرح التسهيل ٣: ٢٦٧.

أراد بعتيق ابن أبي عتيق، هكذا قال من عُني[1] بشعر ابن أبي ربيعة.

وقولُ الآخر[2]:

فَمَنْ كانَ يَرجو الصُّلحَ فيــه فإنَّــهُ كأَحْمَرِ عــادٍ أو كُلَيْــبٍ لِوائــلِ

وقولُ الآخر[3]:

فتُنْتَجْ لكم غِلْمانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ كأَحمَرِ عادٍ ، ثُمَّ تُرْضِعْ ، فتَفْطِمِ

أراد: كأحمرِ أمثال عاد. وقولُ الآخر[4]:

وماذيًّــــا تَخيَّــــرَهُ سُــــلَيْمٌ يَكــادُ شُــعاعُه يُغْــشي العُيونــا

أي: تخيَّره أبو سليمان، فرخم سليمان مضطرًا، وحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه مع صلاحية الاستبداد بفاعلية تخيَّر.

ومن مستحسن هذا النوع قولُ الشاعر[5]:

فَدَقَّتْ، وجَلَّتْ، واسْبَكَرَّتْ، وأُكْمِلَتْ فلو جُنَّ إنسانٌ مِــنَ الحُــسْنِ جُنَّــتِ

أي: فَدَقَّ خَصرُها، وجَلَّتْ عَجيزتُها، واسْبَكَرَّتْ قامتُها، وأُكْمِلَتْ مَحاسنُها، فحذف مع صلاحية المضاف إليه لفاعلية كل فعل منها؛ لأنَّ عطف بعضها /على بعض بيَّن المعنى، فحسن الحذف، وتسري إليه الفاعلية، نحو: بنو فلان يطؤهم الطريقُ[6]. [٥: ١٧٧/أ]

---

(١) الأغاني ١: ٨١، ٩: ١٨٠.

(٢) هو أبو خراش الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٩٦ وشرح التسهيل ٣: ٢٦٧. كأحمر عاد: يريد: كأحمر ثمود الذي عقر الناقة.

(٣) هو زهير. الديوان ص ٢٨. تنتج لكم: يعني الحرب.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٦٧.

(٥) هو الشنفرى. المفضليات ص ١٠٩ [المفضلية ٢٠] وإيضاح الشعر ص ٣٩٥. اسبكرَّت: طالت وامتدَّت.

(٦) الكتاب ١: ٢١٣، ٣: ٤٧٨، أي: يطؤهم أهلُ الطريق.

والمفعولية نحو ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾. والظرفية نحو: آتيك طلوعَ الشمس. والمصدرية نحو قول الأعشى[1]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ ليلةَ أَرْمَدَا ....

أي: اغتماضَ ليلةِ أرمدَ.

وقوله **وقد يَخلفه في التنكير إن كان المضاف مِثْلاً** مثاله: مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعرًا، وهذا زيدٌ زهيرًا شعرًا، تنعت بزهير، وتنصبه حالاً؛ لأنَّ الأصل: مثلِ زهيرٍ، ومثلَ زهيرٍ، فحُذف، ونُوي معناه وإن كان بلفظ المعرفة، ومنه: «تفرقوا أيادي سبأ»[2]، أي: مِثلَ أَيادي سَبأ، هكذا قرر هذا المصنف[3].

وقد رَدُّوا على الخليل في قوله في نحو له صَوتٌ صَوتُ الحمارِ: إنَّ «صوت الحمار» صفة لـ«صَوْت» وإن كان بصورة المعرفة؛ لأنه على تقدير: مِثْلُ صَوتِ الحمارِ، فاكتسى التنكير من المضاف المحذوف. قال س[4]: «وزعم الخليل أنه يجوز: له صوتٌ صوتُ الحمار، على الصفة لأنه تشبيه، فمِن ثَمَّ جاز أن تصف به النكرة».

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول للرجل: هذا رجلٌ أخو زيدٍ. قال[4]: «إذا أردت أن تشبِّهه بأخي زيد». قال س: «وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع اضطرار».

وقال س أيضًا في مسألة: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، وله خُوارٌ خُوارُ ثَورٍ: «وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً»[4] انتهى. فعلى هذا

---

(١) تقدم في ٧: ١٥٦.

(٢) مجمع الأمثال ١: ٢٧٥ - ٢٧٧.

(٣) ٣: ٢٦٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٦١، وفيه قول سيبويه التالي.

لا تجوز هذه المسألة التي قرَّرها المصنف ـ رحمه الله ـ واتَّبَع فيها الخليل؛ إذ ردَّها س، ومنعَها.

وإذا كان المحذوف المضاف مؤنَّثًا، وكان مضافًا إلى مذكَّر، أو مذكَّرًا، وكان مضافًا إلى مؤنَّث ـ فيجوز اعتبار التذكير والتأنيث، مثال ذلك: فُقِئَ زيدٌ، وفُقِئَتْ زيدٌ، على مراعاة: فُقِئَتْ عينُ زيدٍ، وجُدِعَتْ هندٌ، وجُدِعَ هندٌ، على مراعاة: جُدِعَ أَنْفُ هندٍ[1].

وقوله **وقد يُحذف** إلى قوله **مقام ما حُذف**[2] هذا فيه مسألتان:

إحداهما: يُحذَف فيها اثنان متضايفان، ويُستغنَى بالثالث عنهما، ومنه ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[3]، أي: كَدَوَرانِ عَينِ الذي.

والثانية: يُحذَف فيها ثلاثةٌ: متضايفان وصفة، ويُستغنَى بالرابع، ومنه قولُ الشاعر[4]:

طَليـــقُ اللهِ لم يَمـــنُنْ عليـــهِ أبـــو داودَ وابـــنُ أبي كَـــثيرِ
ولا الحَجَّـــاجُ عَيْنَـــيْ بِنْـــتِ مـــاءٍ تُقَلِّـــبُ طَرْفَهـــا حَـــذَرَ الـــصُّقُورِ

أراد: ولا الحَجَّاجُ صاحبُ عينٍ مِثلِ عَيْنَيْ بنتِ ماءٍ. ومثلُه قولُ الآخَرِ[5]:

أَقارِعُ عَـــوفٍ لا أُحـــاوِلُ غَيرَهـــا وُجُوهَ قُرُودٍ ، تَبتَغي مَـــن تُجـــادِعُ

---

(١) على مراعاة جدع أنف هند: سقط من غ.

(٢) هو قوله: «وقد يُحذف مضافٌ ومضافٌ إليه، ويُقامُ ما أُضيفَ إليه الثاني أو ما أُضيفت إليه صفةٌ للثاني محذوفةٌ مقامَ ما حُذف».

(٣) سورة الأحزاب: الآية ١٩.

(٤) تقدم البيتان في ٩: ١٢٢.

(٥) هو النابغة. الديوان ص ٣٥ والكتاب ٢: ٧١ والشيرازيات ١: ٢٤١. أقارع عوف: بنو قريع بن عوف بن كعب، وكانوا قد سعَوا به إلى النعمان حتى تغيَّر له. وأحاول: أعالج وأزاول. وتجادع: تشاتم.

أي: أصحابُ وُجوهٍ مِثلِ وُجوهِ قُرودٍ.

[٥: ١٧٧/ب]

وقوله **وقد يقام** إلى قوله **رابع**[1] مثاله /قولُه[2]:

أَبَيْـــتُنَّ إلا اصْـــطِيادَ القُلُـــوبِ ... بِـــأَعْيُنِ وَجْـــرةَ حِينًـــا فَحِينـــا

وقولُ الآخر[3]:

فإنَّكَ مِنـــها والتَّعَـــذُّرَ بَعـــدَ مـــا ... لَجِجْتَ ، وشَطَّتْ مِن فُطَيْمةَ دارُها

لَمِثْلُ التي قامـــتْ تُـــسَبِّعُ سُـــؤْرَها ... وقالتْ حَـــرامٌ أنْ يُرَجَّـــلَ جارُهـــا

التقدير: بِمِثْلِ أَعْيُنِ ظِباءِ وَجْرةَ، وتُسَبِّع ذا سُؤرِ كَلبِها.

وقوله **وقد يُستغنى** إلى قوله **والثالث**[4] مثاله قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَثَـرِ ٱلرَّسُولِ﴾[5]، أي: مِن أَثَرِ حافِرِ فَرَسِ الرسول.

وقوله **ويجوز الجر** إلى قوله **ومعنًى**[6] مثاله: ما كلُّ سوداءَ تَمْرةً ولا بَيضاءَ شَحْمةً[7]، وما مِثلُ أبيك وأخيك يقولان ذلك، وقال[8]:

أَكُـــلَّ امـــرِئٍ تَحـــسَبِينَ امْـــرأً ... ونـــارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَّيـــلِ نـــارا

وقال[9]:

(١) هو قوله: «وقد يُقامُ مقامَ مضافٍ محذوفٍ مضافٌ إلى محذوفٍ قائمٍ مقامَه رابعٌ».

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٦٩.

(٣) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٧٦.

(٤) هو قوله: «وقد يُستغنَى بِمضافٍ إلى مضافٍ إلى مضافٍ إلى رابعٍ عن الثاني والثالث».

(٥) سورة طه: الآية ٩٦.

(٦) هو قوله: «ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفًا إثرَ عاطفٍ مُتَّصِلٍ أو منفصلٍ بـ(لا) مسبوقٍ بمضافٍ مِثلِ المحذوف لفظًا ومعنًى».

(٧) الكتاب ١: ٦٥ ومجمع الأمثال ٢: ٢٨١ - ٢٨٢. يضرب في موضع التهمة.

(٨) تقدم البيت في ٨: ٢٥٣.

(٩) هو عروة بن حزام. الديوان ص ٤٣.

لَوَ انَّ طَبيبَ الإنسِ والجِنِّ داوَيا الـ ـــذي بيَ مِن عَفراءَ ما شَفَياني

وقال[1]:

لَـــو أنَّ عُـــصْمَ عَمـــايَتَينِ ويَـــذْبُلٍ سَمِعا حَـــديثَكِ أَنْـــزَلا الأَوْعـــالا

وقال[2]:

أَلَـــمْ يَحْزُنْـــكَ أنَّ حِبـــالَ قَـــيسٍ وتَغْلِـــبَ قَـــد تَبايَنَتـــا انْقِطاعـــا

التقدير: ولا كلُّ بيضاءَ، ومِثلُ أخيك ، وكُلُّ نارٍ، وطَبيبَ الجِنِّ، وعُصْمَ يَذْبُلَ، وحِبالَ تَغْلِبَ.

ومثالُ كونه منفصلاً بـ«لا» قولُه[3]:

لَمْ أرَ مِثلَ الخيرِ يَترُكُهُ الفَتى ولا الشَّرِّ يأتيه امرؤٌ وَهْوَ طائعُ

أي: ولا مِثلَ الشَّرِّ.

وظَنَّ بعضهم أنَّ الحذف في هذا النوع مشروط بتقدُّم نفي أو استفهام، وليس ذلك شرطًا، بل يجوز مع عدمهما؛ ألا ترى إلى قولِه:

لَوَ انَّ طَبيبَ الإنْسِ والجِنِّ داوَيا ....

وقولِه:

لَـــوْ أنَّ عُـــصْمَ عَمـــايَتَينِ ويَـــذْبُلٍ ....

وإلى قولِ الشاعر[4]:

لَغَيرُ مُغْتَبِطٍ مُغْرًى بِطَـــوعِ هَـــوًى ونـــادمٍ مُولَـــعٌ بـــالحَزمِ والرَّشَـــدِ

---

(١) تقدم البيت في ٢: ٣٢٥.

(٢) هو القطامي. الديوان ص ٣٢ والتنبيه ص ٤٠٠ وفيه تخريجه.

(٣) هو بشر بن عامر. التذكرة الحمدونية ١: ٢٨٢ - ٢٨٣. ونسب في الحماسة البصرية ٢: ٨٩٥ [٧٥١] لآخرَين. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٢٧٠.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٧١. غ: ونادمٌ.

وقولِ الآخر[1]:

كُلُّ مُثْرٍ في رَهْطِـهِ ظـاهرُ العِـزْ ... زِ وذي غُرْبــةٍ وفَقْــرٍ مَهِــينُ

أي: وغيرُ نادمٍ، وكلُّ ذي غُرْبة.

والحذف والجر في هذا النوع كله مقيس، وإنما اعتقد أنَّ المحذوف المضاف كالموجود لئلا يكون من باب العطف على عاملين.

وظاهر كلام ابن عصفور أنه لا يُشترط العطف /لا متَّصلاً ولا منفصلاً [٥: ١٧٨/أ] بـ«لا»، بخلاف كلام المصنف، قال[2]: «وقد لا يُعرَب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف، وذلك إذا تقدَّم في اللفظ ذِكرُ المحذوف، نحو قولهم: ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرةً ولا بَيضاءَ شَحْمةً»، فيكون من ذلك[3]:

.... طَلْحةِ الطَّلَحاتِ

وحكى الكسائي عن العرب: أَطعَمُونا لحمًا سَمينًا شاةٍ ذَبحوها، بتأويل: لحمَ شاةٍ. وحكى الفراء عن العرب: أَمَا واللهِ لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سِنُّه الدقيقِ عَظمُه، أي: عِلمَ الكبيرةِ سِنُّه.

وأجاز الكوفيون القياس على هذا، فأجازوا: يُعجبني ضربٌ زيدٍ، أي: ضربُ زيدٍ. وقالوا: قالت العرب: يُعجبني الإكرامُ عندَك سَعدٍ بَنيه، أي: إكرامُ سَعْدٍ.

ولم يُجز البصريون ما أجاز الكوفيون من حَذفِ المضاف وتَركِ المضاف إليه على خَفضِه في: يُعجبني القيامُ زيدٍ، ونحوه، وما جاء من ذلك حملوه على الشذوذ إن صحَّ نقلُه.

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٧١.

(٢) المقرب ١: ٢١٤.

(٣) هذه قطعة من بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات يأتي قريبًا. ديوانه ص ٢٠.

وفي «الإفصاح»: «ومِن حَذفِ المضاف[1]:

وبَــينَ تِــلاعِ يَثْلَــثٍ فــالعَريضِ ....

أي: تِلاعِ يَثْلَث، و[2]:

.... كأنِّي غَداةَ البَينِ يومِ تَحَمَّلُوا

أي: غَداةَ يومِ تَحَمَّلُوا، فحُذف لتقدُّم ذِكره».

وقوله[3] **ورُبَّما جَرَّ المضافُ المحذوفُ دُونَ عَطف** مثاله قول الشاعر:

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمًــــا دَفَنُوهــــا بِسِجِـــسْتانَ طَلْحـــةِ الطَّلَحــاتِ

أي: أَعْظُمَ طَلْحةِ. وقال الراجز[4]:

الآكِــلِ المـــالَ اليتــيمِ بَطَـــرا يأكُــلُ نــارًا، وسيــصلى سَــقَرا

أي: مالَ اليتيمِ. وقال الآخر[5]:

المالُ ذي كَرَمٍ ، يُنْمــي مَحامِــدَه ما دام يَبذُلُــهُ في الــسِّرِّ والعَلَــنِ

أي: مالُ ذي. وعلى هذا يُوَجَّهُ ما جاء في الحديث في الدَّجَّال: (قلنا: يا رسولَ اللهِ! ما لَبثُه في الأرض؟ قال: أربعين)[6]. أي: لَبثُ أربعين. وقوله: (خيرُ الخيلِ الأَدهَمُ الأَرثَمُ الْمُحَجَّلُ ثلاثٍ)[7]. وفي البخاري: (فلما قَدِمَ جاءه بالألفِ

---

(١) صدر البيت: «قعدتُ له وصُحبتي بين ضارجٍ». وهو لامرئ القيس. الديوان ص ٧٣. له: للبرق. ضارج ويثلث والعريض: مواضع. والتلاع: مجاري الماء إلى الرياض.

(٢) تقدم البيت في ص ٩٨.

(٣) «وقوله ... إنَّ النسب إضافة»: موضعه في ك بعد قوله: «انتهى ... تلخيص وبيان».

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٧١.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٧٢.

(٦) مسند أحمد ٤: ١٨١ [مؤسسة قرطبة]، وصحيح مسلم ٤: ٢٢٥٢، وفيه: (أربعون).

(٧) إعراب الحديث النبوي ص ١٧٤. وأخرجه أحمد وغيره بروايات لا شاهد فيها. أدهم: أسود. وأرثم: في طرف أنفه بياض، ومحجل: البياض في قوائمه مرتفع إلى موضع القيد.

دينارٍ)[1]. وكذا ما روى الكوفيون من قول العرب: ((الخمسةُ الأثوابِ))[2]، التقدير: مُحَجَّلُ ثلاثٍ، وبالألفِ ألفِ دينارٍ، والخمسةُ خمسةُ الأثوابِ، حُذف البدل في هذا كله، وأُبقي عمله.

قال المصنف في الشرح[3]: ((وكقول بعض العرب: رأيت التَّيْمِيَّ تَيْمِ فُلانٍ، على تقدير: أحدَ تَيْمِ فُلانٍ، حكاه الفارسي[4])) انتهى.

وهذه المسألة إحدى المسائل التي سأل عنها أبو بكر الشيباني، أنفذَها من طَبَرِيَّةَ إلى أبي القاسم الزَّجَّاجي بدمشق، وهي: هذا زيدٌ السَّعديُّ سَعدِ بَكرٍ، كيف يُعرَب سعد؟ وما الاختيار فيه؟

فقال: يختار الكوفيون فيه الخفض على معنى: زيدٌ مِن سعد، ثم تقول: سَعدِ بكرٍ، على الترجمة؛ لأنَّا نريد بهذا الكلام الإضافة، وليس يمتنعون من إجازة نصبه.

فأمَّا أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتةَ؛ لأنَّ قولنا (زيدٌ السَّعديُّ) فيه مرفوع، وليس بمخفوض، وإنما الياء المثقَّلة في آخره دلَّت على النسب إليه، ولا يكون المضاف إليه أولاً والدالُّ على الإضافة آخرًا، ولَعَمْري إنَّ النسب إضافة؛ لأنَّا إذا قلنا[5] رجلٌ بَكريٌّ وتميميٌّ فإنما نضيفه إليه، ولكنه ليس على طريق المضاف والمضاف إليه، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض، وقد سَمَّى س[6]

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الكفالة ٣: ٥٧، ولفظه: (ثُمَّ قدِم الذي كان أسلَفه فأتى بالألفِ دينارٍ).

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٠٢. وفي المفصل ص ٢١٢ أنَّ الكسائي حكاه.

(٣) ٣: ٢٧١.

(٤) التكملة ص ٥٠.

(٥) ((لأنا إذا قلنا ... انتهى كلام الزجاجي)): موضعه في ك بعد قوله قبل قليل: ((أي: غداة يوم تحملوا فحذف لتقدم ذكره)). وتبدأ ١٧٩/أ بعد قوله: ((المسائل التي سأل عنها)).

(٦) الكتاب ٣: ٣٣٥.

النَّسَب إضافة على الوجه الذي ذكرتُه لك. فيقول أصحابنا: زيدٌ السَّعديُّ سَعدَ بكرٍ، بالنصب على: أَعني سعدَ بكرٍ، ولا يمتنعون من الرفع على معنى: هو سَعدُ بكرٍ. وليست هذه المسألة مُسَطَّرة لأصحابنا في شيء من كتبهم، وهي مُسَطَّرة في كتب الكوفيين، ولكني سألتُ عنها أبا بكر الخياطَ وابن شُقَير، فأجاباني بما ذكرتُ لك. انتهى كلام الزجاجي.

وفي «الإفصاح»: «بعض البغداديين جعل قول العرب: رأيتُ التَّيْميَّ تَيْمِ عَدِيٍّ، بخفض تَيْم على البدل من ياء النسب، وهذا أَقَلُّ مِن أن يُحكى، وكيف يكون حرفٌ جاء لمعنًى في الاسم، وصار حرف إعراب كتاء التأنيث وعلامة جمع المؤنث - اسمًا، وكَفى سماع هذا ردًّا على قائله، والعرب تقول: رأيتُ التَّيْميَّ تَيْم عَدِيٍّ وتَيْم قريش[1]، ورأيت العَبْديَّ عَبْد مَنافٍ، بالنصب والخفض في كل قبيلة يكون فيها اشتراك».

فقال أبو بكر[2]: ما ذكر في (الإيضاح)[3]: (كأنه قال: صاحبَ تَيمِ عَدِيٍّ، دلَّ ذِكر التَّيْمي على ذِكر صاحبه، فأضمر للدلالة).

وقال السيرافي: (الخفض على إضمار مِنْ، التقدير: مِنْ تَيْمِ عَدِيٍّ، ودَلَّ على مِنْ معنى النسب؛ لأنك إذا قلت زيدٌ تَيْميٌّ فكأنك قلت: مِنْ تَيْمٍ).

وكان الأستاذ أبو عبد الله بن مسعود[4] والد الأستاذ أبي ذَرٍّ يقول بإضمار المضاف؛ لكن يقدِّره من لفظ الأول، أي: تَيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ، فكأنهم استقبحوا تكرير اللفظ متجاورًا، فأغنى /الأول عن الثاني. [٥: ١٧٨/ب]

---

(١) وتيم قريش ... كأنه قال صاحب تيم عدي: سقط من غ.

(٢) ط، ك، ظ: أبو علي.

(٣) يريد الجزء الثاني منه المسمَّى التكملة، وهذا في ص ٥٠. ط: الإفصاح فإنه. ظ، ن: الإيضاح فإنه.

(٤) كذا! وهو أبو بكر. وقد تقدمت ترجمته في ١: ٨٥.

ومَن نَصب قال السيرافي: أَضمر أَعني. وفيه قَلَق، والرفعُ أَقلَق. قال السيرافي: ولا يكون بدلاً لأنه أعمُّ من الأول. وعلى قول الأستاذ يكون بدلاً على حذف مضاف، أي: تَيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ. وهذا نظير البيت:

رحِمَ اللهُ أعظمًا ....

وفي (الغُرَّة)[1]: (الكوفي يقول: موضعُ هذه الياء جرٌّ، ويَستدلُّ بقول العرب: رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ، فـ(تَيْمِ) عندهم بدل من الياء، وأنشدوا على ذلك[2]:

إذا نَـــزَلَ الأَزْدِيُّ أَزْدِ شَـــنُوءةٍ بِأَرضٍ صَعِيدٍ طابَ منها صَـــعيدُها

ويُفسِد ما ذهبوا إليه من البدل أنَّ[3] الياء حرف، والحرف لا موضع له من الإعراب، فكيف يُبدَل منه؟ ويُعرَب بإعرابٍ لم يكن له لا لفظًا ولا تقديرًا؟ وأيضًا فالياء ظاهرة الإعراب، ولو كانت اسمًا وحدَها لكانت مضمرًا، فيكون مبنيًّا، وأيضًا ما ظَهَرَ فيه الإعراب لا يُحكَم له بموضعٍ من الإعراب غير ما ظهر إلا فيما أضيف إلى ما يعمل عمل الفعل؛ نحو: أَعجَبَني قِيامُ زيدٍ الظريفُ، وأيضًا فـ(أل) والإضافة لا يجتمعان عند بصري، وأنت تقول التَّيْمِيّ على إرادة صاحِب وذي، كما قال[4]:

أَكُـــلَّ امـــرِئٍ تَحـــسَبِينَ امْـــرَأً ونـــارٍ تَوَقَّـــدُ باللَّيـــلِ نـــارا)

أي: وكُلَّ نارٍ، عند س[5]» انتهى[6]، وفيه بعض تلخيص وتبيين[7].

---

(١) الغرة ق ٢٢٤/أ: باب النسب [مخطوطة شهيد علي رقم ٩٣٠].

(٢) البيت في جمهرة اللغة ٢: ٨٨٢.

(٣) ق: بأن. وفي الغرة: «والذي يُفسد هذا أشياء أحدها أنَّ الياء حرف».

(٤) تقدم البيت في ٨: ٢٥٣، وفي ص ١٣٥ من هذا الجزء.

(٥) الكتاب ١: ٦٦.

(٦) أي: ما في الإفصاح.

(٧) ذكر في ك بدلاً من قوله «وتبيين» ما يلي: «في هذا النوع كله مقيس».

وقوله **ومع عاطفٍ مفصولٍ بغير** «**لا**» مثالُه قراءة ابن جَمَّاز: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[1] بالخفض، قدَّره المصنف[2]: عَرَضَ الآخرةِ. والحذفُ في هذا النوع كله والجرّ غير مقيس.

* * *

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٧. والقراءة منسوبة له في المحتسب ١: ٢٨١.

(٢) ٣: ٢٧١. قدَّرها هذا التقدير قبله ابن جني. المحتسب ١: ٢٨١.

ص: فصل

يجوز في الشِّعر فصلُ المضاف بالظرف والجارِّ والمجرور بقوَّة إن تَعَلَّقا به، وإلا فَبِضَعف، ومِثلُه في الضَّعف الفصلُ بمفعولٍ به متعلّقٍ بغيرِ المضاف وبفاعِلٍ مطلقًا، وبِنِداءٍ، وبِنَعتٍ، وبِفِعلٍ مُلْغًى.

وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يُضافَ نَظْمًا ونَثْرًا إلى فاعله مفصولاً بمفعوله، ورُبَّما فُصِلَ في اختيارٍ اسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول بِمفعولٍ آخَرَ أو جارٍّ ومجرور.

ش: المضاف إليه يتنَزَّل منْزلة التنوين من المضاف، وهو من تمامه، فكان القياس ألاَّ يجوز الفصل بينهما بشيء البَتَّةَ، لكنْ جاء الفصل بينهما بأشياءَ مما ذكرَه المصنف، وذلك على سبيل الضرورة، إلا ما وقع فيه الفصل بين المصدر وفاعله المجرور بالمفعول، فإنَّ مِن النحويين مَن أجاز ذلك، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

ومثالُ تعلُّق الظرف الفاصل قولُه[1]:

فَرِشْني بِخَيرٍ ، لا أَكُونَنْ ومِدْحَتِي كناحتِ - يومًا - صَخرةٍ بِعَسِيلِ

ومثالُ تعلُّق الجارِّ والمجرور الفاصل قولُه[2]:

لأنتَ مُعْتادُ - في الهَيجا - مُصابَرةٍ يَصْلَى بها كُلُّ مَنْ عاداكَ نِيرانا

فـ«يومًا» منصوب بناحِت، و«في الهيجا» متعلّق بمُعتاد.

قال المصنف في الشرح[3]: «وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٨٠ والزاهر ١: ٣٥٧ وشرح المصنف ٣: ٢٧٣. راشه: نفعه وأصلح حاله. والعسيل: ريشة العطار التي يكنس بها الطيب.

(٢) شرح المصنف ٣: ٢٧٣ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨٦ [الشاهد ٦٩٦].

(٣) ٣: ٢٧٣.

بالاضطرار. وبذلك أقول لوروده في حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (هل أنتم تارِكُو لي صاحِبِي)[1]، أراد: هل أنتم تارِكُو صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور لأنه متعلّق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدلَّ ذلك على ضعف مَن خصّه بالضرورة. وفي كلام بعض مَن يوثق بعربيته: تَركُ يومًا نفسِك وهَواها سَعيٌ في رَداها، ففصل في الاختيار بالظرف، فعُلم أنَّ مثلَه لا حَجْرَ على المتكلم به ناظمًا وناثرًا)).

[٥: ١٧٩/ب] وقولُه وإلا **فبضَعف** /مثالُه[2]:

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ - يومًا - يَهُـــوديٍّ يُقـــارِبُ أو يُزيـــلُ

فيومًا منصوب بخُطَّ، فهذا لا يجوز إلا في الضرورة لِما فيه من الفصل بأجنبي. وقولُ الآخر[3]:

لَمَّـــا رَأَتْ ســـاتِيدَما اسْـــتَعْبَرَتْ لله دَرُّ - اليـــومَ - مَـــنْ لامَهـــا

ومثالُه بالجارِّ والمجرور قولُه[4]:

هُما أَخَوَا - في الحَربِ - مَنْ لا أخا لهُ إذا خافَ يومًا نَبْوةً ، فَدَعاهُما

وقد جاء الفصل بينهما بالقَسَم في النثر[5]، مثالُ ذلك ما رَوى أبو عُبيدة عن

---

(١) جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لو كنت متخذًا خليلاً ٤: ١٩٢، والمقصود بصاحبه أبو بكر رضي الله عنه.

(٢) البيت لأبي حية النميري. شعره ص ١٦٣ والكتاب ١: ١٧٨ - ١٧٩.

(٣) هو عمرو بن قميئة كما في الكتاب ١: ١٧٨، وانظر تخريجه في الشيرازيات ١: ٢٢٤. رأت: يعني نفسه، أو بنته. وساتيدما: جبل. واستعبرت: بكت.

(٤) تقدم البيت في ١: ٢٨٦.

(٥) ((وقد جاء الفصل بينهما بالقسم في النثر)): كذا في ق، وفي بقية النسخ: ((وذكر في الألفية أنه لم يُعَبْ فصل يمين)). وما اخترته أولى لأنَّ النسخة (ق) منقولة من نسخة بخط المصنف، ولأنه موافق لِما في الارتشاف ٤: ١٨٤٥.

بعض العرب: «إنَّ الشاة لَتَجْتَرُّ فتسمعُ صوتَ - واللهِ - رَبِّها»[1]. وحكى الكسائي: «هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ»[2].

وقولُه **الفصلُ بمفعولٍ به متعلّق بغيرِ المضاف** مثالُه قول جرير[3]:

تَسقي امْتِياحًا نَدَى - المِسْوَاكَ - رِيقتِها   كما تَضَمَّنَ ماءَ الْمُزْنةِ الرَّصَفُ

أي: تَسقي نَدَى رِيقتِها المِسواكَ.

وقوله **وبفاعلٍ مطلقًا** يعني سواء أكان الفاعل متعلّقًا بالمضاف أم متعلّقًا بغير المضاف، فمثالُ ما تعلَّق بالمضاف قولُ الراجز[4]:

ما إنْ عَرَفْنا لِلهَوى مِن طِبٍّ   ولا جَهِلْنا قَهْرَ - وَجْدٌ - صَبٍّ

وقولُ الشاعر[5]:

نَرى أَسْهُمًا لِلمَوتِ تُصْمي ولا تُنْمي   ولا نَرْعَوي عن نَقْضِ - أَهواؤُنا - العَزْمِ

ومثالُ ما تعلَّق بغير المضاف قولُه[6]:

أَنْجَبَ - أيامَ - والِداهُ بِهِ   إذْ نَجَلاهُ ، فَنِعْمَ ما نَجَلا

أي: أَنجَبَ والِداه به أيامَ إذْ نَجَلاه.

---

(١) الإنصاف ٢: ٤٣١ [المسألة ٦٠]، ولفظه في شرح التسهيل ٣: ١٩٤: إنَّ الشاة تعرف رَبَّها حين تسمع صوت - واللهِ - ربِّها.

(٢) الإنصاف ٢: ٤٣١ وشرح التسهيل ٣: ١٩٤.

(٣) الديوان ١: ١٧١. الرصف: الحجارة المتقاربة المرصوفة بعضها إلى بعض. ق: الرضف.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٢٧٤ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨٣ [الشاهد ٦٩٣]. الوجد: شدة الشوق. والصب: العاشق.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٧٤ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨٨ [الشاهد ٦٩٨]. أصميت الصيد: رميته فقتلته بحيث أراه. وأنميته: رميته فغاب عني، ثم مات.

(٦) هو الأعشى. الديوان ص ٢٨٥ وشرح المصنف ٣: ٢٧٤. والمقاصد النحوية ٣: ١٣٧٩ [الشاهد ٦٨٩].

فأمَّا قولُ الشاعر[1]:

تَمُرُّ على ما تَستَمِرُّ ، وقد شَفَتْ غَلائلَ - عبدُ القَيسِ مِنها - صُدُورِها

فزعم أبو سعيد[2] أنه من الفصل بين «غلائل» و«صدورها» بالفاعل، وهو: عبد القيس. ولا يتعيَّن ما قاله لاحتمال أن يكون صدورها بدلاً من الضمير، وهو أرجح لأنَّ ذلك ضرورة، وهذا فصيح.

وقولُه **وبنِداءٍ وبنَعت وبِفعلٍ مُلْغًى** مثالُ النداء قولُ بُجَير بن زُهير[3]:

وِفاقُ - كَعْبُ - بُجَيرٍ مُنْقِذٌ لكَ مِن تَعْجِيلِ تَهْلُكةٍ والخُلدِ في سَقَرا

أي: يا كعبُ. وقولُ الراجز[4]:

كـــأنَّ بِــرْذَوْنَ - أبـــا عِـــصامِ - زَيــــدٍ حِمـــارٌ دُقَّ باللِّجـــامِ

[٥: ١٨٠/أ] أي: يا أبا عصام. وقولُ الفرزدق[5]:/

إذا ما - أبا حَفْصٍ - أَتَتْكَ رَأيتَها على شُعَراءِ الناسِ يَعلو قَصيدُها

أي: يا أبا حَفص.

ومثالُ النعت قولُه[6]:

---

(١) الإنصاف ١: ٤٢٨ وشرح التسهيل ٣: ٢٧٤ والخزانة ٤: ٤١٣ - ٤١٤ [٣١٨]. غلائل: جمع غليلة، وهي الضغن والحقد.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢: ٢١٩.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٧٥ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨٩ [الشاهد ٦٩٩].

(٤) الخصائص ٢: ٤٠٤ وشرح المصنف ٣: ٢٧٥ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨١ [الشاهد ٦٩١]. البرذون من الخيل: غير العرابي.

(٥) الديوان ١: ١٩٩.

(٦) هو معاوية بن أبي سفيان كما في تاريخ الطبري ٥: ١٤٩ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨٠ [الشاهد ٦٩٠]. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٢٧٥. المرادي: عبد الرحمن بن عمرو، المعروف بابن ملجم، وهو الذي قتل سيدنا عليًّا رضي الله عنه.

نَجَوتَ وقد بَلَّ الْمُراديُّ سَيفَهُ ... مِن ابنِ أَبي - شيخِ الأَباطِحِ - طالِبِ

وقولُ الفرزدق[1]:

ولئنْ حَلَفْتُ على يَدَيكِ لأَحْلِفَنْ ... بِيَمينِ - أَصْدَقَ مِن يَمينِكِ - مُقْسِمِ

وقولُ سُوَيد بن الصامت[2]:

أَدينُ ، وما دَيني عليكم بِمَغْرَمٍ ... ولكنْ على الشُّمِّ الجلادِ القَراوِحِ

على كلِّ خَوَّارٍ ، كأنَّ عِمادَه ... طُلينَ بِقارٍ أو بِحَمأةِ مائحِ

لها حائلٌ أَوعَى - يُؤَيِّهُ كلَّما ... تَناوَلَ كَفَّاهُ اليسارَ - الجَوانحِ

يريد: مِن ابنِ أبي طالب شيخِ الأَباطح، وبِيَمينِ مُقْسِمٍ، وأَوْعَى الجَوانحِ.

ومثالُ الفصل بفعلٍ مُلْغًى ما أنشدَ ابنُ السِّكِّيت[3]:

ألا يــا صــاحِبَيَّ قِفَــا الْمَهــارَى ... نُــسائل حَــيَّ بَثْنَــةَ أيــنَ ســارا

بأيِّ - تُــراهم - الأَرَضِــينَ حَلُّــوا ... أَأَلــدَّبَرانِ أم عَــسَفُوا الكِفــارا

أراد: بأيِّ الأَرَضِينَ تُراهم حَلُّوا.

---

(١) الديوان ٢: ٧٧٩ وشرح التسهيل ٣: ٢٧٥ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٨٥ [الشاهد ٦٩٥].

(٢) الأبيات الثلاثة له في شرح التسهيل ٣: ٢٧٦ يخاطب قومه، والأول والثاني في الاقتضاب ٣: ٢١٣ والسمط ١: ٣٦١. وهما في رسائل الجاحظ ص ٢٠٤، وفيه: الأنصاري. أدين: أستقرض. والشم من النخل: الطوال. والجلاد: الصُّبُر القوية على العطش. والقراوح: جمع قِرواح، وهو الأجرد الذي قد شُذِّبَ كَرَبُه. وخوّار: غزير الحمل. والقار: الزفت. وحمأة: طين أسود متغير الرائحة في قعر البئر قليلة الماء. والمائح: الذي يستقي من البئر. ويؤيِّه: يدعو ويقول: إيه إيه.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٧٦ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٩٠ [٧٠٠]. المهارى: جمع مَهْرِيَّة، وهي الإبل المنسوبة إلى مَهْرة حي باليمن. والدبران والكفار: موضعان. عسفوا الكفار: توجهوا نحوه. ق: حيُّ. وفوقه صح. غ: أَالداران.

ومن الفصل ما أنشد المبرد[1]:

مُعاوِدُ - جُـرْأةً - وقـتِ الهَـوادي ... أَشَـمُّ ، كأنَّـهُ رَجُـل عَبُـوسُ

أي: مُعاوِدُ وَقتِ الهوادي جُرأةً، فصل بالمصدر الذي هو مفعول من أجله.

وقوله **وإن كان المضاف** إلى قوله **مفصولاً بمفعوله**[2] قال المصنف في الشرح[3]: «تقدم أنَّ الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعًا جديرٌ بأن يكون جائزًا في الاختيار، ولا يخص بالاضطرار. واستدللتُ على ذلك بقوله ﷺ: (هل أنتم تاركو - لي - صاحبي)[4]، وبقول بعض العرب: تركُ - يومًا - نفسِك وهواها سعيٌ في رداها. وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[5]؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوّة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه مِن كبار التابعين، ومِنَ الذين يُقتَدَى بهم في الفصاحة كما يُقتَدى بِمَن في عصره من أمثاله الذين لم يُعلَم منهم مجاورةٌ للعجم يَحدث بها اللحن؛ ويكفيه شاهدًا على ما وصفتُه به أنَّ أحد شيوخه الذين عَوَّل عليهم في قراءة القرآن عثمانُ بن عفّان ؓ.

وتوجيهُ ما قرأ به في قياس النحو قويٌّ، وذلك أنها قراءةٌ اشتملتْ على فَصلٍ بفَضْلةٍ بينَ عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسَّنَ ذلك ثلاثةُ أمور:

[٥: ١٨٠/ب] أحدها /: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

---

(١) أنشده المبرد في المقتضب ٤: ٣٧٧ غير منسوب، وهو لأبي زبيد الطائي من قصيدة سينية في ديوانه ص ٦٣٣ [شعراء إسلاميون]. وقد عُكس البيت في المخطوطات والمقتضب، فجعل الصدر عجزًا والعجز صدرًا.

(٢) هو قوله: وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يُضافَ نَظْمًا ونَثْرًا إلى فاعله مفصولاً بمفعوله.

(٣) ٣: ٢٧٦ - ٢٧٨.

(٤) تقدم في ص ١٤٤.

(٥) سورة الأنعام: الآية ١٣٧. السبعة في القراءات ص ٢٧٠.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدَّر التأخر من أجل أنَّ المضاف إليه مقدَّر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية؛ فلو لم يَستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فَصَلوا في الشعر بالأجنبيِّ كثيرًا، فاستحقَّ الفصلُ بغير الأجنبيِّ أن تكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقًا.

وأيضًا فقد فُصل في قول النبي - ﷺ - (هل أنتم تاركو - لي - صاحبي) بالجارِّ والمجرور، والمضافُ فيه اسمُ فاعل، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنويّ؛ ففَصْلُ المصدرِ لخُلُوِّه مِن ضميرٍ أَسهَلُ وأَحَقُّ بالجواز، فلذلك قَلَّتْ نظائرُ (هل أنتم تاركو - لي - صاحبي)، وكَثُرَتْ نظائرُ ﴿قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾، فمنها قولُ الطِّرِمَّاح[1]:

يَطُفْنَ بِحُوزيِّ الْمَراتِعِ لم يُرَعْ ... بِوادِيه مِنْ قَرْعِ - القِسِيَّ - الكَنائِنِ

ومنها[2]:

عَتَوْا إذْ أَجْبناهُمْ إلى السِّلمِ رأفةً ... فسُقناهُمُ سَوقَ - البُغاثَ - الأَجادِلِ

ومَنْ يُلْغِ أَعْقابَ الأُمُورِ فإنَّهُ ... جَديرٌ بِهُلْكٍ آجلٍ أو مُعاجِلِ

ومنها[3]:

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنافِجِ ... في القاعِ فَرْكَ - القُطُنَ - الْمَحالِجِ

---

(١) الديوان ص ٢٦٩ وشرح المصنف ٣: ٢٧٧. الحوزي: الوعل الفحل. والمراتع: المراعي. ولم يُرَع: لم يُفزَّع. والكنائن: جمع كِنانة، وهي جعبة السهام.

(٢) شرح المصنف ٣: ٢٧٨ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٧٠ [الشاهد ٦٨٢]. البغاث: طائر ضعيف يصاد ولا يصيد. والأجادل: جمع أجدَل، وهو الصقر.

(٣) الرجز لجندل بن المثنَّى الطهوي يصف الجراد. تهذيب اللغة ٥: ٣١١، ١٠: ٤١٩ والمقاصد النحوية ٣: ١٣٦٥ [٦٧٩]. الكنافج: المكتنز. والقاع: المستوي من الأرض. والمَحالِج: جمع مِحْلاج، وهو ما يُحلَج به القطن. وحلجَ القطنَ: ندَفَه. غ: المحابج.

وأنشد أبو عبيدة[1]:

وحَلَقِ الماذيِّ والقَوانسِ ... فداسَهم دوسَ - الحصادَ - الدائسِ

وأنشد الأخفش[2]:

فزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ - القَلُوصَ - أَبِي مَزادَهْ

وأنشد ثعلب[3] بجر «مَطَرٍ» من قول الشاعر[4]:

لئنْ كانَ النِّكاحُ أَحَلَّ شيءٍ ... فإنَّ نِكاحَها مَطَرٍ حَرامُ»

مَطَر: اسم رجل.

وما اختاره المصنف من جواز مثل قراءة ابن عامر هو الصحيح وإن كان أكثر النحويين لا يجيزونه في الكلام وأنه يختص بالشعر. وأمَّا مَن صرَّح بأنها غلطٌ فهو قدحٌ في التواتر، وإنما أُضيفت هذه القراءة إلى ابن عامر على سبيل الاشتهار. وكذلك القراءة المضافة إلى ابن كثير، وليست على سبيل الانفراد بها فتكونَ من نقل الآحاد بل جميع القراءات السبع متواترة، فعلى كل قراءة منها جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ومُنْكِرُ التواتر فيها يكون في إسلامه دَخَلٌ.

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٧٨ والوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٣٨٥. ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٣: ١٣٦٨ [٦٨٠] لعمرو بن كلثوم. وليس في ديوانه الذي جمعه د. إميل يعقوب. الماذيّ: خالص الحديد وجيّده، ومن الدروع: البيضاء. والقوانس: جمع قونس، وهو أعلى البيضة من الحديد.

(٢) الكتاب ١: ١٧٦ (الحاشية: ضمن قول للأخفش) ومعاني القرآن للفراء ١: ٣٥٨، ٢: ٨١ ومجالس ثعلب ص ١٢٥ والخزانة ٤: ٤١٥ - ٤٢٥ [٣١٩]. ونسب لبعض المدنيين المولدين، ولبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره. زَججتها: رميتها بشيء في طرفه زُجّ، والْمِزَجَّة: ما يُزَجُّ به من رمح ونحوه. والقلوص: الناقة الشابّة. وأبو مزادة: كنية رجل.

(٣) شرح التسهيل للمصنف ٣: ٩٣، ٢٧٨.

(٤) هو الأحوص. الديوان ص ٢٣٨ وطبقات فحول الشعراء ٢: ٦٦٨. وعند آخر هذا البيت ينتهي نص المصنف المنقول من شرحه.

وقوله **وربَّما فُصِلَ** إلى آخره[1]: مثالُ الفصل بمفعولٍ آخَرَ قراءةُ بعضِ السَّلَف ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۦ رُسُلِهِۦ﴾[2]، بنصب (وعده) وجرّ (رسله).

ومثالُ الفصل بالجارِّ والمجرور قوله عليه السلام: (هل أنتم تاركو - لي - صاحبي)، هكذا خرَّج هذا المصنفُ في الشرح، /وكرَّره[3]. ولا يتعيَّن هذا التخريج؛ إذ يحتمل أن يكون (تارِكُو) ليس مضافًا لقوله (صاحبِي) فيلزمَ الفصل، بل هو مما حُذف منه النون، و(صاحبِي) مفعول منصوب، وأصله تاركون، وحَذفُ النون أَولَى مِنَ الفصل؛ لأنَّ حَذْفَ هذه النون قد جاء في بعض القراءات، كقراءة مَن قرأ ﴿وَمَا هُم بِضارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾[4]، وقراءة ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[5]، بنصب ﴿ٱلْعَذَابَ﴾.

[٥: ١٨١/أ]

* * *

---

(١) هو قوله: «وربَّما فُصِلَ في اختيارٍ اسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول بِمفعولٍ آخَرَ أو جارٍّ ومجرور».

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤٧. والقراءة بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٨١ والكشاف ٢: ٣٨٤ والبحر المحيط ٥: ٤٢٧.

(٣) ٣: ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٠٢. وهذه قراءة الأعمش. الكشاف ١: ٣٠١ - ٣٠٢ والبحر المحيط ١: ٥٠١.

(٥) سورة الصافات: الآية ٣٨. وهذه قراءة أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم. البحر المحيط ٧: ٣٤٣.

ص: فصل

الأصحُّ بقاءُ إعراب المُعْرَب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهرًا في المثنى مطلقًا؛ وفي المجموع على حدِّه غيرَ مرفوع، وفيما سواهما مجرورًا، ومقدَّرًا فيما سوى ذلك. ويُكسَر مَتْلُوُّها إن لم يكن حرفَ لِينٍ يلي حركةً، وتُفتَح الياءُ أو تُسكَّن. وإنْ نُودِيَ المضافُ إليها إضافةَ تخصيصٍ جازَ أيضًا حَذفُها، وقَلبُها ألفًا، والاستغناءُ عنها بالفتحة، وربَّما وَرَدَت الثلاثةُ دُونَ نداء. وقد يُضَمُّ فيه ما قَبلَ الياءِ الْمحذوفة وتُنوَى الإضافةُ.

ش: إنما قال «الأَصَحّ» لأنَّ مِن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ المعرَب إذا أضيف إلى ياء المتكلم بُني[1]، وهو مذهب الجرجاني[2] وابن الخَشَّاب[3] والْمُطَرِّزي[4]، وهو الظاهر من قول الزمخشري[5].

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ أسباب البناء معدودة، وليس الإضافة إلى ياء المتكلم منها.

ولقائل أن يقول: لا أُسلِّم انحصار أسباب البناء فيما ذكروا، بل يضاف إليها كونُ آخرِ الكلمة لا يتأثَّر بعاملٍ، لا في تكبير ولا تصغير ولا تكسير ولا تأنيث ولا تذكير، فبُني لذلك. لا يقال: يَلزم مِن ذلك بناءُ المقصور؛ لأنَّ إعرابه يظهر في التصغير والتكسير والتأنيث، فدلَّ ظهوره في هذه الأحوال على صحة تقديره في

---

(١) وهو مذهب ابن الشجري وابن الخباز أيضًا. أمالي ابن الشجري ١: ٣ - ٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٩٩٩.

(٢) المقتصد ١: ٢٤٠ وشرح التسهيل ٣: ٢٧٩.

(٣) المرتجل ص ١٠٩ وشرح التسهيل ٣: ٢٧٩.

(٤) المصباح ص ٥٥ - ٥٦ وشرح التسهيل ٣: ٢٧٩.

(٥) يريد قوله: «وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر». المفصل ص ١١٢ وشرحه لابن يعيش ٣: ٥٥ - ٥٧ [ط. دار سعد الدين].

غيرها. ويقال أيضًا: هو شبيه بـ«الذي» في أنَّ آخره ياء بعد كسرة لازمة صالحة للحذف غير حرف إعراب؛ وفي أنه يتغيَّر في التثنية تغيُّرًا متيقَّنًا، وفي الجمع تغيُّرًا محتمَلاً، و«الذي» مناسب للحرف، ومُناسِب الْمُناسِب مُناسِب، فاستحقاقُ بناءِ المضاف إلى الياء بمناسبة «الذي» شبيهٌ باستحقاقِ بناءِ «رَقاشِ» بمناسَبة «نَزَالِ».

وذهب ابن جِنِّي[1] إلى أنه لا يتصف بإعراب ولا بناء، وأنَّ الاسم لا ينحصر في معرب ولا مبنيٍّ، بل له حالة ثالثة، وهو أنه لا مُعْرَب ولا مَبنِيّ، مثل هذا المضاف إلى الياء.

ومذهب الجمهور أنه مُعرَب في الأحوال الثلاثة، وتُقَدَّر فيه الحركات الإعرابية لشَغل آخره بالحركة التي تقتضيها الياء. وهذا هو الصحيح الذي تلقَّنَّاه من شيوخنا.

وذهب المصنف إلى أنه حالة الجرِّ ظاهرٌ فيه الحركة، وحالة الرفع والنصب مُقَدَّر فيه الحركة. وهذا مخالف لمذاهب الناس في المسألة.

وقوله **بقاءُ إعرابِ المُعْرَب** لأنه إن كان مبنيًّا قبل الإضافة إليها بقي مبنيًّا /على حاله، نحو: لَدُنْ، وأَحَدَ عَشَرَ. [٥: ١٨١/ب]

وقوله **ظاهرًا في المثنَّى مطلقًا** نحو: قامَ غُلاماي، ورأيتُ غُلامَيَّ، ومررتُ بغُلامَيَّ. وإنما قال «ظاهرًا» لأنَّ الألف والياء هما عنده نفسُ الإعراب، وقد تقدَّم ردُّ ذلك وإبطاله في «باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه»[2].

وقوله **وفي الْمجموع على حَدِّه غيرَ مرفوع** مثالُه: رأيتُ ضارِبيَّ، ومررتُ بضارِبيَّ، الإعراب فيه عنده ظاهرٌ لأنَّ الياء عنده نفس الإعراب، وهي ظاهرة مدغمة في ياء المتكلم. وإنما قال «غيرَ مرفوع» لأنه في حالة الرفع ليس الإعراب

---

(١) الخصائص ٢: ٣٥٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٤.

(٢) تقدم ذلك في ١: ٢٩٩ - ٣٠٠.

عنده ظاهرًا، بل هو عنده مُقَدَّرٌ إعرابُه، كذا قال، قال[1]: «كقول الشاعر[2]:

أَودَى بَنِيَّ ، وأَودَعُـــوني حَـــسرةً   عندَ الرُّقَـــادِ ، وعَـــبرةً لا تُقْلِـــعُ»

وفي الحديث: (أَوَمُخْرِجِيَّ هُم)[3].

وما ذهب إليه مِن أنَّ إعراب هذا مقدَّر تَقَدَّمه إليه أبو عمرو بن الحاجب[4]، فزعم أنَّ الإعراب يكون بالحرف المقدَّر، وأنه كما تكون الحركة مقدَّرة كذلك يكون الحرف مقدَّرًا، وذلك في نحو زَيْدِيَّ، وذلك أنه لَمَّا لم تثبت الواو جعلوها مقدَّرة.

وهذا لا تحقيق فيه؛ لأنَّ التقدير للشيء هو خلوُّ المحلّ من المقدَّر، ولا يتأتّى ذلك في زَيدِيَّ لأنَّ تلك الواو انقلبت ياء، واستحالت إليها، فلم تنعدم، إنما تَبَدَّلَ وصفُها، إذ هي والياء حرفا علّة، وما كان هكذا لا يقال فيه إنَّ الواو مقدَّرة، ولا إنَّ الياء مقدَّرة؛ ألا ترى أنّا لا نقول في مِيزان إنَّ الواو مقدَّرة وإنْ كان الأصل مِوْزانًا، ولا نقول في مُوقِن إنَّ الياء مقدَّرة وإنْ كان الأصل مُيْقِنًا، ولا نقول في قامَ وباعَ إنَّ الواو مقدَّرة في قامَ ولا الياء مقدَّرة في باع، فكذلك لا نقول في زَيدِيَّ إنَّ الواو مقدَّرة، بل الحرفُ فيه ظاهر، غايةُ ما فيه أنه استحال ياء، ونظيرُه في الجسمانيات استحالةُ الخمر خَلاًّ، فإنه لم تنعدم الذات، إنما تغيَّرَ فيه الوصف، ولا نقول فيه إنَّ الذات انعدمت؛ إذ لو انعدمت لم يوجد الخَلّ.

وقوله **وفيما سواهما مجرورًا** أي: يكون الإعراب ظاهرًا فيما سوى المثنَّى والمجموع حالة الجرِّ، نحو: بِغُلامِي، وبِغِلمانِي، وبِهِنداتِي، وما أشبه ذلك. وقد ذكرْنا أنَّ مذهبه هذا مخالف لمذاهب الناس، وهو شبيه بما ذهب إليه بعض الناس في الْمَحكيِّ بـ«مَنْ»، فإنك تقول لِمَن قال: قامَ زيدٌ: مَنْ زيدٌ؟ ولِمَنْ قال: رأيتُ

---

(١) ٣: ٢٧٩.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٦.

(٣) تقدم تخريجه في ٣: ٢٧١.

(٤) الكافية ص ٦١ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٨٤.

زيدًا: مَنْ زيدًا؟ ولِمَنْ قال: مررتُ بزيد: مَنْ زيدٍ؟ فإنه قال: «إذا قلت مَنْ زيدٌ الحركة فيه حركة إعراب، وإذا قال مَنْ زيدًا ومَنْ زيدٍ هي حركة حكاية». والذي يذهب إليه الجمهور أنها في الأحوال الثلاثة حركةُ حكاية.

وقوله **ويُكْسَرُ مَتْلُوُّها** أي: مَتْلُوُّ الياء، ويجري مجرى كسرة الإعراب في ظهورها /في الحرف الصحيح والعليل الجاري مجراه؛ نحو: غُلامِي وظَبْيِي ودَلْوِي ووَلِيِّي وعَدُوِّي، وتُقَدَّر في المعتلِّ الذي لا يجري مجرى الصحيح. ويَتبَعُها ما قبلَها، كما في كسرة الإعراب، نحو: جاء ابْنِمِي، كما تقول: مررتُ بابنِمٍ. ومَن قال نظرتُ إلى فِمِه بالإتباع قال: نظرت إلى فِمِي. ومن قال[1]: [٥: ١٨٢/أ]

.... غيرَ ماضِيٍ ....

فأجراه مجرى الصحيح في ظهور كسرة الإعراب، لا يقول: هذا ماضِيِي؛ لأنَّ كسرة الإعراب عارضة متعرضة لأنْ تَخْلُفَها الفتحة والضمة، وهذه الكسرة لازمة لا يَخْلُفُها مع الإضافة إلى الياء غيرُها، فكانت أثقل، ولذلك لم تظهر في اختيار ولا اضطرار، بخلاف كسرة ماضِيٍ ونحوه.

وقوله **إن لم يَكُنْ حَرفَ لِيْنٍ يَلِي حركةً** يعني: فإنه لا يُكْسَر. ودخلَ في حرف اللين علامةُ التثنية، نحو: جاء غلاماي، ورأيتُ غلامَيَّ. وعلامةُ الجمع، نحو: جاء مُكْرِمِيَّ ومُصْطَفَيَّ، ورأيتُ مُكْرِمِيَّ ومُصْطَفَيَّ، ونحو داعِيَّ وفتايَ.

وقوله **وتُفْتَحُ الياءُ أو تُسَكَّن** أَطلق ليشمل النداء وغيره، نحو: قام غلامِيَ وغلامِيْ، ويا غلامِيَ ويا غلامِيْ.

اختُلف أيهما هو الأصل: فقيل: الحركة بالفتح لأنه على حرف واحد، فقياسه أن يكون متحركًا قياسًا على الأكثر، نحو: ضربتُ وضربتَ وضربكَ ونحوه، ثم سَكَّنُوا على سبيل التخفيف.

---

(١) هذه قطعة من بيت تقدم في ١: ٢١١.

وقيل: السكون لأنه حرف علة ضمير، فوجب السكون بحسب الأصل، كواو ضربُوْا، ولأنَّ الذي بُنِيَ على حركة إنما كان لتعذُّر الابتداء به، وأمَّا إذا كان متصلاً بغيره، فلا يَبعُد أن يكون ساكنًا كالتنوين.

وقوله **وإن نُودِيَ المضافُ إليها** - أي: إلى الياء - **إضافةَ تخصيص** قال المصنف[1]: «احتراز من نحو يا مُكْرِمِي وأنت تريد الحال أو الاستقبال، فإنَّ إضافته إضافة تخفيف، والياء في نِيَّة الانفصال، كما يكون زيد في قولك: يا مُكْرِمَ زيدٍ الآنَ أو غدًا، فلم تُمازِج ما اتَّصَلَت به، فتُشَبَّه بياء قاضٍ، فتشاركها في جواز الحذف، وياءُ يا مُكْرِمِي لا تُحذَف، ولا تُقْلَب ألفًا، فلا يُفتَح ما قبلها، فليس لها حَظٌّ في غير الفتح والسكون» انتهى.

وقد أطلق النحويون غير هذا المصنف في جواز الأوجه الخمسة في المنادى المضاف إلى الياء؛ وهي: الفتحُ، والسكونُ، والحذفُ مع الاجتزاء بالكسرة، والقلبُ ألفًا، والبناءُ على الضم، ورُتَبُها في النداء في الجواز مختلفة، فأفصحها يا غلامِ؛ لأنَّ المنادى كثير التغيير لكثرة الاستعمال، فهو موضع حذف[2]، وهذه الياء معاقبة للتنوين، وهم يَحكُمون للمُعاقِب بحكم الْمُعاقَب، فحُذفت كما حُذف التنوين، وبَقِي ما يدلُّ عليها، وهي الكسرة. ويليها في الفصاحة يا غلاما لأنه متوسط؛ ألا ترى أنه قد خُفِّفَ ما يُستَثقَل ويَكثُر دَورُه، ثم لم يُحذف منه شيء. ثم يا غلامِيَ، ويا غلامِيْ، وأقلُّها يا غلامُ؛ لأنه ليس على الياء دليل.

[٥: ١٨٢/ب] قال /ابن خروف: أَجرَوه مُجرى: يا حارُ[3]، شُبِّه ما حُذف منه ياء الإضافة بما حُذف منه الأصل. وقال الأستاذ أبو علي[4]: «هذا إذا أُمن اللَّبس».

---

(١) ٣: ٢٨٢.

(٢) فهو موضع حذف ... هذا إذا أمن اللبس: سقط من غ.

(٣) أصله: يا حارِثُ.

(٤) التوطئة ص ٢٥١. ولفظه: «بشرط عدم الإلباس».

وقوله **وقلبُها ألفًا** نحو: يا غُلاما.

وقوله **والاستغناءُ عنها بالفتحة** أي: عن الألف، فتقول: يا غلامَ، كما استَغنَوا بالكسر عن الياء في قوله: ﴿يَٰقَوۡمِ﴾[1]. وهذا الوجه أجازه الأخفش[2]، ومنعه غيره. ويحتاج إلى سماع من لسان العرب في النداء.

فأمَّا قراءة حفص عن عاصم: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾[3]، بالفتح - فخرَّجه أبو علي[4] على أنَّ الأصل: يا بُنَيِّيْ، ثم يا بُنَيَّا، ثم حذف الألف، كقراءة مَن قرأ: ﴿يا أَبتَ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾[5] بفتح التاء.

وأبو علي وأبو عثمان[6] يقيسان هذا كالأخفش، وإنما غرَّ الأخفشَ قولُه[7]:

.... بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انِّي

قال: «فقد حكى قوله: يا لهفَ، ولو لم يكن على الحكاية لقال: بِلَهْفٍ، فدلَّ ذلك على أنه يقال: يا لَهْفَ» انتهى.

وهذا عند الشيوخ غير مرضيٍّ لأنَّ القياس يدفعه، وذلك أنَّ الذين قالوا يا غُلاما إنما آثروا ألاَّ يَحذفوا، فإذا حَذفوا فقد تَناقَضوا، مع أنَّ الألف خفيفة بخلاف

---

(١) سورة البقرة: الآية ٥٤.

(٢) معاني القرآن ١: ٧٢.

(٣) سورة لقمان: الآية ١٣.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥: ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٥) سورة مريم: الآية ٤٤. قرأ ابن عامر وحده من السبعة بفتح التاء في جميع القرآن، وقرأ الباقون بكسر التاء. السبعة في القراءات ص ٣٤٤.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٩٠ - ٣٩٢، ٥: ٤٥٤ - ٤٥٥. قال أبو علي في ص ٣٩٢: «على أنَّ أبا عثمان قد رأى أنَّ ذلك مطرد في جميع هذا الباب». وظاهر هذا القول يدلُّ على أنَّ أبا علي لا يقيسه في جميع الباب.

(٧) أنشد الشارح البيت كاملاً في الصفحة التالية. وهو في معاني القرآن للأخفش ١: ٦٥، ٧٢ وإيضاح الشعر ص ٣١٣ وفيه تخريجه.

الواو والياء، ولا يُحفَظ إلا في قوله «بلَهْفَ»، ومع ذلك لا دليل فيه؛ إذ يمكن أن يكون حذف الألف ضرورة، كقوله[1]:

أَقبلَ سَيلٌ جاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهْ ....

وقوله **ورُبَّما وَرَدَتِ الثلاثةُ دُونَ نداءٍ** يعني: الحذف، والقلب، والاستغناء، فمِن الحذف قوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ﴾[2] بحذف الياء وَصْلاً ووَقْفًا وخطًا.

ومِن القلب قولُ الشاعر[3]:

أُطَــوِّفُ مــا أُطَــوِّفُ ثُــمَّ آوِي ... إلى أُمَّـــا ، ويُـــرْوِيني النَّقيـــعُ

يريد: إلى أُمِّي. وقال ابن عصفور[4]: «ويجوز أن تُقلب ألفًا، والكسرةُ فتحةً في الضرورة نحو قوله»، وأنشد «أُطَوِّفُ» البيت.

ومِن الاستغناء قولُه:

فليس بِراجِعٍ ما فاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ ، ولا بِلَيْتَ ، ولا لَوَ انِّي

وقال بعض أصحابنا: يجوز في غير النداء: جاء غلاميَ، وغلاميْ، وجاء غلامِ، بفتح الياء، وسكونها، والاجتزاء بالكسرة عنها، لكن هذا الوجه قليل.

وأمَّا الوجهان اللذان في النداء، وهو الضم، نحو: جاءَ غلامُ، وأنت تريد الإضافة ـ فأجازه أبو عمرو وغيره على قِلَّة، وأنشد[5]:

---

(١) هو قطرب أو حنظلة بن مصبح أو حسان. سر صناعة الإعراب ٢: ٧٢١، وفيه تخريجه.

(٢) سورة الزمر: الآيتان ١٧ ـ ١٨.

(٣) هو نُفَيع ـ وقيل نُقَيع ـ بن جُرموز كما في النوادر ص ١٨٠. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٧٦ والشيرازيات ١: ١٦٩. النقيع: المحض من اللبن يُبَرَّد.

(٤) المقرب ١: ٢١٧.

(٥) هو أوس بن غلفاء كما في النوادر ص ٢٣٦. والبيت في الشيرازيات ١: ١٦٣ وفيه تخريجه. الصوب: الصواب.

ذَرِيني ، إنَّمــا خَطَئــي وصَــوْبِي عَلَــيَّ ، وإنَّ مــا أَهْلَكْــتُ مــالُ

يريد: مالي[1]. وردَّه أبو زيد الأنصاري، وقال[2]: «المعنى وإنَّ الذي أهلكتُه مالٌ لا عِرْضٌ».

وأمَّا جاءَ غُلاما - وهو الوجه الثاني - فأجازه بعضهم مستدلاًّ بقوله:

.... إلى أُمَّــا ، ويُرْوِينِــي النَّقيــعُ

ومنعَه بعضهم، وخَصَّه بالضرورة.

وقوله **وقد يُضَمُّ** إلى آخره[3]: مثالُه قراءةُ حفص ﴿قُلْ رَبُّ ٱحْكُمْ﴾[4]، وقراءةُ بعضهم /﴿ قَالَ رَبُّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[5]، أصله: يا رَبِّ، ولذلك حسُن حذف [٥: ١٨٣/أ] حرف النداء؛ لأنه لو حُذف حرف النداء والإضافةُ غيرُ منويَّة لكان مثلَ قولهم: افْتَدِ مَخْنُوقُ[6]، وهو قليل، بخلاف الاستغناء بنيَّة الإضافة عن المضاف إليه، فإنه كثير، والحملُ على ما كَثُرت نظائره أَولى من الحمل على ما قَلَّت نظائره. وأيضًا لو كان غير مَنْوِيِّ الإضافة لكان في الأصل صفة لأيّ، كما أنَّ «مخنوق» في الأصل صفة لأيّ، وأسماءُ الله لا توصف بها أيّ، فتعيَّن كون الأصل: يا رَبِّ. وحكى س[7] عن بعض العرب: يا قومُ لا تفعلوا، ويا رَبُّ اغفِرْ لي، وهي أقلُّ اللغات استعمالاً.

---

(١) هذا قول أبي عمرو بن العلاء كما في الشيرازيات ١: ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) النوادر ص ٢٣٦.

(٣) هو قوله: «وقد يُضَمُّ فيه ما قَبلَ الياءِ المحذوفةِ وتُنوَى الإضافةُ».

(٤) سورة الأنبياء: الآية ١١٢. وهذه قراءة أبي جعفر لا حفص. المحتسب ٢: ٦٩ والنشر ٢: ٣٢٥.

(٥) سورة يوسف: الآية ٣٣. هذه قراءة هبيرة بن محمد التمار عن رويس. شواذ القراءات للكرماني ص ٢٤٦.

(٦) أي: يا مخنوق. الكتاب ٢: ٢٣١ ومجمع الأمثال ٢: ٧٨. يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الشدة.

(٧) الكتاب ٢: ٢٠٩.

ووَجْهُها أنه لَمَّا حَذف المعاقِب للتنوين بَناه على الضمِّ كما بُني ما ليس بمضاف إذا حُذف تنوينه. وإذا كان مبنيًّا على الضم فالظاهر أنَّ حُكمَه في الإتباع حُكمُ المبنيِّ على الضمِّ غيرِ المضاف، نحو: يا زيدُ، لا حُكمُ المضاف إلى الياء.

ص: وتُفتح في الحالين بعدَ حرفِ اللِّين التالي حركةً، ويُدغَم فيها إن كان ياءً أو واوًا، وإنْ كان ألفًا لغيرِ تَثنيةٍ جازَ في لغة هُذَيْل القلبُ والإدغام، ورُبَّما كُسِرَتْ مُدْغَمًا فيها أو بعد ألف. ويجوز في أَبي وأَخي أَبيَّ وأَخِيَّ وفاقًا لأبي العباس. وحَذفُ ميمِ الفمِ مضافًا أكثرُ مِن ثُبوته، و«فِيَّ» معَ حذفِ الميم واجب.

ش: يعني بقوله «في الحالين» حال النداء وحال غير النداء. واحترز بقوله «التالي حركةً» من نحو ظَبْيي ودَلْوِي. و«حرف اللين» يشمل الألف والياء والواو.

وقوله **ويُدغم فيها** - أي: في الياء - **إن كان ياءً أو واوًا** يعني بعد قلب الواو ياء، تقول في القاضي وابنَين واثنين ومُصطَفَينَ وبَنين وعِشرين: قاضِيَّ وابْنَيَّ واثْنَيَّ ومصطفَيَّ وبَنِيَّ وعِشْرِيَّ. وكذا بَنُون وعِشرون ومُصْطَفَون، تلتقي الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت في ياء المتكلم، وفُتحت. ولَمَّا كان حكم الألف غير حكم الياء والواو قال: إنْ كان ياءً أو واوًا.

وقوله **وإن كان ألفًا لغير تثنية** لأنه إن كانت للتثنية بقيت على حالها في سائر اللغات، فتقول: جاء غُلامايَ وفَتَيَايَ ورامِيَايَ.

وقوله **جاز في لغة هُذَيل القلبُ والإدغام** يعني: قلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم، وذلك رفعًا ونصبًا وجرًّا. وقد ذَكر هذه اللغة س في كتابه، ولم ينسبها إلى هذيل، فقال[1]: «وناسٌ من العرب يقولون بُشْرَيَّ وهُدَيَّ». ثم قال بعدُ[1]: «فإن جاءت تلي ألف الاثنين في الرفع فهي بمنْزلتها بعد ألف المنقوص - يعني المقصور - إلا أنه ليس فيها لغةُ مَن قال: بُشْرَيَّ، فيصير المرفوع بمنْزلة المجرور

---

(١) الكتاب ٣: ٤١٤.

والمنصوب، ويصير كالواحد، نحو: عَصَيَّ» انتهى كلام س. ودلَّ هذا على أنَّ بُشْرَيَّ المرفوع بمنْزلة المجرور والمنصوب، ولا يكون ذلك في المثنّى.

ويدلُّ على أنَّ هُذَيلاً لا تختصُّ بهذه /اللغة أنَّ عيسى بن عمر الثقفي حكاها عن قريش[1]. [٥: ١٨٣/ب]

وكان ينبغي أن يستثني لَدَى وعَلا الظرفية، فإنه تقلب الألف فيهما[2] ياء مع ياء المتكلم، فتقول: لديَّ وعليَّ، في أشهر اللغات[3]، فهذه ألف ليست للتثنية، وتُقلب ياء. وبعض العرب يقولون: لَداي وعَلاي. وليس قلب ألف لدى مختصًّا بياء المتكلم بل بالضمائر كلها، فتقول: لَدَيْك ولَدَيْه وعَلَيْك وعَلَيْه.

وقال صاحب «التمهيد»[4] بعد أنْ ذَكَرَ لغة هُذَيْل: «وقالوا جميعًا: عَلَيَّ ولَدَيَّ»، يعني جميع العرب. وليس كما ذَكر، بل منهم من يُقِرُّ الألف فيهما مع الضمير كما قلنا.

وقال الشاعر في قلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم حالة الرفع[5]:

وقال في حالة النصب[6]:

---

(١) ونسبها الفراء في معاني القرآن ٢: ٣٩ لهذيل، وحكى عن بعض بني سُلَيم أنه قال له: «آتيك بِمولَيَّ فإنه أروى منِّي». ونسبها ابن الأنباري في الزاهر ١: ٣٩٦ لطيئ. وقال ابن جني: «هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم». المحتسب ١: ٧٦. وقال القرطبي: «وهي لغة عليا مضر». الجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٩.

(٢) فيهما: انفردت به ط.

(٣) في أشهر اللغات ... يداي وعلاي: سقط من ك.

(٤) هو ابن بطال. الارتشاف ٥: ٢٣٥٦.

(٥) موضعه بياض في المخطوطات، ولم أعثر لهذه المسألة على شاهد في أشعار الهذليين.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٧ والمسائل العسكرية ص ١٦٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٠٠. أعنقوا: أسرعوا. وتُخُرِّموا: أُخذوا واحدًا واحدًا.

سَبَقُوا هَوَيَّ ، وأَعْنَقُوا لِهواهُمُ   فَتُخُرِّمُوا ، ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقرأ الحسن: ﴿يا بُشْرَيَّ﴾[1]، وقرأ أبو الطُّفَيل وابن أبي إسحاق والجَحْدَري وعيسى بن عمر[2]: ﴿هُدَيَّ﴾[3]، و﴿عَصَيَّ﴾[4]، ﴿ومَحْيَيَّ﴾[5]، و﴿مَثْوَيَّ﴾[6]، و﴿رُؤْيَيَّ﴾[7]، ومن دعاء بعض العرب: يا سَيِّدي ومَوْلَيَّ.

وقال في حالة الجر والنصب الْمُنَخَّل اليَشْكُرِيّ، أنشده يعقوب[8]:

ألا مَـــنْ مُبْلِـــغُ الحُـــرَّينِ عَنِّـــي   مُغَلْغَلَـــةً ، وخُـــصَّ بِهـــا أُبَيَّـــا

---

(١) سورة يوسف: الآية ١٩. ﴿قَالَ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ﴾. نسبت قراءة الحسن لابن أبي إسحاق في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣١٩ ومختصر في شواذ القرآن ص ٦٢. ولابن أبي إسحاق والجحدري وابن أبي عبلة في شواذ القراءات للكرماني ص ٢٤٣. ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٥: ٢٩١ لأبي الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري.

(٢) ونسب بعضها للنبي - ﷺ - ولمحمد بن وهب الثقفي ولابن أبي عبلة. انظر في نسبتها إعراب القرآن للنحاس ١: ٢١٦، ٢: ١١١، ٣١٩ ومختصر في شواذ القرآن ص ٦٢ والمحتسب ١: ٧٦ والمحرر الوجيز: ١: ١٣٢، ٢: ٣٦٩، ٣: ٢٢٨، ٤: ٤١ وشواذ القراءات للكرماني ص ٥٩، ١٨٢، ٢٤٣، ٢٤٨، ٣٠٦ والبحر المحيط ١: ٣٢٢، ٤: ٢٦٢، ٥: ٢٩١، ٢٩٤، ٦: ٢٢٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ٣٨. ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾. والقراءة منسوبة لهم في المحتسب ١: ٧٦.

(٤) ﴿قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا﴾. سورة طه: الآية ١٨.

(٥) ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾. سورة الأنعام: الآية ١٦٢.

(٦) ﴿إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾. سورة يوسف: الآية ٢٣.

(٧) ﴿أَفْتُونِى فِى رُءْيَـٰىَ﴾. سورة يوسف: الآية ٤٣. ﴿هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ﴾. سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٨) أنشد الأول والثالث بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٠٢. والأبيات الثلاثة له في تهذيب إصلاح المنطق ص ٨٣٠. والثاني والثالث في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٠١ بتقديم الثالث على الثاني، وفيه التخريج. الحُرَّان: الحُرّ وأُبَيّ، وهما ابنا المنخل. وعكبّ: صاحب سجن النعمان بن المنذر. والصُّمُلَّة: العصا، أو الحربة. صَدَيَّ وقَفَيَّ: أصلهما: صَدايَ وقَفايَ، فقلب الألف ياء، وأدغمها في ياء المتكلم. ق، غ: فإن لك تثأرا لي من محب.

فإن لَمْ تَثـأَرا لِـي مِـنْ عِكَـبٍّ   فـلا أَرْوَيتُمـا أَبـدًا صَـدَيَّا

يُطَـوِّفُ بِـي عِكَـبٌّ في مَعَـدٍّ   ويَطعُـنُ بالـصُّمُلَّة في قَفَيَّـا

وقال أبو الأسود، وليس من هُذَيْل[1]:

[أُحِـبُّهُمُ لِحُـبِّ اللَـهِ حَتَّـى   أَجِـيءَ إذا بُعِثـتُ عَلـى هَوَيَّـا]

وهذا الذي نُقل عن هُذَيْل ليس على جهة التحتُّم، بل يجيزون القلب والوجه الآخر الذي عليه أكثر العرب، وهو إقرار الألف دون القلب ياء، قال الشاعر، وهو أحد هذيل[2]:

[أَحَقًّـا أنَّكـم لَمَّـا قَتَلـتُمْ   نَـداماي الكِـرامَ هَجَوتُمـوني]

وقوله **ورُبَّما كُسِرَتْ مُدْغَمًا فيها** وذلك قراءة حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[3] بالكسر. وممن [رَوى][4] كَسْرَ المدغَم فيها أبو عمرو بن العَلاء، والفَرَّاءُ[5]، وقُطْرُبٌ[6]، وهي لغة بني يَربوع، وقال الراجز[7]:

---

(١) موضع البيت بياض في المخطوطات، وهو في ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ١٥٤، ٢٩٤.

(٢) موضعه بياض في المخطوطات، وهو لعبد مَناف بن رِبْع. شرح أشعار الهذليين ٢: ٦٨٠.

(٣) سورة إبراهيم: ٢٢. ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾. السبعة ٣٦٢. ونسبها الفراء للأعمش ويحيى بن وثّاب. معاني القرآن ٢: ٧٥. ونسبت للثلاثة في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٦٨. قلت: قرأ حمزة على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثّاب.

(٤) روى: تتمة من شرح المصنف ٣: ٢٨٤، وبها يلتئم السياق؛ لأنَّ الفراء لم يقبل قراءة حمزة، فقد قال فيها: ((ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قلَّ مَن سَلِمَ منهم من الوهم، ولعله ظنَّ أنَّ الباء في ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك)). معاني القرآن ٢: ٧٥.

(٥) معاني القرآن ٢: ٧٦.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٥: ٢٩، وقال: ((وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع)). وكذا في مشكل إعراب القرآن لمكي ١: ٤٠٤.

(٧) الأغلب العجلي كما في الخزانة ٤: ٤٣٠ - ٤٣٧ [الشاهد ٣٢٢]. والرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٧٦ والحجة للقراء السبعة ٤: ٤١٥، ٥: ٢٩ والمحتسب ٢: ٤٩.

قالَ لها : هل لَــكِ يــا تــا فِــيِّ   قالتْ له : مــا أنــتَ بِالْمَرْضِــيِّ

وقال الشاعر[1]:

عَلَيِّ لِعَمــرٍو نِعْمــةٌ بعــدَ نِعمــةٍ   لِوالدِهِ ، لَيستْ بِــذاتِ عَقــارِبِ

هكذا روي بكسر الياء من عَلَيِّ[2].

وأمَّا طَعْنُ مَن طَعنَ على حمزة بقراءته ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[3] فلا يُلتفت إليه؛ لأنها قراءة متواترة ومنقولة من لسان العرب لغة لبعضهم.

[٥: ١٨٤/أ] وفي /«الإفصاح»: إذا سكن ما قبلها لم يصحّ تسكينها لالتقاء الساكنين، فرُدَّت لها حركة الأصل، ولا تُجتَلَب لها كسرة لأنَّ الحركة المحذوفة أَولى، وقد قرأ الأعمش ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ بالكسر، ورُويت عن حمزة. قال الكسائي: وكان نصَير النحوي يحمله عن حمزة على اللحن، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطًا؛ لأنَّ الياء إذا اجتمع ساكنان تُنصب؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، والياء ثقيلة، غير أنَّ بعض أصحاب حمزة ذكر أنه لم يخفض[4] هذا بالمذهب الذي ذهبوا إليه، ولكنه لَمَّا اجتمع ساكنان أراد تحريك الحرف، فلم يُبالِ إلى الخفض حرَّكه أو إلى النصب، وكان يزعم أنه قرأه على فلان وفلان على كبار[5] إلى أن أسنده[6]».

قال ابن هشام: لا تَبْعُد هذه القراءة، وهي بمَنْزلةِ مَن قال: مُذِ اليومِ، وذهبتمِ الآنَ، بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولم تردّ الحركة، إلا أنَّ هذا شاذّ، وهو في الياء أشذُّ لاستثقال الكسرة عليها، ولم يَحْكِ هذا س. وقال أبو عمرو الداني[7]:

---

(١) هو النابغة يمدح عمرو بن الحارث المعروف بالأعرج. الديوان ص ٤١ والمحتسب ٢: ٤٩.

(٢) المحتسب ٢: ٤٩.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

(٤) غ: لم يحفظ هذا المذهب.

(٥) غ، ظ: على فلان.

(٦) انظر هذا الإسناد في المعجم الأوسط للطبراني ٢: ٧٦.

(٧) التيسير في القراءات السبع ص ٣٣١، وآخره: «وأجازها أبو عمرو».

«هي لغة، حكاها الفراء، وقُطْرُب، وأجازها».

وقوله **أو بعد ألف** مثاله قول بعض العرب في عَصايَ: عَصايِ، وقرأ بها الحسن وأبو عمرو في شاذِّه[1]، وهي لغة قليلة أقلّ مِن كسر المدغَم فيها.

وأمَّا تسكينها مع الألف كقراءة نافع ﴿ومَحْيايْ﴾[2] فإنه مِن إجراء الوصل مجرى الوقف.

وقوله **ويجوز في أَبي وأَخِي أَبِيَّ وأَخِيَّ وفاقًا لأبي العباس** إذا أضفتَ الأبَ وأخواتِه إلى غير الياء كانت بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جَرًّا، أو إلى الياء فكحالِه إذا أُفْرِدَ عن الإضافة، إلا أنه يُكسَر ما قبل الياء، فتقول: أَخِي وأَبِي وحَمِي وهَنِي، إلا «ذا»، فقد تقدَّم الخلاف[3] في إضافته إلى المضمر، فإذا قلنا بإضافته إلى المضمر قلت فيه بالقياس رفعًا: جاء ذِيَّ، أصله ذِوِي، قلبتَ الواو ياءً، وأدغمتَها في ياء المتكلم، ونصبًا وجرًّا ذِيَّ أيضًا، كما قالوا «فِيَّ» في الأحوال الثلاثة حين أضافوه إلى الياء.

وأمَّا إجازة أبي العباس[4] أَبِيَّ في الإضافة بردِّ المحذوف في الإفراد فاستدلَّ له بقول الشاعر[5]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا الْمَجازِ ، وقد أرى ... وأَبِيَّ ما لَكَ ذو الْمَجازِ بِدارِ

وهو محتمل أن يكون جمعًا، ومما جاء فيه أَبِيَّ جمعًا قولُ الشاعر[6]:

---

(١) قال الله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾. سورة طه: الآية ١٨. المحتسب ٢: ٤٨.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٦٢. السبعة ص ٢٧٤.

(٣) تقدم ذلك في ١: ١٦٠ - ١٦١.

(٤) المفصل ص ١١٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٥ - ٢٣٦. ونسبه ثعلب في مجالسه ص ٤٧٦ للفراء.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٣٣١.

(٦) هو قُصَيّ بن كِلاب كما في جمهرة اللغة ٣: ١٣٠٦. والبيتان بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ١: ٣٣١. والثاني كذلك في إيضاح الشعر ص ١٣٣. شُئيت: سُبقت.

فَمَنْ يَكُ سائلاً عَنِّي فإنِّي بِمَكَّةَ مَولِدي ، وبِها رَبِيتُ
وقد شُئِيَتْ بِها الآباءُ قَبْلي فما شُئِيتْ أَبِيَّ ، ولا شُئِيتُ

والذي يدلُّ على الإفراد قولُ الراجز[1]:

كانَ أَبِيَّ كَرَمًا وسُودا يُلقي على ذي اللِّبَدِ الحديدا

لقوله «يُلقي»؛ إذ لو كان جمعًا لكان: يُلْقُون.

قال المصنف في الشرح[2]: «ولم أجد /شاهدًا على أَخِيَّ، لكن أجيزه قياسًا على أَبِيَّ كما فعل أبو العباس المبرد» انتهى. [٥: ١٨٤/ب]

وقيل في الجمع: أَخُونَ، قال الشاعر[3]:

فَقُلْنا : أَسْلِمُوا ، إنَّا أَخُوكم فقدْ بَرئتْ مِنَ الإحَنِ الصُّدُورُ

وقال آخر[4]:

وكان لنا فَزارةُ شَرَّ عَمٍّ وكُنتُ لهُ كَشَرِّ بَني الأَخِينا

كما جاء ذلك في الأب، قال[4]:

فلمَّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنا بَكَينَ ، وفَدَّيْننا بالأَبِينا

وقال صاحب «التمهيد»: «الأب يجوز فيه في الإضافة إلى الياء وجهان:

أحدهما: مطرد في الكلام، وهو التخفيف.

والثاني: التشديد في الشعر عند البصريين، وفي الكلام والشعر عند الكوفيين، كما قال[5]:

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٨٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠١٠.

(٢) ٣: ٢٨٤.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٤٠.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٤١.

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٧٦. الواله: من ذهب عقله من شدة الوجد أو الحزن أو الخوف.

فــلا وأَبِــيَّ لا أنــساك حــتى ... يُنَـسَّى الوالِـهُ الـصَّبُّ الحَنينـا»

انتهى. ويحتمل «أَبيَّ» في هذا البيت أن يكون جمعًا.

وقوله **وحَذفُ ميمِ الفمِ مُضافًا أكثرُ مِن ثُبوتِه** يعني: فتقول: كلَّمتُه مِن فَمي إلى فَمِه، وهذا اختيار المصنف. وغيره يرى[1] أنَّ ثبوت الميم في الإضافة مطلقًا مما لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله[2]:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفي البَحرِ فَمُهْ

وقد استَدلَّ المصنف على صحة قوله بما ورد في الحديث: (لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أَطْيَبُ عندَ اللهِ مِن رِيحِ المِسْكِ)[4]، قال[3]: «وهذا يدلُّ على قِلَّةِ عِلمِ مَن زَعَمَ أنَّ ثُبوتَ الميمِ معَ الإضافةِ لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشِّعرِ، كقول الشاعر[4]:

وطَعْــنٍ كَفَــمِ الــزِّقِّ ... غَــذا والــزِّقُّ مَــلآنُ

وعابَ بعض أصحاب هذا الرأي على الحريري قوله: (أَدْخَلَه في فَمِه، وقَرَنَه بِتَوْءَمِه)[5]، ولا عيبَ فيه لِما قد ذَكَرتُه».

وقوله و«**فِيَّ**» **مع حذف الميم واجب** يعني أنك تقول «فِيَّ» رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: طابَ فِيَّ، وأَبْصَرَ فلانٌ فِيَّ، وأَخْرَجْتُه مِنْ فِيَّ، تَحذف الميم التي تكون في الإفراد، وتَرُدُّ الواو التي هي عين الكلمة، وتَقلبها ياء على كل حال، وتُدغمها في ياء المتكلم مفتوحة، ولا يجوز تخفيفها وحذف عين الكلمة لِما يَلزم مِن بقاء

---

(١) انظر ١: ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) تقدم في ١: ١٨٧.

(٣) ٣: ٢٨٥.

(٤) هو الفِنْد الزِّمَّانيّ. الحماسة ١: ٦٠ [الحماسية ٢] والتنبيه ص ٢١. الزِّقّ: السقاء يُنقَلُ فيه الماء ، وقيل : الزِّقّ من الأُهُبِ : كُلُّ وِعاءٍ اتخِذَ للشَّرابِ وغَيرِه. غذا: سال.

(٥) شرح مقامات الحريري للشريشي ١: ١٥٢ [المقامة الدينارية]أدخله: أي الدينار.

اسمٍ مُعْرَب على حرفٍ واحد، وهو غير موجود، فاجتُنِب ما يَلزَم معه عَدَمُ النظير.

وإنما قال «مع حَذْفِ الميم» لأنه يجوز عنده أن تقول: فَمِي[1].

* * *

(١) آخر النسخة ق، وفيها: «كمل السفر السابع من كتاب التذييل والتكميل من شرح التسهيل للأستاذ العلامة أثير الدين أبي حيان تغمّده الله تعالى برحمته. نقله من خط مصنفه في مدة آخرها سابع عشر جمادى الآخرة من عام سبعة وأربعين وسبعمائة محمد بن قراجا بن علي بن سلمان الشافعي مذهبًا، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين. يتلوه في السفر الثامن: ص: باب التابع وهو ما ليس خبرًا من مشارك قبله في إعرابه وعامله مطلقًا. إن شاء الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله، ونعم الوكيل».

ص: باب التابع

[٥: ١٨٥/أ] **وهو ما ليس خبرًا مِن مُشارِك ما قَبْلَه /في إعرابِه وعاملِه مُطلَقًا. وهو توكيدٌ، أو نعتٌ، أو عطفُ بَيانٍ، أو عطفُ نَسَقٍ، أو بَدَلٌ.**

ش: حَدَّ المصنفُ التابعَ، ولا يحتاج إلى حدٍّ لأنه محصور بالعدّ، ولذلك لم يَحُدَّه جمهور النحويين. واحتَرز بقوله «ما ليس خبرًا» مِن نحو «حامِض» في قوله: هذا حُلوٌ حامضٌ[١]، فإنه شاركَ ما قبلَه في الإعراب والعامل، ولا يُسَمَّى تابعًا لأنه خبر.

واحترز بقوله «مُطلَقًا» من المفعول الثاني، والحال، والتمييز المنصوب، في نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وظننتُ زيدًا كريمًا، ولَقِيتُ زيدًا راكبًا، فإنَّ المفعول الثاني والحال - وإنْ شاركا التابع إعرابًا وعامِلاً في هذه الصور - خالَفاه بزوال المشاركة في الإعراب عند تغيُّر العامل أو بِبَدَله، نحو: أُعطيَ زيدٌ درهمًا، وظُنَّ زيدٌ كريمًا، ولُقِيَ زيدٌ راكبًا، وكان زيدٌ كريمًا، ومررتُ بزيدٍ راكبًا، وذلك بخلاف التابع، فإنَّ مشاركتَه في الإعراب لا تزول.

وكذلك خرج التمييز في نحو: اشتريتُ رِطْلاً عَسَلاً؛ لأنه - وإن شارَكَ إعرابًا - فقد خالَفَ التابعَ عاملاً؛ لأنَّ رِطْلاً منصوب باشْتَريتُ، وعَسَلاً، قال المصنف في الشرح[٢]: «منصوب برِطلاً» انتهى. وقد تقدَّم في «باب التمييز» الخلافُ[٣] في الناصب له.

---

(١) الكتاب ٢: ٨٣.

(٢) ٣: ٢٨٦.

(٣) تقدم ذلك في ٩: ٢٢٠ - ٢٢٤.

وقولُه **وعامِلِه مُطلَقًا** يدلُّ على أنَّ التابع مُشارِكٌ للمتبوع في عامله، وهذه مسألة مختلف فيها: فأمَّا النعت والتأكيد وعطف البيان فمِن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ العامل فيها هو بنفسه العاملُ في المتبوع، وأنَّ العامل يَنْصَبُّ عليهما انْصِبابةً واحدة. ونصَّ صاحبُ «البسيط»[1] على أنه مذهب الجمهور في النعت، ونسب[2] إلى س.

وذهب الخليل وس والأخفش والجرمي وأكثر المحققين إلى أنَّ العامل فيها تَبَعيَّتُها لِما جَرَتْ عليه، وهو الصحيح، وسيأتي الاستدلال على ذلك والتفريع على المذهبين عند إتباع النعت وقطعه للرفع وللنصب إن شاء الله.

وأمَّا البدل فقيل: هو على نِيَّة تكرار العامل. وقيل: العامل في المبدَل هو العامل بنفسه في البدل. ونُسب هذا المذهب إلى س، والمشهور الأول، وعليه الأكثرون، ويأتي تحرير ذلك في باب البدل عند تعرُّض المصنف له إن شاء الله.

وأمَّا العطف فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ حرف العطف هو العامل.

والثاني: أنه مضمر بعد حرف العطف.

والثالث: أنه العامل في المعطوف بوساطة الحرف. وهو الصحيح، وسيأتي تحرير القول في ذلك والاستدلال في باب العطف إن شاء الله.

وقوله **وهو توكيد** إلى قوله **أو بدل**[3] ذكر بعض أصحابنا انحصار التابع في الخمسة لا غير؛ وذلك أنَّ التابع إمَّا أن يتبع بوساطة حرف - وهو عطف النسق - أو بغير وساطة على نِيَّة تكرار العامل - وهو البدل - أو لا على نِيَّته، وهو بألفاظٍ/ [٥: ١٨٥/ب]

---

(١) البسيط في النحو لابن العلج ١: ٤٠ - ٤١.

(٢) نتائج الفكر ص ٢٣١ والبسيط في النحو ١: ٤١.

(٣) هو قوله: «وهو توكيدٌ، أو نعتٌ، أو عطفُ بَيانٍ، أو عطفُ نَسَقٍ، أو بَدَلٌ».

محصورة - وهو التأكيد - أو بغيرِ ألفاظ محصورة - وهو مشتق - فهو النعت - أو جامدٌ - فهو عطف البيان. فهذه قِسمةٌ دائرةٌ بينَ النَّفيِ والإثبات، تدلُّ على أنَّ التابع لا يَخرج عن الأصناف الخمسة.

ص: ويجوز فَصلُه مِنَ المتبوعِ إن لم يَكُنْ تَوكيدَ توكيدٍ، أو نَعْتَ مُبْهَمٍ أو شِبْهِه. ولا يتقدَّمُ معمولُ تابِعٍ على متبوع، خلافًا للكوفيين.

ش: أي: فصلُ التابع، فلا يلزم اتصاله به. وثبت في نسخة البهاء الرقي بعد قوله «ويجوز فصله من المتبوع» ما نصه: «بما لم تَتَمَحَّض مُبايَنَتُه»[(١)] انتهى. وهي زيادة حسنة؛ لأنه إن كان الفاصل أجنبيًّا بالكُلِّيَّة من التابع والمتبوع فلا يجوز، ولذلك منعَ النحاة: مررتُ برجلٍ على فَرَسٍ عاقلٍ أَبْلَقَ، على أن يكون «عاقل» صفةَ رجل، و«أَبْلَق» صفةَ فَرَس؛ لأنَّ «عاقِل» مُباين لِفَرَس وصفته. وأمَّا قول الشاعر[(٢)]:

قلتُ لقومٍ في الكَنيفِ : تَرَوَّحُوا   عَشِيَّةَ بِتْنا عندَ ماوانَ رُزَّحِ

فشاذٌّ لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ، وهو «تروَّحوا» معمول «قلتُ».

فيجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ الذي خبرُه في متعلَّق الموصوف، كقوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[(٣)]. وبالخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ العاقلُ. وبجواب القَسَم والمُقْسَم به الموصوف، قال تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي

---

(١) وهو في مطبوعة التسهيل ص ١٦٣.

(٢) هو عروة بن الورد. الديوان ص ٥٢. الكنيف: الحظيرة من الشجر تتخذ للإبل والغنم لتقيها الريح والبرد. وتروَّحوا: سيروا وقت الرَّواح، وهو بعد الزوال بقليل إلى الليل. وماوان: وادٍ فيه ماء بين النَّقِرة والرَّبَذة. ورُزَّح: ساقطون من الإعياء، وهو صفة لقوم.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ١٠.

لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾[1]. وبمعمول الموصوف، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ. وبمعمول المضاف للموصوف، قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾[2]. وبمعمول الوصف، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[3]، أي: يَسيرٌ علينا، وقال الشاعر[4]:

.... كَرِيمٌ رُؤوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

وقال[5]:

.... على جَرْداءَ مِسْحَلَها عَلُوكا

أي: ضَرُوبٌ رؤوسَ الدارِعِينَ، وعَلُوك مِسْحَلَها. وبالفعل العامل في الموصوف نحو: أزيدًا ضربتَ القائمَ؟ وبالمفسِّر، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[6]، ففصل بين ﴿ٱمْرُؤٌا۟﴾ وبين صفته، وهي ﴿لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، بـ﴿هَلَكَ﴾ المفسر رافعًا لـ﴿ٱمْرُؤٌا۟﴾. وبجملة الاعتراض، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[7]، وتقول: جاء زيدٌ - وأنا أعرفه - الطويلُ. وبالاستثناء، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا خيرٌ منك، تريد: ما جاءني أحدٌ خيرٌ منك إلا زيدًا.

وبالمعطوف إذا لم يكن شريكَه في الصفة، حكى س[8]: هذان رَجُلانِ وزيدٌ منطلقانِ، وقال الشاعر[9]:

---

(١) سورة سبأ: الآية ٣.

(٢) سورة المؤمنون: الآية: ٩١ - ٩٢.

(٣) سورة ق: الآية ٤٤.

(٤) تقدم البيت في ١٠: ٣١١.

(٥) تقدم في ١٠: ٣١١. وآخره في المخطوطات: علوك.

(٦) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٧) سورة الواقعة: الآية ٧٦.

(٨) الكتاب ٢: ٨٢، ولفظه: «هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان».

(٩) تهذيب اللغة ١١: ٧٦ وشرح المصنف ٣: ٢٨٧، وآخر الأول فيهما: جَمارا. وآخر الثاني في المخطوطات: النهار. فقير الليل: من كانت إبله بيضًا، وغنيّ الليل: من كانت إبله سودًا. والجَمار: المجتمعون.

أَلم تــرَ أنـــي لاقَيــتُ يومًـــا ... معاشـــرَ فـــيهمُ رَجُـــلٌ خِيـــارا

فَقـــيرُ اللَّيـــلِ تَلْقـــاهُ غَنِيًّـــا ... إذا مـــا آنَـــسَ الليـــلُ النَّهـــارا

/قال المصنف في الشرح[1]: «فصل بين مَعاشِر وصفته - أعني خِيارًا - وبين رَجُل وصفته، وهو: فَقيرُ الليل» انتهى. [٥: ١٨٦/أ]

ولا يتعين ما قال؛ لأنَّ قوله «فيهم رجل» في موضع الصفة لـ«مَعاشِر»، فلم يقع فصل؛ لأنَّ كلاًّ منهما صفة. وأمَّا «فقيرُ الليل» فيحتمل أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف.

ومِن الفصل بين المؤكَّد والتوكيد قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[2]، فـ﴿كُلُّهُنَّ﴾ تأكيد لنون الإناث في (يَرضينَ)، وفصلَ بينهما بقوله: ﴿بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ﴾، وقال أبو النَّجم[3]:

وأَقبَلَـــتْ والِهـــةً تَفَجَّـــعُ ... مـــا رأسُ ذا إلا جَـــبينٌ أَجْمَـــعُ

أي: ما رأسُ ذا أجمعُ إلا جبينٌ.

ولا يجوز: زيدٌ طعامَك وعمرٌو آكِلانِ، فتَفصل بين المتعاطفين بالمفعول؛ لأنَّ «طعامَك» أجنبيٌّ منهما؛ لأنه معمول للخبر عنهما، وقد قدَّمتَه على أحدهما، بخلاف تقديمه أو تأخيره عنهما، فإنه يجوز. وكلٌّ ما كان معمولاً لِما بعدَ التابع أو لِما قبلَه من غير عُلْقة، أو كان جملةً لا ارتباط لها بالكلام الذي التابع فيه - فهو مباين، فلا يجوز الفصل به.

وقوله **إن لم يكن توكيدَ توكيدٍ** نحو ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[4]،

---

(١) ٣: ٢٨٧.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٥١.

(٣) الديوان ص ٢٥٠ والكامل ٢: ٧٠٥ - ٧٠٦ وشرح المصنف ٣: ٢٨٨، والأول منهما في الديوان والكامل كما يلي: فأقبلت قائلة تسترجع.

(٤) سورة الحجر: الآية ٣٠.

فلا يجوز الفصل بين ﴿كُلُّهُمْ﴾ و﴿أَجْمَعُونَ﴾. وإطلاق «توكيد توكيد» على أجمعين فيه تجوز؛ لأنه ليس توكيدًا لـ﴿كُلُّهُمْ﴾، بل هو توكيد لـ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

وكذلك إذا كانت الصفة تشبه التوكيد، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[1]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[2].

وقوله **أو نعتَ مبهمٍ** مثاله: ضربَ هذا الرجلُ زيدًا، فلا يجوز: ضربَ هذا زيدًا الرجلُ.

وقوله **أو شِبهِه** قال المصنف[3]: «في عدم الاستغناء عن الصفة، نحو: طَلَعَت الشِّعْرى العَبُورُ، فلو قلت: الشِّعْرى طَلَعت العَبُورُ لم يَجُز». انتهى. وقد استَغنَت الشِّعْرى عن الصفة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾[4].

وقوله **ولا يتقدَّم** إلى آخره[5]: قال المصنف في الشرح[6]: «وأجاز الكوفيون: هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ، وزيدًا قمتُ فضربتُ، فقدَّموا معمول يأكل على رجل، وهو منعوت به، ومعمول ضربتُ على قمتُ، وهو معطوف عليه. ووافقَهم الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾[7]، فجعل ﴿فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ متعلقًا بـ﴿بَلِيغًا﴾.

ولا يصحُّ ذلك على طريق البصريين؛ لأنَّ حَقَّ المعمول ألاَّ يحلَّ إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أنَّ التابع لا يتقدَّم على المتبوع، فلا يتقدَّم عليه معموله». انتهى.

---

(١) سورة النحل: الآية ٥١.

(٢) سورة الحاقة: الآية ١٣.

(٣) ٣: ٢٨٧.

(٤) سورة النجم: الآية ٤٩

(٥) هو قوله: «ولا يتقدَّمُ معمولُ تابعٍ على متبوع، خلافًا للكوفيين».

(٦) ٣: ٢٨٨.

(٧) سورة النساء: الآية ٦٣. الكشاف ١: ٥٣٧.

وفي تمثيل المصنف: زيدًا قمتُ فضربتُ، وأنَّ الكوفيين أجازوه، فلو وسَّطتَ المفعول بين المتعاطفين، فقلتَ: قمتُ زيدًا فضربتُ - فالذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يجوز ذلك لأنَّ حرف العطف لا يتقدَّم عليه معمول ما بعده.

[٥: ١٨٦/ب] وفي مسائل الزجاجي: «يجعل العرب /القيام صلة في كثير من الكلام، ولا قيام هناك، يقولون: قمتُ فضربتُ زيدًا، فقد يجوز أن يكون لا قيام هناك، وإنما أردتَ: ضربتُ زيدًا، والقيامُ لَغْو. وجائز أن يكون هناك قيام. فإن كان القيام لَغوًا لم يجز أن تقول: قمتُ زيدًا فضربتُ. وإن كان غيرَ لَغْو قلتَ: قمتُ زيدًا فضربتُ؛ لأنه حينئذ متوسط، أعني المفعول. وإن أكّدت القيام بمصدر أو غيره لم يكن لَغْوًا، كقولك: قمتُ قِيامًا فضربتُ زيدًا. وكذلك إذا قلت[1]: إنْ قمتُ فضربتُ زيدًا فعَبْدي حُرٌّ، لم يُعتَق العبدُ إلا أن يقع الضرب بعد القيام، فإن وقع قبله لم يُعتَق، ولا يكون القيام ههنا لَغْوًا أو صلة بالشرط». انتهى.

وأمَّا قوله تعالى﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[2] فقد خرَّجناه على عدة تأويلات في كتابنا في التفسير المسمَّى بـ«البحر المحيط»[3].

وقول المصنف: «ومعلومٌ أنَّ التابع لا يتقدَّم على المتبوع، فلا يتقدَّم عليه معموله» يحتاج أن يقول «إلا في الضرورة»، فإنه ذكر في آخِر فصل «باب المعطوف عطف النسق» ما نَصُّه «وقد يُقَدَّم المعطوف بالواو للضرورة»[4]، ويأتي الكلام على هذه المسألة في بابها إن شاء الله تعالى.

* * *

---

(١) إذا قلت: سقط من ظ.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٣.

(٣) البحر المحيط ٣: ٢٩٣.

(٤) التسهيل ص ١٧٨.

ص: باب التوكيد

وهو معنوي ولفظي، فالمعنوي التابع الرافع توهُّمَ إضافةٍ إلى المتبوع، أو أن يراد به الخصوص، ومجيئه في الغرض الأول بلفظِ النَّفس والعَين مفردَين مع المفرد، مجموعَين مع غيره جمعَ قِلَّة، مضافَين إلى ضميرِ المؤكَّد مطابقًا له في إفرادٍ وغيره.

ولا يؤكَّد بهما غالبًا ضميرُ رفعٍ مُتَّصِلٌ إلا بعدَ توكيدِه بِمُنفَصِل، ويَنفَرِدانِ بجوازِ جَرِّهما بباء زائدة، ولا يؤكَّد مثنًّى بغيرهما إلا بـ«كِلا» و«كِلْتا»، وقد يؤكّدانِ ما لا يصحُّ في موضعه واحد، خلافًا للأخفش.

ش: التوكيد مصدر وَكَّدَ، ويقال: أَكَّدَ تأكيدًا، وهما لغتان. وتسمية اللفظ التابع توكيدًا هو تسمية بالمصدر، لَمَّا كان يفيد التوكيد أُطلق عليه اسم ما أفاده.

قال المصنف في الشرح[1]: «التوكيد المعنوي هو المعتدّ به في التوابع، وهو على ضربين: أحدهما الذي يُقصد به رفعُ تَوَهُّمِ السامع أنَّ المتكلم حذفَ مضافًا، وأقام المضاف إليه مقامه، نحو: قتلَ العدوَّ زيدٌ نفسُه، فبذكر النَّفس عَلم السامع أنَّ زيدًا باشرَ القتل وحدَه، ولولا ذلك لأمكن اعتقادُ كونه آمرًا لا مباشرًا» انتهى.

ولا يتعين أن تكون فائدة ما ذَكره رَفْعَ تَوَهُّمِ إضافةٍ إلى المتبوع كما ذَكر بل أعمّ من ذلك؛ قال أصحابنا: المراد به إزالة الشكّ والاحتمال؛ ألا ترى أنك إذا قلت قامَ زيدٌ رُبَّما ظُنَّ أنَّ إسناد القيام إليه تَجَوُّزٌ أو سَهْو ونسْيان، فإذا أَكَّدْتَه بالنَّفس أزلتَ بالتأكيد ذلك الظنّ، وأَثْبَتَّ في نفس المخاطَب أنَّ إسناد القيام إلى زيد ليس على جهة التجوُّز ولا /على جهة النسيان والسَّهو. [٥: ١٨٧/أ]

---

(١) ٣: ٢٨٩.

قال المصنف في الشرح[1]: «والثاني أن يُقصَد به رَفْعُ تَوَهُّمِ السامع أنَّ المتكلم وضعَ العامَّ موضعَ الخاصّ، نحو: جاء بنو فلان كُلُّهم، فبِذِكْرِ[2] كُلّ عَلِمَ السامع أنَّ المتكلم إذ قال بنو فلان لم يُرد أن يَخُصَّ بالمجيء بعضًا دون بعض، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك، فإنَّ العرب قد تضع العامَّ موضعَ الخاصِّ مجازًا» انتهى.

وما ذكره مِن إدخال ما جيءَ به للإحاطة والعموم تحت المعنويِّ قد ذهبَ إليه بعض أصحابنا. وذهب أبو بكر بن السَّرَّاج[3] وأبو علي الفارسي[4] إلى أنَّ التوكيد بالذي يُراد به الإحاطة والعموم - وهو التأكيد بكلٍّ وما في معناها - ليس مِن قَبيل تكرار الاسم بلفظه ولا بمعناه.

قال أبو بكر في (الأصول)[5]: «التأكيد يجيء على ضربين: إما تأكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به». ثم ذَكر[6] بعدَ ذلك أنَّ الضرب الأول - وهو التأكيد بتكرير الاسم - يجيء على ضربين: فضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، نحو قولك: رأيتُ زيدًا زيدًا. وضرب يعاد فيه الاسم بمعناه، وهو التأكيد بالنَّفس. وأنَّ الضرب الثاني - وهو تأكيد الاسم بما يحيط به - هو التأكيد بكلٍّ وأَجْمَع.

قال بعض أصحابنا: «فإن قال قائل: فهلاَّ جُعل التأكيد بـ(كُلٍّ) وما في معناها مِن قَبيل ما كُرِّرَ فيه الاسم بمعناه، مِن جهة أنَّ كُلَّهم من قولك: ما رأيتُ القومَ كلَّهم، هو القوم في المعنى، كما أنَّ النفس مِن قولك: رأيتُ زيدًا نفسَه، هو زيد في المعنى؟

---

(١) ٣: ٢٨٩.

(٢) فبذكر كلّ علم السامع أن المتكلم إذ قال بنو فلان: ليس في شرح المصنف.

(٣) الأصول ٢: ٢١.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٧٣.

(٥) الأصول في النحو ٢: ١٩.

(٦) الأصول في النحو ٢: ١٩ - ٢١.

فالجواب: أنَّ التأكيد بـ(كُلّ) لا يراد به تكرير حقيقة المؤكَّد؛ بدليل أنَّ العرب قد تقول: قبضتُ الدراهمَ كُلَّها، والمقبوض ليس أَنْفُسَ الدراهم، بل ما هو عِوَض منها، بخلاف النَّفس، فإنها لا يراد بها أبدًا إلا تكرير حقيقة المؤكَّد، فإذا قلت قبضتُ الدراهمَ أَنْفُسَها لم يكن المقبوض إلا الدراهم بأعيانها.

ولَمَّا خَفِيَ على الزَّمَخْشَرِيِّ ما ذكرناه مِنَ التفرقة بين التأكيد بالنفس والعين والتأكيد بِكُلّ وما في معناها سَوَّى بينهما، فزعمَ أنَّ التأكيد يجيء على ضربين: تكرير صريح، وغير صريح. وعَنَى بالصريح تكرير المؤكَّد بالنفس والعين، وغير الصريح التأكيد بِكُلّ وما في معناها[1]» انتهى.

وقال في «البسيط» ما ملخصه[2]: «لا يؤكَّد بهذه الألفاظ إلا الأسماءُ غيرُ المتضمنة للحرف كأين وكيف؛ ولا لمعنى الفعل كأسماء الأفعال واسم الفاعل، المعارفُ، خلافًا للكوفيين[3] في تأكيد النكرة بما يقتضي العموم، المكتفيةُ بما يحصل لها من الإيضاح، فلذلك لا يكون التأكيد إلا بعد النعت، المعتمدُ عليها، فلا تقول: ضربتُ غلامَ زيدٍ نَفْسِه، ولا: غلامَ القومِ أجمعين. وقال الأخفش: لا تقول: رأينا أحدَ الرجلَين كِلَيهما[4]. واختُلف في نحو: اختصمَ الزيدان كلاهما، فمجيز [٥: ١٨٧/ب] /ومانع[5].

(١) المفصل ص ١١٤ - ١١٥.

(٢) البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٣٨ - ٦٤٥.

(٣) الإنصاف ٢: ٤٥١ [المسألة ٦٣] وشرح الجمل لابن خروف ١: ٣٤١ ولابن عصفور ١: ٢٦٧ ولابن أبي الربيع ١: ٣٧٧ وضرائر الشعر ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٤) قال أبو علي الفارسي: «قال أبو إسحاق: منعُ إجازة ذلك قولُ البصريين والكوفيين». المسائل الشيرازيات ٢: ٤٦٧.

(٥) المقتضب ٣: ٢٤٢ - ٢٤٣ والمسائل الشيرازيات ٢: ٤٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٧٠ - ٢٧١ وهشام بن معاوية الضرير ص ٢٨٥.

وذو الأجزاء يؤكَّد بألفاظ الذات وألفاظ الشمول. وقيل: إن كان ممن يعقل أُكِّدَ بِكُلٍّ لا بأَجْمَعَ، فلا تقول: ضربتُ زيدًا أَجْمَعَ. وإن كان مما لا يعقل وُكِّدَ بهما. وذو الجزئيات يؤكَّد بِكُلٍّ وبألفاظ الشمول المجموعة، كأَجْمَعِينَ وجُمَعَ وأخواتِهما)).

ولا يجوز الفصل بين التأكيد والمؤكَّد إلا على ضعف لأنه كالنعت، قال[١]:

إذًا أَظَلُّ الدَّهرَ أبكي أَجْمَعا

ويجوز حذف المؤكَّد لفهم المعنى لا حذف التوكيد؛ لأنَّ رفع الاحتمال لا يكون بالتقدير والمعنى.

واختلفوا في عطف التوكيدات بعضها على بعض بحروف العطف: فمنعه بعضهم - وهو المشهور - لأنه هو الأول بعينه من غير زيادة، بخلاف النعت؛ لأنَّ في كل صفة زيادة، والشيء لا يُعطف على نفسه.

وأجازه بعضهم. وقال الشيباني: يجوز كما يجوز عطف الشيء على نفسه، كقوله[٢]:

.... وهِندٌ أَتَى مِنْ دُونِها النَّأيُ والبُعْدُ

و[٣]:

.... قد أَدْرَكَ سِنِّي ومَولِدِي حُجُرا

---

(١) هو أعرابي، قاله في امرأة حسناء تسمى ذلفاء، ومعها صبي، فكلّما بكى قبَّلَتْه. العقد الفريد ٣: ٤٦٠ [ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر]، ويأتي مع ثلاثة أشطار قبله في ص ١٩٨، وفيها تخريجه.

(٢) تقدم في ١٠: ١٥٤.

(٣) صدر البيت: ((هأنذا آمُلُ الخُلودَ وقد)). وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الأمالي ٢: ١٨٥. وبلا نسبة في المقتضب ٣: ١٨٣.

وأنكر جوازه بغير حرف؛ لأنَّ الشيء الواحد لا يتكرر ثلاث مرات. وفيه نظر لأنَّ التأكيد اللفظي ينقض عليه، وقد ورد في الحديث[1]: (فنكاحها باطلٌ) ثلاث مرات.

وهذه التواكيد إذا تكررت فهي كلها للمؤكَّد، لا أنَّ الثاني تأكيد للتأكيد الأول، سواء ذلك في الشمول وغيره.

وقال الشيباني: إنَّ أجمعين وقع مجازًا في كلٍّ؛ إذ قد يراد بها الأكثر، ثم كذلك تبقى فيه بقية حتى يستوفي الألفاظ، فلا يبقى.

وقوله **ومجيئه في الغرض الأول** أي: الذي يرفع تَوَهُّمَ إضافة إلى المتبوع.

وقوله **مفردَين مع المفرد** تقول: جاء زيدٌ نَفْسُه، وجاء عمرٌو عَيْنُه، قال الشاعر[2]:

لَلَوْلا حُصَيْنٌ عَيْنُهُ أَنْ أَسُوءَهُ ... وأَنَّ بَنِي عَمْرٍو صَدِيقٌ ووالِدُ

ولا يكون بغير هذين من الألفاظ. ويجوز الجمع بينهما مقدمًا النفس على العين نحو: جاء زيدٌ نفسُه عينُه.

وما ذكرناه مِن أنَّ هذا النوع لا يكون إلا بالنَّفس والعَين لا ينتقض بما جاء من الأسماء تابعًا بمعنى المتبوع؛ نحو قولهم: جَديدٌ قَشيبٌ، وضَئيلٌ بَئيلٌ[3]، وذئبٌ هَمَلَّعٌ سَمَلَّعٌ، وهو السَّريع، وهو لك أَبَدًا سَرْمَدًا؛ لأنَّ هذا النوع إنما يتبع على سبيل النعت وإن أريد بها التأكيد؛ بدليل أنها تتبع النكرة والمعرفة، ولو كان تبعها على طريق النفس والعين لم تتبع إلا المعارف.

---

(١) سنن ابن ماجه ١: ٦٠٥.

(٢) البيت في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ٢٣٥ وسر صناعة الإعراب ١: ٤٠٨ وفيه تخريجه.

(٣) ك، غ، ط، د: نئيل.

وقوله **مجموعَين مع غيره جمعَ قِلَّة** أي: مع غير المفرد، وغيرُ المفرد هو المثنى والمجموع. وإنما قال «جمعَ قِلَّة» لأنَّ نَفْسًا جُمِعَ جَمْعَ قِلَّة وجَمْعَ كَثْرة، نحو: أَنْفُس ونُفُوس، وكذلك عَيْن، قالوا: أَعْيُن وعُيُون، والذي يكون في التوكيد هو أَنْفُس وأَعْيُن لا نُفُوس ولا عُيُون، /فتقول: قام الزيدانِ أَنْفُسُهما أَعْيُنُهما. وتُرك الأصل كراهية اجتماع تثنيتين، وصِيرَ إلى الجمع لأنَّ التثنية جمع في المعنى. [٥: ١٨٨/أ]

ووهمَ ابن المصنف بدرُ الدين محمد[١]، فأجاز أن تقول في تأكيد المثنَّى: قام الزيدانِ نَفْساهما عَيْناهما، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين.

وتقول: قام الزيدون أَنْفُسُهم أَعْيُنُهم. ولا تقول: نُفُوسُهما ولا عُيُونهما، ولا: نُفُوسُهم ولا عُيُونُهم. إلا أنَّ عَيْنًا جُمِعَ جَمْعَ قِلَّة على أَعْيان، ولا يجوز أن تقول: قام الزيدانِ أَعْيانُهما، ولا قام الزيدونَ أَعْيانُهم؛ إذ لا يؤكَّد بأَعْيان. فتحرير العبارة أن يقال: «ومع غيرِه جَمْعًا على أَفْعُلٍ».

ومما جاء فيه جمع عَيْن الباصِرة على أَعْيانٍ قولُ القَعْقاع بن عَمرو[٢]:

فإنْ كنتُ قاتَلتُ العَدُوَّ فَلَلتُهُ ... فإنِّي لألقَى في الحُروبِ الدَّواهِيا

فُيُولاً، أَراها كاللُّيوثِ مُغيرةً ... أُسَمِّلُ أَعْيانًا لها ومآقِيا

وقوله **مضافين إلى ضمير المؤكَّد مطابقًا له في إفراد وغيره** مثاله: جاء زيدٌ نفسُه، جاءتْ هندٌ نَفْسُها، جاء الزيدانِ أو الهِندانِ أَنْفُسُهما، جاء الزيدونَ أَنْفُسُهم، جاءت الهِنداتُ أَنْفُسُهن.

وقوله **ولا يؤكَّد** إلى قوله **بمنفصل**[٣] النصوص من النحويين أنَّ توكيد

---

(١) شرح الألفية له ص ٥٠١.

(٢) تاريخ الطبري ٣: ٥٥٧، وعنه في شعر القعقاع ٥١ [شعراء إسلاميون]. غ، ظ: «العدو بنيَّةٍ»، وكذا في أحد مصدري شعره. سَمَل عينَه: فقأها، وقيل: فقأها بحديدة محماة.

(٣) هو قوله: «ولا يؤكَّد بهما غالبًا ضميرُ رفعٍ مُتَّصِلٌ إلا بعدَ توكيدِه بمُنفصِلٍ».

الضمير المتصل المرفوع بالنَّفس والعَين لا يجوز إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل؛ وسواء أكان الضمير مستكنًّا، نحو: قُمْ أنتَ نَفسُك، أم بارزًا، نحو: قُمْتَ أنتَ نَفْسُك، وإنَّ الزيدَين قاما هما أَنْفُسُهما، وكذلك التأكيد بالعَين. وعبارة أبي علي الفارسي[1] أنَّ عدم التأكيد لا يَحْسُن.

وعِلَّة ذلك أنَّ عدم التأكيد يؤدي إلى اللَّبس في بعض الصور، نحو قولك: إنَّ هندًا ذهبتْ نَفْسُها، أو ذهبتْ عَيْنُها، فاحتمل في ذهبتْ نفسُها أنها ماتت، وفي ذهبتْ عينُها أنها فَقَدَتْ عَينَها الباصِرة، فأكَّدوا ليزول هذا الاحتمال، وحُمِلَ ما لا لَبس فيه مِنَ الصُّوَر على ما فيه اللَّبس، نحو: قُمتُم أنتم أَنْفُسُكم.

واحترز المصنف بقوله «غالبًا» مما ذكره الأخفش في مسائله مِن أنه يجوز على ضعف: قاموا أَنْفُسُهم[2].

فرع: إذا قلت «هَلُمَّ لكم أَنْفُسِكم»[3] جاز دون تأكيد للفصل الذي هو «لكم»؛ وهذا بلا خلاف، فلا يتوهَّم أنه لا بُدَّ فيه من التأكيد، وأنَّ هذا المجرور بمَنْزلة «كُمْ» مِن «رُوَيْدَكُم» الذي لم يُسَوِّغ العطف دون تأكيد؛ لأنَّ ذلك قد تنَزَّل منْزلة الجزء، بخلاف هذا، ذكره في شرح الصَّفَّار لكتاب س.

وقوله **وينفردان بجواز جرهما بباء زائدة** مثاله: جاء زيدٌ بنفسِه، وجاء زيدٌ بعَينِه. ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد، إلا أنهم قالوا: جاؤوا بأجمعِهم، بضم الميم وفتحها، وليس من ألفاظ التوكيد ـ وإن كان فيه معناه ـ لامتناع استعماله بلا باء، فلو كان /منها لاستُعمل دونها، أو كان استعماله بها أقلَّ كالنَّفس والعَين. [٥: ١٨٨/ب]

وقوله **ولا يؤكَّد مثنًّى بغيرهما إلا بِكِلا وكِلْتا** تقول: قام الزيدانِ كِلاهما،

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٧٣.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٩٠.

(٣) الكتاب ١: ٢٤٨.

وقامت الهندانِ كِلتاهما. ويأتي ذكر الخلاف في تثنية أَجْمَعَ وجَمْعاءَ إن شاء الله.

وقوله **وقد يؤكّدان**[1] إلى آخره[2]: هذه مسألة خلاف، وهي إذا كان المتبعض بذاته قد استُعمل حيث لا يراد التبعيض، ولا يحتمله: فذهب الفراء وهشام وأبو علي[3] إلى منع ذلك. وذهب الجمهور - ومنهم المبرد[4] - إلى الجواز. واختَلف النقل عن الأخفش: فذكر المصنف[5] وابن أصبغ عنه المنع، وذكر ابن عصفور[6] الجواز. ولعلَّ له القولين، فظفر كل واحد منهم بما نقل عنه. ومثال ذلك: اختصمَ الرجلانِ كِلاهما، ورأيتُ أحدَ الرجلينِ كِلَيْهما، والمالُ بينَ الرجلينِ كِلَيْهما.

واحتُجَّ للمنع بعدم الفائدة؛ إذ لا يحتمل في جميع ذلك أن يراد بالرجلين أحدُ الرجلين فيُرفَعَ الاحتمال بالتأكيد؛ وبعدم سماعه عن العرب، لا يحفظ عن عربي قط شيء من تلك الصور المذكورة.

ويدلُّ على امتناع ذلك أنهم لا يؤكّدون فعل التعجب بالمصدر؛ لأنَّ التأكيد بالمصدر هو لرفع المجاز المتوهَّم في الفعل؛ وإثباتُ الفعل حاصل بكونه للتعجب حقيقة؛ إذ لا يُتَعَجَّب مِن وصْف زيد إلا وذلك الوصف ثابت له؛ فكما رفضوا تأكيد فعل التعجب بالمصدر، كذلك رفضوا لَمَّا كان المجاز لا يدخل تلك الصور.

واحتَجَّ المجيزون لذلك بأنَّ العرب قد تأتي بالتأكيد حيث لا يُراد به رفعُ الاحتمال؛ نحو: قام القومُ كلُّهم أجمعون أكْتَعون أَبْصَعون أَبْتَعون، فأَجْمَعون وما بعده في هذا المثال لا يَرفع احتمالاً لأنه قد ارتفع بـ«كلّهم».

وأُجيبوا بأنَّ المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظٍ آخَرَ يؤكّده

---

(١) الذي في المخطوطات: وقد يؤكد.

(٢) هو قوله: «وقد يؤكّدانِ ما لا يصحُّ في موضعه واحد، خلافًا للأخفش».

(٣) المسائل الشيرازيات ٢: ٤٦٦.

(٤) المقتضب ٣: ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٥) ذكر ذلك عن الأخفش قبله المبرد. المقتضب ٣: ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٠.

إلا إذا قوي برواية عن العرب؛ وقد ذكرنا أنَّ ذلك لم يُسمع، فلا يجوز.

فإذا قلت: اللذان اختصَما كِلاهما أخواك[1]، وقلنا بالمنع كان كِلاهما تأكيدًا للموصول أو مبتدأ خبرُه أخواك. وإذا قلنا بالجواز جاز هذان الوجهان، وجاز أن يكون كِلاهما تأكيدًا لضمير التثنية في اختصَما.

وقال المصنف في الشرح[2]: «لا يمتنع عندي: ضربتُ أحدَ الرجلَين كليهما؛ لأنَّ فيه فائدة، وذلك أنَّ موضع الرجلَين صالح للجمع، فيُمكن توهُّم السامع أنَّ المتكلم قصدَ الجمع فغَلِطَ، فوضعَ المثنَّى موضعَه، فبِذِكْر كِلَيهما يزول التوهُّم. وأيضًا فإنَّ موضع الرجلَين صالح للفرسين وللبعيرين وغير ذلك، فلا يَمتنع توهُّم السامع قَصْدَ المتكلمِ شيئًا من ذلك ما لم يأتِ بكِلَيهما أو نعتٍ يقوم مقامه، فإذا جاء بكِلَيهما عُلِمَ اعتناؤه بما ذكر قبله، وأنه قاصدٌ إعلامَ /السامع بصحةِ العبارة ونَفيِ الغلط». [٥: ١٨٩/أ]

ص: ومجيئه في الغرض الثاني تابعًا لذي أجزاءٍ يصحُّ وقوعُ بعضِها موقعَه مضافًا إلى ضميره بلفظ «كُلّ» أو «جَميع» أو «عامَّة». وقد يُستغنى بـ«كِلَيْهما» عن «كِلْتَيْهما»، وبـ«كُلِّهما» عنهما، وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكَّد بـ«كُلّ» عن الإضافة إلى ضميره، ولا يُستغنى بنيَّة إضافته، خلافًا للفراء والزمخشريّ.

ولا يُثَنَّى أَجْمَعُ ولا جَمْعاءُ، خلافًا للكوفيين ومَن وافَقَهم.

ش: الغرض الثاني هو أنه يرفع توهم أن يراد به الخصوص، فإذا قلتَ «قبضتُ الدراهمَ» فربما ظنَّ أنك تَجَوَّزتَ، فأَوقَعتَ الدراهم على معظمها، فإذا قلت «كلَّها» انتفى ذلك الظنّ. وقد يجيء توكيدًا على التكثير، فلا يكون للإحاطة، فيقال: قام القومُ كُلُّهم، بقصد التكثير لا الاستغراق، ومنه: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾[3]، ومعلوم أنه - تعالى - لم يُرِه جميع آياته، إلا أنه جَعل ما أَراه مِن

---

(١) المسائل الشيرازيات ٢: ٤٦٩.

(٢) ٣: ٢٩٠، وأوله فيه: قال الأخفش.

(٣) سورة طه: الآية ٥٦.

ذلك جميع الآيات على جهة التكثير.

ولَمَّا كانت هذه الألفاظ على جهة التعميم حقيقةً أو مجازًا لم يؤكَّد بها إلا ما يَتَبَعَّض ويَتَجَزَّأ، والتَّجَزِّي تارةً يكون بالذات، نحو: قُبِضَ المالُ كُلُّه، وتارةً يكون بالعامل، نحو: رأيتُ زيدًا كُلَّه، فزيدٌ بالنسبة إلى الرؤية ذو أجزاء يصحُّ رؤية بعضها ورؤية كلها، ولو قلت جاءَ زيدٌ كُلُّه لامتنعَ لامتناعِ أن يجيء بعضه.

وقوله **مضافًا إلى ضميره** بـ«**كُلّ**» أي: إلى ضميرِ المؤكَّد. وتعرَّض المصنف في الشرح هنا لصورة عَود الضمير المتصل بـ«كُلٌّ» على المؤكَّد، وكان يُغني ذكرُه السابق في «باب الإضمار»[1] في أوائل الكتاب، فقال ما ملخَّصه[2]: «كُلُّه لمفرد، وكُلُّها لمؤنث، ولجمعِ مذكرٍ غيرِ عاقل[3]، ولجمعِ مذكرٍ عاقلٍ إذا كان مكسَّرًا أو مجموعًا بالألف والتاء، وكُلُّهنَّ لنحو الجَواري والهندات من جمعِ المؤنث العاقل. ويجوز فيها كُلُّها، كما يجوز في الجمع المقولِ فيه كُلُّها كُلُّهنَّ، إلا أنَّ كُلَّهنَّ في العاقلات أَولَى مِن كُلِّها، وكُلّها في غير العاقلات أَولَى مِن كُلِّهن، إلا إن كان مرادًا به أدنى العدد، فكُلُّهنَّ أَولَى به مِن كُلِّها» انتهى ملخصًا.

وتعرَّض غيره لذلك أيضًا، فقال: للواحد المذكَّر كُلُّه، ولجماعته العاقلين كُلُّهم، هذا المختار، ويجوز كُلُّها، وقد يُعامَل مُعامَلةَ جماعة المؤنثات، إلا أنَّ ذلك لا يجيء إلا في الشعر، نحو[4]:

يَرُوحونَ بِالدَّهْنا خِفافًا عِيابُهم ... ويَخرُجْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحَقائبِ

فعلى هذا تقول: رأيتُ الرجالَ كُلَّهنَّ.

وقد يُعامَل أيضًا مُعاملةَ الواحد المذكَّر، وهو قليل في الكلام، وبابُه الشعر، فممَّا جاء في الكلام: هو أَحْسَنُ الفِتيانِ وأَجْمَلُه[5]، فعلى هذا يجوز: هو أَحْسَنُ

---

(١) تقدم ذكره في ٢: ١٥٥ - ١٥٧.

(٢) ٣: ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٣) ولجمع مذكرغير عاقل: سقط من ظ.

(٤) تقدم البيت في ١١: ٢٣٧.

(٥) الكتاب ١: ٨٠.

الفتيانِ كُلُّه.

[٥: ١٨٩/ب] وللواحدة المؤنثة كُلُّها، ولجماعتها كُلُّهنَّ. /وقد يُعامَل مُعاملةَ الواحدة، فيقال: رأيتُ النساءَ كُلَّها، ومُعامَلَةَ الواحدِ المذكَّر، وهو قليل في الكلام، وبابُه الشعر، ومما جاء منه في الكلام: (خيرُ النساءِ صَوالحُ قُرَيش، أَحْناهُ على وَلَدٍ، وأَرْعاهُ لِزَوجٍ في ذاتِ يَدِه)[1]، ومما جاء منه في الشعر قوله[2]:

لا أَرَى إلا النَّعـــامَ بـــه كالإمـــاءِ أَشْـــرَفَتْ حُزَمُـــهْ

فعلى هذا يجوز: خيرُ النساءِ كُلُّه.

فإن كان الجمعُ لِمُذَكَّرٍ لا يعقل فيجوز فصيحًا كُلُّهن وكُلُّها، وقد يُعامَل مُعاملةَ الواحد المذكر، وذلك قليل في الكلام، وبابُه الشعر، ومما جاء في الكلام ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[3]، وفي الشعر قولُه في إحدى الروايتين[4]:

مِثل الفِراخِ نَتَقَتْ حَواصِلُهْ

فعلى هذا يجوز: رأيتُ الأَنعامَ كُلَّه.

وقوله **أو جَميعٍ أو عامَّة** قال المصنف في الشرح[5]: «ذكرتُ مع كُلٍّ جميعًا وعامَّةً كما فعل س[6]، وأَغفَلَ ذلك أكثرُ المصنِّفين سهوًا أو جهلاً، فيقال: جاء

---

(١) هذا حديث نبوي تقدم في ٢: ١٥٢.

(٢) هو طرفة. الديوان ص ٧٦. حزمه: حزم ما ذكرناه، أو حزم ذلك الشيء الذي هو الإماء.

(٣) سورة النحل: الآية ٦٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٠، ٢: ١٠٩. نتقت: سمنت. وفي ديوان طرفة ص ٧٦: «نَئِفَتْ». نئف في الشرب: ارتوى. ونئف من الطعام: أكل منه، ونئف الشيءَ: أكله.

(٥) ٣: ٢٩١.

(٦) الكتاب ٢: ١١، ١١٦.

القومُ جميعُهم وعامَّتُهم، كما يقال: جاؤوا كُلُّهم، والمعنى واحد» انتهى.

وقال المصنف أيضًا في (شرح الشافية)[1]: «أَغفَلَ أكثر النحويين جميعًا، ونَبَّهَ س على أنها بمَنْزلة كُلٍّ معنًى واستعمالاً، ولم يَذكر له شاهدًا من كلام العرب، وقد ظَفِرْتُ بشاهد، وهو قول امرأة من العرب تُرَقِّص ابنها[2]:

فَــداكَ حَــيٌّ خَــوْلانْ جَمِــيعُهُمْ وهَمْــدانْ

وكُــلُّ آلِ قَحْطــانْ والأَكْرَمُــونَ عَــدْنانْ»

انتهى.

وفي (الإفصاح): «وذكرَ س مِن هذه الألفاظ جَميعهم وعامَّتهم، وقال: هي بمعنى كُلّهم وبمنْزلته[3]. وخالف المبردُ في عامَّتهم، وقال: إنما هو بمعنى أَكْثَرهم».

وقوله **وقد يُستَغنَى بـ«كِلَيْهما» عن «كِلْتَيْهما»** قال المصنف في الشرح[4]: «ومِن شواهد ذلك قولُ الشاعر[5]:

يَمُتُّ بِقُرْبَـى الـزَّيْنَبَينِ كِلَيهمـا إليك ، وقُرْبَـى خالـدٍ وحَبيـبِ»

انتهى.

وقال ابن عصفور[6]: «فأمَّا قول الشاعر - وأنشد البيتَ - فمن تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة، كأنه قال: بِقُرْبَى الشَّخصَينِ كِلَيْهِما». وأنشد أبو سهل

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١١٧١.

(٢) المقاصد النحوية ٤: ١٥٨٩ [الشاهد ٨٣١].

(٣) الكتاب ٢: ١١٦.

(٤) ٣: ٢٩١ - ٢٩٢.

(٥) الزاهر ٢: ٢٢١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٦٧٣. ونسب في المقاصد النحوية ٤: ١٥٩٣ [الشاهد ٨٤٢] إلى هشام بن معاوية وهو وهم، فقد نص ابن الأنباري في المذكر والمؤنث وابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٢٧٧ على أنَّ هشامًا أنشده، ولم ينسبه إليه.

(٦) المقرب ١: ٢٣٩ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٥.

الهروي(١):

كِلا عَقِبَيْه قد تَشَعَّثَ رأسُها   مِنَ الضَّربِ في جَنبَيْ ثَفالٍ مُباشِرِ

يريد: كِلْتا عَقِبَيه.

وقوله وبـ«**كُلِّهما**» **عنهما** يعني عن كِلَيْهما وكِلْتَيْهما. فعلى هذا الذي ذكره يجوز: قام الرجلانِ كُلُّهما، أي: كِلاهما، وقامتِ المرأتانِ كُلُّهما، أي: كِلْتاهما. ويحتاج هذا إلى سماعٍ من العرب.

[٥: ١٩٠/أ] وقوله **وبالإضافة إلى مثلِ/الظاهر** مثالُه قولُ كُثَيِّر الشاعر(٢):

كم قد ذَكَرتُكِ، لو أَجْدى تَذَكُّرُكُمْ   يا أَشْبَهَ الناسِ كُلِّ الناسِ بالقَمَرِ

وقال الفرزدق(٣):

أنتَ الجَوادُ الذي تُرجَى نَوافِلُهُ   وأَبْعَدُ الناسِ كُلِّ الناسِ مِنْ عارِ

وأَقْرَبُ الناسِ كُلِّ الناسِ مِنْ كَرَمٍ   يُعطي الرَّغائبَ ، لم يَهْمُمْ بإقْتارِ

هكذا ذكر المصنف(٤) هذه المسألة، واستشهد عليها بالأبيات المذكورة. والذي ذكره النحويون أنَّ كُلاًّ في التوكيد تضاف لضميرِ المؤكَّد، وأمَّا ما استَشهد به فلا حُجَّة فيه لأنَّ «كُلِّ الناس» فيه نعتٌ لا توكيد، وهو نعتٌ يبين كمال المنعوت، وسيأتي ذِكرُه هو لهذه المسألة في هذا الباب وفي باب النعت، وقد مَثَّل هو في ذلك الباب بقولك: زيدٌ الرجلُ كُلُّ الرجلِ، وأنه نَعت بمعنى الكامل، ومِثلُه قول الشاعر(٥):

---

(١) إسفار الفصيح ٢: ٦٨٩ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٤٣. وهو لجُبيهاء الأشجعي. شعراء أمويون: القسم الثالث ص ١٧ والحماسة الشجرية ص ٩٥٥. وفي المخطوطات: «كلا عقبيها»، وكذا في الموضع التالي. والصواب ما أثبته عن مصادره؛ لأنَّ الضمير يرجع إلى (البَكر) في البيت الذي قبله. ظ، غ، معاني الفراء: قد تشعَّب. الثفال: البعير البطيء.

(٢) كذا! والبيت لعمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ١٢٤ والأمالي ١: ١٩٥.

(٣) الديوان ٢: ٤١٢.

(٤) ٣: ٢٩٢.

(٥) تقدم البيت في ١: ٢٨٣.

وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ

كأنه قال: هم القوم الكامِلون. وغرَّ المصنفَ في الأبيات صلاحيةُ «كُلِّهم» مكان «كُلِّ الناس». وحَمْلُه على النعت بمعنى الكامِلينَ أَمْدَحُ وأَحسن؛ إذ العموم مفهوم مما قبلَه، وأفادَ النعتُ معنًى غيرَ العموم، وهو الكمال، فكأنه قال: يا أَشْبَهَ الناسِ الكامِلينَ، فكأنه لم يُفَضِّله على الناس على العموم بل على الناس الكامِلينَ في الحُسن.

وقوله **ولا يُستَغنَى بِنِيَّةِ إضافته** أجاز الفَرَّاءُ[1] - وتَبِعَه الزَّمَخْشَرِيُّ[2]، وهو منقول أيضًا عن الكوفيين - أن يكون (كُلّ) مِن قراءةِ مَن قرأَ: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾[3] تأكيدًا لاسمِ إنَّ.

قال المصنف في الشرح[4]: «وذلك عندي غير جائز؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد على ضربين: ضرب مصرَّح بإضافته إلى ضمير المؤكَّد، وهو النَّفس والعَين وكُلّ وجميع وعامَّة. وضرب مَنْوِيّ الإضافة فيه إلى ضمير المؤكَّد، وهو أَجْمَعُ وأخواته، وقد أجمعْنا على أنَّ المنويَّ الإضافة لا يُستَعمَل صريح الإضافة، /وأجمعْنا على أنَّ غير (كُلٍّ) من الصريح الإضافة لا يُستَعمَل منويَّ الإضافة، فتجويزُ ذلك في (كُلّ) يَستلزم عدم النظير في الضربين؛ لأنَّ غير (كُلٍّ) إمَّا مُلازم لصريح الإضافة وإمَّا مُلازم لِمَنْوِيِّها، فإفرادُ (كُلٍّ) بجوازِ استعمالين مُستَلزِم لعدم النظير، والمفضي إلى ذلك هو ما ذهب إليه الفراءُ والزمخشري، فوجبَ اجتنابه.

والقول الْمَرْضِيُّ عندي أنَّ كُلًّا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنويِّ في (فيها)، و(فيها) هو العامل، وقد قُدِّمت /الحال عليه مع [٥: ١٩٠/ب]

---

(١) معاني القرآن ٣: ١٠.

(٢) الكشاف ٣: ٤٣٠.

(٣) سورة غافر: الآية ٤٨. وهذه قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر. البحر المحيط ٧: ٤٤٩.

(٤) ٣: ٢٩٢ - ٢٩٣.

عدم تصرُّفه كما قُدِّمت في قراءةِ مَن قرأ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾[1]، وفي قول النابغة الذبياني[2]:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْراعِهِمْ فيهم ورَهْطُ رَبيعةَ بْنِ حُذَارِ

ومِثلُه قولُ بعض الطائيين[3]:

دَعا ، فأَجَبْنا ، وَهْوَ باديَ ذِلَّةٍ لديكم ، فكانَ النَّصرُ غيرَ بَعيدِ»

انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف مِن أنَّ أَجْمَعَ وأخواته مَنْوِيُّ الإضافة إلى ضمير المؤكَّد هو قول لبعض النحويين؛ فعلى هذا يكون تعريفها بِنِيَّة الإضافة، وعُزِيَ[4] هذا إلى س.

وذهب بعضهم إلى أنَّ أَجْمَعَ وأخواته تعريفُها بالعَلَمية، كأنه عُلِّقَ على معنَى الإحاطة لِمَا يَتْبَعُه.

والأول اختيار السُّهَيليِّ[5]، والثاني اختيار السَّعديِّ[6] مِن أصحاب أبي

---

(١) سورة الزمر: الآية ٦٧. وهذه قراءة عيسى بن عمر وابن أبي عبلة والجحدري. مختصر ابن خالويه ص ١٣١ وشواذ القراءات للكرماني ص ٤١٦ والبحر ٧: ٤٢٢.

(٢) الديوان ص ٥٥. بنو كوز: بطن من العرب، وهم في بني أسد. وربيعة بن حذار من بني أسد، حَكَمُ العرب وقاضيها في الجاهلية. والْمُحقِب: الْمُرْدِف على الحقيبة، والحقيبة: الرِّفادة تكون في مؤخر القَتَب.

(٣) أنشده أبو حيان في البحر المحيط ٧: ٤٤٩، وآخره فيه: غير قريب.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١: ٣٣٩.

(٥) نتائج الفكر ص ٢٨٦.

(٦) هو داود بن يزيد أبو سليمان الغَرناطيّ السعدي. من أهل قلعة يَحْصُب. روى عن ابن الباذش، وأخذ عنه، ولازمه إلى أن مات. روى عنه ابن خروف وغيره. كان يقرئ العربية والأدب واللغة. وهو آخر النحاة بغرناطة. مولده بعد ٤٨٠ بيسير، ومات بقرطبة سنة ٥٧٣هـ. صلة الصلة ٥: ٣٦٧ - ٣٦٨ وعنه في بغية الوعاة ١: ٥٦٣ - ٥٦٤.

الحسن بن الباذِش. وهذا هو الصحيح لأنه امتَنع الصرف وليس بصفة، وما امتنعَ الصرفَ وليس بصفة ولا مُشْبِه صفةٍ وهو معرفةٌ فالمانع فيه هو تعريف العَلَمية، ويؤيِّد ذلك جمعُهم له بالواو والنون، وليس يُجمَع مِنَ المعارف بهما إلا العَلَمُ خاصَّة.

ومَن ذَهب إلى أنَّ تعريفه بالإضافة الْمَنْوِيَّة تَحَيَّلَ في الاعتذار عن منعه الصرف بأنَّ هذا التعريف شَبيهٌ بتعريفِ العَلَمية مِن حيثُ لم تكن[1] له أداةٌ يَتعَرَّفُ بها في اللفظ؛ كما أنَّ سَحَر إذا أردتَه مِن يوم بعينه امتَنع من الصرف للعدلِ، وشُبِّهَ تعريفُه بتعريفِ العَلَميَّة مِن حيثُ كان تعريفًا بغيرِ أداةٍ في اللفظ وإنْ كان معرفة بنِيَّة أل.

وقال السهيلي: «فإن قلت: لِمَ لَمْ يُلفَظ بالمضاف إليه كما في نَفْسِه وعَيْنِه؟

قلنا: لأنَّ أَجمعَ وأَكْتَعَ لا يكون إلا تابعًا، فعُلم معنى الإضافة فيه، بخلاف كُلٍّ ونَفْس وعَين، فإنها تكون تابعة وغير تابعة، فلم يكن بُدٌّ مِن إظهار ما تُضيفها إليه، ويا عجبًا للنحاة حيث قالوا: مَنَعَ أَجمعَ وأَكتَع مِنَ الصرف وزنُ الفعل والتعريف. والتعريفُ المانع إنما هو تعريف العَلَميَّة، وأَجْمَعُ ليس بعَلَمٍ، وإنما تعرَّف بمعنى الإضافة، فلم يكن لِيُنَوَّن وهو مضاف. ولا ينخفض وهو غير مُنَوَّن؛ لأنَّ ما لا يُنَوَّن من الأسماء لو خُفض لالتبسَ بما يُضيفه المتكلم إلى نفسه، ومسألة سَحَر مُعَيَّنًا كهذه.

وبابُ أَجْمَعَ وأَكْتَعَ مِن أعجبِ الأبواب، فهو مفردًا مِن بابِ أَحْمَرَ وحَمْراءَ، وأَشْبَهَهُ مِن حيثُ لم يُقَلْ فيه قَطُّ: هو أَفْعَلُ مِن كذا. ومجموعًا مِن بابِ أَفْعَلَ الذي مؤنثُه الفُعْلى لقولهم: أَجْمَعِينَ كالأَخْسَرِينَ، وجُمَع كَكُبَر، غير أنه مضاف في المعنى، ومِن ثَمَّ جُمِعَ لأنَّ أَفْعَلَ مِن كذا لا يُجمع إلا في حالِ إضافةٍ أو تعريفٍ

---

(١) لم تكن ... بتعريف العلمية من حيث: سقط من غ.

[٥: ١٩١/أ] بلام، ومعنَى /الإضافة أيضًا مَنَعَه مِن أن يقال فيه: أَجْمَعُ مِن كذا، وإلا فهو من ذلك الباب مشتقًا مِن: جَمَعتُ الشيءَ أَجْمَعُه، وليس مِن بابِ الخَلَقِ والألوان.

ومِن عجائبه أنه لا يُثَنَّى، وأنهم لم يَمنعوه النون في الجمع مراعاةً للإضافة كما مَنَعوا التنوين مُراعاةً لها؛ وذلك أنَّ نون الجمع أَقْوَى مِنَ التنوين لتحرُّكها، والإضافةُ معنوية، فلم تَقْوَ على إسقاط النون لِقُوَّتها، ولو كانت لفظيَّةً لأَسْقَطَتِ النونَ. /ويَدُلُّ على أنَّ في النون مزيةً على التنوين ثَباتُها وقفًا ومع الألف واللام، بخلاف التنوين، ومِن ثَمَّ قال س[1]: (كأنها عِوَض)، و لم يقل: عِوَض» انتهى.

وقول السهيلي «وا عجبًا للنحاة» لا عجبَ لهم؛ لأنهم قالوا ما هو ممكن؛ لأنَّ عَلَمَ الجنس يكون في الأشخاص كثُعالة، والمعاني كفَجارِ وبَرَّة.

وقوله «وأَجْمَعُ ليس بِعَلَمٍ» ممنوع، ويدلُّ عليه منعُه الصرف وليس[2] بصفة، وجمعه بالواو والنون، و لم يَثْبُت لنا مَنْعُ الصرف في وزن الفعل إلا مع العَلَميَّة، أو الوصفِ بشروطه في بابه، أو شبهِ الوصف على مذهب س[3].

وأمَّا تخريج المصنف قراءة ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾[4] على ما ذَكر فهو تخريج على مذهب الأخفش، ولا يجيز الجمهور: زيدٌ قائمًا في الدار.

والذي أختاره في هذه القراءة أن يكون (كُلاًّ) بدلاً مِن اسم إنَّ؛ لأنَّ كُلاًّ يُتَصرَّف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك، فكأنه قيل: إنَّ كُلاًّ فيها، وإذا كانوا قد تأوَّلوا[5]:

.... حَولاً أَكْتَعا

---

(١) الكتاب ١: ١٨.

(٢) وليس ... منع الصرف: سقط من ظ.

(٣) الكتاب ٣: ٢٠٠ - ٢٠٢ وشرحه للسيرافي ١١: ١٩٥ - ١٩٧.

(٤) سورة غافر: الآية ٤٨

(٥) يأتي مع ثلاثة أشطار معه في ص ١٩٨.

و[1]:

.... يومًا أَجْمَعا

على البدل مع أنهما لا يَلِيانِ العوامل فأنْ يُدَّعَى في (كُلاًّ) البدلُ أولى.

وقوله **ولا يُثَنَّى أَجْمَع** إلى آخر المسألة[2]: الذين وافقوا الكوفيين[3] هم أهل بغداد، ومِن أصحابنا ابنُ خروف[4].

والصحيح المنع لاستغناء العرب عنه بكِلا وكِلْتا، وبابُ الاستغناء كثير.

وقال ابن خروف[4]: «قياسُ تثنية أَفْعَل وفَعْلاء[5] في هذا الباب - يعني باب التوكيد - قياس أَحْمَرَ وحَمْراء، ومَن منعَ تثنيتَهما فقد تكلَّفَ وادَّعى ما لا دليل عليه».

وقال الأخفش في المسائل[6]: «وزعموا أنَّ مِنَ العرب مَن يجعل أَجْمَعَ وأَكْتَعَ وجنسه نكرة، فيقولون أَجْمَعَينِ وجَمْعاوَينِ وكَتْعاوَينِ، قال الشاعر[7]:

لو كانَ ذا الْمِرْبَدُ خُبْزًا أَجْمَعا

فجعلَ أَجْمَعَ مِن صفةِ النكرة» انتهى.

---

(١) يأتي تخريجه في ص ٢٠٣.

(٢) هو قوله: «ولا يُثَنَّى أَجْمَعُ ولا جَمْعاءُ، خلافًا للكوفيين ومَن وافَقَهم».

(٣) شرح الجزولية للشلوبين ٢: ٦٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٦٤ والبسيط لابن أبي الربيع ١: ٣٦٨. وقد وافق الكوفيين على ذلك قوم من البصريين. إصلاح الخلل ص ٩٥ - ٩٦. وقال ابن الدهان: «وقد أجاز ذلك الكسائي والأخفش». الغرة ٢: ٧٨٩.

(٤) شرح جمل الزجاجي له ١: ٣٣٨.

(٥) الذي في المخطوطات: «فعلاء» بلا واو قبله، والتصويب من شرح الجمل، وتمهيد القواعد ٧: ٣٢٩٣.

(٦) شرح التسهيل للمصنف ٣: ٢٩٣.

(٧) شرح المصنف ٣: ٢٩٣. غ: المزبد.

وفي عبارة المصنف قصور من حيث قال: «ولا يُثَنَّى أَجْمَعُ ولا جَمْعاءُ»، ولم يقل: «وأَكْتَعُ وكَتْعاءُ، وأَبْصَعُ وبَصْعاءُ، وأَبْتَعُ وبَتْعَاءُ» وهكذا نَصُّوا عليها، لكن يقول المصنف: لَمَّا كانت هذه الألفاظ تابعة لأَجْمَعَ وجَمْعاءَ[1] كان حُكمُها في الخلاف حُكمَ أَجْمَع وجَمْعاء.

واختصاصُ المصنفِ أَجْمَعَ وجَمعاءَ بِمنعِ التثنيةِ دليلٌ على جواز جمعهما، وهو قول النحويين فيما أعلم.

[ه: ١٩١/ب] وقال صاحب (البسيط)[2]: «لا تُثنى ولا تُجمع. /قيل[3]: لأنها بمنزلة كُلٍّ في الدلالة على الجمع، وكُلٌّ لا تُثَنَّى ولا تُجمع. وأيضًا فهو عَلَمٌ لهذا المعنى الجنسي، وهو لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع».

قال[4]: «وأَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ ليست جموعًا لِما تقدَّم، فإمَّا أن تكون أعلامًا لتأكيد الجمع على صورة الجمع لتناسُبِ الألفاظ ولشبه التأكيد بالصفة؛ وهي بمنْزلة (هذين)؛ لأنها ليست تثنية (هذا)، بل موضوعة[5] للتثنية، وإمَّا أن تكون[6] بمنْزلة الياسَمُونَ وأُبَيْنُونَ في أنه جَمْعٌ لا واحد له».

وقال السهيلي[7]: «ولم تحذف النون للإضافة على مذهبه؛ لأنَّ الإضافة المعنوية لا تَقْوَى على حذفها بخلاف اللفظية».

---

(١) الذي في المخطوطات: «جمعاء» بلا واو قبله.

(٢) البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٢٩.

(٣) نتائج الفكر ص ٢٨٧.

(٤) البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٣٠.

(٥) الذي في المخطوطات: «موضوعًا»، والتصويب من البسيط.

(٦) نتائج الفكر ص ٢٨٨.

(٧) نتائج الفكر ص ٢٨٩.

ويدلُّ[1] على أنه ليس جَمْعَ أَجْمَعَ أنه لو كان كذلك لقيل جُمْع، كما قالوا صُفْر، ولَمَا قالوا في جمع المؤنث جُمَع؛ لأنه ليس كجمع[2] مؤنث أَحْمَر.

وقيل[3]: «أَجْمَعُونَ جَمعُ أَجْمَع، وجُمِعَ على هذا لأنه خَرَجَ مِن باب الصفة إلى العَلَميَّة، فإنَّ معناه ليس معناها، فجُمِعَ جَمْعَ الأعلام كزيد. ولا يَصِحُّ لما تقدَّم».

وقال أبو زيد السهيلي[4]: إنما خُصَّ بهذه الصيغة وإن لم يكن له واحد لأنه يشبه أَفْعَلَ التفضيل، وهي تجمع على الأَفْعَلُونَ. ووَجْهُ الشَّبَهِ أنَّ هذه يؤتى بها بعد كُلٍّ لزيادة التوكيد حيث يكثر التوكيد لتحقق[5] الشمول، فكانت فيه زيادة توكيد كما في أَفْعَلِ التفضيل زيادة.

قلت: وينبغي على هذا أن يكون معرفة بالألف واللام، وهو يقول[6] بالإضافة.

وأمَّا[7] ما حُكي من قولهم «قبضتُ المالَين أجمعَين»[8] فعلى هذا يجري أيضًا، لكنَّ الأشهر أنهم لم يضعوا من أَجْمَعَ تثنيةً استغناءً بـ(كِلاهما). ولا يقال: فليُستَغْنَ عن (أجمعونَ) بـ(كلّهم)؛ لكنا نقول: ذلك لا يُعَلَّل. أو نقول: إنما كان ذلك لأنَّ التثنية لا تَقبَل القِلّة والكثرة، فكَفَى فيها لفظٌ واحد، فإذا كثر احتاج إلى زيادة في

---

(١) الفقرة في البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٣١.

(٢) الذي في المخطوطات: جمع.

(٣) البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٣١.

(٤) نتائج الفكر ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٥) غ: يكثر التوكيد فيكثر لتحقق.

(٦) نتائج الفكر ص ٢٨٦.

(٧) الفقرة بلفظها في البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٣٢.

(٨) في المخصص ١٧: ١٣٢: رأيت المالَين أجمعَين.

التوكيد، فلم يُكْتَفَ فيها بلفظ واحد، والجمعُ يَقْبَلُها.

ص: ويَتْبَعُ «كُلَّه» «أَجْمَعُ»، و«كُلَّها» «جَمْعاءُ»، و«كُلَّهم» «أَجْمَعُونَ»، و«كُلَّهُنَّ» «جُمَعُ»، وقد يُغْنِينَ عن «كُلٍّ»، وقد يُتْبَعْنَ بما يُوازِنُهن من «كَتْع» و«بَصْع» و«بَتْع» بذا الترتيب أو دونه. وقد يُغْني ما صيغَ من «كَتْع» عمَّا صيغَ من «جَمْع». ورُبَّما نُصِبَ «أَجْمَعُ» و«جَمْعاءُ» حالَين، وجَمْعاهُما كهُما على الأصحِّ. وقد يُرادِفُ «جَمْعاءُ» «مُجْتَمعةً»، فلا يُفيد توكيدًا.

ش: مثال الإتباع قُبِضَ المالُ كُلُّه أَجْمَعُ، وهُدِمَتِ الدارُ كُلُّها جَمْعاءُ، وقامَ القومُ كُلُّهم أَجْمَعُونَ، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1]، وأَقْبَلَتِ النساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ.

وقوله **وقد يُغْنِينَ عن كُلٍّ** يعني أنه يُستَغنَى بالتوكيد بـ«أَجْمَعَ» وفروعِه عن التأكيد بـ«كُلٍّ»، قال تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3]، ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[4]. ولَمَّا رأى المصنفُ أنَّ أَجْمَعَ في بعض الصور تابعٌ لـ«كُلٍّ» /جعلَ مجيء أَجْمَعَ وحدَه مِن بابِ الاستغناء به عن كُلٍّ. [٥: ١٩٢/أ]

والذي نقوله إنَّ أَجْمَعَ يؤكَّد به كما يؤكَّد بكلٍّ، ولا يكون ذلك مِن بابِ الاستغناء به عن كُلٍّ، بل كلاهما لفظا تأكيد، يجوز أن ينفردا، ويجوز أن يجتمعا، لكنْ إذا اجتمَعا بُدئ بـ«كُلٍّ»، كما أنَّ النَّفس والعَين كِلاهما مِن ألفاظِ التوكيد، ويجوز أن ينفردا وأن يجتمعا، لكنَّهما إذا اجتمَعا بُدئ بالنَّفس، ولا نقول إذا وَكَّدْنا بالعَين إنَّ ذلك مِن بابِ الاستغناء.

---

(١) سورة ص: الآية ٧٣.

(٢) سورة الحجر: الآية ٣٩.

(٣) سورة الحجر: الآية ٤٣.

(٤) سورة هود: الآية ١١٩.

وأَكْتَعُ مِن: تَكَتَّعَ الجِلدُ: إذا تَقَبَّضَ[1]، والتَّقَبُّضُ فيه التَّجَمُّع. وأَبْصَعُ مِن قولهم: إلى متى تَكْرَعُ ولا تَبْصَعُ؟ أي: لا تَروى، وفيه معنى الغاية. والبَتْع: طُول العُنُق.

وقوله **وقد يُتْبَعْنَ** - أي: أَجْمَعُ وجَمْعاءُ وأَجْمَعُونَ وجُمَعُ - **بما يُوازِنُهنَّ من كَتْع وبَصْع وبَتْع** فيقال: أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ، كَتْعاءُ بَصْعاءُ بَتْعاءُ، أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ، كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ. وأَبْصَعُ وأخواته بالصاد المهملة، هذا هو المشهور، وسُمِعَ أيضًا بالضاد المعجمة.

وقوله **بِذا الترتيب** يعني أنك تقول: أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ، وكذا الباقي. وإذا اجتمعتْ كُلُّها بَدأتَ بالنَّفسِ، ثُمَّ العَينِ، ثُمَّ بِكُلٍّ، ثُمَّ بِأَجْمَعَ، ثُمَّ بِأَكْتَعَ، ثُمَّ بِأَبْصَعَ، ثُمَّ بِأَبْتَعَ.

وفي (البسيط)[2]: «أمّا ما هو للتحقيق فكلها سواء، والأحسن تقديم النفس. وأمّا ما هو للشمول فالأولى بالتقديم كُلٌّ، وقيل: يجب. ثُمَّ أَجْمَعُ ثُمَّ أَكْتَعُ ثُمَّ أَبْصَعُ وأَبْتَعُ. فإن اجتمع ما للحقيقة وما للشمول فيتقدَّم ما للحقيقة، تقول: رأيتُ القومَ أَنْفُسَهم كُلَّهم، لا يكون العكس، وقيل: الأَحسنُ تقديم تأكيد التحقيق. وعن بعضهم: جاءني القوم أَكْتَعُونَ».

وقوله **أو دُونَه** يعني أنك تبدأ بأَيِّهن شئتَ بعدَ أَجْمَعَ، فتقول: أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْتَعُ أَبْصَعُ، أو تقول: أَجْمَعُ أَبْتَعُ أَبْصَعُ أَكْتَعُ، أو تقول: أَجْمَعُ أَبْصَعُ أَكْتَعُ أَبْتَعُ. وهذا الذي ذكره هو مذهب ابن كيسان، قال[3]: «يجوز أن تبدأ بأَيِّهن شئتَ بعدَ أَجْمَعَ».

---

(١) ط: انقبض.

(٢) البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٥٥ - ٦٥٦، باختصار وتصرف.

(٣) المفصل ص ١١٧ والبسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٥٦.

وقال ابن عصفور[1]: «وأمَّا أَبْصَعُ وأَبْتَعُ عند مَن يَزيدهما فلا تُبالِ[2] أيّهما[3] قدَّمت على الآخر، فإن لم تأتِ بالنَّفس أتيتَ بما بقي على الترتيب، فإن لم تأتِ بالعَين[4] أتيتَ بما بقي مرتَّبًا، فإن لم تأتِ بِكُلٍّ أتيتَ بأَجْمَعَ فما بعدَه مرتَّبًا، فإن لم تأتِ بأَجْمَعَ لم تأتِ بما بعدَه».

ولا يجوز تقديم أَكْتَعَ على أَجْمَعَ على مذهب الجمهور، وأجازه الكوفيون وابن كيسان[5].

وقوله **وقد يُغني ما صيغَ مِن كَتْعٍ عمَّا صيغَ من جَمْع** قال المصنف في الشرح[6]: «ومثالُ الاستغناء بالمصوغ مِن كَتْع قولُ الراجز[7]:

يا لَيتَني كُنتُ صَبِيًّا مُرْضَعا تَحمِلُني الذَّلفاءُ حَولاً أَكْتَعا
إذا بَكَيتُ قَبَّلَتْني أَرْبَعا إذًا ظَلِلْتُ الدَّهرَ أَبْكي أَجْمَعا»

[٥: ١٩٢/ب] /انتهى. وقال الشاعر[8]:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٦.
(٢) في المخطوطات: «يقال». صوابه في شرح الجمل.
(٣) غ: بأيهما. ط: أيهما قدمت إحداهما على الأخرى.
(٤) في شرح الجمل: فإن لم تأت بالعين ولا بالنفس.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣: ١١٧٣.
(٦) ٣: ٢٩٤ - ٢٩٥.
(٧) الرجز لأعرابي مرَّ بامرأة كان يهواها، وهي تُسْكِت صبيًّا، وتقبِّله، فقاله. تعليق من أمالي ابن دريد ص ١٧٧ والعقد الفريد ٣: ٤٦٠ وشرح الجمل لابن خروف ١: ٣٤١ والبسيط لابن العلج ٢: ٦٤٠ والمقاصد النحوية ٤: ١٥٨١ [٨٣٢] وشرح أبيات المغني ٧: ٢٨٥ - ٢٨٦ [الإنشاد ٨٤٣] والخزانة ٥: ١٦٨ - ١٧١ [٣٦٣]. وفي اللسان والتاج (كتع) أنَّ الفراء أنشده. والأخير في التعليق كما يلي: «إذًا بكيت الدهر كلاًّ أكتعا». وتقدم الثاني في ص ١٩٢ ذلفاء: من الذَّلَف، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة.
(٨) الكتاب ١: ١٨١ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٨٠، وآخره فيهما وفي مصادر أخرى: أجمع. وهذه الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٦٧. يصف هاجرة.

تَرى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أَكْتَعُ

وقال أعشى ربيعة[1]:

تَوَلَّــوْا بالــدَّوابِرِ، واتَّقَوْنــا بِنُعْمــانَ بــنِ زُرْعــةَ أَكْتَعِينــا

وهذا الذي أجازه المصنف مِن انفراد أَكْتَعَ دون أَجْمَعَ هو مذهب الكوفيين وابن كيسان، ومنعه الجمهور، ولذلك خرَّج ابن عصفور[2] «وسائرُه بادٍ إلى الشمس أَكْتَعُ» على البدل لا على التأكيد، وقال في قوله:

.... بِنُعْمــانَ بــنِ زُرْعــةَ أَكْتَعِينــا

إنه ضرورة شعر. قال: وأقبح منه قوله:

تَحمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

لاجتماع ضرورتين فيه[3].

وقوله **ورُبَّما نُصِبَ أَجْمَعُ وجَمْعاءُ حالَين** حكى الفراء[4]: أَعجَبَني القَصْرُ أَجْمَعَ، والدارُ جَمْعاءَ، بالنصب على الحال. وذكر الأستاذ أبو عليٍّ في «نُكَته على الْمُفَصَّل» أنَّ الفراء أجاز نصب أَجْمَعَ وجَمْعاءَ في المفرد وأَجْمَعَينِ وجَمْعاوَينِ في التثنية على الحال[5].

وقوله **وجَمعاهما** أي: أَجْمَعِينَ وجُمَعَ **كهما** أي: كأَجْمَعَ وجَمْعاءَ **على الأصحِّ** ذكر الأستاذ أبو علي أنَّ الفراء منعَ من ذلك، وابن كيسان أجاز ذلك.

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ٢١٢ والغرة في شرح اللمع ٢: ٨٠١ وضرائر الشعر ص ٢٩٤.

(٢) شرح الجمل ١: ٢٦٧.

(٣) ضرائر الشعر ص ٢٩٤ والمقرب ١: ٢٤٠.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٢٩٥، ومجالس ثعلب ص ٩٨، ولم يذكر فيه أنه محكيّ. وانظر المسائل البصريات ١: ٤٢٠.

(٥) كذا! وفي حواشي المفصل لأبي علي الشلوبين ص ٣٦٤ [رسالة] ما نصه: «ويجيز الفراء النصب في المفرد في أجمع وجمعاء، ولا يجيزه في تثنيتهما ولا جمعهما».

قال المصنف في الشرح[(١)]: «وما ذهب إليه - يعني ابن كيسان[(٢)] - هو الصحيح؛ لأنه قد صح بضبط الثقات قول النبي - ﷺ - في حديث الائتمام في آخره: (فَصَلُّوا جلوسًا أَجمَعِينَ)[(٣)]. وصَحَّحَ النصبَ فيه على الحال القاضي أبو الفضل عِياض بن موسى[(٤)]، ويُروى: (فَصَلُّوا جُلوسًا أَجمَعُونَ)[(٥)] على أنه تأكيد للواو في (فَصَلُّوا). وجَعَلَ بعضُهم (أَجمَعِينَ) توكيدًا لضميرٍ مقدَّرٍ منصوب، كأنه قال: أَعْنِيكم أَجمَعِينَ» انتهى.

وما أجازه الفراء وابن كيسان لا يجوز عند البصريين؛ لأنَّ أَجْمَعَ وأخواتِه مَعارفُ لا تَتَنَكَّر، فلا يُمكن فيها الحال.

وقوله **وقد يُرادِفُ (جَمْعاءُ) (مُجتَمعةً) فلا يُفيدُ توكيدًا** ومنه ما جاء في الحديث: (كما تُنَاتَجُ الإبلُ مِن بَهيمةٍ جَمْعاءَ)[(٦)]، أي: مجتمعة الخلق.

وأجاز الأستاذ أبو علي[(٧)] استعمال أَجمَعَ بهذا المعنى، فتأَوَّلَ به قول الراجز[(٨)]:

أَرْمي عليها ، وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإصْبَعُ

---

(١) ٣: ٢٩٥.

(٢) الذي في شرح المصنف: ابن درستويه.

(٣) هذه رواية ابن ماجه في سننه ١: ٢٧٦.

(٤) ولد بِبَسْطة سنة ٤٧٦هـ، وتوفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ. تاريخ قضاة الأندلس ص ١٠١.

(٥) هذه رواية البخاري في صحيحه ١: ١٧٧، ١٧٩ ومسلم في صحيحه ١: ٣٠٩.

(٦) هذه رواية مالك في الموطأ ١: ٢٤١، والحديث هو: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الْفِطْرَة، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِه أو يُنَصِّرَانِه، كما تُنَاتَجُ الإِبِلُ من بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ، هل تُحِسُّ فيها من جَدْعَاءَ). وفي صحيح البخاري ٢: ٩٧ وصحيح مسلم ٤: ٢٠٤٧: (كما تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ).

(٧) حواشي المفصل له ص ٣٧٥ وشرح التسهيل للمصنف ٣: ٢٩٥.

(٨) تقدم الرجز في ١١: ٢٢٢.

كأنه قال: وهي فرعٌ مجتمع. وذلك هروب مِن أن تؤكَّد النكرة؛ لأنَّ فَرْعًا نكرة. ولا يتعيَّن التوكيد لِفَرْع ولا تأويل الأستاذ أبي علي؛ إذ يحتمل أن يكون أَجمَعُ تأكيدًا لقوله (وهي) - وإن كان مؤنثًا - لأنه ذهب به مذهب التذكير، وفصل بين المؤكَّد والتوكيد /بالخبر، وذلك جائز، كما ذُكر التوكيد[1] في قوله[2]: [٥: ١٩٣/أ]

يَمُـــتُّ بِقُربَـــى الـــزَّيْنَبَينِ كِلَيهمـــا ....

على معنى الشَّخصَين.

ص: ولا يَتَّحِدُ توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إلا إذا اتَّحَدَ مَعنَى عامِلَيْهما. وإنْ أَفادَ تَوكيدُ النكرة جاز، وِفاقًا للأخفش والكوفيين. ولا يُحذَفُ المؤكَّد ويُقامُ المؤكِّد مُقامَه على الأَصَحِّ. ولا يُفصَلُ بَينَهما بـ«إمَّا»، خلافًا للفَرَّاء. وأُجْرِيَ في التوكيد مُجْرَى «كلٍّ» ما أَفادَ مَعناه مِنَ الضَّرْع والزَّرْع، والسَّهْل والجَبَل، واليَدِ والرِّجْل، والظَّهْر والبَطْن.

ش: قال الأخفش: ماتَ زيدٌ وعاشَ عمرٌو كِلاهما ليس بكلامٍ؛ لأنهما لم يَشتَركا في كلامٍ واحد، فلو قلتَ: انطلقَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو كِلاهما جاز؛ لأنهما قد اجتَمَعا في أمرٍ واحد، حكاه عن الأخفش المصنفُ في الشرح[3]، واستَنبط مِن إجازة الأخفش: انطلق زيدٌ وذهب عمرٌو [كلاهما][4]، ومَنْعِه: ماتَ زيدٌ وعاشَ عمرٌو كِلاهما - قولَه «ولا يَتَّحِدُ» إلى آخره.

ويحتاج ما أجازه الأخفش من ذلك إلى تصريحِ سماعٍ من العرب لذلك حتى يصير ذلك قانونًا تُعمَل عليه المسائل؛ وما وقفْنا عليه من كلام العرب لم نجد فيه مجيء التوكيد لمختلف العامل وإن اتَّفق معناه، فالذي تقتضيه القواعد المنع، فكما لا

---

(١) وفصل بين المؤكد ... كما ذكر التوكيد: سقط من ظ.

(٢) تقدم في ص ١٨٧.

(٣) ٣: ٢٩٦.

(٤) كلاهما: تتمة يقتضيها السياق.

يجتمع عاملان على معمول واحد، فكذلك لا يجتمعان على تابعِ المعمول، فإذا ارتفعَ زيدٌ بانطلقَ وعمرٌو بذهبَ فكيف يرتفع كلاهما بالفعلين الرافعين لفاعليهما؟ وهل هو إلا معمول واحد عمِل فيه عاملان، وذلك لا يجوز؟

وقوله **وإن أفاد توكيد النكرة** إلى آخر المسألة[1]. هذه مسألة خلاف[2]: ذهب البصريون إلى منعِ تأكيد النكرة مطلقًا إلا الأخفش منهم. وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون إذا أفاد التوكيد.

قال أصحابنا: وافق البصريين الكوفيون على منع تأكيد النكرة غير الموقّتة من جهة أنها إذا كانت غير موقّتة لم تكن معلومة القَدْر، فلا يفيد التأكيد إذ ذاك أنَّ المراد جميع المقدار لا بعضه، فإن كانت موقّتة أجازوا تأكيدها لأنَّ التأكيد يفيد أنَّ المراد جميع المقدار لا بعضه.

وحكى المصنف في الشرح[3] أنَّ بعض الكوفيين أجاز تأكيد النكرة مطلقًا، واختار جواز تأكيد النكرة إذا أفاد، قال في الشرح[4]: «ومثالُ الجائز لكونه مفيدًا قولُك: صُمتُ شهرًا كلَّه، وقُمتُ ليلةً كلَّها، وهذا أَسَدٌ نفسُه، وعندي دِرهمٌ عينُه، فبِذِكْر «كُلّ» عُلم أنَّ الصيام كان في جميع الشهر، والقيام كان في جميع الليلة، ولو لم يُذكَر لاحتمل ألاَّ يُرادَ جميعُ الشهر ولا جميعُ الليلة. وبِذِكْرِ النَّفْس أيضًا عُلم أنَّ المشار إليه /أَسَدٌ حقيقيٌّ لا شيءٌ شَبيه بأَسَد، وأنَّ الذي عندي دِرهمٌ مَصُوغ لا صَرْفُه ولا مُوازِنُه. فتوكيدُ النكرة إن كان هكذا حقيقٌ بالجواز وإن لم تَستَعمله العرب، فكيف إذا استَعْمَلَتْه؟ [٥: ١٩٣/ب]

وأمَّا ما لا فائدة فيه، نحو: اعتكفتُ وَقتًا كلَّه، ورأيتُ شيئًا نفسَه - فغيرُ

---

(١) يعني قوله: «وإنْ أَفادَ تَوكيدُ النكرة جاز، وِفاقًا للأخفش والكوفيين».

(٢) الإنصاف ٢: ٤٥١ - ٤٥٦ [المسألة ٦٣].

(٣) ٣: ٢٩٦.

(٤) ٣: ٢٩٦ - ٢٩٧.

جائز، فمَن حَكَمَ بالجواز مطلقًا أو بالمنعِ مطلقًا فليس بِمُصيبٍ وإنْ حازَ مِنَ الشُّهرةِ أَوْفَرَ نَصيب)) انتهى.

واستدلَّ الكوفيون على جواز تأكيد النكرة المؤقَّتة بقول الشاعر(١):

أُولاكَ بَنُو خَيرٍ وشَرٍّ كِلَيْهِما ... لَدَينا ، ومَعْرُوفٍ هُناكَ ومُنْكَرِ

وبقول الآخر(٢):

زَحَـرْتَ بـهِ ليلـةً كُلَّهـا ... فَجِئـتَ بـهِ مُؤْيـدًا خَنْفَقيقـا

وبقول الآخر(٣):

أَرمي عليها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وبقول الآخر(٤):

إنّـا إذا خُطّافُنـا تَقَعْقَعـا ... قد صَرَّتِ البَكْـرةُ يومًـا أَجْمَعـا

وبقول الآخر، أنشده الأخفش(٥):

لو كان ذا الْمِرْبَدُ دارًا أجْمَعا

وأنشد المصنف لرؤبة(٦):

إنَّ تَميمًـا لم يُراضِـع مُـسْبَعا ... ولم تَلِـدْهُ أُمُّـهُ مُقَنَّعـا

---

(١) هو مُسافِع بن حُذَيفة العبسي. التنبيه لابن جني ٣٣٣ والخزانة ٥: ١٧١ - ١٧٣ [٣٦٤].

(٢) هو شُتَيم بن خُويلد. البيان والتبيين ١: ١٨١ - ١٨٢. مؤيد: داهية. ومثله خنفقيق.

(٣) تقدم في ١١: ٢٢٢ وفي ص ٢٠٠ من هذا الجزء.

(٤) التنبيه ص ٣٣٣، ٣٣٤ والمفصل ص ١١٧ والإنصاف ص ٤٥٤ والخزانة ١: ١٨١ - ١٨٢ [الشاهد ٢٥]. صرَّت: صوَّتت. والبكرة: هي التي يُستَقى عليها الماء من البئر. ظ، غ: خبّرت البكرة.

(٥) شرح التسهيل ٣: ٢٩٣، وتقدم في ص ١٩٣.

(٦) الديوان ص ٩٢ وشرح أشعار الهذليين ١: ١٢. مسبَع: مهمَل، أي: لم يُقطَع عن أمه فيُدفَع إلى الظؤورة فيكون مهمَلاً.

أَوْفَتْ بهِ حَولاً وحَولاً أَجْمَعا

وقول الآخر:

قد صَرَّت البَكرةُ يومًا أَجْمَعا

وقول الآخر[1]:

تَحْمِلُنِي الذَّلفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

وقول الآخر[2]:

ساعة قُدِّرَ احتجابُك فيها   سنةٌ دامَ ضُرُّها جَمْعاءُ

انتهى ما أنشده المصنف[3]. وقال الشاعر[4]:

نَلْبَثُ حَوْلاً كامِلاً كُلَّهُ   لا نَلتَقي إلا على مَنْهَجِ

وقال الآخر[5]:

إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا   يومًا جديدًا كُلَّهُ مُطَرَّدَا

وقالت عائشة: «ما رأيتُ رسولَ الله - ﷺ - صامَ شهرًا كلَّه إلا رمضان»[6].

وقال السُّهَيْليُّ: النكرة المتبعِّضة لا تؤكَّد إلا قليلاً.

قال أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه البصريون مِن امتناع تأكيد النكرة موقَّتةً كانت أو غير موقَّتة؛ وما جاء في الشعر مما ظاهرُه ذلك يؤوَّل إن أمكن، وإلا فهو ضرورة.

---

(١) تقدم تخريجه في ص ١٩٨.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف ٣: ٢٩٧.

(٣) ٣: ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٤) هو العرجي. الأغاني ١: ٢٦٢ والكامل ٢: ٨١٥ وشرح أبيات المغني ٤: ١٨٧ - ١٨٩ [٣١٦]. منهج: طريق.

(٥) المحكم ٩: ١٤١ والإنصاف ٢: ٤٥٢. القعود: البكر من الإبل حين يركب. وحفد: خف في العمل وأسرع.

(٦) صحيح مسلم ٢: ٨١٠.

فامتناعُ تأكيدِ النكرةِ غيرِ الموقَّتةِ بَيِّنٌ لِعَدَمِ الفائدة، وامتناعُ الموقَّتةِ مِن جهةِ أنَّ التأكيدَ يُشبِهُ /النعتَ مِن حيثُ كان تابعًا لِما قَبلَه مِن غيرِ واسطةِ حرفٍ؛ ومِن غيرِ أن يُنوَى معه تَكرارُ العامل، وألفاظُ التأكيدِ مَعارفُ، فلم تَتبَعِ النكرةَ توكيدًا لها كما لا تُنعَت النكرةُ بالمعرفة. ويدلُّ على امتناعِ ذلك عَدَمُ مجيئِه في فصيحِ الكلام. وما استدلُّوا به مما ظاهرُه التأكيد بـ«كُلٌّ» يتخرَّج على البدل، وبـ«أَجْمَعَ» و«جَمْعاءَ» على النعت؛ لأنَّ أَجْمَعَ وجَمْعاءَ قد جاءا بمعنَى جَميع ومجتمعة، حكى أبو الحسن علي بن موسى[1]: مررتُ بِأَجْمَعِهم، أي: بجَميعهم. وقد ذَكر ذلك المصنفُ أيضًا[2]. [٥: ١٩٤/أ]

ولَمَّا كان استعمالُ كُلٌّ وكِلا وكِلْتا مضافَيِن إلى ضميرِ المؤكَّد الغالب عليهما التأكيد أو الابتداء لم تُستعمل بدلاً في فصيح الكلام؛ بل في ضرورة الشعر؛ لأنَّ البدل على نِيَّة تَكرار العامل. واستعمالُ أَجْمَعَ على غيرِ معنَى التأكيد قليل، ولذلك لم يجئ أيضًا إلا في الضرورة.

ومما تأوَّلوه على البدل قولُ الشاعر[3]:

أرسَلتُ غُضْفًا كُلَّها غِراثا ... أَبُثُّها في إثْرِهِ إبْثاثا

فـ«كلَّها» بدل من «غُضْفًا» لا تأكيد؛ لأنَّ غُضْفًا جمع مجهول غير موقَّت.

قال بعض أصحابنا: «والنكرة غير الموقَّتة لا يجوز تأكيدها باتفاق» انتهى. وقد ذكر المصنف[4] الخلاف عن بعض الكوفيين، وأنه أجاز تأكيد النكرة مطلقًا.

---

(١) ك: يونس.

(٢) انظر ما تقدم في ص ١٩٦.

(٣) لم أقف عليه. وأراه يصف كلاب صيد. غُضف: جمع أَغْضَف، يقال كلب أغضف، أي: مسترخي الأذنين. وغِراث: جمع غَرثان، أي: جائع.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٠١، ٢٠٢.

وما أجازه المصنف من قولك: هذا أسدٌ نفسُه، وعندي درهمٌ عينُه، أنه حقيق بالجواز وإن لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملَتْه - ليس كما ذَكر؛ لأنَّ جميع ما استَدَلَّ به لجواز تأكيد النكرة إنما هو مِنَ التأكيد الذي يرفع مَجاز التبعيض لا مِنَ الذي يَرفَع تَوَهُّمَ إضافةٍ إلى المتبوع؛ فدَعْواه أنَّ العرب استعملتْ مثل: هذا أسدٌ نفسُه، وعندي درهمٌ عينهُ - غير صحيحة[1].

وأمَّا قولُ الشاعر[2]:

عَــــداني أنْ أَزُورَك أنَّ بَهْمِــــي ... عَجايــــا كُلُّهــــا إلا قَلـــيلا

فذَكَرَ المصنف[3] أنه توكيد عند بعض الكوفيين، يعني توكيد لقوله «عَجايا»، وهو خبر أنَّ، قال[4]: «والصحيح أنه مبتدأ مقدَّمُ الخبر، أو توكيدٌ لضميرٍ مرفوعٍ بـ«عجايا»؛ لأنه جمع عَجِيّ، وهو السَّيِّئ الغِذاء».

قال[5]: «و(كِلانا) مِن قول الشاعر[6]:

فما أَعْلَمَ الواشِـينَ بالـسِّرِّ بَيْنَنـا ... ونحـنُ كِلانـا لِلمَـوَدَّةِ كـاتِمُ

مبتدأ، خبره كاتِم، وليس بتوكيد لـ«نحن»؛ إذْ لو كان توكيدًا لم يَجُز إفرادُ كاتِم؛ لأنه على ذلك التقدير خَبَرُ نحن[7]».

وقوله ولا يُحذَف المؤكَّد ويُقام المؤكِّد مقامَه على الأصحِّ هذه مسألةُ

---

(١) الذي في المخطوطات: غير صحيح.

(٢) البيت لأرطاة بن سُهَيَّة المرّيّ في السمط ١: ٣٤٢. وهو بلا نسبة في الأمالي ١: ١١٤.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٩٧، وفيه: عند الكوفيين.

(٤) ٣: ٢٩٧.

(٥) شرح التسهيل ٣: ٢٩٨.

(٦) هو ابن الدمينة. الديوان ص ٢٣.

(٧) ظ، غ: خبرُ خبرَ نحن.

خلاف: ذهب الأخفش[1] وأبو عليٍّ الفارسيُّ[2] وتلميذُه ابنُ جِنِّيْ[3] وثَعلبٌ ومَن أخذَ بمذهبهم إلى أنه لا يجوز حذفُ المؤكَّد وإبقاءُ التأكيد.

وذهب /الخليلُ وس[4] والمازنيُّ وأبو بكر بن طاهر وابنُ خَروفٍ إلى جواز ذلك. فإذا قلتَ: الذي ضربتُه زيدٌ، فيجوز: الذي ضربتُ زيدٌ، فلو قلتَ: الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ، ففيها الخلاف. [٥: ١٩٤/ب]

استَدَلَّ مَن مَنَعَ بأنَّ التوكيد[5] بابُه الإسهابُ والإطالة، والحذفُ المرادُ به الاختصارُ، فتَدافَعا.

ورُدَّ ذلك بأنَّ التوكيد الذي بابُه الإسهابُ إنما هو في ضَربٍ واحدٍ مِنَ التوكيد، وهو الذي يكون بتَكرارِ الكلام وتَطويلِه لا في غيره؛ ألا ترى أنَّ ما لم يكن بالتَّكرار لا يُناقِضُه الحذفُ، دليلُ ذلك قولُ العرب: «إنَّ مالاً وإنَّ ولدًا»[6]، يريدون: إنَّ لنا مالاً وإنَّ لنا ولدًا، فحَذفوا خبرَ إنَّ مع أنه إنما أَتَوْا بها للتأكيد. انتهى ما رُدَّ به هذا المذهب.

وهذا لا تحريرَ فيه؛ لأنَّ الكلام إنما هو في حَذفِ المؤكَّدِ وإبقاءِ التأكيد، والمحذوفُ في «إنَّ مالاً» هو الخبر الصناعي، و«إنَّ» ليس تأكيدًا لهذا الخبر، بل هي تأكيدٌ لمضمونِ الجملة.

وقال المصنف[7]: «المؤكِّد مَسُوق للتَّقْوية، ويَتَبيَّنُ به كونُه مرادًا به الحقيقةُ

---

(١) الخصائص ١: ١٢٧، ٢: ٢٨٠، ٣٧٨ وشرح التسهيل ٣: ٢٩٩.

(٢) الإغفال ٢: ٤٠٩ - ٤١٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٣٨٠ - ٣٨١ والخصائص ١: ٢٨٧.

(٤) الكتاب ٢: ٦٠ وشرح التسهيل ٣: ٢٩٨.

(٥) زيد هنا في ظ: الذي. وقوله: «بأن التوكيد ... ورد ذلك بأن»: سقط من ط.

(٦) الكتاب ٢: ١٤١.

(٧) ٣: ٢٩٨.

لا المجازُ، فالاستغناءُ عنه بالمؤكّد بمنْزلة الاستغناءِ بعلامةٍ على معنًى في شيءٍ غيرِ مذكور، كالاستغناءِ بحرفِ التعريفِ عن المعرَّف، وبعلامةِ التأنيث عن المؤنَّث، مع ما في تقديره - يعني في مسألة س للخليل، وهي: مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: على أنَّ الرفع على تقدير: هما صاحباي أنفسُهما، والنصب على تقدير: أَعنيهما - مِن كثرةِ الحذف، وما في الكلام دليلٌ على الصُّحبة، والمعتادُ في الحذف أن يكون في الباقي دلالةٌ على المحذوف» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وما رَدَّه به المصنف هو قول ثعلب، زعم أنه لا يجوز رفع «أَنْفُسهما» ولا نصبه، قال: لأنَّ التوكيد زيادة في المؤكَّد، وهما محذوفان، ما يقتضيهما الكلام، ولا يحتاج إليهما، ولا يدلُّ عليهما، وما هذه سبيلُه فإضمارُه باطلٌ؛ إذ المضْمَرات تدلُّ عليها المظْهَرات.

وانفصل المازني عن هذا الاعتراض بأن قال: التوكيد يدلُّ على المضمَر. ورُدَّ هذا على المازني بأنه لا يَصلُح إضمارٌ يدلُّ عليه توكيدٌ؛ إذِ التوكيدُ زيادة وفضل، والدليلُ المعتَمَدُ عليه هو اللازم الحاصل في أصل البِنية.

قال بعض أصحابنا: والصحيح أنَّ المسألة جائزة رَفَعْتَ الأَنْفُس أو نَصَبْتَها، وما ذكرَه أحمد بن يحيى مِن أنَّ ما أَضمَره لا دليلَ عليه باطلٌ، بل يدلُّ عليه قولُه قَبلُ: مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه؛ لأنَّ قوله «هما صاحباي» على نِيَّة مضافٍ محذوف، والتقدير: هما صاحِبا حَديثي، ومعلومٌ مِن تحديثه عن زيدٍ بالمرور وعن أخيه بالإتيان أنهما صاحِبا حَديثه، فـ(أَنْفُسُهما) بالرفع تأكيدٌ للضمير المستتر في صاحباي، أو للضمير المرفوع بالابتداء، وهو: هما، وفُصِل بالخبر بينه وبين ما بعدَه كما فُصِل بين التوكيد والمؤكَّد /بخبر ظَلَّ في قوله[1]: [٥: ١٩٥/أ]

إذًا ظَلِلْتُ الدَّهرَ أبكي أَجْمَعا

و(أَنْفُسَهما) بالنصب تأكيدٌ للضمير المنصوب بـ(أَعني) في تقديره: أَعنيهما.

---

(١) تقدم تخريجه في ص ١٩٨.

وقال المصنف في الشرح[1]: «كان الأولَى بعد أن يسلّم التقدير أن يقدِّر: هما مَعْنِيَّانِ أَنْفُسُهما، كما قدَّر في النصب: أَعْنِيهما؛ لأنَّ كونَهما معنيَّين معلومٌ، وكونَهما صاحبَينِ غيرُ معلوم» انتهى. ففَهم المصنف أنَّ تقديره هما صاحباي أنه يعني الصحبة على ظاهرها. وذكرنا أنَّ بعض أصحابنا قَدَّره على حذف مضاف، أي: هما صاحِبا حَديثي.

وقال المصنف أيضًا في الشرح[1]: «الحذف المدَّعى هو مِن حذفِ المتبوع وإبقاءِ تابعِه، والأصلُ فيه حذفُ المنعوتِ وإبقاءُ نَعتِه قائمًا مَقامَه، وإنما جعلت حذفَ المنعوت أصلاً لكثرته وكَونِه مُجْمَعًا على استعماله، ومع ذلك لا يُستَعمَل إلا والعاملُ في المنعوتِ المحذوفِ موجودٌ، وما مَثَّلَ به الخليل مِن حَذف المؤكَّد فالعاملُ[2] فيه محذوف، فتجويزه يَستلزم مخالفة النظير فيما هو أصلٌ أو كالأصل» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «فإن قال قائل: لعلَّ الخليل أراد تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، ولو أراد تقدير الإعراب لقال: الرفع على: صاحباي أنفسُهما، والنصب على تأويل: أَعني أنفسَهما.

فالجواب: أنَّ ذلك مع ما فيه من الخروج عن الظاهر لا يَسهُل؛ لأنَّ النفس التي يراد بها عين الشخص إنما تكون منصوبة بالفعل حيث يتعذَّر الإتيان بالضمير؛ تقول: ظلمتُ نفسي، ولا يجوز أن تقول: ظلمتُني، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾[3]، وتقول: زيدٌ ضربتُه، ولا يحسن أن تقول: ضربتُ نفسَه؛ لأنَّ الإتيان بالضمير غير متعذِّر، فعلى هذا لا يَحسن أن يكون التقدير: أَعني أنفسَهما؛ لأنه لا

---

(١) ٣: ٢٩٨.

(٢) الذي في المخطوطات: والعامل. والتصويب من شرح المصنف.

(٣) سورة النمل: الآية ٤٤.

مانع يمنع مِن أن يقال: أعنيهما، وإذا لم يَحسُن ذلك كان الوجه أن يُحمَل كلامُه على ما يُعطيه ظاهره مِن أنه أراد التأكيد» انتهى.

والذي نختاره أنه لا يجوز ذلك، وإجازةُ مثلِ هذه الأشياء تحتاج إلى سماعٍ مِنَ العرب.

وقوله **ولا يُفصَل بينهما بـ«إمّا»، خلافًا للفراء** أي: بين المؤكَّد والمؤكِّد. قال المصنف في الشرح[1]: «أجازه الفراء على تقدير: مررتُ بقومِك إمَّا[2] أجمَعِينَ وإمَّا بعضِهم، ويَلزم س التجويزَ على تقدير: مررتُ بقومِك إمّا هم أجمَعِينَ وإمَّا بعضِهم، فإنَّ الحذف هنا أسهلُ مِنَ الحذف في: مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه هما صاحباي أنفُسُهما، أو: أعْنيهما أنفسَهما. ولا يُجيز البصريون: مررتُ بقومِك إمَّا أجمَعِينَ وإمَّا بعضِهم» انتهى.

وقال صاحب «رؤوس المسائل»: «أجاز الكسائيُّ والفراء: مررتُ بالقوم /إمَّا أجمَعِينَ وإمَّا بعضِهم، ومنعَها البصريون. وكذلك اختلفوا في جواز قولك: مررتُ هم إمَّا كُلُّهم وإمَّا بعضِهم، فأجازها الفراء، ومنعها البصريون، ونَوى فيها الأخفش» انتهى. [٥: ١٩٥/ب]

ومعنى قوله «ونَوى فيها الأخفش» - واللهُ أعلمُ - أنه إن جعلت كلّهم توكيدًا لم تجز المسألة، وإن جعلته بدلاً جاز، كما أعربوا كلَّها من قوله[3]:

أَرْسَلْتُ غُضْنًا كُلُّها غِراثا

بدلاً؛ لأنَّ كُلاًّ المضافة إلى الضمير قد تُباشر العوامل، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله وأُجْرِيَ في التوكيد مُجرى كُلٍّ ما أَفادَ معناه مِنَ الضَّرْع والزَّرْع،

---

(١) ٣: ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٢) الذي في المخطوطات: مررت إما بقومك.

(٣) تقدم في ص ٢٠٥.

والسَّهْل والجَبَل، واليَد والرِّجْل، والظَّهْر والبَطْن قال في الشرح[1] عن س: ((إنه أجاز أن يكون توكيدًا ككُلّ، وأن يكون بدلاً)) انتهى.

وقال ابن عصفور[2]: ((وقد تُجري العربُ مُجرى كُلٍّ في التوكيد اليَدَ والرِّجْلَ، والزَّرْعَ والضَّرْعَ، والظَّهْرَ والبَطْنَ، والسَّهْلَ والجَبَلَ، والصَّغيرَ والكَبيرَ، والقَوِيَّ والضَعيفَ، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبَطنُ، وضُرب عمرٌو اليَدُ والرِّجلُ، وكذلك ضربتُ القومَ كبيرَهم وصَغيرَهم، وقَوِيَّهم وضَعيفَهم، ومُطِرْنا السَّهْلُ والجَبَلُ. والدليلُ على أنَّ مجيئها على معنى التأكيد كونُك قد أَخرَجتَها عن معناها إلى العموم؛ ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أصلها وتلحق بباب التأكيد لم تُعْطِ العموم)) انتهى.

وقد تقدَّم لنا الكلام على أسماء الأعدادِ من ثلاثة إلى عشرة في الفصل الأول من ((باب الحال))[3]، وأنَّ الحجازيين ينصبونها على الحال، وأنَّ التميميِّين يجعلون تلك الأسماءَ توكيدًا على معنى كُلّهم، فأَغنى تقدُّمُ الكلام على ذلك عن إعادته هنا، وإن كانت جرَتْ عادةُ أصحابنا أن يَذكروا ذلك في باب التأكيد.

ص: ولا يَلي العواملَ شيءٌ من ألفاظِ التوكيدِ وهو على حالِه في التوكيدِ إلا ((جميعًا)) و((عامَّةً)) مطلقًا، و((كُلاًّ)) و((كلا)) و((كِلْتا)) مع الابتداءِ بكَثْرةٍ، ومع غيرِه بِقِلَّة. واسمُ ((كانَ)) في نحو ((كان كُلُّنا على طاعةِ الرحمن)) ضميرُ الشأن لا كُلُّنا. وتَلزم تابعيَّةُ ((كُلٍّ)) بمعنى كامل، وإضافتُه إلى مِثلِ مَتبوعِه مطلقًا نَعْتًا لا توكيدًا. ويَلزم اعتبارُ المعنى في خبر ((كُلٍّ)) مُضافًا إلى نكرة لا مضافًا إلى معرفة. ولا تَعَرُّضَ في ((أَجْمَعِينَ)) إلى اتحاد الوقت، بل هو كـ((كُلٍّ)) في إفادةِ العموم مطلقًا، خلافًا للفرَّاء.

---

(١) ٣: ٢٩٩.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٤.

(٣) تقدم ذلك في ٩: ٣٨ - ٤١.

ش: يعني بقوله **وهو على حاله في التوكيد** أن يفيد «نفسه» و«عينه» إذا وَلِيَا العواملَ ما يفيد إذا كان توكيدًا، بل يصير مدلولُ النفس إذ ذاك مدلولَها قبلَ التوكيد، ومدلول العين للعضو الباصر، فتقول: فاضتْ نَفْسُ زيدٍ، وفُقِئَتْ عَيْنُ عمرٍو، فمَدلولُهما مُغايرٌ لمدلولهما في: قام زيدٌ نفسُه، وقام عمرٌو عينُه.

[٥: ١٩٦/أ] وقوله **إلا جميعًا وعامّةً مطلقًا** يعني /سواء أكانتا مبتدأين أم غير مبتدأين، وذلك أنَّ استعمالهما في غير التوكيد كثير، وفي التوكيد قليل، بخلاف غيرهما، فتقول: القومُ مررتُ بجميعِهم وعامَّتِهم، وجميعُهم يتحدَّثون وعامَّتُهم.

وقوله **وكُلاًّ وكِلا وكِلْتا مع الابتداء بكثرة** كما قال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[١]، [٢]:

كُلُّهُـــمُ أَرْوَغُ مِـــن ثعلـــبٍ ... مـــا أَشْـــبَهَ الليلـــةَ بالبارِحـــهْ

وقال المنصور[٣]:

كُلُّكـــم يَطْلُـــبُ صَـــيْدْ ... كُلُّكـــم يَمـــشي رُوَيْـــدْ

غيـــرَ عَمـــرِو بنِ عُبَيْـــدْ

وقال[٤]:

قد أَصْـبَحَتْ أُمُّ الخِيـارِ تَـدَّعي ... علـــيَّ ذَنْبًـــا كُلُّـــه لم أَصْـــنَعِ

وقال[٥]:

---

(١) سورة مريم: الآية ٩٥.

(٢) البيت لطرفة. الديوان ص ١١٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٤: ٦٧ [ترجمة عمرو بن عبيد] رقم ٦٦٠٥ [دار الغرب الإسلامي].

(٤) تقدم الرجز في ٤: ٤٠.

(٥) الخصائص ٣: ٣١٤. يعسلان: يهتزّان. والخوط: الغصن الناعم. والنبعة: شجر يتخذ منه السهام. والمتتايع: المتسارع في حمق. ولحميد بن ثور بيت قريب منه في ديوانه ص ١٠٤ من قطعة يذكر فيها الذئب، وهو:

تَرى طَرَفيهِ يَعسِلان كِلاهُما ... كَما اهتَزَّ عودُ الساسَمِ الْمُتَتايعُ

كِلا جانِبَيْــهِ يَعْــسِلانِ كِلاهُمــا   كما اهْتَزَّ خُوطُ النَّبْعــةِ الْمُتَتــايِعُ

وعن بعض العرب: كِلاهما يألفان[1]. وقال الراجز[2]:

كِلْتاهمــا قد قُــرِنَتْ بزائــدَهْ

وقال[3]:

كِلاهمــا لا يَطْلُعــانِ الكيحــا

وقوله **ومعَ غيرِه بِقِلَّة** أي: ومع غير الابتداء لكونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجرورًا، قال الشاعر، وهو كُثَيِّر[4]:

يَميدُ إذا مــادتْ عليــهِ دِلاؤُهــم   فَيَصْدُرُ عنها كُلُّهــا وَهْــوَ ناهِــلُ

وقال س في قولهم كِلَيْهِما وتَمْرًا: إنَّ التقدير: أَعطِني كِلَيْهِما وزِدْني تَمْرًا[5].
وقال الأخفش: ايتِني بزيدٍ أو عمرٍو أو كليهما، رفعًا ونصبًا وجَرًّا. وقال الشاعر[6]:

فقَدَّموا مئــةً ، واسْــتَأْخَرَتْ مِئــةٌ   وَفْيًا ، وزادُوا على كِلْتَيْهِما عَــدَدَا

وقال آخر[7]:

وخَيَّرَني ذو البؤسِ في يومِ بؤسِهِ   خِصالاً أرى في كُلِّها الموتَ قد بَرَقْ

---

(١) البسيط لابن العلج ٢: ٦١٧.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٧.

(٣) تقدم في ١: ٢٥٦.

(٤) ليس في ديوانه، وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني ٤: ١٩٠ [الإنشاد ٣١٧] أنَّ أبا حيان وناظر الجيش أنشداه معزوًّا إلى كثيِّر عزة. يميد: يتحرك. والناهل: العطشان، والرَّيَّان، فهو من الأضداد. ظ: تميد ... عليهم دلاهم. غ: يميد إذا والت عليهم دلاهم.

(٥) الكتاب ١: ٢٨٠ - ٢٨١.

(٦) هو عبد مناف بن رِبْع الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٢: ٦٧٣. ظ: وقتًا وزادوا.

(٧) هو عبيد بن الأبرص. النوادر لأبي علي القالي ص ١٩٦ والأغاني ٢٢: ٦٣.

وقال بعض أصحابنا: كُلٌّ وكِلا وكِلْتا المضافاتُ إلى ضميرِ المؤكَّد لا تُستَعمَل إلا تابعةً للمؤكَّد أو مرفوعةً بالابتداء، ولا يَدخل عليها عامل غير الابتداء إلا في شاذٍّ مِنَ الكلام أو في ضرورةِ شِعر.

وهذا مخالفٌ لقولِ المصنف «ومعَ غيرِه بِقِلَّة» يعني: فيجوز ذلك في قليلٍ مِنَ الكلام. ولا تَدُلُّ القِلَّةُ على أنَّ ذلك لا ينقاس، بخلاف الشذوذ والضرورة، فإنهما يدلان على أنَّ ذلك لا ينقاس.

مسألة: وَضْعُ كُلٍّ في كلامهم على العموم، وذلك إذا حَمَلتَه على غيره توكيدًا، أو ابتدأتَ به، فأمَّا إذا بَنيتَه على اسمٍ، نحو: هؤلاء كلُّهم، تشير لمن عُرف مَن تعني بالضمير المجرور في كلّهم، أو على غير اسم، نحو: ضربتُ كُلَّهم - فإنها تَخرج عن العموم، وتصير في معنى جميعهم، ويُطلق اسمُ الجميع على الأكثر، بخلاف: ضربتُ القومَ كُلَّهم؛ لأنه محيط بهم غالبًا، هكذا نقلَ الخليل[1] عنهم،

[٥: ١٩٦/ب] /ومن هاهنا تبين كلام ابن أبي العافية في قوله[2]:

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنبًا كُلُّهُ لم أَصْنَعِ

«لأنه لو نصب لم يكن عمومًا، فلا يكون فيه إنكار الذنب بجملته، وأمَّا بالرفع فتعميم». وهذا ليس له، وإنما هو للخليل. وكان الأستاذ أبو علي يقول: «أخطأ، ولا فرق بين الرفع والنصب».

وقوله **واسمُ كانَ** إلى آخر المسألة[3]. قال في الشرح[4]: «ويجوز: كان كُلُّهم منطلقون، على أنَّ اسم كان ضمير الشأن، وكلُّهم منطلقون: مبتدأ وخبره،

---

(١) الكتاب ٢: ١١٦ - ١١٧.

(٢) تقدم الرجز في ٤: ٤٠، وفي ص ٢١٢ من هذا الجزء.

(٣) يعني قوله: «واسمُ كانَ في نحو كان كُلُّنا على طاعةِ الرحمن ضميرُ الشأن لا كُلُّنا».

(٤) ٣: ٣٠٠.

ومثله قول علي ابن أبي طالب[1]:

فلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدى كانَ كُلُّنا على طاعةِ الرحمنِ والحَقِّ والتُّقَى»

وقوله **وتَلزَم تابعِيَّةُ كُلٍّ بمَعنَى كامِل** المسألة[2]. قال في الشرح[3]: «ويُقصَد بـ(كُلٍّ) مَعنَى كامل، فيُنعَت به اسمُ جنسٍ مُعرفٌ أو مُنَكَّر، وتَلزَمُ إضافتُه إلى مِثلِ المنعوتِ لفظًا ومعنًى، وتعريفًا وتنكيرًا، نحو: رأيتُ الرجلَ كُلَّ الرجلِ، وأَطْعمنا شاةً كُلَّ شاةٍ، وفيه[4] معنى التوكيد، وليس من ألفاظه، لِلُزومِ إضافته إلى ظاهر» انتهى.

وتقدَّم لنا الردُّ[5] عليه في قوله «وقد يستغنى بالإضافة إلى مِثلِ الظاهر المؤكَّدِ بكُلٍّ عن الإضافة إلى ضميره»، وخَرَّجْنا ما استَدَّل به على هذا الحكم من الأبيات على هذا الذي قاله هنا، وذَكَرْنا أنه لا حُجَّةَ في الأبيات على دعواه؛ لأنها مِن بابِ النعت لا مِن بابِ التوكيد.

وقوله **ويَلزم اعتبارُ المعنى** المسألة[6]. تكرَّرتْ له هذه المسألةُ هنا، وقد ذَكَرَها في باب الإضافة في الفصل الثاني منه، قال فيه: «ويتعيَّنُ اعتبارُ المعنى فيما له مِن ضميرٍ وغيرِه إن أُضيفَ إلى نكرة، وإن أُضيف إلى معرفة فوجهان»، وهذا الكلام أَتَمُّ مما ذَكَرَ هنا، وقد شرحنا كلامه هناك شرحًا شافيًا[7]. وهذه المسألةُ

---

(١) البيت له في شرح أبيات المغني ٤: ١٩٠ - ١٩٣ [الإنشاد ٣١٨].

(٢) يعني قوله: «وتَلزم تابعيَّةُ كُلٍّ بمعنى كامل، وإضافتُه إلى مِثلِ مَتبوعِه مطلقًا نَعْتًا لا توكيدًا».

(٣) ٣: ٣٠٠.

(٤) الذي في المخطوطات: وفيها. والتصويب من شرح المصنف.

(٥) تقدم ذلك في ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٦) يعني قوله: «ويَلزم اعتبارُ المعنى في خبرِ كُلٍّ مُضافًا إلى نكرةٍ لا مضافًا إلى معرفة».

(٧) تقدم ذلك في ص ٧٩ - ٨١.

ليستْ مِن بابِ التوكيد، لكنَّه استَطرَدَ إليها، فنَستَطرِد نحن لبعضِ مسائلِ كُلٍّ، فنقول:

أنتم كُلُّكم بَينَكم درهمٌ: يجوز في (كُلّكم) التوكيد والابتداء:

ففي التوكيد لا يجوز عند الفارسي[1] إلا «بينَكم»، وأجاز غيره الغيبة جمعًا فقط، وبعضهم جَوَّزَ الإفراد، فيجيز: بينَهم، وبينَه.

وفي الابتداء بالضمير على لفظ الغيبة إفرادًا وجمعًا، قال بعض أصحابنا: باتِّفاق، فتقول: بينَه، على اللفظ، وبينَهم، على المعنى. ومِنَ النحويين مَن منعَ لفظ الخطاب، وأجازه الجمهور، واختلفوا: فقيل: لا يكون إلا جمعًا. وقيل: يجوز الإفراد.

وفي «الإفصاح» ما ملخصه: «إنَّ أبا علي أجاز: أنتم كُلُّكم بينَكم درهمٌ، على أن يكون كُلُّكم مبتدأ، وصَحَّ الكلام للحمل على المعنى؛ لأنَّ كُلّكم هو أنتم[1].

[٥: ١٩٧/أ] وأجاز ابن طاهر: أنتم كُلُّكم بينَهم درهم، على أنَّ /كُلّكم توكيد، فيُحمل لفظ الغيبة على أنتم لأنه كُلّكم في المعنى، كما أَعَدتَ لفظَ الخطاب على كُلٍّ لأنه أنتم في المعنى. ويجوز على هذا: بينَه. وهذه المسألة عكس مسألة أبي علي. وكان أبو علي الرُّنديُّ يَمنَع مِن هذا، ويقول: التأكيدُ تابعٌ وفرع، فلا يُحمَل عليه الأصل» انتهى.

ولم يذكر أبو علي إفراد الضمير مع الحمل على الغيبة، فتقول: أنتم كُلُّكم بينَه درهمٌ، وهو صحيح، مثل: كُلُّكم خَرَجَ. وذَكَرَه ابنُ جِنِّيْ في (خصائصه)[2]،

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٤٦.

(٢) الخصائص ٣: ٣١٥.

وهو أَولى مِن (بَينَهم)؛ لأنك حَملتَ على اللفظ مِن جهتين، وفي (بَينَهم) تلاعب مِنَ الحمل على اللفظ مِن جهةِ الغيبة لا مِن جهة الإفراد. فأمَّا (أنتم كُلُّكم بينَكَ درهمٌ) فلا يجوز؛ لأنك راعيتَ أنتم، وهو جمع.

ومِثلُ كُلٍّ جَميعٌ، تقول: جميعُكم خرجَ، وجميعُكم خَرجوا، وجميعُكم خرجْتم، إلا أنَّ جميعًا يكثر فيها القطع والاستئناف، وقد يؤكَّد بها مثل كُلِّكم، ذكره س[1].

وفي «البسيط»[2] ما ملخصه: «كُلٌّ: تُستَعمَل في حالةِ التوسُّعِ مُضافةً إلى الضمير، ويجوز أن تُوصَف، فتقول: كلُّهم العاقلون خَرجوا.

ومضافةً إلى معرفة بأل جمعًا. وقيل: تجوز فيها الإضافة إلى ما أُضيفَ إلى معرفة، فتقول: كلُّ إخوتِك ذاهبٌ، وكلُّ غِلمانِك سائرٌ، ولا تقول (كلُّ الرجلِ) إلا في الصفة. فأمَّا قولهم: (كُلُّ الصَّيدِ في جَوفِ الفَرا)[3] فعلى تأويل: كلُّ جزءٍ مِنَ الصيد، أو كُلُّ الأجزاء مِنَ الصيد، وهو قليل.

وهذه تُوصَف ، فتقول : كُلُّ الرجالِ العاقلون خَرجوا ، ويُوصَف بها، ويَضعُف تَنْزيلها بمنْزلة الموصوف، فلا تقول: ضَربتُ كُلَّ الرجال، تريد: الرجالَ كُلَّ الرجالِ.

ومضافةً إلى ظاهرٍ نكرةٍ مفردٍ، نحو: كُلُّ رجلٍ، وكُلُّ شيءٍ. وهذا في المرتبة دون الألف واللام والجمع. وهذا العموم على مذهب س[4]، فهو في تقدير: كُلُّ

---

(١) الكتاب ٢: ١١، ١١٦.

(٢) البسيط لابن أبي العلج ٢: ٦٠٢ - ٦١٢.

(٣) هذا مثل يضرب لمن يفضَّل على أقرانه. الأمثال لأبي عبيد ص ٣٥ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٦. الفرا: الحمار الوحشي.

(٤) الكتاب ١: ٢٠٣.

الرجالِ.

وأمَّا ما تَأَوَّلَه[1] بعضُهم مِن تقديرِ عُمومٍ بمعنى كُلُّ رجلٍ، بكُلِّ واحدٍ واحد - فهو تقدير صحيح، إلا أنَّ العرب قصدَتْ بـ(كلِّ رجلٍ) هذا، أو الجمع على ما ذَكر س.

وحكى أبو زيد[2]: (أَتَينا الأميرَ، فكَسانا كُلَّنا، وأَعطانا كُلَّنا مئةً)، أي:كسا كُلَّ واحدٍ منَّا، وأعطى كُلَّ واحد منَّا. وهذا أيضًا يوصَف، نحو[3]:

وكُلُّ خَليلٍ غيرُ هاضِمِ نَفْسِهِ ....

ويوصف بها، حكى الخليل[4]: أكلتُ شاةً كُلَّ شاةٍ، ويَقبُح: أكلتُ كُلَّ شاةٍ، يريد على الوصف.

وأمَّا المقطوعة عن الإضافة، نحو: كُلٌّ ذاهبون - فحَذفوا الضمير اختصارًا، ونَوَّنوا. وزعم بعضهم أنَّ التنوين عِوَضٌ لا أصل، نحو [التنوين][5] في قولك: ساعتَئذٍ. وليس بشيء؛ لأنه يلزم البناء، وهو مُعرَبٌ بدخولِ العوامل رفعًا ونصبًا وجرًّا.

ولا تكون وصفًا ولا موصوفة، لا تقول: مررتُ بكلٍّ الصالحينَ، ولا بالصالحينَ كلٍّ.

---

(١) ط: وأما ما توهَّم.

(٢) في المخطوطات: ((أبو زيد السهيلي))، و((السهيلي)): ليس في البسيط. قلت: أبو زيد هذا هو أبو زيد الأنصاري لا السهيلي؛ فقد ذكر ابن جني في الخصائص ٣: ٣٢٦ أنَّ أبا زيد حكى هذا القول، وفيه: ((... فكسانا كلنا حلة ...)).

(٣) عجزه: لِوَصلِ خَليلٍ صارِمٌ أو مُعارِزُ. وهو للشماخ. الديوان ص ١٧٣ والكتاب ٢: ١١٠، ٣٣٥. الهاضم: الظالم. والصارم: القاطع. والمعارز: المنقبض.

(٤) الكتاب ٢: ١١٦.

(٥) التنوين: ليس في المخطوطات، وهو في البسيط ٢: ٦١٠.

وهل تدخلها أل أو لا؟ قيل: لا تدخله؛ لأنها مُرادةُ الإضافة، وهي معرفةٌ، يَدُلُّ عليه وجودُ الحال منها في قولهم: مررتُ بكلٍّ قائمًا[1]. وقيل: إذا قُطِعت عن خاصٍّ لم تدخلها أل أو بالإطلاق.

[٥: ١٩٧/ب] /واستُعملتْ نكرةً كـ(قَبْلٍ) و(بَعْدٍ)، فتقول: في كُلٍّ قد نَكَحتُ[2]، فيجوز دخول أل.

وكذلك (بعض)، ولأنها بمنزلة النصف والثلث، وهذه تُستعمَل نكراتٍ، وتَقبل أل، وكذلك كُلّ.

وتُستعمَل مبتدأةً ومَبنيَّةً على غيرها[3]. وقال السُّهَيليُّ[4]: يَضعُف فيها ذلك، بل ينبغي أن تكون مبتدأةً إما لفظًا أو معنًى، إلا أن يَمنع مانع، نحو: ﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[5]، ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾[6]؛ لأنه أريد التفصيل)). انتهى ما لُخِّصَ مِنَ (البسيط). وقد تقدَّم لنا الكلام على ما ذَهب إليه السُّهَيليُّ.

وقوله **ولا تَعرُّض في أجمعين** المسألة[7]. قال المصنف في الشرح[8]: ((مذهب البصريين التسوية بين كُلِّهم وأجمعينَ في إفادة العموم دون تَعَرُّضٍ لاجتماعٍ في

---

(١) الكتاب ٢: ١١٤.

(٢) خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً إلَى نَفْسها، وكانَتْ امْرَأَةً بَرْزَةً قد انْكَشفَ وَجْهُهَا، وراسَلَتْ، فقَالَتْ: إنْ سَأَلْتَ عَنِّي بَنِي فُلان أُنْبِئْتَ عَنِّي بما يَسُرُّك، وبَنُو فُلان يُنَبِئُونكَ بما يَزِيدُكَ فِيَّ رَغْبَةً، وعِنْدَ بَنِي فُلان مِنِّي خُبْرٌ. فقالَ: ومَا عِلْمُ هؤلاءِ بِك؟ قالَتْ: في كُلٍّ قَدْ نَكَحْتُ. اللسان والتاج (جلفع) وانظر المحكم ٢: ٤٣٥.

(٣) نحو: مررتُ بكلٍّ ذاهبًا.

(٤) انظر نتائج الفكر ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٥) سورة الإسراء: الآية ٨٤.

(٦) سورة مريم: الآية ٩٥.

(٧) يعني قوله: ((ولا تَعرُّضَ في أَجْمَعِينَ إلى اتحاد الوقت، بل هو ككُلٍّ في إفادةِ العموم مطلقًا، خلافًا للفرَّاء)).

(٨) ٣: ٣٠١.

وقتٍ وعدمِه.

وزعَمَ الفَرَّاءُ أنَّ أجمعينَ يُفيد أنهم كانوا مجتمعينَ في وقت الفعل.

والصحيح أنَّ ذلك ممكن أن يُرادَ وممكن[1] ألاَّ يُرادَ، فإمكانُ أن يُرادَ مُجْمَعٌ عليه، فأَغنَى ذلك عن دليل، وإمكان ألاَّ يُرادَ مُستَفادٌ مِن قوله تعالى: ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]؛ لأنَّ إغواءهم لا يكون في وقتٍ واحد».

* * *

(١) غ: ويمكن.

(٢) سورة الحجر: الآية ٣٩.

ص: فصل

التوكيدُ اللفظيُّ إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بموافقه معنًى، وإن كان المؤكَّد به ضميرًا متصلاً أو حرفًا غيرَ جواب لم يُعَدْ في غيرِ ضرورةٍ إلا معمودًا بمثلِ عامده أَوَّلاً أو مفصولاً. وإن عُمِدَ أَوَّلاً بِمَعمولٍ ظاهرٍ اختيرَ عَمْدُ المؤكَّدِ بضميرٍ، وفَصْلُ الجملتين بـ«ثُمَّ» إن أُمِنَ اللَّبسُ أجوَدُ مِن وَصلِهما. ويؤكَّد بضميرِ الرفعِ المنفصلِ المتصلُ مطلقًا، ويُجعَلُ المنصوبُ المنفصلُ في نحو «رأيتُكَ إيَّاكَ» توكيدًا لا بَدَلاً، وِفاقًا للكوفيين.

ش: كان قد قسم التوكيد إلى معنويٍّ ولفظيٍّ، ولما فَرَغَ مِنَ المعنويِّ أخذَ يُبيِّنُ أحكامَ اللفظيِّ، ويَشمَل اللفظيُّ المفردَ والمركَّبَ غيرَ الجملةِ والجملةَ، والمفردُ يَشمَل الاسمَ والفعلَ والحرفَ.

وهذا التأكيد ليس خاصًّا بالأسماء المعارف كغيره، بل يكون في النكرة، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[1]، وقال أعشى هَمْدان[2]:

أُتيحَ لهم حُـــبُّ الحيـــاةِ، فـــأَدْبَرُوا ... ومَرْجاةُ نَفسِ المرءِ ما في غَـــدٍ غَـــدِ

وفي المعرفة، قال علي بن أبي طالب[3]:

تَيَمَّمْتُ هَمْدانَ الـــذينَ هُـــمُ هُـــمُ ... إذا نابَ أَمـــرٌ جُنَّتِـــي وسِـــهامِي

وقال أعشى هَمْدان[4]:

مُرَّ، إنِّي قـــد امتَـــدَحْتُكَ، مُـــرًّا ... واثقًـــا أنْ تُثيبَنِـــي وتَـــسُرَّا

---

(١) سورة الفجر: الآية ٢١.

(٢) كذا! والبيت لأعشى قيس. الديوان ص ٢٤١.

(٣) العمدة ١: ٣٤ وشرح المصنف ٣: ٣٠١.

(٤) المفصل ص ١١٥.

مُرَّ ، يـا مُـرَّ مُـرَّةَ بْـنَ تُلَيْـدٍ ما وَجَـدْناكَ في الحَـوادِثِ غِـرَّا

وقال(١):

أخاكَ أخاك ، إنَّ مَن لا أخـا لـه كَساعٍ إلى الهَيجـا بِغَـيرِ سِـلاحِ

[٥: ١٩٨/أ] /وقال(٢):

أبوكَ أبـوكَ أَرْبَـدُ غـيرَ شَـكٍّ أَحَلَّكَ في الْمَخازي حيـثُ حَـلاَّ

ومثاله في الفعل(٣):

بئسَ مَقامُ الـشَّيخِ أَمْـرِسْ أَمْـرِسِ إمَّا علـى قَعْـوٍ وإمَّـا اقْعَنْـسِسِ

وقال(٤):

فـأينَ إلى أيـنَ النَّجـاةُ بِـبَغْلَتي أَتاكَ أَتاكَ اللاحِقُونَ ، احْبِسِ احْبِسِ

ومثاله في الحرف(٥):

لا لا أَبُوحُ بِحُـبِّ بَثْنَـةَ ، إنَّهـا أَخَـذَتْ علـيَّ مَواثِقًـا وعُهُـودَا

وقال(٦):

---

(١) هو قيس بن عاصم المنقري أو مسكين الدارمي. الكتاب ١: ٢٥٦ وديوان مسكين ص ٣٣ والحماسة البصرية ٢: ٩١٥ [٧٧٧] والخزانة ٣: ٦٥ - ٧٤ [١٦٧]. ونسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب ص ١٨١ إلى إبراهيم بن هرمة.

(٢) هو مساور بن مالك القيني كما في الأشباه والنظائر للخالديين ٢: ٢٧٠. ونسبه المرزوقي في شرح الحماسة ١: ٣١٤ [الحماسة ١٠١] لجميل، وعنه في ديوانه ص ١٩١. والبيت بلا نسبة في التنبيه ص ١٤٢ والخصائص ٣: ١٠٢. وانظر الحماسة ١: ١٨٥ [الحماسية ١٠٣] وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٢، فقد تتبع المحقق ما قيل في نسبته وروايته.

(٣) تقدم الرجز في ١٠: ١٤٠.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٦٨.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح الكافية القسم الأول ٢: ١٠٥٩، والمقاصد النحوية ٤: ١٦٠١ [٨٤٩]. ونسب في الخزانة ٤: ١٥٩ - ١٦٠ [٣٦٠] لجميل بثينة.

(٦) الإنصاف ١: ٧٥ [المسألة ١٠] وشرح المصنف ٣: ٣٠٢.

فمـــا الـــدُّنيا بِباقيـــةٍ بِحُـــزْنٍ　　أَجَـــلْ لا لا ، ولا بِرَخـــاءِ بـــالِ

وقال الكميت[1]:

ليتَ شِعري ، هل ثُمَّ هل آتِيَـنْهُمْ　　أم يَحُـــولَنَّ دُونَ ذاكَ حِمـــامي

ومثالُه في المركَّب[2]:

فتِلكَ وُلاةُ السّوءِ ، قد طالَ مُلكُهم　　فَحَتّـامَ حَتّـامَ العَنـاءُ الْمُطَـوَّلُ

ومثالُه في الجملة[3]:

أيـــا مَـــنْ لَـــسْتُ أَقْـــلاهُ　　ولا في البُعْـــدِ أنْـــساهُ

لَــــكَ اللهُ علــــى ذاكَ　　لَــــكَ اللهُ لَــــكَ اللهُ

وقال آخر[4]:

قُـــمْ قائمًـــا قُـــمْ قائمـــا　　لَقِيـــتَ خَـــيرًا دائمـــا

وقال[5]:

ألا حَبَّـــذا حَبَّـــذا حَبَّـــذا　　حَبيـــبُ تَحَمَّلْـــتُ فيـــه الأَذَى

وقال آخر[6]:

قُمْ قائمًا ، قُمْ قائمًا ، قُـمْ قائمَـا　　إنَّـــكَ لا تَرجِـــعُ إلا ســـالِمَا

وقوله **أو تقويتُه بموافقِه معنًى** يَشمَل توكيدَ الضميرِ المستكنِّ والبارزِ المتصلِ

---

(١) الديوان ص ٥٠٩ وشرح المصنف ٣: ٣٠٢ وشرح أبيات المغني ٦: ٦٣ - ٦٥ [٥٦٦].

(٢) البيت للكميت. شرح هاشمياته ص ١٦٠. حتّام: إلى متى. والمطوَّل: الطويل.

(٣) شرح المصنف ٣: ٣٠٢.

(٤) لم أقف عليه بهذه الرواية، وقد تقدم في ٩: ١٥٩، والشطر الثاني: «صادفتَ عبدًا نائما». وفي الصاحبي ص ٣٩٤: «لقيتَ عبدًا نائما».

(٥) تقدم في ١٠: ١٧١.

(٦) لم أقف عليه.

بالمنفصل، نحو: قم أنتَ، وقمتُ أنا. والفعلِ باسمِ الفعل، كقول الشاعر[1]:

فَرَّتْ يَهُودُ ، وأَسْـــلَمَتْ جيرانَهـــا   صَمِّي لِما فَعَلَــتْ يَهُـــودُ صَـــمَامِ

وقول الآخر[2]:

[اذهبْ إليكَ ، فإني مِن بَني أَسَـــدٍ   أهلِ القِبابِ وأهلِ الخَيلِ والنـــادي]

وأجاز بعضهم تأكيد المضمَراتِ المنفصلةِ بالمبهَمات، وجَعل مِن ذلك قوله تعالى: /﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[3] ونحوه. [٥: ١٩٨/ب]

وقال الزَّجَّاج[4] في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾، إنَّ: هو كناية عن الإخراج؛ لأنَّ الفِدية تدلُّ عليه، ثم أُعيدَ ذِكرُه توكيدًا، كأنه قال: وإخراجُهم محرَّم عليكم إخراجُهم. فيَظهر مِن كلامه جوازُه في المنفصل إلا أن يُريد البدل على التأكيد.

وقوله **وإن كان المؤكَّد به ضميرًا متصلاً** إلى آخره[5]. مثالُ الضمير المتصل التاءُ مِن قُمْتَ، فإذا أردت تأكيد التاء فلا بُدَّ مِن إعادةِ ما اتَّصَلَ به، فتقول: قُمْتَ قُمتَ، ورأيتُكَ رأيتُك، وزيدٌ مررتُ بِه به.

ومثالُ الحرفِ غيرِ الجواب، فتقول في تأكيد إنَّ: إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ.

---

(١) هو الأسود بن يعفر. الديوان ص ٦١ وإيضاح الشعر ص ٦ وفيه تخريجه. صَمِّي: زيدي. وصَمام: اسم للداهية. وقال أبو عبيد في كتاب الأمثال ص ٣٤٩: «صمي، أي: اخرسي يا داهية». وهو مثل يضرب للرجل يأتي الداهية.

(٢) موضع البيت بياض في المخطوطات، وهو لعبيد بن الأبرص. الديوان ص ٤٩ وإيضاح الشعر ص ٦، وفيه تخريجه. والشاهد في قوله: اذهب إليك، فإنَّ إليك اسم فعل بمعنى تَنَحَّ، وقد أكّد به الفعل اذهب. وانظر شواهد أخرى لذلك في إيضاح الشعر ص ٥ - ٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨٥. ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ١٦٧. والفقرة بلفظها منسوبة للزجاج في البسيط لابن العلج ٢: ٥٩٣.

(٥) يعني قوله: «وإن كان المؤكّد به ضميرًا متصلاً أو حرفًا غيرَ جوابٍ».

واحترز بقوله «غيرَ جَوابٍ» مِن نحو: نَعَمْ، ولا، وأَجَلْ، فإنه يجوز: نَعَمْ نَعَمْ، ولا لا، وأَجَلْ أَجَلْ، في الجواب؛ لأنه قائم مقام جملة.

وقوله **لم يُعَدْ في غيرِ ضرورة** مثالُه في الضرورة قولُه[1]:

فــلا واللهِ لا يُلفَــى لِمـا بِــي ... ولا لِلمــا بهـم أبــدًا دَواءُ

وكذا قال ابن عصفور[2]: «لا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلا في الضرورة»، وأنشد هذا البيت. ونصّ على ذلك ابن السراج[3].

وقال السهيلي: «وفي الحرف نحو: لا لا، نَعَمْ نَعَمْ، وأمّا غير لا ونَعَمْ مِنَ الحروف فلا يكون تكراره على جهة التوكيد إلا مع ما دخل عليه من اسم أو فعل» انتهى.

وقد أشار الزمخشري في «المفصَّل»[4] إلى توكيد الحرف غير الجواب بإعادته وحده ،نحو: إنَّ إنّ زيدًا قائمٌ. وأجاز ذلك ابن هشام.

قال المصنف في الشرح[5]: «وقوله مردود لعدمِ إمامٍ يُستَنَد إليه وسَماعٍ يُعتَمَد عليه، ولا حُجَّةَ في قول الشاعر[6]:

إنَّ إنَّ الكَــريمَ يَحْلُــمُ مــا لم ... يَــرَيَنْ مَــنْ أَجــارَهُ قــد ضِــيما

فإنه مِنَ الضَّرورات».

وقال ابن هشام: ومما يَقرُب مِن تكرير اللفظ قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، وعَطْشانُ

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٩٦.

(٢) المقرب ١: ٢٣٨.

(٣) الأصول في النحو ٢: ١٩ - ٢٠.

(٤) المفصل ص ١١٥.

(٥) ٣: ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٦) المقاصد النحوية ٤: ١٥٩٤ [الشاهد ٨٤٣].

نَطْشانُ، وعِفْرِيتٌ نِفْرِيتٌ، وقَبِيح مَقِيح، وتأكيد الضمائر المنصوبة والمجرورة، وجاء من تكرير معنى اللفظ: قامَ وقفَ زيدٌ، وجلسَ قعدَ أخوك.

وقوله **إلا مَعمُودًا بِمِثْلِ عامِدِه أوَّلاً** هو ما مَثَّلْنا به قبلُ مِن نحو: قُمْتَ قُمتَ، ورأيتُكَ رأيتُك، وزيدٌ مررتُ به به، وقال الشاعر[1]:

لَيتَني لَيـــتَني تَوَقَّيـــتُ مُـــذْ أَيْـــ ـــفَعْتُ طَوْعَ الهَوى ، وكُنْتُ مُنِيا

وقولُه أو **مَفصولاً** مِثالُه قولُه تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[2]، فأكّد ﴿أَنَّكُمْ﴾ بـ﴿أَنَّكُم﴾. ويجوز أن يكون ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ في موضع مبتدأ، خبرُه ﴿إِذَا مِتُّمْ﴾.

وإن فُصِلَ بينَهما بحرفِ عطفٍ جازَ، كقولِ الراجز[3]:

حـــتى تَراهـــا ، وكـــأنّ وكـــأنْ أَعْناقَهـــا مُـــشَدَّداتٌ في قَـــرَنْ

[٥: ١٩٩/أ] /وقولِ الكُميت[4]:

ليتَ شِعْرِي ، هلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَـــنْهُمْ ....

وقولِ الآخر[5]:

ليتَ ، وهـــل يَنفَـــعُ شـــيئًا لَيـــتُ لَيـــتَ شَـــبابًا بُـــوعَ فاشْـــتَرَيتُ

ومِنَ الفصلِ المسموعِ الفصلُ بالوقف، كقوله[6]:

---

(١) شرح المصنف ٣: ٣٠٤. ظ: مذ أينعتُ.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٣٥.

(٣) تقدم الرجز في ٥: ١٧٣.

(٤) عجز البيت: ((أم يَحولَنَّ دونَ ذاك حِمامي)). وقد تقدم في ص ٢٢٣.

(٥) تقدم البيت في ٦: ٢٧١.

(٦) تقدم في ٤: ٢٦١. وأوله في المخطوطات: ((لا لا ينسك الأسى شيئًا)). الحِمام: الموت.

لا يُنْسِكَ الأَســـى تأسِّــيًا ، فمـــا   ما مِـــن حِمـــامٍ أحـــدٌ مُعْتَـــصِما

وقوله **وإن عُمِدَ أَوَّلاً بِمعمولٍ ظاهرٍ اختيرَ عَمْدُ المؤكِّدِ بضمير** المختار مررتُ بزيدٍ به، وهو أَجْوَدُ مِن: مررتُ بزيدٍ بزيدٍ، قال تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1] ، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[2] . ومِنَ النحويين مَن يُعرب ((به)) و((فيها)) بدلاً.

وقوله **وفَصْلُ الجملتين** المسألة[3]. مثالُه ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[4] ، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[5] .

فإن لم يُؤمَن لبسٌ لاحتمالِ كونِ الثانيةِ غيرَ توكيدٍ، نحو: ضربتُ زيدًا ثُمَّ ضربتُ زيدًا - تُركَ العاطفُ إذا أريد التأكيد؛ لأنَّ ذِكْرَه يُخِلُّ بالتوكيد، ويُوهِمُ أنَّ الضَّرب الثانيَ غيرُ الأول.

وقال ابن السَّرَّاج[6] في قول الشاعر[7]:

ألا يا اسْلَمِي، ثُمَّ اسْلَمِي، ثُمَّتَ اسْلَمِي   ثَـــلاثُ تَحِيَّـــاتٍ وإنْ لم تَكَلَّمِـــي

إنه من التوكيد اللفظي.

وقوله **ويؤكَّد بضميرِ الرفعِ المنفصلِ المتصلُ مطلقًا** الضميران إن اتَّفَقا لفظًا فلا يجتمعان اتِّفاقًا؛ لأنه لا نظيرَ له من الأسماء الظاهرة كذلك - وهي الأصل - إلا في التأكيد اللفظي، و لم تَقْوَ الضمائرُ قُوَّتَها لأنها كالحروف.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٧.

(٢) سورة هود: الآية ١٠٨.

(٣) يعني قوله: ((وفَصْلُ الجملتين بـ(ثُمَّ) إن أُمِنَ اللَّبسُ أَجْوَدُ مِن وَصلِهما)).

(٤) سورة التكاثر: الآيتان ٣ - ٤.

(٥) سورة الانفطار: الآيتان: ١٧ - ١٨.

(٦) الأصول ٢: ١٩.

(٧) هو حميد بن ثور. الديوان ص ١٣٣ والعمدة ١: ٥١٣. والبيت بلا نسبة في الحماسة ٢: ١٢١ [الحماسية ٥٧١] والأصول ٢: ١٩.

وإنِ اختَلَفا فذهب س إلى أنهما لا يجتمعان، فلا تقول: رأيته هو إياه، استغنَوا بأحدهما عن الآخر لاتحادهما في المعنى. وإنما كان كذلك ـ بخلاف الظاهر، نحو: مررتُ بالقومِ كُلِّهم أجمعِينَ أكتَعِينَ ـ لضعفه كما في الاتفاق، ولأنهما تأكيدان، فأَشْبَها إنَّ واللام. وجوَّز ذلك بعضُهم حملاً عليه لأنه أَقوَى مِنَ اللفظيِّ.

وكذلك لو اجتَمعا معَ الفصلِ لم يكن على رأيِ س[1] لفظًا؛ لأنه تأكيد في المعنى. فهذه الثلاثة يُغني كلٌّ منها عن صاحبه، فلا تقول: ظَنَنْتُه هو إيَّاه خيرًا منه، تجعل الأول فصلاً. وقد تقدَّمت مسألة الفصل في فصله في «باب المضمَر» مكملة، فتُطالَع هناك[2].

ويَعني المصنفُ بقوله «مطلقًا» المرفوع والمنصوب والمجرور، نحو: قمتُ أنا، ورأيتُكَ أنتَ، ومررتُ بكَ أنتَ.

وهذا التأكيد عند النحويين مِن قَبيل التأكيدِ اللفظيِّ؛ لأنَّ التأكيد في الاسم /عندهم على ضربين: أحدهما أن تكرِّر الاسم بلفظه. والآخر أن تكرِّره باللفظ الذي كان ينبغي أن يكون عليه، وهو هذا. وإنما جعلوه مِن قَبيله لأنَّ المضمَرات مِن قَبيل الأسماء المبنيَّة، فبابُها أن تكون في أحوالِ الإعرابِ على صورةٍ واحدةٍ، نحو: مَنْ، وما، فكان يكون ضميرُ الخطابِ في الأحوال أنتَ، والمخاطبةِ أنتِ، والغائبِ هو، والغائبةِ هي، وضميرُ المخاطَبِينِ والمخاطَبَتَينِ أنتما، والغائبَينِ والغائبَتَينِ هما، والمخاطَبِينَ أنتم، والمخاطَباتِ أنتُنَّ، والغائبِينَ هم، والغائبات هُنَّ، والمتكلِّم وحدَه مذكَّرًا أو مؤنثًا أنا، ومع غيره نحن، إلا أنه لَمَّا كان بَدَلاً مِنَ الظاهر، والظاهرُ أصلُه أن يكون في آخره علامةُ إعرابٍ تَدُلُّ على أنه مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ ولا يكون بخلاف ذلك إلا أن يَعرِض له عارضٌ يُوجب بناءه ـ أَجْرَوا المضمَرَ مُجرَى ما هو بدلٌ منه في أن يكون في اللفظ ما يُشْعِرُ بموضعه مِنَ الإعراب، فاختَلَفتِ الصيغُ إشعارًا بذلك؛ إذ لا يَدخل الإعراب فيها لبنائها.

[٥: ١٩٩/ب]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٨٩.

(٢) انظر الجزء الثاني ص ٣٠٤.

ويدلُّ على أنَّ الأصل في الضمائر ما ذكرناه، وأنَّ تَغَيُّرَ صِيَغها بحسب العوامل إجراءٌ لها في ذلك مُجرَى ما هي بَدَلٌ منه - أنها لَمَّا وقعتْ فصلاً فلم يكن لها موضع من الإعراب عادت إلى أصلها؛ فلمَّا أكَّدوا المضمَر بالمضمَر أَعادوا المضمَر إلى اللفظ الذي كان ينبغي أن يكون عليه؛ لأنَّ الضمير المؤكِّد هو المؤكَّد[(١)] في المعنى، والضمير المؤكَّد قد اختلفت بنيته للدلالة على موضعه من الإعراب، فاستُغني بذلك عن اختلاف بنية الضمير المؤكِّد، ولا يفعلون ذلك في البدل، بل يقولون إذا أرادوا البدل: قمتَ أنتَ، ورأيتُكَ إيَّاك، ومررتُ بكَ بك، يجعلون صيغة الضمير المبدَل على حسب موضعه من الإعراب. وسببُ ذلك أنَّ البدل في تقديرِ جملة مستأنَفة مِن حيثُ كان في نِيَّةِ تَكرارِ العامل؛ فلم يُجعَل تَغَيُّر صيغةِ الضمير المبدَلِ منه مُستَغنًّى به عن تغيير صيغة المضمَر الواقعِ بَدَلاً مِن حيثُ لم يكن الضميران من جملة واحدة.

فإن قال قائل: ما الدليل على أنَّ صيغة الضمير الواقع بدلاً إنما تكون على حسب موضعه من الإعراب؟

فالجواب أن تقول: الذي يدلُّ على ذلك قول العرب: رأيتُ زيدًا إيَّاه، ولا يقولون: رأيت زيدًا هو؛ لأنَّ الضمير هنا إنما يكون بدلاً لا تأكيدًا مِن جهةِ أنَّ المظهَر لا يؤكَّد بالمضمَر.

وقوله **ويُجعَلُ المنصوبُ** المسألة[(٢)]. قال المصنف في الشرح[(٣)]: «قولهم عندي أصحُّ مِن قول البصريين؛ لأنَّ نِسبةَ المنصوبِ المنفصلِ مِنَ المنصوبِ المتَّصِلِ في نحو رأيتكَ إياك كنِسبة المرفوعِ المنفصلِ مِنَ المرفوعِ المتَّصِلِ في /نحو: فعلتَ أنتَ؛ [٥: ٢٠٠/أ] والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماع، فَلْيَكُنِ المنصوبُ توكيدًا لِيَجريَ المتناسبانِ مَجْرًى واحدًا»

---

(١) هو المؤكد في المعنى والضمير المؤكد: سقط من ظ.

(٢) يعني قوله: «ويُجعَلُ المنصوبُ المنفصلُ في نحو رأيتُك إيَّاكَ توكيدًا لا بَدَلاً، وِفاقًا للكوفيين».

(٣) ٣: ٣٠٥.

انتهى.

أمَّا قوله «والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماعٍ» فإنْ عَنى أنه لا يجوز فيه غيرُ التوكيد فليسَ بإجماع؛ ألا ترى أهم قد أَعربوا أنتَ في قولك قُمتَ أنتَ بدلاً، فصار أنتَ باعتبارِ جوازِ تأكيدِ المضمَرِ المتصلِ مطلقًا بالضمير المرفوع المنفصل تأكيدًا؛ وباعتبارِ أنَّ الضمائر يجوز أن تُبْدَلَ مِنَ الظواهر فتَختلفَ صِيَغُها باختلافِ إعرابِ الظواهر بَدَلاً؛ تقول: رأيتُ زيدًا إياه، وقام زيدٌ هو، فتُعرِبُه بَدَلاً، ولا يُعرَب توكيدًا؛ لأنَّ المظهَر لا يؤكَّد بالمضمر، فالضميرُ المنفصل إذا طابَقَ الضميرَ قَبلَه المتصلَ، فاختَلفَ باختلافِه - لا يكون توكيدًا صناعيًّا، وإنما هو بَدَلٌ، وإذا لم يُطابِقْ، وكان بصيغةِ المرفوعِ - كان تأكيدًا لذلك المضمَرِ المتصل.

فالصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون مِن أنَّ إيَّاكَ مِن رأيتُكَ إيَّاكَ بدل لا توكيد[1]؛ لأنه طابَقَ ما قَبلَه، فلو كان رأيتُكَ أنتَ كان توكيدًا.

مسائل لها مسيس بهذا الباب:

الأولى[2]: أجاز الفراء: مررتُ بالرجلينِ كِلاهما، بالألف، ومنعها البصريون.

الثانية: أجاز الكسائيُّ والفراءُ إجراء كِلا مع المظهَر مُجراها مع المضمَر، ومَنع ذلك البصريون، وتقدَّم في «باب التثنية» نقلُ المصنف أنَّ ذلك لغةُ كِنانة[3].

الثالثة: أجاز البصريون: كِلاكما يَنطلق، ويَنطلقانِ، وتنطلقان، ومَنع الأخفشُ الأخيرة.

* * *

(١) الذي في المخطوطات: بدلاً لا توكيدًا.

(٢) تقدمت المسألة في ١: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) تقدمت المسألة في ١: ٢٥٤، وذكر الشارح ثَمَّ أنَّ الذي عزاها إلى كنانة هو الفراء، وقد خرَّجناها هناك.

ص: باب النعت

وهو التابعُ المقصودُ بالاشتقاق وَضْعًا أو تأويلاً، مَسُوقًا لتخصيصٍ، أو تعميمٍ، أو تفصيلٍ، أو مدحٍ، أو ذمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، أو إبهامٍ، أو توكيد. ويُوافقُ المتبوعَ في التعريف والتنكير، وأمرُه في الإفراد وضِدَّيه والتذكيرِ والتأنيثِ على ما ذُكر في إعمالِ الصفة. وكونُه مَفُوقًا في الاختصاصِ أو مُساويًا أكثرُ مِن كونه فائقًا، ورُبَّما تَبِعَ في الجرِّ غيرَ ما هو له دونَ رابطٍ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وقد يُفعَلُ ذلك بالتوكيد.

ش: يقال فيه نعتٌ، وهو اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، ووَصْفٌ وصِفة. ورُبَّما أطلقَ س[1] والأخفشُ[2] والمبردُ[3] على التأكيد الصفة. وكان المناسب أن يبدأ في التوابع بالنعت؛ لأنه إذا اجتمعَ مع غيره فالحكمُ أن يُبدأ به.

فقوله **التابعُ** جنس يشمل سائر التوابع.

وقوله **المقصودُ بالاشتقاق** فصل يُخرج بقية التوابع. وقال «المقصود بالاشتقاق» ولم يقل «المشتق» احترازًا مما كان في الأصل مشتقًّا، وكان قبل الغلبة صفة، فلما غلب صار التعيين به أكمل /من العلم الموضوع أولاً، وذلك نحو الصِّدِّيق تابعًا لأبي بكر، والصَّعِق تابعًا لخُوَيْلد[4]، فأُعرِب عطف بيان إذ اشتقاقه في تابعيته غير مقصود، بخلاف النعت، فإنه مقصودُ الاشتقاق بالوضع. [٥: ٢٠٠/ب]

---

(١) الكتاب ٢: ١١٦ - ١١٧، ٣٥١، ٢٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٥.

(٢) معاني القرآن له ١: ٢١٨، ٢: ٣٢١، ٥١٤.

(٣) المقتضب ٣: ٢٢١٠، ٣٤٢.

(٤) هو خويلد بن نُفَيل بن عمرو بن كلاب. ذكروا أنه كان يُطعم الناس بتهامة، فهبت ريحٌ فسَفَتْ في جفانه التراب، فشتمها، فرُمي بصاعقة، فقتلَتْه. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧: ٢١ وجمهرة أنساب العرب ص ٢٨٦.

وقوله **وَضْعًا** مثاله: مررتُ برجلٍ كريمٍ، أو **تأويلاً** كرجلٍ ذي مال. وتمَّ الحد بقوله «وَضْعًا أو تأويلاً».

وشرطَ[1] بعض النحويين في النعت أن يكون ثابتًا مصاحبًا للمنعوت[2]؛ لأنَّ صفة الشيء ثابتة له؛ لأنها لو لم تكن ثابتة لكانت منفيَّة، فلا يَصدُق على ما ليس أبيضَ أنه أبيض، ولهذا قالوا: إذا وُصف بالفعل العلاجيِّ أو الأشياءِ الماضيةِ المنقطعةِ فعلى تأويلِ وصفٍ آخَرَ حاصلٍ دَلَّ عليه هذا؛ ولأجل هذا لم يجعلوا الصفات المشبَّهة في تأويل زمان، كابن السرَّاج[3] وغيره، ومنهم مَن[4] جعلَها للحال لأنها ثابتة.

وأمَّا الأفعال العلاجيَّة فما كان منها ماضيًا[5] أو مستقبلاً فتأويلُه: مقدَّرٍ، أو معتقدٍ، وهذا ظاهر كلام ابن السَّرَّاج[6]، وأبي علي في التذكرة[7].وكذلك إذا كان بالألف واللام، نحو: الضاربُ زيدًا أمسِ.وفي الفعل المستقبل إذا كان صفة كذلك.

فأمَّا إذا كان على جهةِ اللقب فلا يحتاج إلى تقديرٍ؛ لأنه يكون كالاسم الثابت، نحو: قاتِلِ بِسْطام[8]، ونحوه، لا تريد أنه فعلَ قتلاً. وكذلك لو قلت: مررتُ برجلٍ ملازِمِك، تريد جَعْلَه بمنْزلة صاحبك - لم تحتج إلى تقديرِ ما ذكرناه.

قال صاحب «البسيط»[9]: «والذي يظهر لي أنه لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنَّ الصفة لا يُقصَد بها حصول شيء في المحل موجود، بل إمَّا كذلك وإمَّا مجازًا

---

(١) وشرط ... لم تحتج إلى تقدير ما ذكرناه: من البسيط لابن العلج ١: ٦٨ - ٦٩.

(٢) تقدم تحرير القول في هذه المسألة في ١١: ١٤ - ١٥.

(٣) الأصول ١: ١٣٣.

(٤) كالجزولي في المقدمة الجزولية ص ١٥١.

(٥) نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا أمسِ.

(٦) الأصول ١: ١٢٥.

(٧) مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها ص ٤٠١.

(٨) هو عاصم بن خليفة بن مَعقِل. وبسطام هو ابن قيس الشيباني.جمهرة أنساب العرب ٢٠٦.

(٩) البسيط لابن العلج ١: ٦٩ - ٧١.

تقديريًّا، ولذلك يصفون بفعل السبب، كأنه عندهم ثابت للمسبَّب أو يعود عليه منه شيء، فعلى هذا يصفون بالأفعال الماضية على تقدير استمرارها وأنه قد اكتسب منها وصفًا، والعربُ تفعل ذلك في الدعاء، وتصف بالمستقبل على تقدير توهُّم حصوله،والعرب تفعل ذلك في الصفات غير العلاجيَّة بحكم المآل، كقوله[1]:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيرِ تَواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

فوصفها بالخُشَّع وإن كان بعد الإتيان. وكذلك قوله، أنشده ابن السكيت[2]:

لولا بنو ذُهْلٍ لَقَرَّبْتُ مِنكُمُ إلى السَّوطِ أشياخًا سَواسِيةً مُرْدَا

يريد أنه يحلق لحاهم، فيصيرون مردًا.

ويظهر من كلام س أنه لم يتأوَّل ما تقدَّم على ما ذكروه، ويدلُّ على ما ذكرناه أنه لو كان على جهة الثبوت لم يعمل عمل الفعل لقوَّة الاسمية».

وذكر المصنف ما يجيء له النعت من المعاني، وشرح المصنف هذه المعاني[3]:

«فالمسوق لتخصيص نحو ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[4]، و﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾[5].

/وللتعميم:إنَّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، ويَحشر الناسَ الأوَّلينَ والآخرينَ. [٥: ٢٠١/أ]

وللتفصيل: مررتُ برجلين عربيٍّ وعَجَميٍّ. وللمدح: سبحانَ اللهِ العظيمِ. وللذمِّ: أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرجيمِ. وللتَّرَحُّم: لَطَفَ اللهُ بعبادِه الضعفاءِ. وللإبهام: تَصَدَّقتُ بصدقةٍ كثيرةٍ، أو قليلةٍ. وللتوكيد: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾[6]» انتهى.

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١٩٠.

(٢) أنشد البيت مؤرج في كتاب الأمثال ص ٥٤ وذكر أنه لابن توسعة أو لمشرد الأقران السدوسي. ونسب في اللسان (سوا) لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ٣: ١٨٦١.

(٣) ٣: ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٦) سورة النجم: الآية ٢٠.

وقال أصحابنا[1]: معاني النعت تخصيصُ نكرةٍ، وزوالُ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ، ومدحٌ، وذمٌّ، وترحُّمٌ، وتوكيدٌ.

والأصل في الصفة أن تكون للنكرة؛ لأنَّ المعرفة حَقُّها أن تَستغني بنفسها، وإنما وُصفت لَمَّا دخلَها ضَربٌ مِنَ التنكيرِ بسببِ الاشتراكِ العارضِ، وأمَّا النكرةُ فهي موضوعة على الإبهام، فافتَقَرتْ للصفة لتختصَّ[2] وتَقْرُبَ مِنَ المعرفة، فتقع بها حينئذٍ الفائدة.

واندرجَ في قولِ المصنف «لتخصيصٍ» زوالُ الاشتراكِ العارضِ في المعرفة، ولذلك مَثَّل ذلك بالمعرفة، وهو قوله ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾.

وقال ابن كيسان: النعت يكون من خِلقة، نحو طويل، أو فعلٍ مشهورٍ، نحو عالم، أو نَسَبٍ، نحو قُرَشيّ، أو حِرفةٍ، نحو بَزَّاز[3].

وتبعه الفارسيُّ في بعض ذلك، فقال[4]: «النكرة توصف بخمسة أشياء: حِلية، وهو ما كان خِلقة كالزُّرقة والطُّول والحُسن. وما كان فِعلاً نحو الذَّهاب والنَّوم. وما كان غيرَ عِلاجٍ ولا حِليةٍ نحو العِلم والفَهم والظَّرف والعَقل والحُزن والفَرَح، والنَّسَب بياءي النسب كهاشميّ. أو بالصفة نحو بَزَّاز ونابِل[5] وذو بمعنى صاحب، وهو الخامس».

قال بعض أصحابنا: والوصف بـ(ذي) نوعٌ من الوصف بالنَّسَب، فبرجلٍ دارِعٍ وذي دِرْعٍ سواء، وكذلك بَتِّيّ وبتَّات[6] وذو بُتُوت. وإنما فَصَلَه الفارسيُّ منه

---

(١) المقرب ١: ٢١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٩٣ ولابن أبي الربيع ١: ٢٩٧.

(٢) فيما عدا ك: لتخصيص.

(٣) البزّاز: بائع البزّ، والبَزّ: الثياب.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٧٥ - ٢٧٦، باختصار وتصرف.

(٥) النابل: الذي يعمل النَّبل.

(٦) البتّات: بائع البَتّ، وهو متاع البيت.

لأنَّ الإضافة في بَتِّيّ بإدخال ياء النسب على المضاف إليه، وهو البَتُّ، وفي بَتَّات بصيغة مشتقة من لفظ المضاف إليه، والإضافة بـ(ذي) ليست كذلك.

وقوله **ويُوافِقُ المتبوعَ في التعريف والتنكير** إذا كانت الصفة تابعة للموصوف في الإعراب كانت وفق الموصوف في التعريف والتنكير، فإن قُطعت لم يَلزم ذلك، قال ذو الرُّمَّة[1]:

لقد حَمَلَتْ قَيسُ بنُ عَيلانَ حَرْبَها   على مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوائبِ والحَرْبِ

أخاها إذا كانتْ غِضابًا سَما لَها   على كلِّ حالٍ مِنْ ذَلُولٍ ومِنْ صَعْبِ

ألا ترى أنَّ مستقلاً نكرة، وصفتُه المقطوعة عنه - وهي أخاها- معرفة.

قال المصنف في الشرح[2]: «متبوعُ النعتِ يَعُمُّ ذا النعت الجاري عليه لفظًا ومعنًى، كرأيت رجلاً طويلاً ذا ثوب قصير، وذا النعت الجاري عليه لفظًا ومعناه لِما بعده، كرأيت رجلاً طويلاً ثوبُه قصيرةً قامته، فلذلك قلت: (ويوافقُ المتبوعَ)، /ولم أقل: (ويوافقُ المنعوتَ)؛ لأنَّ المنعوت إنما يَصدُق حقيقةً على مُتْبَع ما هو له لفظًا ومعنًى لا على المتبَع لفظًا لا معنًى، وكِلا النوعين مُراد» انتهى. [٥: ٢٠١/ب]

وإنما لَزِمت الموافقة في التعريف والتنكير ولم تَجُز المخالفة فتُنعَتَ النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة لِما يَلزَم في ذلك من التدافع؛ لأنَّ في التنكير إبهامًا على المخاطَب، وفي التعريف إيضاحًا للمسمَّى، والنعتُ هو المنعوت في المعنى، فتَدافَعا.

---

(١) ليسا في ديوانه الذي حققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح. وهما للأخطل في شرح الجمل المنسوب للخليل ص ٦٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦: ١٥٢ وشرح أبياته ١: ٥٠٨. وهما في ديوان الأخطل ١: ٤٣ - ٤٤ مع اختلاف في الرواية. وهما في الكتاب ٢: ٦٥، وقبلهما فيه: «وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصبًا»، وهذا القول لا يعني أنهما لذي الرمة. المستقلّ: الناهض بما حُمِّل. والنوائب: جمع نائبة، وهي المصيبة.

(٢) ٣: ٣٠٧.

وزعم أبو محمد بن السِّيد[1] أنَّ سبب امتناع ذلك كونُ المنعوتِ في أكثرِ مواضعِه لا يتبيَّن إلا بالنعت، فصار هو والنعتُ كالشيء الواحد، ولا يصحُّ أن يكون شيء واحد معرفةً نكرةً في حالة واحدة مِن جهةٍ واحدة.

ورُدَّ ذلك بأنه يَلزَم عليه ألاَّ يجوز وصفُ العَلَم بما عُرِّف بأل أو بالإضافة؛ لأنه لا يجتمع تعريف العلمية وتعريف أل أو الإضافة في حالٍ واحدة، وألاَّ يجوز وصف الاسم لا على لفظه ولا على موضعه؛ لأنه لا يكون شيء واحد معربًا بإعرابين مختلفين ولا متفقين في حال واحد، وألاَّ يجوز وصف المنصرف بغير المنصرف ولا العكس لِما يَلزَم مِن أن يكون شيء واحد في حالة واحدة منصرفًا وغير منصرف.

وقال الفارسيُّ[2]: السببُ في ذلك كونُ النكرة تدلُّ على الشِّياع والمعرفة مخصوصة؛ فنِسبتُها منها كنِسبة الجمع من المفرد، والصفة هي الموصوف في المعنى، فكما لا يجوز أن يكون الجمع واحدًا ولا العكس كذلك لا يجوز وصف النكرة بالمعرفة ولا العكس.

ورُدَّ عليه بأنه يلزم ألاَّ يجوز الإخبار بالنكرة عن المعرفة، كما لا يجوز الإخبار عن المفرد بالجمع.

وقال أبو الحسن بن الباذش: إنما لم تُنعت النكرة بالمعرفة لأنَّ حقَّ المعرفة التقديم وحقَّ النكرة التأخير، فتَدافَعا. ولم تُنعَت المعرفة بالنكرة لأنَّ نَعْتَ المعرفة لإزالة التنكير العارض فيها، والنكرةُ يَلزَمها التنكير، فلا يُزيله عن غيرها.

فإن قيل: قد تُنعت المعرفة بغيرِ إزالةِ تنكيرٍ ولا اشتراك، كالنعت للمدح، والذَّمِّ، والتَّرَحُّمِ، والتأكيدِ كـ(أَمْسِ الدابِرِ)، ولتبيين النسب كالفرزدق بن غالب، ويَشْجُب بن يَعْرُب.

---

(١) إصلاح الخلل ص ٨١.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٧٥.

قيل: الأصلُ في النعت تخصيصُ النكرة وإزالةُ الاشتراك العارض في المعرفة، وما سِوى ذلك دخيلٌ في النعت وفرعٌ عليه، والتعليلُ إنما يأتي على الأصل المعتَمَدِ عليه. انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف مِن موافقتهما في التعريف والتنكير هو مذهب س[1] وجمهور البصريين، إلا أن يكون الموصوف المعرَّف بلام التعريف غيرَ مقصودٍ به إلى شخص بعينه والصفةُ أَفعَلُ مِن أو مِثْلُك وأخواتُه، فإنها تجري عليه وإن كانت نكرة، نحو قولك: ما يَحسُن بالرجلِ مِثلِك أن يفعلَ، وما يَحسُن بالرجلِ أَفْضَلَ منك أن يفعلَ[2].

قال س[3]: «وزعم الخليل /أنه إنما جُرَّ على نية الألف واللام، ولكنه لا تدخله الألف واللام». قال[3]: «وزعم أنه لا يجوز في (ما يَحسُن بالرجلِ شبيه بك) الجرُّ؛ لأنك تقدر فيه الألف واللام». وسوَّغَ وصفَ الرجلِ ونحوِه - وهو معرفة - بِمِثْلِك وأَفْضَلَ منك وشِبْهِهما - وهي نكرات - لأنَّ أل في الرجل ليست للعهد، فما دخلت عليه ليس معينًا، ومِثْلُك وأَفْضَلُ منك شائعان، وهما بمَنْزلة المعرفة بكونهما لا يقبلان أل، فاجتمع التابع و المتبوع في كونهما غير مقصودَينِ بأعيانهما وفي أنهما لا يقبلان أل، فحسُن النعت. [٥: ٢٠٢/أ]

وقال س[4]: «لا يجوز: لا يَحسُن بعبدِ اللهِ مِثْلِك».

وزعم أبو الحسن أنَّ أل في ما يحسُنُ بالرجلِ مِثْلِك أو أَفْضَلَ منك زائدة، فهو مِن وَصفِ النكرة بالنكرة.

---

(١) الكتاب ٢: ٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٣ وشرحه للسيرافي ٦: ٨٩ - ٩٠.

(٣) الكتاب ٢: ١٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٤.

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز مخالفة النعت للمنعوت في تنكيره إذا كان لمدحٍ أو ذمٍّ؛ وجعَلُوا مِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[1]، فـ﴿ٱلَّذِى﴾ وصفٌ لـ﴿هُمَزَةٍ﴾.

وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا كانت قد خُصِّصت قبلَ ذلك بالوصف، وجَعل مِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[2]، فقال: (الأَوْليانِ) صفة لـ(آخَرانِ) لَمَّا وُصِفَ اختُصَّ[3].

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة، وجَعل مِن ذلك قولَ الأحوص[4]:

لابْنِ اللَّعينِ الذي يُخْبَى الدُّخانُ لهُ   ولِلْمُغَنِّي رَسُولِ الزُّورِ قَوَّادِ

قال: قَوَّاد نكرة، وقد وصف به المغنِّي، وهو معرفة.

وزعم أبو الحسين بن الطَّراوة أنه يجوز وصفُ المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًّا لا يُوصَف به إلا ذلك الموصوف، وجَعَلَ مِن ذلك قولَ الشاعر[5]:

فَبِتُّ كأنِّي ساوَرَتْني ضَئيلةٌ   مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ

قال: ناقِع صفة للسُّمّ. ذكر لي ذلك عنه الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَير شيخنا.

ولا يجوز شيء مِن ذلك عند أحدٍ مِنَ البصريين إلا ما حكيناه عن الأخفش. ولا حُجَّةَ في جميعِ ما استدلَّ به لاحتمال أن يكون (الذي) بدلاً مِن (هُمَزة)، و(الأَوْلَيانِ) بدلاً مِن (آخَرانِ) أو مِنَ المضمَر في (يقومان)، و (قَوَّاد) بدل من (المغنِّي)، و(ناقِع) خبر ثان.

---

(١) سورة الهمزة: الآيتان ١ - ٢.

(٢) سورة المائدة: الآية ١٠٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١: ٢٦٦، وفيه ما نصه: «فأجرى المعرفة عليهما بدلاً».

(٤) الديوان ص ١٣٩ والكامل ٢: ٨١٨.

(٥) تقدم في ٥: ٢٢٠.

وقوله **وأمرُه في الإفرادِ وضدَّيه** - هما التثنية والجمع - **والتذكيرِ والتأنيثِ على ما ذُكِرَ في إعمالِ الصفة** تقدَّم الكلام على ذلك في «باب الصِّفَة» مُستَوفًى[1]، ونحن نُلِمُّ هنا بما ذكره أصحابنا في هذا الباب، فنقول:

النعتُ إن رَفع ضميرَ المنعوتِ مشتقًّا جاريًا على فِعله - وهو ما جاء على قياس مُطَّرِد - تَبِعَ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عشرة، واحد مِن وجوه الإعراب، وواحد مِنَ الإفراد والتثنية والجمع، وواحد مِنَ التذكير والتأنيث، وواحد مِنَ التعريف والتنكير، والجاري نحو قائم وظريف.

[٥: ٢٠٢/ب] وقد اختُلف في قول العرب /«أَسْوَدُ سالِخٌ» إذا ثُنِّيَ وجُمِعَ الموصوف: «فقال أبو حاتم: يقال: أَساوِدُ سُلَّخٌ وسَوالِخُ وسالِخة. وقال الجَبّان[2]: الجميع سالِخات. وأنكرَ التميميُّ النحويُّ[3] ذلك، وقال: يقال في الاثنين: أَسْوَدانِ سالِخٌ، وسُودٌ سالِخٌ، ولا يقال سالِخان، ولا يُجمَع في الجمع»[4]. وقال أبو سهل[5]: «ولَمَّا كان الأَسْوَدُ يُوصَف به كلُّ مذكَّرٍ لونُه سوادٌ، ويُسَمَّى به الحَيَّةُ الذَّكَرُ - لم يكن بُدٌّ مِن وَصفِه لِيَزولَ بصفته الإشكالُ، ويَرتَفعَ اللَّبسُ، ولَمَّا جمعوه فقالوا فيه أَساوِدُ، وخَصَّصوا بهذا الجمع الحيَّاتِ دون غيرها مما يجوز في سِواها أن يُوصَف بالسَّواد - استَغنَوْا عن جَمعِ صِفَتِه أيضًا، فقالوا: أَساوِدُ سالِخٌ. وأمَّا مَن جمع وَصْفَها، فأَجرى الصفة في الجمع مُجرى الموصوف في إفراده وجمعه، ولا تُوصَف أَسْوِدة بسالِخة، استغنَوا بتخصيصها بهذه التسمية عن وَصفِها بسالِخة» انتهى.

---

(١) تقدم ذلك في ١١: ٣٧ - ٤٧.

(٢) شرح الفصيح ص ٣٢٧ وإسفار الفصيح ٢: ٨٩٥، وفيهما: «سالخات وسُلَّخ وسَوالِخ».

(٣) اشتهر بمحمد بن الوليد التميمي النحوي أبو الحسين، واشتهر أبوه بولّاد. تلميذ أبي علي الدينوري والمبرِّد وثعلب، صنف المنمّق في النحو، والمقصور والممدود. توفي بمصر سنة ٢٩٨هـ وقد بلغ الخمسين. معجم الأدباء ١٩: ١٠٥ - ١٠٦ وبغية الوعاة ١: ٢٥٩.

(٤) النص في إسفار الفصيح ٢: ٨٩٥.

(٥) هو سهل محمد بن علي الهروي، والنص في إسفار الفصيح ٢: ٨٩٦ - ٨٩٧ بتصرف.

أو غيرَ جارٍ كفعُول، وفَعِيل بمعنى مَفْعُول، ومِفْعال ومِفْعيل للمبالغة[1]، تَبِعَ في ثلاثةٍ مِن خمسة، واحد مِن وجوهِ الإعراب، وواحد مِنَ الإفراد والتثنية والجمع، وواحد مِنَ التعريف والتنكير، ما عدا أَفْعَلَ للمفاضلة، فمعَ مِنْ أو مضافةً لنكرةٍ يتبع في اثنين من خمسة، واحد مِن وجوهِ الإعراب، وواحد مِنَ التعريف والتنكير، وهو التنكير خاصَّة. أو معرَّفةً بأل ففي أربعة مِن عشرة، ويتعيَّن التعريف.

وعَبَّر بعضهم عن هذا بأنه يَتبع في أربعة من تسعة، قال: لأنها إنما تكون معرفةً في كل حال. وينبغي أن تقول في التي معها مِن أو تُضاف إلى نكرة إنها تَتبع في اثنين مِن أربعة، واحد مِن وجوهِ الإعراب، والتنكير؛ لأنها إنما تكون نكرةً في كل حال. أو مضافةً إلى معرفة، فيجوز أن تَتبع في أربعةٍ مِن عشرة، ويجوز أن تكون كحالها مع مِن، فتَتبع في اثنين مِن خمسة.

أو غيرَ مشتقٍّ، لكنه في حكمه منسوبًا، فحُكمُه حُكمُ المشتقِّ الجاري. أو غيرَ منسوبٍ تَبِعَ في ثلاثة مِن ثمانية، نحو: مررتُ بامرأةٍ أَسَدٍ، وبامرأةٍ حَجَرِ الرأسِ، ولا يجوز: أَسَدة ولا حَجَرة، قال[2]:

مِئْبَرةُ العُرقُوبِ إشْفَى الْمِرْفَقِ

قال إشْفى، ولم يقل إشْفاة، وهو من صفات المؤنث.

ما عدا أيًّا، فتُفرَد وتذكَّر على كلِّ حال، ولا يلزم تأنيثها، فتَتبع في اثنين مِن خمسة، واحد مِن وجوه الإعراب، والتنكير.

وما عدا مِثْلاً، فتُذكَّر وتُفرَد، وقد يجوز جمعها وتثنيتها، فإن كانت غيرَ مضافةٍ لَزِمَ تَثنيتُها وجمعُها، نحو: مررتُ برجلَينِ مِثْلَينِ[3]، وبرجالٍ أَمْثال.

وما عدا الوصفَ بالمصدر، فإنه لا يُثنَّى ولا يُجمَع ولا يؤنَّث إلا ما حُكي

---

(١) أمثلة ذلك: صَبُور، وجَريح، ومِطعام، ومِحضير.

(٢) تقدم في ١١: ٥٣.

(٣) المثال في الكتاب ١: ٤٣٠، أي: كل واحد منهما مثل صاحبه.

شاذًّا مِن قولهم: فَرَسٌ طَوْعةُ القِيادِ[1]، بتأنيث طَوْع، وهو في الأصل مصدر، وأنشدوا[2]:

والْحَيَّة الحتْفةُ الرَّقْشاءُ ، أَخْرَجَها   مِنْ جُحْرِها آمِناتُ اللهِ والكَلِمُ

وحُكي أَضْياف وضُيُوف وضِيْفان في ضَيْف، وهو مصدر في الأصل، تقول: ضافَ[3] يَضِيفُ ضَيْفًا، وهذا موقوف على السماع.

وأمَّا إذا رَفَعَ النعتُ السببيَّ /فقد تقدَّمَ ذِكرُه في «باب الصفة»[4]. [٥: ٢٠٣/أ]

وزعم الفراء أنَّ النعت على مذهبين: أحدهما تكرير الاسم، فليس فيه راجعٌ مِن ذِكرِ الأوَّل. والثاني أن يتبع على نِيَّة الصلة، ففيه راجِع. فإذا قلت: قامَ عبدُ اللهِ الظريفُ، فكان الظريف على نِيَّة التكرير - فلا شيء فيه، وإذا كان على نِيَّة الصلة ففيه راجِع.

ولا يجوز عند البصريين أن يكون النعت ليس فيه ضمير يعود على المنعوت إذا لم يَرفَع السببيَّ؛ لأنه تبيين له، ولا يكون النعت عندهم صِلة. والكوفيون يجعلون نعوتَ النكراتِ صلةً لها.

وقوله **وكونُه مَفُوقًا في الاختصاص أو مُساويًا أكثرُ مِن كونِه فائقًا** قال المصنف في الشرح[5]: «الأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو

(١) الخصائص ١: ١٥٤، ٢: ٢٠٥ والمبهج ص ٨. وفي النوادر ص ٣٣٦: «ناقة ...»، وفيه أنَّ أبا حاتم حكاها. وهي اللينة التي لا تنازع قائدها.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت. ديوانه ص ٤٦١ والتنبيه ص ٦٢ والمبهج ص ٨. الحتفة: المهلكة. والرقشاء: التي فيها نقط سواد وبياض. ظ، غ، ط: والحية الختعة. وسقطت لفظة «الحتفة» من ط.

(٣) ضاف: أتى إنسانًا يطلب القِرى.

(٤) تقدم ذلك في ١١: ١٦ وما بعدها.

(٥) ٣: ٣٠٧ - ٣٠٨.

مساويًا له، فالأول: رأيتُ زيدًا الفاضلَ، والثاني: رأيتُ الرجلَ الصالحَ. ولا يمتنع كونُه أَخَصَّ مِنَ المنعوت، كرجلٍ فَصيحٍ ولَحَّانٍ ومِهْذارٍ وضَحَّاكٍ وأَفَّاكٍ، وغلامٍ يافعٍ ومُراهِقٍ، وجاريةٍ عَرُوبٍ وشَمُوعٍ وخَوْدٍ وضِناكٍ[1]، وماءٍ فُراتٍ وأُجاجٍ[2]، وتَمْرٍ بَرْنيٍّ وشِهْريزٍ[3]، وعِنَبٍ مُلاَّحِيٍّ[4]، ورُمَّانٍ إمْلِيسيٍّ[5]، ومِلْحٍ ذَرْآنِيٍّ[6]، وكلبٍ زِئْنِيٍّ[7]، وأمثال ذلك كثيرة.

قال أبو علي الشلوبين: الفراء يَنعَتُ الأَعَمَّ بالأَخَصِّ، وهو الصحيح[8]. وحَكى عنه: مررتُ بالرجلِ أخيك، على النعت[9]» انتهى.

وهذا الذي ذكرَه مِن أنَّ النعتَ لا يمتنعُ أن يكون أَخَصَّ مِنَ المنعوت غيرُ مُسَلَّمٍ له على الإطلاق؛ أمَّا في النكرات فصحيح، وأمَّا في المعارف فنصوصُ أئمَّتنا[10] على أنَّ النعتَ يكونُ في درجةِ المنعوتِ تعريفًا أو دُونَه في التعريف، أمَّا أن يكونَ أَعْرَفَ مِنَ المنعوتِ فلا، هذا مذهب البصريين.

قيل: وسببُ ذلك أنَّ الاختصار مُؤْثَرٌ على التطويل، فإذا كان كلٌّ واحدٍ

---

(١) العروب: المتحببة إلى زوجها. والشموع: اللعوب الضَّحوك. والخود: الشابة الناعمة الحسنة الخلق. والضناك: الثقيلة العجز الضخمة.

(٢) ماء فرات: عذب. وماء أجاج: مِلح، أو مُرّ.

(٣) البرني: ضرب من التمر أحمر مشرب صفرة كثير اللحاء عذب الحلاوة ضخم. والشهريز: ضرب من التمر في نواحي البصرة، معرَّب.

(٤) الملاَّحي: ضرب من العنب أبيض في حبه طول.

(٥) رمان إمليسي: حلو طيب لا عجم له.

(٦) ملح ذرآني: شديد البياض. في شرح المصنف: داراني.

(٧) كلب زئني: قصير.

(٨) حواشي المفصل للشلوبين ص ٣٩٢ [رسالة].

(٩) حواشي المفصل للشلوبين ص ٣٩١ [رسالة].

(١٠) التوطئة ص ١٩٣ والمقرب ١: ٢٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٩٩، ٢: ١٣٧.

منهما موصّلاً إلى الغرض المقصود وجبَ لذلك أن يُبدأ بالأَخَصِّ ليقعَ الاكتفاءُ به؛ فإن مَنَعَ مِنَ الاكتفاءِ به عُروضُ اشتراكٍ أَتيتَ مِنَ النُّعوت بما تُقدِّرُ أنه يَرفَعُ ذلك الاشتراك، ولم نجد مِنَ الأسماء ما يَرتفعُ به ذلك الاشتراكُ إلا المساويَ أو الأَعَمَّ، وتقدَّمَ مذهبُ الفراء في إجازةِ نعتِ الأَعَمِّ بالأَخَصِّ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على المعارف[1]، والذي تَقَرَّرَ من مذهبِ البصريينَ وتَعليمِ شُيُوخنا أنَّ أَعْرَفَها المضمرُ، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ المبهَمُ، ثُمَّ المعرَّفُ بأل، وما أضيفَ إلى شيءٍ منها فإنه في رتبته، إلا المضافَ إلى المضمَر، فهو في رتبةِ العَلَم. وعلى هذا الذي تَقَرَّرَ أَجْرَوْا حُكمَ النعتِ، فقالوا: يُوصَفُ العَلَمُ بالمبهَمِ وبذي أل وبما أُضيفَ إلى معرفةٍ مطلقًا، والمبهَمُ باسمِ الجنسِ فقطْ كان جامدًا أو مشتقًّا. ويُنعَتُ ذو أل بما فيه أل. وأمَّا المضافُ إلى المضمَرِ أو العَلَمِ فيُنعَتُ بما يُنعَتُ به العَلَمُ. والمضافُ إلى المبهَمِ يُنعَتُ بالمبهَمِ وبذي أل وبما أُضيفَ إليهما. والمضافُ إلى ذي أل يُنعَتُ بما يُنعَتُ به ذو أل.

وفي «الإفصاح»: /أصلُ الصفةِ أن تكونَ أعمَّ مِنَ الموصوفِ أو مساويةً له، ولا تكون أخصَّ منه، هذا عند الجمهور. [٥: ٢٠٣/ب]

وقد قال بعض المتأخرين: تُوصَف كُلُّ معرفةٍ بِكُلِّ معرفةٍ كما تُوصَف كُلُّ نكرةٍ بِكُلِّ نكرةٍ. وهذا قول مرغوب عنه، وكان ابن خروف يقول به، ويرى أنَّ ما ذكره النحويون من هذا التخصيص دَعْوَى بلا دليل. وليس كما ذَكر، فإنه قال: (قد اتَّفَقُوا على أنَّ كُلَّ معرفةٍ تَتبَعُ كُلَّ معرفة، فإذا كان فيها معنى النعتِ فادِّعاؤهم أنها أَبْدال أو عُطوف بيانٍ توجيهٌ ضعيفٌ غيرُ متيقّن لا معنًى له). وهذا وهمٌ منه؛ لأنَّ الصفةَ يَلزَمُها تَبَعُ الموصوفِ إلا ما كَثُرَ منها وغَلَب واستُغني بها عن الأسماء؛ وهي قليلة. وإذا كان كذلك فقد عَلم مَن شاهدَ العرب كأبي عمرو والخليل ويونس وعيسى بن عمر وسيبويه وأبي الحسن كثرةَ صنفٍ ما في التَّبَعيَّة وقِلَّةَ صنفٍ آخَرَ في ذلك؛ وهم عرَّفونا بهذا الترتيب، فلولا حصولُ تحقيقِ ذلك عندهم بهذا لم

---

(١) تقدم ذلك في ٢: ١١٢ - ١٢٧.

يَتجاسروا على هذا الترتيب، ولو حاولَ ذلك بعضُهم دون هذا التحقيق لم يَخْلُ مِن مُخالِفٍ مِن أهل عصرهم، و لم يُؤْثَر عنهم في هذا خلاف.

وقالَ في «البسيط»[1]: «واشترطَ النحويون في وصفِ المعرفة أن يكون أَعَمَّ أو مساويًا، بخلاف النكرة، وليس العموم والخصوص هنا هو المراعى في النكرة. ومِنَ النحويين مَن أنكرَ العموم والخصوص في وصف المعرفة؛ لأنَّ المرادُ التعريفُ بذلك الاسم، فلا يُشترط فيه كما لا يُشترَط في البدل وعطف البيان» انتهى.

فإن قيل: إذا استبهم الأمر فكيف يتخصص بأبهم منه؟

قيل: التخصيص والتبيين بمجموعهما، فإذا قلت مررتُ بزيدِ الطويلِ فقد خصَّصتَه مِن زيدٍ القصيرِ، وزيدٌ وحدَه يقع عليهما، فـ(زيد الطويل) أَخَصُّ مِن (زيد)، و(الطويل) ليس كـ(زيد) ولا كـ(الرجل)؛ لأنه يقع على الفَرَس وعلى الجَمَل والبناء وغير ذلك، فالنطق بالأَعرَف والأَخَصِّ إلى اللفظ وحده.

وقد علَّل س هذا ، وعادته أنه لا يعلِّل إلا بعد السماع، فقال[2]: إنما تذكر أَخَصَّ الأسماء، فإن اكتفيتَ به لم تَزد، وإن لم تَكتَفِ به زِدتَ مِنَ المعرفة ما تُريد به بيانًا، وإذا كنتَ قد أتيتَ بأَخَصِّ الأسماء فلا تَذكُرْ بعدَ الأَخَصِّ إلا مُساويًا له في التعريف أو دونَه.

وقوله[3] **ورُبَّما تَبِعَ في الجرِّ غيرَ ما هو له دونَ رابط إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ** هذه مسألةُ الخفض على الجوار، والمثالُ في ذلك: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. قال المصنف في الشرح[4]: «فحَقُّ خَرِبٍ أن يرتفع لأنه نعتُ جُحر، وجُحْر مرفوع، لكنه جُعل تابعًا لِضَبٌّ لمجاورته إياه مع أَمْنِ اللَّبس، ومثلُه قراءة الأعمش ويحيى بن وَثَّاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينِ﴾[5] بخفض ﴿المتين﴾ ، ومِنَ الشواهد الشعرية في

---

(١) البسيط لابن العلج ٢: ٥٠٣.

(٢) الكتاب ٢: ٧، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٣) وقوله ... تابعًا لضبّ لمجاورته إياه: سقط من ك.

(٤) ٣: ٣٠٨ - ٣٠٩. وفيه أيضًا قبلَ رجز رؤبةَ بيتٌ للأخطل.

(٥) سورة الذاريات: الآية ٥٨. معاني القرآن للفراء ٣: ٩٠ والمحتسب ٢: ٢٨٩.

ذلك قولُ الشاعر[1]:

كأنَّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِها ... قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوتارِ مَحْلُوجِ

ومثلُه[2]:

تُريكَ سُنَّةَ وَجهٍ غيرِ مُقْرِفةٍ ... مَلْساءَ ، ليس بِها خالٌ ولا نَدَبُ

[٥: ٢٠٤/أ]

ومثله[3]:

فإيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ ... هَمُوزِ النابِ ، ليسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

ومثلُه[4]:

كأنَّ ثَبيرًا في عَرانينِ وَبْلِهِ ... كَبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

ومثلُه لرؤبة[5]:

كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ ... على ذُرَا قُلاَّمِهِ الْمُهَدَّلِ

سُيورُ كَتَّانٍ بأَيدِي غُزَّلِ»

انتهى.

ومِثلُه[6]:

---

(١) هو ذو الرمة. الديوان ٢: ٩٩٥. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٧٤.

(٢) البيت لذي الرمة. الديوان ١: ٢٩. السُّنَّة: الصورة. غير مقرفة: ليست بهجينة، هي عتيقة كريمة. والندب: آثار الجراح. غ: مقرفة ميساء.

(٣) البيت للحطيئة. الديوان ص ١٣٩ والخصائص ٣: ٢٢٠. الهموز: من الهمز، وهو الغمز والضغط. والسِّيّ: المِثْل.

(٤) البيت لامرئ القيس. الديوان ص ٢٥. ثبير: جبل بمكة. والعرانين: الأوائل. والوبل: العظيم من المطر الشديد الوقع. والبجاد: كساء مخطَّط. ومزمل: ملتفّ.

(٥) كذا! وهو للعجاج. الديوان ١: ٢٤٣ - ٢٤٤. والأول في الكتاب ١: ٤٣٧ والخصائص ٣: ٢٢١. المرمل: المنسوج. والقُلاَّم: ضرب من الحَمض يشبه الأُشنان. والمهدَّل: المسترسل. وفي الديوان: سُبوب كتان. وسبوب: جمع سِبّ، وهو الثوب الرقيق.

(٦) لساعدة بن جؤيَّة الهذلي يذكر وعلاً. شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٢٥. الشدوف: الشخوص. والصوم: شجر يشبه الناس. والمغارب: جمع مَغرب، وهو كل مكان يُتَوارى فيه. ومخطوف الحشا: ضامره. وزَرِم: لا يثبت في مكانه.

مُوَكَّلٌ بِشُدُوفِ الصَّومِ يَنْظُرُها مِنَ الْمَغارِبِ مَخْطُوفُ الحَشا زَرِمِ

جرَّه لمجاورة الحشا. ومثلُه قولُه[1]:

فدافَعتُ عنهُ الخَيلَ حتى تَبَدَّدَتْ وحتى عَلانِي حالِكُ اللَّونِ أَسْوَدِ

جرَّ (أَسْوَد) لمجاورة (اللون).

وهذه المسألة - أعني الخفض على الجوار - كان قاضي القضاة الشيخ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مُطيع القشيري عُرف بابن دَقيق العيد - رحمه الله - سألني عنها، فأجبتُه بما نصُّه:

القول في الإتباع على الجوار: رَوى س[2] وغيرُه[3] عن العرب: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بالرفع والجر، فالرفع هو الأكثر في كلامهم، وهو القياس لأنَّ خَرِبًا صفة للجُحْرِ لا لِلضَّبِّ[4].

وأمَّا الجرُّ فحمَلَه أكثر النحويين على أنه صفة للجُحْرِ، لكنهم جرُّوه لمجاورة الضَّبِّ، وهو مجرور لأنه مكانٌ يقع فيه وصف الضَّبِّ، ولأنه شبيه بالضَّبِّ مِن حيثُ التذكيرُ والتنكير. وكذلك تقول: هذه جِحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ[5]، فتجرّ لاشتراك الجِحَرَة والضِّباب في التأنيث، فغَلِطُوا لذلك، فَجَرُّوا. فإن ثَنَّيتَ الجُحْرَ وأَفْرَدتَ الضَّبَّ فليس في الصفة إلا الرفع، فتقول: هذانِ جُحْرا ضَبٍّ خَرِبانِ[6]، بالرفع، ولا يجوز أن تقول خَرِبَينِ.

وأجازَ س[5] الخفض على الجوار في هذه المسألة، وكأنه اتَّكل في ذلك على

---

(١) هو دريد بن الصِّمَّة. الأصمعيات ص ١٠٩ [الأصمعية ٢٨] والشعر والشعراء ٢: ٧٥١.

(٢) الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦، ٤٣٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٤ وللأخفش ١: ١٥، ٧٥، ٢٥٥، ٢: ٢٦٢.

(٤) الكتاب ١: ٤٣٦.

(٥) الكتاب ١: ٤٣٧.

(٦) هذا قول الخليل. الكتاب ١: ٤٣٧.

فهم المعنى، وأنشدَ شاهدًا على ذلك قولَ الراجز[1]:

كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ

ووجهُ الاستدلال أنَّ العنكبوت مؤنث، والمرمَل مذكَّر لأنه وصفٌ للنسج، فلم يَشتركا في التأنيث كما لم يشتركا في التثنية.

ولا حجة في هذا؛ لأنَّ العنكبوت أيضًا تُذَكَّر، نُقل ذلك عن العرب[2]، وأنشدوا[3]:

على هَطَّالِهِمْ مِنهُمْ بُيُوتٌ   كأنَّ العَنْكَبُوتَ هو ابْتَناها

وعلى تسليم أنها في البيت الذي أنشد مؤنثة فإنه تأنيثٌ ليس بعلامة؛ إذ ليس مؤنثًا بتاء التأنيث ولا بالألف المقصورة ولا الممدودة، فأشبهَ التذكير إذ لم يَظهر فيه منَ التنافُر ما يَظهر في التثنية. وكذلك قولُ الشاعر[4]:

/فإيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ   هَمُوزِ النابِ، ليسَ لَكُمْ بِسِيٍّ [٥: ٢٠٤/ب]

فـ(هَمُوز) صفة لِلْحَيَّة، وقد خُفض لجواره المخفوض، وإنما حَسُنَ ذلك لأنَّ هَمُوزًا مِن باب فَعُول، ويُوصَف به المذكر والمؤنث، فناسَبَ الحيَّة في التأنيث وإن كان تأنيث الحيَّة بالتاء التي بُنيت عليها الكلمة لا بالتاء التي تأتي للفَرق بين المذكر والمؤنث؛ والحيَّة تَنطلق على الذَّكَر والأنثى.

قال بعض أصحابنا: والذي يقطع بالخليل قراءةُ مَن قرأ: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ الْمَتينِ﴾[5]. قلتُ: وليس ذلك بقاطعٍ لشذوذ هذه القراءة، وعلى تسليمِ صحةِ

---

(١) تقدم الشاهد في ص ٢٤٥.

(٢) قال الفراء: ((وقد يذكِّرها بعض العرب))، معاني القرآن ٢: ٣١٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٣١٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٥٧ ومعجم البلدان (الهَطَّال). هَطَّال: اسم جبل.

(٤) تقدم البيت في ص ٢٤٥.

(٥) سورة الذاريات: الآية ٥٨، وقد تقدمت القراءة في ص ٢٤٤.

نَقلِها يحتمل أن يكون (المتين) صفة للقُوَّة؛ لأنها في معنى السبب، فذُكِّر على المعنى، ولا يكون مِن بابِ الخفض على الجوار.

وينبغي أنَّ مسألة التثنية التي قدَّمناها لا تجوز؛ لأنَّ ما وردَ مِن ذلك إنما هو خارجٌ عن القياس، فلا يُتَعَدَّى فيه السماع، وقد قال الفراء وغيره: لا يُخفَض بالجوار إلا ما استعملتْه العربُ كذلك، فلا يُقاسُ على ما استُعمِل ما لا يُستَعمَل.

فكذلك تقول أيضًا لو جُمِعَ الجُحْرُ وأُفْرِدَ الضَّبُّ لم يجز في صفة الجُحْر إلا الإتباع له في الإعراب، نحو: هذه جِحَرَةُ ضَبٍّ خَرِبَةٌ؛ لأنَّ الجوار لم يُسمع إلا في التوحيد خاصة. وقياسُ قول س في التثنية أن يُجيز ذلك في الجمع.

ونقول: إذا كانوا لا يَنعَتون المفرد بالتثنية ولا بالجمع فيما يكون معنى النعت مسندًا للمنعوت فكيف يجوزُ ذلك فيما لا يكون معناه مُسنَدًا لغير المنعوت؛ ألا تراهم[1] لا يوجد في كلامهم: مررتُ برجلٍ قائمَينِ، ولا برجلٍ قائمِينَ ولا قِيامٍ.

والمسموع في الإتباع على الجوار في الخفض إنما هو في النعت، وقد حُمل عليه قولُه تعالى: ﴿ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖ﴾[2]؛ لأنَّ عاصفًا مِن صفةِ الرِّيح لا مِن صفةِ اليوم. وقد تُؤُوِّل ذلك[3] على أنه وُصف بعاصفٍ على سبيل المجاز لَمَّا كان تَهُبُّ فيه الريح عاصفًا، كما قالوا: نهارُك صائمٌ، وليلُك قائمٌ.

وذكرَ أبو ثَرْوانَ - وهو ممن تؤخَذ عنه اللغة والعربية - المفضَّلَ الضَّبِّيَّ، فقال: «كان - واللهِ - من رجالِ العربِ المعروفِ له ذلك»، خفض المعروف على المجاورة. وفي كلام أبي ثَرْوانَ رَدٌّ على مَن يقول بأنَّ الجوار لا يكون إلا مع النكرة.

وهذا الخفض على الجوار إنما سمعناه في النعت كما قلنا، وقد جاء ذلك في

---

(١) غ: ألا ترى أنه.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ١٨. معاني القرآن للفراء ٢: ٧٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٣ - ٧٤.

بيت غريب، أنشد أبو الجراح[1]:

يا صاحِ بلِّغ ذوي الزَّوجاتِ كُلِّهم أنْ ليس وصلٌ إذا انحلَّتْ عُرا الذَّنبِ

خَفَضَ (كُلِّهم) على الجوار لـ(الزَّوجات). وسألَ الفراءُ أبا الجرَّاح، فقال: أليس المعنى: ذَوي الزوجاتِ كُلُّهم؟ فقال: بلى، الذي تقوله خيرٌ منَ الذي نَقول. ثم استنشده البيتَ، فأنشده بخفض كلِّهم[2]. وفي بيت أبي الجرَّاح رَدٌّ أيضًا على مَنِ اختصَّ الخفض على الجوار /بالنكرة. [٥: ٢٠٥/أ]

وأمَّا في العطف فلم يُحفَظ ذلك مِن كلامهم، ولذلك ضَعُفَ جدًّا قولُ مَن حَمَلَ[3] قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وأَرْجُلِكُم﴾[4] في قراءةِ مَن خفض (وأَرْجُلِكُم) على الجوار. والفرقُ بينه وبين النعت أنَّ الاسم في بابِ النعت تابعٌ لِما قبلَه مِن غيرِ وَساطةِ شيء، فهو أَشَدُّ له مجاورة، بخلاف العطف إذ قد فَصل بين الاسمين حرفُ العطف، وجاز إظهار العامل في بعضِ المواضع، فبَعُدَتِ المجاورة، وكَثُرَت الوساطة، نحو: مررتُ بزيدٍ وبعمرٍو.

وذهب بعض النحويين وبعض المتفقِّهة[5] من أصحابنا الشافعية إلى أنَّ الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة؛ وحَمل على ذلك في العطف قولَه تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وأَرْجُلِكُم﴾، وقولَه تعالى: ﴿يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٥. والبيت لأعرابي أدرك الدولة العباسية يُعرَف بأبي الغَريب النَّصري في السمط ٢: ٦٥٠. وانظر شرح أبيات المغني ٨: ٧٤ - ٧٦ [٩١٧].

(٢) الحكاية في معاني القرآن للفراء ٢: ٧٤، لكنها ليست في هذا البيت، إنما في رواية قول ذي الرمة: «تريك سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مُقرفة» الذي تقدم في ص ٢٤٥.

(٣) مجاز القرآن ١: ١٥٥ ومعاني القرآن للأخفش ١: ٢٥٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٦. قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم: (وأرجلِكم)، خفضًا، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: (وأرجلَكم) نصبًا. السبعة ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٥) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ١: ١٢٥ والمجموع للنووي ١: ٤٨٠.

ونُحاسٍ﴾[1] في قراءة مَن خفضَ (ونُحاس)، وقولَه ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾[2]، قال: فخفض[3] ﴿وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ لمجاورة ﴿أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾. وكذلك قولُ جرير[4]:

فهل أنتَ إنْ ماتَتْ أَتانُكَ راحِلٌ ... إلى آلِ بِسْطامِ بْنِ قَيسٍ فَخاطبِ

وقولُ النابغة[5]:

لم يَبْقَ إلا أَسيرٌ غيرُ مُنْفَلِتٍ ... أو مُوثَقٍ في حِبالِ القِدِّ مَسْلُوبِ

وقولُ امرئ القيس[6]:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحمِ مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ ... صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّلِ

وما استدلَّ به يمكن تأويله على أحسنِ وجه، فلا حجة فيه.

وأمَّا في البدل فلا يُحفظ ذلك مِن كلامهم، ولا خَرَّج عليه أحدٌ مِن علمائنا شيئًا فيما نعلم. وسببُ ذلك أنه معمولٌ لعاملٍ آخَرَ لا للعامل الأول على أصحِّ المذهبين؛ ولذلك يَجوز ذِكرُه إذا كان حرفَ جرٍّ بإجماع، ورُبَّما وجبَ، وإذا كان العامل رافعًا أو ناصبًا ففي جوازِ إظهاره خلاف، فبَعُدَتْ إذ ذاك المجاورة، ونُزِّلَ المقدَّرُ الممكنُ إظهارُه منْزلةَ الموجود، فصار مِن جملةٍ أُخرى.

---

(١) سورة الرحمن: الآية ٣٥. قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (ونُحاسٍ) بالجر، وقرأ بقية السبعة: (ونُحاسٌ) بالرفع. السبعة في القراءات ص ٦٢١.

(٢) سورة البينة: الآية ١.

(٣) قال فخفض: سقط من ظ.

(٤) نسب البيت إليه في جمهرة الأمثال ١: ٣٦٣، وآخره فيه: بخاطبِ، وليس في ديوانه. وهو للفرزدق في أمثال أبي عبيد ص ٣٣١ والأغاني ٢١: ٢١٥ وأمالي ابن الشجري ١: ١٧٩، وآخره في الأول: بخاطبِ، وفي الثاني والثالث: فخاطبُ. وهو في ديوانه ص ١١١، مع اختلاف في الصدر. وانظر ما كتبه فيه الدكتور الطناحي في حاشية الأمالي الشجرية.

(٥) ديوانه ص ٥٢. وآخره في ظ، غ: مكبول، وليس في ديوانه قصيدة لامية على هذا الوزن.

(٦) تقدم البيت في ٤: ٣١٨.

وهذا الذي ذكرناه مِنَ الخفض على الجوار إنما جاز لأَمْنِ اللَّبس، و لم يُسمَع شيء مِن ذلك فيما أَلْبَسَ.

وقال بعض مَن عاصرناه: أكثرُهم يعتقده مخصوصًا بالمجرور، قال: وقد جاء في المرفوع، وأنشد[1]:

السالِكُ الثُّغرةَ اليَقظانَ كالِئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيعَلُ الفُضُلُ

قال: رفعوا الفُضُل إتباعًا لِما قبلَه لِقُربه.

قلتُ: وليس الرفع كما ذَكر إتباعًا لِلخَيْعَل، بل رفعُه على النعت لِلهَلُوك على الموضع؛ لأنَّ معناه: كما تَمشي الهَلُوكُ الفُضُلُ، وعليها الخَيْعَلُ: حالٌ معمولةٌ لِمَشْيِ، أو جملة اعتراضية. ونظيرُ /هذا البيت قولُ النابغة[2]: [٥: ٢٠٥/ب]

تَحيدُ مِنْ أَسْتَنٍ سُودٍ أَسافِلُهُ عَدْوَ النَّحُوصِ، تَخافُ القانِصَ اللَّحِما

أو ذو وُشُومٍ بِحَوضَى باتَ مُنْكَرِسًا في لَيلةٍ مِنْ جُمادَى، أَخْضَلَتْ دِيَما

هكذا رويناه «أو ذو وُشوم» عطفًا على موضع «النَّحُوص»، كأنه قال: كما تَعدو النَّحُوصُ أو ذو وُشُومٍ. وكما أنشدوا[3]:

.... طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلُومُ

برفع المظلوم، فحُمل في أحد التأويلين على أنَّ المعَقِّب موضعُه رفْع، والمظلوم صفة له على الموضع.

والخفضُ على الجوار قال به جمهور النحويين من البصريين والكوفيين كما ذكرناه أوَّلاً. وقد رامَ بعضُ النحويين إخراجَ ذلك عن الخفض على الجوار، وهو أبو سعيد السيرافي وأبو الفتح بن جِنِّيْ على اختلافٍ بينَهما في التقدير، فقال أبو سعيد[4]:

---

(١) تقدم البيت في ٧: ١٤٣.

(٢) تقدم البيتان في ١١: ٩٤.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٩٤.

(٤) شرح الكتاب له ٦: ٦٨.

الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبِ الجُحْرُ، كما تقول: حَسَنٌ الوجهُ، وحُذف الضميرُ للعِلم به، أي: حَسَنٌ الوجهُ منه، ثم أُضمر الجُحرُ، فصار: خَرِبٍ، ولم يَبرُز الضميرُ كما لم يَبْرُز في قولهم: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَينِ، فـ(لا قاعِدَينِ) جارٍ في الإعراب على رجلٍ، ولم يَبْرُز الضمير؛ لأنه لو بَرَزَ لقال: لا قاعدٍ هما.

وقال أبو الفتح[1]: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ جُحْرُه، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُه، ثم نُقل الضمير، فصار: خَرِبِ الجُحرِ، ثُمَّ حُذف. قال: فهذا جَرٌّ صحيح، وهو نعت للضَّبِّ. وتَمَثَّل مُسْتَحْسِنًا لهذا التخريج[2]:

.... كَـــمْ تَـــرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِـــرِ

ومذهبُهما خطأٌ مِن غيرِ وجهٍ؛ لأنه يلزم أن يكون الجُحر مخصَّصًا بالضَّبِّ، والضَّبُّ مخصَّص بخرابِ الجُحرِ المخصَّصِ بالإضافة إلى الضَّبِّ، فتَخصيصُ كُلٍّ منهما متوقِّفٌ على صاحبه، وهو فاسدٌ للدَّور، ولا يوجد ذلك في كلام العرب، أعني: لا يوجد: مررتُ بوجهِ رجلٍ حَسَنِ الوجهُ، ولا حَسَنٍ وجهُه. ولأنه من حيثُ أُجريَ الخَرِبُ صفةً على الضَّبِّ لَزِمَ إبرازُ الضمير لئلا يُلبِس، وقد فرق س[3] بينَ: حَسَنِ الوجهِ، وحَسَنٍ. ولأنَّ معمول هذه الصفة لا يُتَصَرَّفُ فيه بالحذف لضعفِ عملها. فأمَّا قولُ الشاعر[4]:

وتَضحَكُ عِرْفانَ الدُّروعِ جُلودُنا إذا كان يومٌ مُظْلِمُ الشَّمسِ كاسِفُ

فلا يريد: كاسِفُ الشمسِ، فيكون قد حَذف معمول الصفة، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم[4]، وإنما هو عندنا صفةٌ لليوم نفسِه؛ لأنَّ الكُسوفَ يكون فيه، فيكون نحو: نهارُك صائمٌ، وليلُك قائمٌ.

---

(١) الخصائص ١: ١٩١ - ١٩٢.

(٢) صدر البيت: «يقول مَن تَقرَعُ أسماعَه». وهو لأبي تمام في ديوانه ٢: ١٦١.

(٣) الكتاب ١: ٤٣٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٤.

ولأنَّ هذه الصفة لا يجوز نقلُ الضمير إليها حتى تَصِحَّ نِسبتُها إلى الموصوف على طريقِ الحقيقة؛ ألا ترى أنه لا يَصِحُّ عندنا: مررتُ برجلٍ حائضِ البنت؛ /لأنَّ [٥: ٢٠٦/أ] الحيض لا يكون للرجل، وكذلك لا يكون الخَرِبُ لِلضَّبِّ، والْمُرْمِل لا يكون لِلعَنْكَبُوت، وهَمُوز النابِ لا يكون للوادي.

والذي يقطع ببطلان ما ذهبا إليه بيتُ أبي الجراح وقولُ أبي ثَرْوان في المفضَّل؛ لأنَّ كلاًّ منهما لا يمكن فيه أن يكون تابعًا للمجرور الذي قبله بحال من جهة المعنى.

وتشبيهُ أبي سعيد المسألة بقول النحويين مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَينِ تشبيهٌ غير صحيح؛ لأنَّ في مسألة «خَرِبٍ» حذفًا وإضمارَ عائد على الموصوف الذي هو جُحْر، وفي هذه لا حذف ولا إضمار في لا قاعدَينِ عائدٌ على الموصوف الذي هو رَجُل، إنما هو ربطٌ معنويّ.

وفي «البسيط»[(١)]: «اتَّفقَ أكثرُ النحويين[(٢)] على أنه مِن بابِ صفةِ الأول، وأنه على غيرِ قياس، وأنه شاذّ، وليس لغةَ أكثر العرب. وقال أبو عبيدة: هو كثير في شعر العرب. وذهب ابن جني[(٣)] إلى أنه مِن بابِ صفةِ السبب، وأنَّ أصل الكلام: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، وأنه شائع وقياس، وهو في القرآن في مواضع كثيرة. يريد: في مثل قولِه تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ﴾[(٤)]، يريد: مُؤصَدٌ بابُها، ثم حذف، وجعل الفعل للنار، وقولِه: ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾[(٥)]، يريد: مأكولٍ

---

(١) البسيط لابن العلج ١: ١١١ - ١١٢.

(٢) الكتاب ١: ٤٣٦ - ٤٣٧ والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٥ والمقتضب ٤: ٧٣ والزاهر ١: ٤٣٢ وشرح القصائد السبع ص ١٠٧ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٣٠٧، ٢: ٩، ٣٦٧، ٥: ١٩٥.

(٣) الخصائص ١: ١٩١ - ١٩٢.

(٤) سورة البلد: الآية ٢٠.

(٥) سورة الفيل: الآية ٥.

حَبُّه؛ لأنَّ العَصْف تِبنُ الزرع على قولٍ، أو قِشرُ الحَبِّ وغِلافُه على قولٍ، وقيل: العصفُ بقلُ الزرع، و(مأكول) من صفته، أي: إنَّ الدوابَّ أكلتْه ثم راثَتْه[1].

ووَجهُه عنده أنه بمنْزلة: حَسَنٌ وَجهُه، ثم نُقل الضمير إلى الجُحْر، فصار: خَرِبِ الجُحرِ، كـ(حَسَنِ الوجهِ)، ثم حُذف الثاني اختصارًا، وذلك لأمرين:

أحدهما: تقدُّمُ ذِكره، ولولاه ما جاز، كما لم يَجُز: مررتُ برجلٍ أَسِيلٍ، تريد: وجهُه، لعدَمِ تقدُّمِ ذِكرِه، ولو جازَ لجازَ: مررتُ بِفَرَسٍ قارئٍ، تريد: راكبُه.

والثاني: كونُه لا يكون إلا للأوَّلِ، لو قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ - تريد: وجهُه - لم يجز لِلَّبْس».

ثُمَّ قال[2]: «واتَّفَقَ س والخليل على أنه قياسٌ في شَبيهه ومِثله حيثُ لا يُخالِفُ التابعُ المتبوعَ فيما مِن شأنِ النعت أن يُوافِقَ المنعوتَ.

وإن اختلفا فقلت: هذانِ جُحْرا ضَبٌّ خَرِبانِ - فـ«س» يُجريه[3] على الأول[4] - يعني على حالة الإفراد - لأنهم لَمَّا عَوَّلوا في ذلك على الأول لِقُوَّةِ المعنى واتِّكالاً على الفهم حتى لم يعتمدوا المعنى كان عدمُ اعتبارِ اللفظِ[5] أَولَى.

وأمَّا الخليل فله أوجه:

منها: أنه شاذٌ، فلا يُتَعَدَّى به محلُّه وما أشبهه، نحو: هذا جُحْرُ ضَبٌّ مُتَهَدِّمٍ[6]، ونحوه.

---

(١) انظر في معنى العصف تفسير الطبري ٢٢: ١٨٣ - ١٨٥، ٢٤: ٦٤٤ - ٦٤٥ [دار هجر] وتفسير الرازي ٢٩: ٩٥، ٣٢: ١٠١ [دار الفكر].

(٢) البسيط لابن العلج ١: ١١٧ - ١١٨.

(٣) ط، ظ، غ: يجيزه.

(٤) الكتاب ١: ٤٣٦ - ٤٣٧.

(٥) ط، ظ، غ: العطف.

(٦) الكتاب ١: ٤٣٧.

ومنها: أنه وقع الاختلاف لفظًا ومعنًى، فبَعُدَ الحَملُ عليه لِقُوَّةِ المخالفة.

ومنها: أنه يَلزم أن يكون الفرع أَقوى مِنَ الأصل، وأنه فيما كان للأوَّلِ تَمتَنع المخالفةُ اللفظيَّة، فلو لم يؤثّر هنا لَلَزِمَ ذلك».

وقولُه **وقد يُفعَل ذلك بالتوكيد** سبقَ الاستشهادُ على ذلك بالبيت الذي أنشدَه أبو الجرَّاح[1].

* * *

(١) سبق البيت في ص ٢٤٩.

ص: فصل

[٥: ٢٠٦/ب] /**المنعوتُ به مفردٌ أو جملةٌ كالموصول بها، منعوتُها نكرةٌ أو مُعَرَّفٌ بـ«أل» الجنسية، وقد تَرِدُ الطَّلَبيَّةُ مَحكيَّةً بقولٍ محذوفٍ واقعٍ نعتًا أو شِبْهَه، وحُكمُ عائدِ المنعوتِ بها حُكمُ عائدِ الواقعةِ صلةً أو خبرًا، لكنَّ الحذفَ مِنَ الخبرِ قليلٌ، ومِنَ الصفةِ كثيرٌ، ومِنَ الصِّلةِ أَكثرُ.**

وتَختَصُّ المنعوتُ بها اسمُ زمانٍ بجوازِ حَذفِ عائدِها المجرورِ بـ«في» دُونَ وصفٍ، ويجوزُ أيضًا حَذْفُ المجرورِ بـ«مِنْ» عائدًا على ظرفٍ أو غيرِه إنْ تَعَيَّنَ مَعْناه.

ش: شَبَهُ الجملةِ الواقعةِ نعتًا بالجملةِ الموصولِ بها لا بالجملةِ الحاليَّة؛ لأنها يجوز اقترانُها بالواو، ولا بالجملةِ الخبريَّة لكونها قد تكون طَلَبيَّةً، وجملةُ الصِّلةِ تَعْرُو عنِ الواوِ وعَنِ الطَّلَبِ، وكذلك الجملةُ الواقعةُ نعتًا.

وأجازَ الزمخشريُّ[1] وغيرُه[2] اقترانَها بالواو، وزعمَ الزمخشريُّ أنها تُفيد توكيدَ الارتباطِ بالمنعوت. قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا مِن آرائه الواهيةِ، وزَعَماته المتلاشيةِ؛ لأنَّ النعتَ مُكَمِّلٌ للمنعوتِ، ومَجعُولٌ معه كشيءٍ واحدٍ، فدخولُ الواوِ عليه يُوهِمُ كونَه ثانيًا ذا مُغايَرةٍ؛ لأنَّ حَقَّ المعطوفِ أن يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه، وهذا مُنافٍ لِمَا زَعَمَ مِنْ توكيدِ الارتباطِ» انتهى.

وخرَّج بعضُ أصحابنا[4] قولَ س[5]: «وحرفٌ جاءَ لِمَعْنًى ليسَ باسْمٍ ولا

---

(١) الكشاف ٢: ٣٨٧.

(٢) كالعكبري. التبيان ١: ١٧٣، ٢: ٧٧٧.

(٣) ٣: ٣١٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٢١٦، حيث قال: «فسَّره بعضهم ...».

(٥) الكتاب ١: ١٢.

فِعْلٍ» على أن يكون «ليسَ باسْمٍ ولا فِعْلٍ» صفةً لقولِه «لِمَعْنًى»، أي: ليسَ بِمَعْنَى اسْمٍ ولا فِعْلٍ.

فَرُدَّ ذلك[1] عليه بقول س[2]: «وأمَّا ما جاء لِمعنًى وليس باسمٍ ولا فعلٍ». قالوا: فلو كان «ليس باسمٍ ولا فعلٍ» صفة لقوله «لمعنًى» لَمَا أدخل الواو في هذا حيث قال: «وليس باسمٍ ولا فعلٍ»؛ لأنَّ الجملة الواقعة صفة لا تدخل عليها الواو، فدلَّ هذا على أنَّ قوله أوَّلاً «ليس باسمٍ ولا فعلٍ[3]» إنما هو مِن صفة الحرف، وليس مِن صفة المعنى.

ونَبَّه بقوله «كالموصول بها» على أنَّ الشروط التي في الموصول بها هي في هذه الجملة، وأنها مشتملة على ضمير المنعوت.

قال المصنف في الشرح[4]: «وقد تُغني عنه الألف واللام، كقول الشاعر[5]:

كأنَّ حَفيفَ النَّبلِ مِن فوقِ عَجْسِها ... عَوازِبُ نَحْلٍ ، أَخْطَأَ الغارَ ، مُطْنِفُ

أي: أخطأَ غارَها، فحَذَف الضمير، وجَعل الألف واللام عوضًا منه» انتهى.

وكونُ أل تكون عوضًا مِنَ الضمير مذهبٌ كوفيّ[6]، والبصريون يخرِّجون ما جاء مِن ذلك على حذفِ الضمير والحرفِ الجارِّ له، ويقدِّرون ذلك: الغارَ منها.

---

(١) هذا ردُّ ابن خروف، نسبه إليه الصفّار في شرح كتاب سيبويه ١: ٢١٦ - ٢١٧، وصحَّحه.

(٢) الكتاب ١: ١٢.

(٣) زيد هنا في ظ: فلو كان ليس.

(٤) ٣: ٣١٠.

(٥) هو الشنفرى. الديوان ص ٥٤. عجس القوس: مقبضها. والعوازب: التي ابتعدت في المرعى. والمطنف: الذي يعلو الطَّنَف، وهو ما نتأ من الجبل. ظ، غ: «كأن خفيف النمل من فوق عجنها عوازف ...». ط، ك: «عوازف».

(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٨ وشرح القصائد السبع ص ٧٠، ٣٥١.

وفي «البسيط»[1]: «والجمل تنقسم مِن جهة الزمان إلى ما هي للحال أو الماضي أو الاستقبال؛ والوصف بها يكون على نحوِ ما ذكرنا في اسم الفاعل مِنَ التجوُّز والتقدير، والأكثرُ أن تكون حاليَّةً لأنها للثبوت، كقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[2]. وفي الماضي قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[3]. وفي المستقبل كقوله: ﴿لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[4]. وهذه /الصفات [٥: ٢٠٧/أ] الفعلية متى كَثُرَتْ عُطِفَ بعضُها على بعض، بخلاف المفردات، فإنَّ الأحسن ترك العطف، والعطف يكون بالواو والفاء وثُمَّ».

وقوله **منعوتُها نكرةٌ** - نحو: مررتُ برجلٍ يضحك - **أو مُعَرَّفٌ بأل الجنسية** قال المصنف في الشرح[5]: «نحوُ قوله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[6]، فنُعِتَ الليلُ بجملة لأنه معرفةٌ في اللفظ نكرةٌ في المعنى إذ لم يُقصَدْ به ليلٌ معيَّن» انتهى.

وقد تقدَّمَ ذِكرُ اختلافِ الناسِ في مسألةِ نَعْتِ المعرفةِ بالنكرة[7]، وليس منها هذا الذي ذهب إليه المصنف مِن أنَّ المعرَّف بأل الجنسية يجوز أن يُنعَت بالجملة لأنه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى؛ وهذا ليس بشيء؛ ألا تراهم يصفونه بالمعرفة، فلو كان نكرة لم يوصف بالمعرفة. وتخريجُ الآية على أن يكون (نَسْلَخُ) جملةً في موضعِ نصبٍ على الحال، أو تفسيرية، فلا يكون لها موضع من الإعراب، لَمَّا قال:

---

(١) البسيط لابن العلج ١: ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) سورة القصص: الآية ٢٣.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٥٥.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤٢.

(٥) ٣: ٣١١.

(٦) سورة يس: الآية ٣٧.

(٧) تقدم ذلك في ص ٢٣٥ - ٢٣٨.

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾ فَسَّرَ كونَ الليلِ آيةً؛ لأنَّ في قوله ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾ إبهامًا في كيفية كونه آية، ففَسَّر ذلك، كقوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾[1]، ثم فَسَّر صفة آدم[2].

وقولُه واقعٍ نعتًا مثالُه قولُ الراجز[3]:

ما زِلْتُ أَسْعَى بَينَهُمْ وأَخْتَبِطْ حتى إذا كانَ الظلامُ يَختَلِطْ

جاؤُوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

أي: مَقُولٍ فيه: هل رأيتَ الذئبَ قَطْ، فهذا لونه. والمذْق: اللبن الممزوج بالماء، فصار يشبه لون الذئب للغُبرة. وقولُ الآخر[4]:

فإنَّما أنتَ أخٌ لا نَعْدَمُهْ فأَبْلِنا منكَ بَلاءً نَعْلَمُهْ

أي: مَقُولٌ فيه: لا نَعدَمُه، ف(لا نَعدَمُه) دعاءٌ محكيٌّ بقولٍ مقدَّر. قاله المصنف في الشرح[5]، ولا يتعيَّن ما قال؛ إذْ يجوز أن يكون خبرًا، والمعنى أنه لا نَعدَم نصرَه.

وقولُه أو شِبهَه مثالُه قولُ أبي الدَّرْداء: «وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ»[6]، أي:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٥٩.

(٢) يعني قوله سبحانه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

(٣) الأبيات في ملحق ديوان العجاج ٢: ٣٠٤، وتخريجها في ص ٤٦٨ - ٤٦٩. وهي بلا نسبة في الكامل ٢: ١٠٥٤ والتنبيه ص ٢٩٠، ٥٧٧ - ٥٧٨، وانظر الخزانة ٢: ١٠٩ - ١١٢ [الشاهد ٩٦]. غ: كاد الظلام.

(٤) هو أبو محمد الحَذْلَميّ. مجالس ثعلب ص ١٩٤ - ١٩٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٢٦ - ٢٢٧ [الإنشاد ٨١٧].

(٥) ٣: ٣١١.

(٦) عيون الأخبار ٢: ١ والمفصل ص ١١٩. يُضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم. تقلي: تبغض.

مَقُولاً فيهم: اخبُرْ تَقْلِه، فهذه الجملة في موضع الحال إن كانت وجدتُ بمعنى أَصَبتُ وصادَفتُ، وفي موضعِ مفعولٍ ثانٍ إن كانت بمعنى عَلِمتُ.

وقوله **وحُكمُ عائدِ المنعوت** إلى آخره[1]. كان يُغني قولُه «كالموصول بها» عن ذِكرِ هذا الحكم، لكنه أراد أن يَذكر ذلك بالتصريح؛ لأنَّ فيه زيادةَ بيان.

وقوله **لكنَّ الحذفَ مِنَ الخبرِ قليلٌ** الخبرُ مُباينٌ للمبتدأ؛ لأنَّ كلاًّ منهما هو ركنُ الإسناد، ولذلك تَغايَرَا كثيرًا في التعريف والتنكير، بل أصلُ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصلُ الخبر أن يكون نكرة.

وقولُه **ومِنَ الصِّفة كثيرٌ** لأنَّ الصفة هي الموصوف، ولذلك لم يَتَغايَرَا في التعريف والتنكير، فامتزاجُها به واتِّصالُها شديدٌ.

[٥: ٢٠٧/ب] /وقولُه **ومِنَ الصلةِ أكثرُ** لأنَّ الصلة تتنَزَّلُ مِنَ الموصول منْزلةَ الجزء منه، ولا يَتمُّ كونُه مُسْنَدًا إليه إلا بها.

ومثالُ حذفِه مِنَ الصفة قولُه[2]:

.... وما شيءٌ حَمَيتَ بِمُستَباحِ

ومِنَ الصلةِ ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[3]. ومِنَ الخبرِ ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4] في قراءة ابن عامر.

قال بعض أصحابنا: إلا أنه لا يجوز حذفُ المبتدأ مع الصلة إلا إذا كان في الكلام طولٌ إذا كان الموصول غيرَ أيّ؛ وأمَّا في الصفة فيجوز طالَ الكلامُ أو لم يَطُلْ، كما قال[5]:

---

(١) يعني قوله: «وحُكمُ عائدِ المنعوت بها حُكمُ عائدِ الواقعةِ صِلةً أو خبرًا».

(٢) صدر البيت: «أَبَحْتَ حِمَى تِهامةَ بعدَ نَجْدٍ». وهو لجرير. الديوان ١: ٨٩ والكتاب ١: ٨٧، ١٣٠ وإيضاح الشعر ص ٤٢٤.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٧٣.

(٤) سورة الحديد: الآية ١٠. السبعة في القراءات ص ٦٢٥.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٤١.

.... ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

أي: هو عار. فعلى هذا ليس حُكمُ عائدِ المنعوتِ بها حُكمَه في الصلة.

وقولُه **وتَختَصُّ المنعوتُ بها** المسألة[1]. مثالُه: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا﴾[2]، وقراءة عِكْرِمة: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حينًا تُمۡسُونَ وحينًا تُصۡبِحُونَ﴾[3]، أي: لا تَجزي فيه، وتُمْسُونَ فيه وتُصبِحُونَ فيه. وقال الشاعر[4]:

فيــومٌ علينـــا ، ويـــومٌ لنـــا ويـــومٌ نُـــساءُ ، ويـــومٌ نُـــسَرْ

أي: نُساءُ فيه، ونُسَرُّ فيه. وهذا على أحد التأويلين، وهو أن تكون الجملة صفة لا خبرًا، وابتُدئ بالنكرة للتفصيل.

والحذفُ في مثل هذا على مذهب الأخفش[5] والكسائي بالتدريج، حُذِفَ حرفُ الجرّ، فتَعَدّى الفعل إلى الضمير، فحُذف وهو منصوب. وعلى مذهب س[6] حُذِفَ لأَوَّلِ وَهْلةٍ على سبيلِ الاعتباطِ لأنَّ الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره.

واحترزَ بقوله «دُونَ وَصفٍ» مِن أن يكون المجرور بـ«في» وصفًا، فإنه لا يجوز حذفه، ومثاله: لا تَكْرَهْ يومًا يَسُوءك فيه راحتُك، فلا يجوز حذف «فيه» لأنه وقع وصفًا لقوله «يومًا».

وفي «الغُرَّة»[7]: «أجازوا حذف العائد إلى الاسم الذي على صورة الظرف

---

(١) يعني قوله: «وتَختَصُّ المنعوتُ بها اسمُ زمانٍ بجوازِ حَذفِ عائدِها المجرورِ بـ(في) دُونَ وصفٍ».

(٢) سورة البقرة: الآية ٤٨.

(٣) سورة الروم: الآية ١٧. المحتسب ٢: ١٦٣ - ١٦٤.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٣٢٧.

(٥) المحتسب ٢: ١٦٤.

(٦) الكتاب ١: ٣٨٦ والمحتسب ٢: ١٦٣ - ١٦٤.

(٧) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (باب إنَّ وأخواتها) ١: ٤٣.

إذا كان جارًّا ومجرورًا؛ و لم يجيزوه في الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾، ولا يجوز: رأيتُ رجلاً رَغِبتُ)) انتهى. فيكون المصنف احترزَ بقوله ((اسمُ زمان)) مِن نحو: رأيتُ رجلاً رغبتُ فيه، فإنه لا يجوز حذف ((فيه)).

وقولُه **ويجوز أيضًا حذف المجرور بـ(مِن)** المسألة[1]. مثالُ عَودِه على ظرف: شهرٌ صُمتُ يومًا مباركٌ، أي: يومًا منه. ومثالُ غير الظرف: عندي بُرٌّ كُرٌّ[2] بدرهمٍ، أي: منه.

واحترز بقوله **إن تعيَّنَ معناه** مما لو حُذف لم يتعيَّن أن يكون مِنْ ومعمولها المحذوف، فإنه لا يجوز، ومثاله: سَرَّني شهرٌ صُمتُ منه؛ لأنك لو حذفته لم يكن ثَمَّ دليل على حذفه؛ إذ يحتمل أن يكون التقدير: صُمتُه، هذا في الظرف.

ومثالُه مع غير الظرف: لا أُحِبُّ رجلاً أخافُ منه، لا يجوز حذف ((منه))؛ إذ لو حذفتَه لجاز أن /يكون التقدير: أَخافُه، وقال الشاعر[3]: [٥: ٢٠٨/أ]

يَقْعَنَ بالسَّفحِ مِمَّا قد رأينَ بهِ   وَقْعًا يَكادُ حَصَى الْمَعْزاءِ يَلْتَهِبُ

أي: منه. فهذا تعيَّن معناه أنَّ المراد: يلتهب منه.

((والصفةُ إن كان فيها ضميرُ الأوَّل صَحَّ أن تجري عليه[4]، وإن لم يكن لم يَصِحّ، نحو: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها زيدٌ[5]، وكذلك: يا ذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ، لا تجوز فيها الصفة ولا الحال لعدم العائد على الموصوف، ويجوز أن يكون (الواطئِها) صفة للجارية.

---

(١) يعني قوله: ((ويجوزُ أيضًا حَذْفُ المجرورِ بِمِنْ عائدًا على ظرفٍ أو غيرِه إنْ تَعَيَّنَ مَعْناه)).

(٢) الكر: مكيال لأهل العراق، وهو عندهم ستون قَفيزًا.

(٣) ذو الرمة. الديوان ١: ٧٢. يقعن: يعني الحمر، أي: يضربن بحوافرهن سفح الجبل من شدة العدو. والمعزاء: أرض غليظة.

(٤) نحو: مررتُ برجلٍ معه جاريةٌ ضاربُها هو.

(٥) الكتاب ٢: ٥٣.

وذكر أبو العلا إدريس أنه يجوز لعودِ الضمير على مضافِ الأول وما هو في حُكمه؛ فكأنه[1] عاد على الأول كما تقدَّم لنا في الضمائر[2]، ولو جاز ذلك لجوَّزَه س هنا[3]، فدلَّ على أنه ليس مذهبَه». انتهى من «البسيط»[4].

ص: والمفردُ مُشْتَقٌّ لِفاعلٍ أو مفعولٍ، أو جارٍ مَجراه أبدًا، أو في حالٍ دونَ حال. فالجاري أبدًا كلَوْذَعيّ وجُرْشُع وصَمَحْمَح وشَمَرْدَل و«ذي» بمعنى صاحب وفروعه، و«أُولِي» و«أُولات» وأسماء النسب المقصود. والجاري في حال دون حال مُطَّرِدٌ وغيرُ مُطَّرِد، فالمطَّرِدُ أسماءُ الإشارة غيرُ المكانيَّة، و«ذو» الموصولةُ وفروعُها وأخواتُها المبدوءةُ بهمزةِ وصل، و«رَجُلٌ» بمعنى كاملٍ أو مضافٌ إلى صِدْق أو سَوْءٍ، و«أيٌّ» مضافًا إلى نكرةٍ تُماثلُ المنعوتَ معنًى، و«كُلٌّ» و«جِدٌّ» و«حَقٌّ» مضافاتٍ إلى اسمِ جنسٍ مُكَمِّلٍ معناه للمنعوت. وغيرُ المطَّرِدِ النعتُ بالمصدرِ والعددِ والقائمِ بمُسَمَّاه معنًى لازمٌ يُنَزِّلُه مَنْزلةَ المشتقِّ، وتُنصَبُ «أيٌّ» المنعوتُ بها حالاً بعدَ مَعرِفة، و«ما» في نحو: رجلٌ ما شِئتَ مِن رجلٍ» شرطيَّةٌ محذوفةُ الجواب، لا مصدريَّةٌ منعوتٌ بها، خلافًا للفارسيِّ.

ش: المشتقُّ المنعوتُ به كلُّ وصفٍ تضمَّنَ معنَى فعلٍ وحروفَه الأصلية. وقال **لفاعلٍ أو مفعولٍ** ليَحترز مِنَ المشتقِّ لمكانٍ أو زمانٍ أو آلة. ويَعُمُّ «المشتقُّ لِفاعلٍ» أسماءَ الفاعلين والأمثلةَ للمبالغة والصفةَ المشبَّهةَ وأَفْعَلَ التفضيل. ويَعُمُّ «المشتقُّ للمفعول» أسماءَ المفاعيل[5] وأَفْعَلَ المفضَّل به المفعول، كقولهم: هو أَجَنُّ مِن زيدٍ.

والجاري مَجرى المشتقِّ أبدًا هي الأوصاف التي تضمَّنتْ معانيَ الأفعالِ دون

---

(١) فكأنه ... لجوزه س هنا: سقط من غ.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ٢٠٨ - ٢١٢.

(٣) الكتاب ٢: ٥٢ - ٥٤.

(٤) البسيط لابن العلج ٢: ٥٥٢ - ٥٥٣.

(٥) في المخطوطات: الفاعلين، صوابه في شرح المصنف ٣: ٣١٤ وتمهيد القواعد ٧: ٣٣٣٦.

حروفِها، واستُدِيمَ النعتُ بها دون شرط، فلَوْذَعيٌّ جَرى مَجرى فَطِن وذَكِيّ، وجُرْشُعٌ مَجرى غَليظ وسَمين، وصَمَحْمَحٌ مجرى شَديد. وأمثلةُ هذا النوع كثيرة، ولذلك قال «كَلَوْذَعيّ» بكاف التشبيه، و لم يَحصُر ذلك في الألفاظ التي ذَكر.

وفروعُ ذي: ذَوَا وذَوُو وذاتُ وذاتا وذَواتا وذَوات.

وفي «البسيط»[1]: «أكثرُ النحويين على أنها - يعني ذا بمعنى صاحب - لا تدخل إلا على الأجناس، وأصلُها أن تَدخل على النكرة. قالوا: لأنها وُضعت لِيُتَوَصَّلَ بها إلى وصفِ الأشخاص بالأجناس، كما وُضِعت «الذي» لِيُتَوَصَّلَ بها إلى وصفِ المعارف بالجمل، /فلمَّا أرادوا أن يَصفوا بـ«مال» رجلاً وليس به قالوا: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، وإنما كان الأصل أن تَدخل على النكرة منه؛ لأنَّ الجنس أصلُه التنكير، وإنما دخلت على المعرفة[2] لأنه ليس التعريف أصلاً فيه، بل هو طارئ عليه، فلذلك لم تَدخل على ما أصلُه التعريفُ، كالمضمَر والعَلَم، فلا تقول: ذو زيد، ولا: ذُوه، فأمَّا قولُه[3]: [٥: ٢٠٨/ب]

إنَّمـــا يَعْـــرِف ذا الفَـــضْـــ	ـــلِ مِـــنَ النـــاسِ ذَوُوهُ
أَحْـــسَنُ الْمَعْـــرُوفِ مـــا لَـــمْ	تُبْتَـــذَلْ فيـــهِ الوُجُـــوهُ

فهو شاذٌّ عندهم. يدلُّ عليه أنه لم يُستَعمَل في غير هذا، ولو كان أصلاً لاستُعمل في الإضافة إلى غيرِ هذا المضمر، و لم يُسمَع.

وزعم ابنُ بَرِّيٍّ[4] أنها تُضاف إلى ما يُضاف إليه (صاحب)؛ لأنها بمعناه، قال: (وإنما أنكره النحويون لكونهم جعلوه وصلة للوصف بالأجناس، والمضمرُ

---

(١) البسيط لابن العلج ١: ١٢٣- ١٢٤.

(٢) نحو: مررت بالرجل ذي المال.

(٣) هو أبو العتاهية. ديوانه ص ٤٢٣ والتنبيه ص ٣٣١. غ: يعرف الفضل.

(٤) حواشي ابن بري وابن ظفر على دُرَّة الغَوَّاص ص ١٧٥.

والعَلَمُ لا يُوصَف بهما، فلم تكن وصلة إليهما). قال: (فأمَّا إذا خرجت عن أن تكون وصلةً إلى ذلك فلا مانعَ مِن إضافتها إليه). فتقول: رأيتُ الأميرَ وذَويه، ورأيتُ ذا زيد؛ لأنها ليست هنا وصلةً، وكذلك في البيت» انتهى.

وقوله **وأُولي وأُولات** أولو بمعنى أصحاب، وأُولات بمعنى صَواحِب. ويظهر أنَّ حُكمَهما حُكمُ ذي في كونهما لا يُضافانِ إلا إلى أسماء الأجناس، كقوله: ﴿أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[1]، ﴿وَأُوْلَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[2].

وقوله **وأسماء النَّسَب المقصود** واحترز بقوله «المقصود» من نحو قُمْرِيٍّ ودُبْسِيٍّ[3] مِنَ الأسماء التي هي منسوبة في الأصل، وغَلَبَ استعمالها دالَّةً على أجناسٍ لا تعرُّضَ فيها للنسب.

وقوله **فالمطَّرِدُ أسماءُ الإشارة غير المكانية** يعني أنه يَطَّرد الوصف بها، فتقول: جاء زيدٌ هذا. واحتَرز بقوله «غير المكانية» مِن نحو «هنا»، فإنَّ لفظ «هنا» لا يكون نعتًا، لكنه مِن حيثُ الظرفيةُ يَصِحُّ أن يكون في موضعِ النعت، نحو قولك وقد ذَكر إنسانٌ مكانًا، فقلتَ: مررتُ برجلٍ هناك، أي: في ذلك المكان.

قال المصنف[4]: «وجُعلت أسماء الإشارة جارية مجرى المشتقِّ في حالٍ دون حال لأنَّ استعمالها غيرَ منعوتٍ بها أكثرُ مِن استعمالها منعوتًا بها. وكذا الموصولاتُ[5] التي يُنعَت بها، وقوعُها مُسنَدةً ومُسْنَدًا إليها ومفعولةً ومضافًا إليها أكثرُ مِن وقوعها منعوتًا بها» انتهى.

وما ذَكَره المصنف مِن أنَّ أسماء الإشارة التي ليست مكانيَّةً يجوز الوصف بها

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٩.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) القمري والدبسي: ضربان من الحمام.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٣١٤.

(٥) وكذا الموصولات ... منعوتًا بها: ليس في شرح المصنف، وهو في تمهيد القواعد ٧: ٣٣٣٧ ضمن نص للمصنف.

هو مذهب البصريين. وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ فيه معنَى التحلية؛ لأنَّ معنى مررتُ بزيدٍ هذا: مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه.

وذهب الكوفيون - وتَبِعَهم السُّهَيليُّ[1] - إلى أنه لا يجوز أن يُنعَت بأسماءِ الإشارة لأنه جامد[2] غير مشتقّ، ولا يتحمَّل /ضميرًا، إذ لو تحمَّلَ ضميرًا لكانَ عاملاً فيه، واسمُ الإشارة لا يَرفَع الظاهرَ، فلا يرفَع الضمير. [٥: ٢٠٩/أ]

ومثالُ الوصف بـ«ذو» الموصولة قولُ العرب: بالفضلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ به[3]، أي: الذي فَضَّلَكُمُ اللهُ به.

واحتَرز بقوله «المبدوءةُ بهمزة وصل» مِن (مَن) و(ما) و(أيّ) الموصولات، فإنها لا يُوصف بها.

ودخل في «المبدوءة بهمزة وصل» الذي والتي وفروعهما مِن لفظهما، كالذين واللاتي، أو مِن غير لفظهما، كالأُلَى واللائين واللات.

وقوله **ورجلٌ بمعنَى كامل** رَجُلٌ يُنعَت به في حالين:

إحداهما: إذا قُصِدَ به كَمال الرُّجوليَّة، كقولك: مررتُ بزيدٍ الرجلِ، أي: الذي كَمُلَتْ رُجوليَّته. ووُقوعُه بهذا المعنى خبرًا أكثرُ مِن وقوعه نعتًا، نحو: زيدٌ الرجلُ. ولِتَضَمُّنِه معنَى كامِلٍ ذُكر أنه يرفع الظاهر في قولك: أَرَجُلٌ عبدُ الله؟ لأنه لم يستفهم هل رَجُلٌ عبدُ الله أو امرأة؛ إذ معلومٌ أنه رجُل.

والحالة الثانية: إذا أُضيف بمعنَى (صالح) إلى (صِدْق)، وبمعنى (فاسِد) إلى (سَوْء)، كقولك: هو رَجُلٌ رَجُلُ صِدْقٍ، أو رَجُلٌ رَجُلُ سوءٍ.

---

(١) نتائج الفكر ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) لأنه جامد ... الظاهر: سقط من ط. لأنه جامد ... واسم الإشارة: سقط من د، ن.

(٣) تقدم في ٢: ١٢٤، وزد على ما فيه تهذيب اللغة ١٥: ٤٤.

وقوله **وأيٌّ مضافًا إلى نكرة نُعتَ** بـ(أيٌّ) تبيينًا لكمال المنعوت، ولا يكون المنعوت بها إلا نكرة تُماثِل المنعوت، نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رَجُلٍ، أو بمعناه، نحو: هذا رَجُلٌ أيُّ فتًى. وقد تكرَّرتْ له هذه المسألة في أوائل الفصل الثاني من «باب الموصول»[1] بأَشْبَعَ مما ذَكر هنا، وبَحَثْنا معه في بعض الأحكام التي أثبتَها فيه لـ(أيٍّ).

وفي «البسيط»[2]: «قال أبو زيد - يعني السهيلي -: (هي - يعني أيًّا - في كلام العرب لتعيين الشيء وتمييزه، ومنه: إياة الشمس، وهو ضوءها؛ لأنه يعين[3] الشيء ويميزه[4]، وخرجَ القومُ بآيتِهم، أي: بجماعتهم التي يمتازون بها)[5].

ولذلك صارت يُطلَب بها التعيين والتمييز في قولك لِمَن قال: رأيتُ رجلاً: أيَّ رجلٍ؟ فيجيب بما يُعَيِّنه ويميزه مِنَ الصفات. ثم لحقها في الاستفهام معنى التعظيم كما يلحق الاستفهام في قوله: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[6]، وكانت سؤالاً عن الصفات فلحقها تفخيمٌ في الصفات، فتقول: أيَّ رَجُلٍ رأيتُ، تريد أنك رأيت شهمًا وعظيمًا بحيث لا تحيط بوصفه. وبهذا المعنى نُقلت إلى الصفة لِما في الصفات مِن معنى التعظيم، فتقول: مررتُ برجلٍ أيِّ رَجُلٍ، أي: كاملٍ».

وفي «البسيط»[7] أيضًا: «وأمَّا (أبو عشرة) فوصفوا به في قولك: مررتُ برجلٍ أبي عشرة؛ لأنَّ الأبَ مُرادِفٌ لِلوالِد، فوَضَعوه مَوضِعَه».

---

(١) تقدم ذلك في ٣: ١٤٠ - ١٤٧.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ١٢٠ - ١٢١.

(٣) فيما عدا ك: تعيين.

(٤) في المخطوطات: وتمييزه. وما أثبته موافق لِما في البسيط. وفي نتائج الفكر: لأنه ضوءها يبينها ويميزها من غيرها.

(٥) نتائج الفكر ص ٢٠٠ بتصرف.

(٦) سورة الحاقة: الآيتان ١ - ٢.

(٧) البسيط لابن العلج ١: ١٢٥.

وقوله **وجِدٌّ وكُلٌّ وحَقٌّ** المسألة[١]. نُعِتَ بها للمعنى[٢] الذي نُسب ل(أيّ)، كقولك: زيدٌ الرجلُ كُلُّ الرجلِ، وجِدُّ الرجلِ، وحَقُّ الرجلِ، وفي التنكير: هو رجلٌ كلُّ رجلٍ، وجِدُّ رجلٍ، وحَقُّ رجلٍ. فالنعتُ بهذه كلِّها مطَّرِدٌ لا يتوقَّف على سماع.

[٥: ٢٠٩/ب] وهذا الذي ذكرَه المصنف /مِن أنه يجوز: مررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ، ومررتُ برجلٍ كُلِّ رجلٍ[٣]، لا خلاف بين البصريين في جوازه، ينعتون المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة.

وذهب الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ إلى أنه لا يجوز أن يقال: مررتُ برجلٍ كلِّ رجلٍ. قال هشام: مررتُ برجلٍ كُلِّ رجلٍ، محال، لا يُنعَت ب(كُلّ) الواحد؛ لأنه في مذهب جمعٌ. وأجاز هشام: ما مررتُ برجلٍ كُلِّ رجلٍ؛ لأنَّ الأول في مذهب جمع عنده، يعني أنه عامٌّ لتسليط النفي عليه، فصحَّ أن يُنعَت ب(كُلّ).

وأجاز الكسائيُّ: أكلتُ شاةً كُلَّ شاةٍ[٤]، فنقضَ ما كان أَصَّلَه، واعتلَّ بأنَّ هذا في تأويل جمع.

وأجاز الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ: مررتُ برجلٍ كُلِّ الرجلِ. وهذا عكس الباب، نَعَتُوا النكرة بالمعرفة، ومَنَعوا أن تُنعَت النكرة بالنكرة. وقد نَقَضَ ذلك هشامٌ في تجويزه: ما مررتُ برجلٍ كلِّ رجلٍ، والكسائيُّ في تجويزه: أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ. وقال الفراء في مررتُ برجلٍ كُلِّ الرجلِ: جاز لأنهم أخرجوه للمدح؛ لأنك تريد الجنس. وقال الكسائيُّ: مررتُ برجلٍ كُلِّ الرجلِ، وعينِ الرجلِ، ونَفْسِ الرجلِ، لا يجوز إلا بالألف واللام؛ لأنَّ أصله التوكيد، ثم أَظهَرُوه للمدح.

---

(١) يعني قوله: «وكُلٌّ وجِدٌّ وحَقٌّ مضافاتٍ إلى اسمِ جنسٍ مُكَمِّلٍ معناه للمنعوت».

(٢) غ: المعنى. ط: المعنى الذي ينسب.

(٣) ٣: ٣١٥، وليس فيه: مررت برجل كل رجل.

(٤) المثال في الكتاب ٢: ١١٦.

وفي «البسيط»[1]: «(وأمَّا (كلُّ مالٍ) فيما حكى س: هذا مالٌ كُلُّ مالٍ[2]، على الصفة». وقال س في موضع آخر: «إنهما يُبتدآن»[3]. فقال أبو نصر[4]: إنَّ كُلاًّ شيءٌ يُراد به معنى العموم كالاستغراق، ويُراد به معنى الكمال، كما في قولك: أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ، وعلى الأول تكون مبتدأة، وعلى الثاني تكون وصفًا.

وقال غيره: إنه يكون على العموم في الصفة، فإذا قال: رأيت مالاً كُلَّ مالٍ، فمعناه كثيرًا مُغنيًا[5]، واستُعيرت مِن العموم إلا أنها لا تكون للتأكيد، وإذا لم تكن للتأكيد كانت مبتدأة، وأمّا ما يكون للتأكيد فلا يكون مبتدأ كـ(كُلّهم))».

وقوله **وغيرُ المطَّرِد النعتُ بالمصدر والعدد** المسائل[6]. قال المصنف في الشرح[7]: «النعتُ بالمصدر وما ذُكر بعده متبوع، واطِّراده ممنوع، وللمصدر مزيةٌ على غيره، وكذلك العدد[8]، ويقارب فيهما الاطِّراد. ومِنَ المصادرِ المنعوتِ بها رِضًا وعَدْلٌ وزَوْرٌ وصَوْمٌ وفِطْرٌ. ومِنَ النعتِ بالعددِ قولُ بعض العرب: أخذَ بنو فلانٍ مِن بَني فلانٍ إبلاً مِئةً، على النعت، حكاه س[9]، وأنشد[10]:

---

(١) البسيط لابن العلج ١: ١٢٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٧، ١١٠.

(٣) كذا في المخطوطات والبسيط، وفي الكتاب ٢: ١١٦ - ١١٧: «وأمَّا كلُّ شيءٍ وكلُّ رجلٍ فإنهما يُبنَيان على غيرهما؛ لأنه لا يوصَف بهما».

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه له ص ١٤٠، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٥) فيما عدا ك: معينًا.

(٦) هو قوله: «وغيرُ المطَّرِدِ النعتُ بالمصدرِ والعددِ والقائمِ بمُسَمَّاه معنًى لازمٌ يُنَزِّله مَنْزلةَ المشتقِّ».

(٧) ٣: ٣١٥.

(٨) وكذلك العدد: سقط من ك، ظ، غ.

(٩) الكتاب ٢: ٢٨.

(١٠) البيت للأعشى. الديوان ص ١٧٣ والكتاب ٢: ٢٨. الجبّ: البئر. والقامة: مقدار طول الرجل. والواو في ورقيت بمعنى أو. وأسباب السماء: مراقيها أو نواحيها.

لئنْ كُنتَ في جُبٍّ ثَمانينَ قامةً ورُقِّيتَ أَسْبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

وفي الحديث[1]: «الناس كإبلٍ مئةٍ» انتهى.

وفي «البسيط»[2]: «المصادر: غير مضافة، ومضافة مقدرة باسم فاعل، وإضافتُه غير محضة، وباسم مفعول، وإضافتُه محضة، فباسم الفاعل لا ينقاس، بل فيما سُمع، نحو: حَسْبُك، وشَرْعُك، وهَدُّك، وهَمُّك، ونحوه، أي: كافيك، وشارعٌ /لك فيما تريد، ومهتمٌّ بأمورك، أو مزيلٌ[3] عنك ما يُهِمُّك، ودافعٌ عنك ما يَسقط عليك ويَهُدُّك. [٥: ٢١٠/أ]

والمقدَّر بأسماء المفعول قياسٌ في الثلاثية المضافة إلى الفاعل، نحو: هذا ثوبٌ نَسجُ صانعٍ، ونَسجُ ساعةٍ، ودرهمٌ ضَربُ مَلِكٍ، ودينارٌ نَقدُ خبيرٍ. وإنما كان قياسًا لأنه كثيرًا ما يكون اسم المفعول، كالخَلْق للمخلوق، ولا يكون كثيرًا في غير الثلاثي إلا سماعًا.

وإنما قيل مضاف إلى الفاعل ونحوه لأنه يتخصَّص، فيَقوَى فيه التأويل، بخلاف قولك: هذا درهمٌ ضَربٌ، ونحوه؛ ألا ترى أنك لو قلت: هذا درهمٌ وَزنٌ، لم يجز، فإذا قلت: وَزنُ سَبْعةٍ، جاز لأنه في تأويل: موزون بسبعة[4]. فأمَّا قولهم: هذا ثوبٌ نَسجُ اليمنِ[5]، فعلى الابتداء، أي: هو نَسجُ اليمنِ. والنصبُ في هذا على المصدر خاصَّة، وفي المضاف إلى نكرة يكون على الحال وعلى المصدر، والحالُ أضعف.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤: ١٩٧٣، وأحمد في بضعة مواضع في المسند، وفي صحيح البخاري ٧: ١٨٩: (إنما الناسُ كالإبل المئة).

(٢) البسيط لابن العلج ١: ١٢٨ - ١٣٥ بتصرف.

(٣) غ: ومزيل.

(٤) في البسيط: موزون سبعة.

(٥) الكتاب ٢: ١٢٠.

وإنما لم يكن على الحال في: نَسْجَ اليمنِ، فيكون كـ(جَهدَك) و(طاقتَك)؛ لأنها استُعمِلَتْ نكرات، كـ(نَسْج صانعٍ)، ونحوه، فلم تلزم طريقة واحدة، فحمَلْنا كلَّ بابٍ على مقتضى قياسه، بخلاف (جَهدَك)، فإنه لزم الإضافة، فدلَّ على خروجه عن أصله.

وغيرُ المضاف من المصادر - وهو في الأكثر في المصادر التي تُفهِم معنًى في الأول - نحو: هذا رجلٌ عَدْلٌ، وامرأةٌ رِضًا[1].

ومنها الأسماءُ الدالَّةُ على العدد والمقدار والمكيل، نحو: مررتُ بقومٍ خمسةٍ، وبِبُرٍّ قَفيزٍ، وبإبلٍ مئةٍ، وبِحَيَّةٍ ذراعٍ، فهذا يتضمن معنى العدد والمقدار، فكأنها مقصودةٌ للصفة، فبُرٌّ قفيزٍ أي: مَكيل به.

وقد يَعرِض فيها معنًى زائدٌ، كما عرضَ في قوله:

لئنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً ....

فدخلَه معنًى: عَميق. وكذلك (الناسُ كإبلٍ مئةٍ)، أي: كثيرة. وهذه ليست أصليَّة في الصفة، يدلُّ عليه صرف (أَرْبَعٍ في: مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ)[2].

وقال بعض أصحابنا[3]: «الوصف بالمصدر عندنا مِن قَبيلِ ما هو في حكمِ المشتقّ، وله في الوصف طريقان: أحدهما: أن تريد المبالغة. والثاني: ألاَّ تريدها. فإن لم تُرِدِ المبالغةَ فهو عندنا على حذفِ مضاف، نحو: مررتُ برجلٍ عَدْلٍ، تريد: ذي عَدْلٍ. وإن أردتَ المبالغةَ فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازًا لكثرة وقوعه منه، نحو: مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ، تريد أنَّ الرجل نفسَه هو الضَّرب. ونظيرُ هذا قوله تعالى ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[4]، فجعل الإنسان من العَجَل لكثرة وقوعه منه.

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٠.

(٢) هنا آخر ما نقله الشارح من البسيط.

(٣) هو ابن عصفور، قاله في شرح جمل الزجاجي ١: ١٩٨ - ١٩٩.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٣٧.

خلافًا لأهل الكوفة[1]، فإنهم يَزعُمون أنَّ المصدر وقعَ مَوقِعَ الصفة، فيجعلون ضَرْبًا وعَدْلاً واقعَين موقعَ ضاربٍ وعادلٍ. وذلك إخراجٌ للمصدر عن أصله، ومهما أَمكنَ إبقاؤه على أصله كان أَولَى.

ومما يُبَيِّن أنه باقٍ على أصليَّته أنه لا يُثَنَّى، ولا يُجمَع، ولا يؤنَّث، كما كان /قبلَ أن يوصَف به، و(طَوْعةُ القِيادِ)[2] و(الحَتْفةُ الرَّقْشاءُ)[3] شاذٌّ» انتهى. [٥: ٢١٠/ب]

فإن كان المصدر بالميم، نحو مَزار ومَسير - فلا يجوز الوصفُ به ولا الإخبار، لا باطِّراد ولا غيره، تقول: رَجُلٌ زَوْرٌ، ولا تقول: رجلٌ مَزارٌ، وما أنتَ إلا سَيْرٌ، ولا تقول: مَسير. قاله السهيلي، قال: «وقولُ النحاة: المصدرُ يكون بالميم: كقولك قتلتُ مَقْتَلاً، وذهبتُ مَذْهَبًا - تسامُحٌ؛ لأنَّ الميم دخلتْ لمعنًى زائدٍ على معنَى الحدث، ولذلك تقول: ضَرْبة وقَتْلة، ولا تقول: مَضْرَبة ومَقْتَلة إلا في المكان، ولو كان الْمَقْتَل بمعنى القَتْل على الإطلاق لم يَمتنع هذا، ولم يَمتنع: رجلٌ مَزارٌ، أي: زَوْر، وقد بيَّنَّا في غير هذا سِرَّ الميم وما دخلتْ له» انتهى

ويدلُّ على أنَّ ما فيه الميمُ مصدرٌ حقيقةً إعمالُه في المفعول به الصريح، كالمصدر العاري عن الميم. وأمَّا كونُه لا يوصَف به ولا يُخبَر فللعرب أن تَخُصَّ بعضَ المترادِفَين بِحُكمٍ لا يكون للآخَر.

قال المصنف في الشرح[4]: «والنعتُ بالقائمِ بِمُسَمَّاه معنًى يُنَزِّلُه منْزلةَ المشتقِّ، كمررتُ برجلٍ أَسَدٍ أبوه، ولبستُ ثوبًا خَزًّا مَلْمَسُه، وشربتُ ماءً عَسَلاً طَعمُه، تريد: شديدَ الحلاوة، وشديدَ اللُّيونة، فإن أردتَ أنَّ الماءَ مَشُوبٌ[5] بِعَسَلٍ،

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨.

(٢) هذا قول لبعض العرب تقدم في ص ٢٤١.

(٣) هذه قطعة من بيت تقدم في ص ٢٤١. فيما عدا د: والختعة الرقشاء.

(٤) ٣: ٣١٥.

(٥) فيما عدا د: مشرب.

وأنَّ الثوب مجعول في نسجه خَزٌّ - لم يجز النعت، ومِن هذا النوع قولُ الشاعر[1]:

وليلٍ يَقُولُ النـاسُ مِـنْ ظُلُماتِـهِ ... سَواءٌ صَحيحاتُ العُيونِ وَعُورُهـا

كـأنَّ لنـا منـه بُيوتًـا حَـصينةً ... مُسوحًا أعاليها ، وساجًا كُـسُورُها

فأَجرى مُسُوحًا وساجًا مُجرَى سُود» انتهى.

وفي «المقنع»: «الصفة عند البصريين أربعة[2] أقسام:

جاريةٌ على الفعل: فالأجودُ[3] جَرَيانُها على الأول، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه.

ومشتقَّةٌ مِنَ الفعل غير جارية عليه: فالأجودُ فيها الرفع إذا كان بعدها اسم، ويجوز إجراؤها على الفعل، نحو: مررتُ برجلٍ خيرٌ منك أبوه.

وغيرُ جارية ولا مشتقَّة منه، ويُتَأَوَّل بها معنَى الفعل: فإجراؤها[4] على الأول قَبيح، والرفعُ فيها الوجهُ، نحو خَزٌّ وكَتَّانٍ وما أَشبَهَهُما.

وغيرُ جارية ولا مشتقَّة، ولا يُتَأَوَّل بها معنَى الفعل: فلا يكون فيها إلا الرفع، نحو: مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ.

وأمَّا الكسائيُّ فكان يجيز في النكرات كلِّها أن تُجرَى على الأول، وأن تُنقَل إليه، فتقول: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ قومُه.

قال هشام: وحكى الكسائيُّ عن العرب: ذو مال إخوتُك. قال: استُعمِل حتى ذُهِبَ به مذهب الفعل. وأجاز: مررتُ برجلٍ درهمِ المالِ، أي: كثيرِ المالِ، ولم يَمنع مِن هذا شيئًا إلا شيئًا مِن باب حائض» انتهى.

---

(١) تقدم البيت الأول في ٣: ٢٥٢، والبيتان في ٤: ١٣.

(٢) غ: على أربعة.

(٣) غ: والأجود.

(٤) غ: وإجراؤها.

وتلخَّص مِن كلام صاحب «المقنع» أنَّ الكسائيَّ يَقيس في النكرات كلِّها أن تُجرَى على الأول، وأن تُنقَل إليه مشتقًّا جاريًا /على الفعل وغيرَ جارٍ وغيرَ مشتقٍّ وغيرَ جارٍ، نحو خَزٌّ وكَتَّان. [٥: ٢١١/أ]

وقوله **وتُنصَب (أيٌّ) المنعوتُ بها حالاً بعدَ معرفة** يعني بالمنعوت بها التي تَصلُح أن تكون نعتًا؛ لأنها حالة كونها حالاً لا تكون نعتًا. وتكرَّر له هذا الحكم في أيٍّ؛ إذ قد ذَكر ذلك في أوائل الفصل الثاني من «باب الموصول»[(١)].

وقوله و«**ما**» **في نحو: رَجُل ما شئتَ مِن رَجُلٍ** المسألة[(٢)]. قال المصنف في الشرح[(٣)]: «وزعم أبو علي الفارسي[(٤)] أنَّ (ما) في نحو مررتُ برجلٍ ما شئتَ مِن رجلٍ مصدرية نُعِتَ بها وبصلتها كما يُنعَت بالمصدر الصريح. وليس قوله بصحيح؛ لأنَّ المصدر لكونه أصلَ الفعل يؤكَّد به، ويقع نعتًا وحالاً، والحرفُ المصدريُّ لا يؤكَّد به فعل، ولا يقع نعتًا ولا حالاً، فلو جُعل نعتًا في المثال المذكور لَزِمَتْ مخالفةُ النظائر، ولو جاز أن يُنعَت بالحرف المصدريِّ وصِلَته لجازَ أن يقعَ مَوقعَ المصدرِ الصريحِ إذا نُعِتَ به، فكان يُقالُ في موضع مررتُ برجلٍ رضًا: مررتُ برجلٍ أنْ يرضى. وأيضًا فإنَّ المصدرَ المقدَّر في موضعِ المذكورِ معرفةٌ؛ لأنَّ فاعِلَ صِلتِها معرفة، والمصدرُ المنعوت به نكرة لا يكون إلا نكرة، كرَجُلٍ عَدْلٍ ورِضًا، فبَطَلَ[(٥)] تقدير (ما شئتَ) بمصدر.

والصحيحُ أنَّ (ما) في المثال المذكور شرطيَّةٌ محذوفةُ الجواب، والجملةُ نعتٌ

---

(١) انظر ٣: ١٤٠ - ١٤٢.

(٢) يعني قوله: «و(ما) في نحو: رجل ما شِئتَ مِن رجلٍ، شرطيَّةٌ محذوفةُ الجواب، لا مصدريَّةٌ منعوتٌ بها، خِلافًا للفارسيِّ».

(٣) ٣: ٣١٦.

(٤) المسائل الحلبيات ص ١٨٣ - ١٨٤ والمسائل البغداديات ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٥) غ: فيبطل.

للنكرة التي قبلَها رجلاً كان أو غيرَه، والتقدير: مررتُ برجلٍ ما شئتَ مِن رجلٍ فهو ذلك، ولِكَونِ ما شَرطيَّةً حَسُنَ وقوعُ مِن بعدَها لِبَيانِ الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[1]، ولو كانت مصدريَّةً لم يَحْسُنْ وُقوعُ مِنْ بعدَها)).

وفي ((البسيط))[2]: ((وفي معنى المضاف مِنَ المركَّب قولُهم: مررتُ برجُلٍ ما شئتَ مِن رجُلٍ[3]، فـ(ما) هنا أصلُها الاستفهامُ الذي دخلَه التفخيم كـ(أيّ)، وهي هنا بمعناها؛ لأنها تكون للسؤال عن الوصف، والمعنى: مررتُ بأيٍّ شئتَ مِنَ الرجال، أي: بما هو موصوفٌ بما تَحمَده وتَرضاه وتَشاؤه مِنَ الخِلال الكريمة، ولَمَّا كانت (ما) لا تضاف استُعمِل غير مضاف، بخلاف (أيٍّ)، و(أيٌّ) أكثر استعمالاً؛ لأنَّ الأصل في الاستفهام ألاَّ يكون تابعًا؛ لأنه مصدر، لكنْ لَمَّا كانت (أيّ) حصلَ لها نوعٌ من التصرُّف بالإعراب قَرُبَتْ مِنَ الأسماء. ومنه قولهم: مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ، لَمَّا وصفوه بما هو صالح للوصف صلَح له لأجل التوطئة، كما تكون الحال الموطِّئة في قوله تعالى: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[4].

ومنها أسماءٌ وُضِعتْ للصفة، كقولهم[5]: هذا عربيٌّ قُحٌّ، وهو الجافي، يقال: بِطِّيخةٌ قُحَّةٌ، أي: جافية)).

ص: يُفرَّقُ نعتُ غيرِ الواحدِ بالعطفِ إذا اختلفَ، ويُجمَع إذا اتَّفقَ، ويُغَلَّبُ التذكير[6] والعقلُ عندَ الشُّمولِ وجوبًا، وعندَ التفصيلِ اختيارًا. وإنْ

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ١٢٥ - ١٢٦، ١٢٨.

(٣) الكتاب ١: ٤٢٢.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ١٢.

(٥) الكتاب ٢: ١٢٠.

(٦) ويغلب التذكير ... وإن تعدد العامل: سقط من ط.

[٥: ٢١١/ب] **تَعَدَّدَ العاملُ واتَّحَدَ عملُه /ومعناه ولفظُه أو جنسُه جازَ الإتباعُ مطلقًا، خلافًا لِمَنْ خَصَّص ذلك[١] بنعتِ فاعِلَيْ فِعلَينِ وخَبَرَيْ مبتدأين، فإنْ عُدِمَ الاتحادُ وجبَ القطعُ بالرفعِ على إضمارِ مبتدأ، و بالنصبِ على إضمارِ فعلٍ لائقٍ ممنوعِ الإظهار في غيرِ تخصيصٍ بِوَجْهَيه في نَعتٍ غيرِ مؤكّدٍ ولا مُلتَزَمٍ ولا جارٍ على مُشارٍ به، وإن كان لنكرةٍ فيُشترط[٢] تأخُّرُه عن آخرَ.**

ش: مثال الاختلاف: مررتُ برجلينِ كريمٍ وبخيلٍ، ورغبتُ في الزَّيدَينِ القُرَشيِّ والتَّميميِّ، كما فُرِّقَ في الخبر كذلك يُفَرَّقُ في النعت، تقول: هذانِ قائمٌ وقاعدٌ، إذ لا يُمكن الجمع، وقال الشاعر[٣]:

فأَفْنَيناهمُ مِنّا بِجَمْعٍ ... كأُسْدِ الغابِ مُرْدانٍ وشِيبِ

هكذا أنشده المصنف[٤] على أنه مِن تفريق النعت. وليس مِن هذه المسألة؛ لأنه قال: «يُفَرَّقُ نَعتُ غيرِ الواحدِ بالعطفِ إذا اختلفَ»، والمنعوت هنا ليس بِمُثَنًّى ولا مجموع، بل هو اسم مفرد، وهو قوله «بجمع»، فلا يُطلَق عليه أنه غير الواحد، بل هو مفرد وإن كان مدلولُه كثيرًا، ولذلك صَحَّتْ تثنيتُه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾[٥]، فليس البيت نظير تمثيله في قوله: مررتُ برجلينِ كريمٍ وبخيلٍ. والاختيارُ في مثل هذا القَطعُ. وقال الشاعر في الإتباع[٦]:

بَكَيتُ، وما بُكا رَجُلٍ حَزينٍ ... على رَبْعَينِ: مَسْلُوبٍ وبالِ

---

(١) غ: ذلك مطلقًا.

(٢) فيما عدا غ: يشترط.

(٣) هو حسان بن ثابت. الديوان ٢: ٨٢. وأوله: فلاقيناهم.

(٤) ٣: ٣١٦.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٥٥.

(٦) البيت لابن مَيَّادة. شعره ص ٢١٤ والكتاب ١: ٤٣١ وشرح أبيات المغني ٦: ٧٨ - ٧٩ [الإنشاد ٥٧٢]، ونسب في الكتاب لرجل من باهلة.

وفاتَ المصنفَ قيدٌ في تقديرِ نعتِ غيرِ الواحدِ إذا اختَلف، وهو أن يكون غيرُ الواحد مِن غيرِ أسماءِ الإشارة، فإنهم نَصُّوا على أنَّ تفريقَ غيرِ الواحدِ إذا اختَلف نعتُهما لا يجوز، نحو: مررتُ بهذينِ القصيرِ والطويلِ، نصَّ على ذلك س[1] وغيره، كالزِّياديِّ والمبردِ[2] والزَّجَّاج.

وعِلَّةُ مَنعِ ذلك أنَّ كلَّ نَعتٍ لا بُدَّ له مِن ضميرٍ يعودُ على الموصوفِ لِربطه به إلا أسماءَ الإشارة، فإنها لا تُوصَفُ إلا بالجوامد، فإن وُصِفَتْ بالمشتقِّ فعلى أن يكون قائمًا مَقامَ الجامد، ولذلك يَقِلُّ وَصفُه به، والجوامدُ لا تَتَحَمَّلُ ضميرًا، فجُعِلَ كَونُه موافقًا للمنعوتِ في الإفرادِ وغيرِه لِتَحصُلَ المشاكلةُ التي هي الرابطةُ بينَ النعتِ والمنعوتِ في أسماءِ الإشارة.

قال الزِّياديُّ: «وقد يجوز: مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ، على البدلِ وعطفِ البيان» انتهى.

وقد أجاز س[3] وغيره[4]: يا هذانِ زيدٌ وعمرٌو، على عطف البيان، فعطفُ البيان مخالفٌ للوصف، وقد حَكى[3] أنَّ «يا هذا زيدٌ» كثير في لغة طَيِّئٍ، فعلى هذا جاز: يا هذانِ زيدٌ وعمرٌو.

ومثالُ الجمع إذا اتَّفق: مررتُ برجلَينِ كريمَينِ، واستعنتُ بالرجلَينِ القُرَشِيَّيْنِ.

ومثالُ التغليب بالتذكير عند الشمول: مررتُ بزيدٍ وهند الصالحَينِ، وبرجلٍ وامرأةٍ عاقلَينِ. فالمختارُ في هذا المثالِ ونظيرِه التَّبَعِيَّةُ، ويَقبُح القَطع. وبالعقل: اشتريتُ عَبدَينِ وفَرَسَينِ مختارينَ.

---

(١) الكتاب ٢: ٨.

(٢) المقتضب ٤: ٢٦٦.

(٣) الكتاب ٢: ١٩٢.

(٤) المقتضب ٤: ٢٦٥.

ومثالُ التغليب عند التفصيل بالتذكير: مررتُ باثنينِ صالحٍ وصالحٍ، ويجوز: /صالحٍ وصالحةٍ، وباثنينِ ذي عُذْرة[1] وذي عِذار[2]، ويجوز: ذي عِذار وذاتِ عُذْرة. [٥: ٢١٢/أ]

ومثالُ التغليب بالعقل عند التفصيل: انتفعتُ بعبيدٍ وأفراسٍ سابقِينَ وسابقِينَ، ويجوز: سابقِينَ وسابِقات. ولم يتعرض المصنف في الشرح لتمثيل غَلَبة العقل عند التفصيل.

وقوله **وإن تَعَدَّدَ العامل** المسألة[3]. مثالُ ما تعدَّد عاملُه واتَّحدَ عملُه ومعناه ولفظُه: ذهبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلان، وهذا بكرٌ وهذا بشرٌ الفاضلان، ورأيتُ زيدًا ورأيتُ عمرًا الشُجاعَين، ومررتُ بزيدٍ ومررتُ بعمرٍو المحسنَين[4].

ومثالُ ما اتَّحدَ عاملُه وعملُه ومعناه وجنسُه دونَ لفظِه: هذا زيدٌ وذاك بكرٌ المحسنان[5]، وذهبَ عمرٌو وانطلقَ بِشرٌ الفاضلان، ورأيتُ عليًّا وأبصرتُ سعيدًا الخيِّرَينِ، وسيقَ المالُ إلى خالدٍ وبُلِغَ به إلى سالمٍ[6] الماجدَينِ. فهذه الأمثلة وأشباهُها يجوز فيها الإتباعُ وإنِ اختلفَ العاملُ لفظًا؛ لأنَّ ثانيَ العاملَينِ صالحٌ أن يُعَدَّ توكيدًا، وأوَّلهما صالحٌ للاستغناء به وبانفراده بالعمل في النعت، فيُؤْمَنُ إعمالُ عامِلَينِ في معمولٍ واحد. قاله المصنف في الشرح[7].

ونقول: إنِ اتَّفَقَ جنسُ العاملَينِ فإمَّا أن يَتَّفِقا في اللفظ والمعنى، أو يختلفا

---

(١) العذرة: البكارة.

(٢) عذار الغلام: جانب لحيته.

(٣) يعني قوله: «وإن تَعَدَّدَ العاملُ واتَّحَدَ عملُه ومعناه ولفظُه أو جنسُه جازَ الإتباعُ».

(٤) غ، ك، ط: الحسنين.

(٥) غ: الحسنان.

(٦) زيد هنا في شرح المصنف: وعامر.

(٧) ٣: ٣١٧.

فيهما، أو يَتَّفِقا في اللفظ ويختلفا في المعنى، أو يَتَّفِقا في المعنى ويختلفا في اللفظ[1]:

فإنِ اختَلَفا فيهما، نحو: أَقبلَ زيدٌ وأَدبرَ عمرٌو الفاضلانِ - جازَ الإتباعُ والقطعُ في أماكنه.

وذهب المبرد[2] وابن السَّرَّاج إلى أنه لا يجوز إذ ذاك إلا القطع، وهو قول الكسائي؛ لأنه لا يجيز: أكرمتُ زيدًا وضربتُ عَمرًا الظريفَينِ، يعني على الإتباع؛ لأنَّ الكرامة ليست مِن جنسِ الضرب.

وإنِ اتَّفَقا فيهما، نحو: قامَ زيدٌ وقامَ بكرٌ العاقلان - فذهبَ الجمهور إلى جوازِ الإتباع والقطع في أماكنه.

وفَصَّلَ ابنُ السَّرَّاج[3]، فقال: إنْ قَدَّرتَ الثانيَ عاملاً فالقطع، أو توكيدًا والعامل هو الأول جاز الإتباع.

وإن اتَّفَقا في اللفظ واختَلَفا في المعنى، نحو: وجدَ زيدٌ على عمرٍو ووجدَ بكرٌ الضالَّةَ الفاضلان - جاز الإتباع والقطع في أماكنه.

وذهب المبرد وابن السراج[4] إلى أنه لا يجوز إلا القطع، كالحال إذا اختَلَفا في اللفظ والمعنى.

وإن اتَّفَقا في المعنى، واختَلَفا في اللفظ، نحو: ذهبَ زيدٌ وانطلقَ خالدٌ العاقلان - فذهب س[5] والكسائيُّ والمبرد إلى جواز الإتباع والقطع في أماكنه.

وذهب ابن السراج[6] إلى أنه يجب القطع.

---

(١) انظر هذه المسائل في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢١٢ - ٢١٥.

(٢) المقتضب ٤: ٣١٤، ٣١٥.

(٣) البديع لابن الأثير ١: ٣٢٤.

(٤) الأصول ٢: ٤١.

(٥) الكتاب ٢: ٦٠.

(٦) الأصول ٢: ٤٢.

قال الكسائي: إذا اتَّفقَ العاملان في المعنى نَعَتَّهما نعتًا واحدًا، تقول: ضربتُ عبدَ الله وشتمتُ زيدًا الظريفَين؛ لأنَّ الشَّتم والضَّرب يرجعان إلى معنَى الهوان، وكذلك: أكرمتُ عبدَ اللهِ وأَضَفتُ زيدًا[1] الظريفَين.

[٥: ٢١٢/ب] /وقوله **مُطلَقًا، خلافًا لمن خَصَّصَ ذلك بنَعت فاعِلَيْ فِعلَين وخَبَرَيْ مبتدأين**

قال المصنف في الشرح[2]: «في كلام س ما يُوهِم منعَ جوازِ الإتباع عند تعدُّدِ العامل في غيرِ مبتدأينِ وفاعلَين، فإنه قال في (باب ما ينتصب به الاسم لأنه لا سبيلَ إلى أن يكون صفة)[3] بعدَ أن مَثَّلَ بـ(هذا فَرَسُ أَخَوَي ابْنَيكَ العقلاءَ)[4]، ثم قال[5]: «ولا يجوز أن يُجرَى وصفًا لِمَا انْجَرَّ مِن وجهَين كما لم يَجُزْ فيما اختَلَفَ إعرابُه». ثم قال[5]: «وتقول: هذا عبدُ اللهِ وذاكَ أبوك الصالحان؛ لأنهما ارتَفَعا من وَجهٍ واحد، وهما اسمان بُنِيا على مبتدأينِ، وانطلقَ عبدُ اللهِ ومَضى أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتَفَعا بفعلَين».

فمِن النحويين مَن أخذ مِن هذا الكلام أنَّ مذهبَه تَخصيصُ نعتِ فاعِلَيِ الفعلَين وخَبَرَيِ المبتدأينِ بجوازِ الإتباع؛ والأَولى أن يُجعَل مذهبُه على وفقِ ما قَرَّرتُه قبلُ؛ لأنه منعَ الاشتراكَ في إعرابِ ما انْجَرَّ مِن وجهَين؛ كما هو في: هذا فَرَسُ أَخَوَي ابنَيكَ العقلاءَ، وسَكت عنِ المجرورَين من وجهٍ واحد، وعنِ المنصوبَين من وجهٍ واحد، فعُلِمَ أنهما عنده غيرُ ممتنعَين. ويَعضُد هذا التأويلَ قولُه في: هذا عبدُ اللهِ وذاكَ أبوك الصالحان: (لأنهما ارتَفَعا مِن وجهٍ واحد)» انتهى.

ونقول: قال س: «ولا يجوز الوصف لِمَا انْجَرَّ مِن وجهَين كما لم يَجُزْ فيما

---

(١) أضفت الرجل: أنزلته ضيفًا.

(٢) ٣: ٣١٧ - ٣١٨.

(٣) الكتاب ٢: ٥٧.

(٤) الكتاب ٢: ٥٩.

(٥) الكتاب ٢: ٦٠.

اختَلَفَ إعرابُه»، فيُقَيَّد قولُه «مِن وجهَين» بالاختلاف كما قَيَّده في المشبَّه به، فيكون اختلاف الحرف والإضافة، أو اختلاف الحرفين، أو اختلاف معنَى الإضافتين، أو اختلاف معنَى الحرف إن اتحدَ لفظًا، فلا يجوز: مررتُ بزيدٍ وجاءني غلامُ عمرٍو العاقلَين، على الصفة، ولا: مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرٍو الفاضلَين، ولا: هذه دارُ زيدٍ وهذا أخو بكرٍ الفاضلَين، ولا: مررتُ بزيدٍ ومررتُ بعمرٍو على خالدٍ الظريفَين، والباء الثانية للسبب، أي: ومررتُ بسببِ عمرٍو على خالدٍ. وقد منعَ س[1]: هذه جاريةُ أَخَوَي ابنَينِ لفلانٍ كرامٍ، على الوصف لاختلافِ معنَى الإضافة، فإضافةُ «جارية» على معنى الملك، وإضافة «أَخَوَي» على غير الملك. وقيل: لأنَّ الكرام مِن تمام الابنين، والابنان مِن تمام الأَخَوَين، وهو مِن تمامه أيضًا، فتكون الصفة مِن تمامه وتمامِ تمامه، فيكون متقدِّمًا متأخِّرًا معًا، ولا يكون ذلك.

ولو قلت: هذه جارية لابنَيْ[2] أخوين لفلان كرامٍ، لم يجز لاختلاف جنس العامل وعلة التمامية. ولو قلت: هذه جاريةُ ابنينِ وأخوَين كرامٍ، جاز لرفع تلك العلة التمامية.

وقوله **فإن عُدِمَ الاتحادُ وجبَ القطعُ** يعني اتحاد العمل، قال المصنف في الشرح[3]: «فإن عُدم اتحادُ العملِ وجبَ القطعُ، نحو: مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عَمرًا الكريمان /أو الكريمين» انتهى. وهذا الذي ذكره هو مذهب جمهور البصريين[4]. [٥: ٢١٣/أ]

وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الإتباع وإن اختلفَ عملُ العاملَين إذا كانا يرجعان إلى معنًى واحد؛ فأجاز أن تقول: رأيتُ زيدًا ومررتُ بعمرٍو الظريفَين؛ لأنَّ الْمَمَرَّ في معنى الرؤية، وأجاز: مررتُ برجلٍ معه رجلٌ قائمَين؛ لأنه

(١) الكتاب ٢: ٥٩.

(٢) الذي في المخطوطات: لابن.

(٣) ٣: ٣١٨.

(٤) غ: النحويين.

إذا قال مررتُ برجلٍ معه رجلٌ فقد مَرَّ بهما جميعًا، وإنما يقع هذا عنده في (مع) دون ما يخفض. وكذلك تقول: مررتُ بزيدٍ مع عمرٍو الظريفَين، على أنَّ الظريفَين في موضع خفض، إلا أنَّ الفراء إذا اختَلَفَ الإعرابان أَتبعَ الأولَ، ولم يُتبِعِ الثانيَ؛ لأنَّ المعنى للأول، نحو: قامَ عبدُ اللهِ معَ المرأةِ الظريفان. وحكى عن الكسائي أنه يُتبِع الآخِر.

وإلى ما حكي عن الكسائي ذهبَ ابن الطَّرَاوة، فإنه أجاز: قامَ زيدٌ ورأيتُ محمدًا العاقلَين، ورأيتُ محمدًا وقامَ زيدٌ العاقلان، فيُتبِع النعت في الإعراب ما كان أقربَ إليه.

قال المصنف في الشرح[1]: «وكذلك - يعني يجب القطع - إن اتحدَ العملُ والعاملُ واختلفَ المعنى أو الجنس؛ نحو: مررتُ بزيدٍ واستَعَنتُ بعمرٍو، ومررتُ بزيدٍ أمامَ عمرٍو، فقَطعُ النعتِ الواقعِ بعد هذه المجرورات المختلفة وأشباهها متعيّن» انتهى.

ونقول: إن اتَّفَقَ الإعرابُ فإمَّا أن يَتَّفِقَ جنسُ معنَى الكلام أو يختلف، فإنِ اختَلَفا فالقطع، نحو: قامَ زيدٌ وهل خرجَ عمرٌو العاقلان. فإن كان أحدهما مُستَفهَمًا عنه والآخرُ غيرَ مُستَفهَم عنه، وكلاهما خبر، نحو: مَنْ زيدٌ وهذا بكرٌ، فلا يجوز أن تقول العاقلان لا بإتباعٍ ولا قطعٍ؛ لأنَّ المستَفهَم عنه مجهول، فلا يُتَصَوَّرُ وصفه، والقطعُ في الصفة نعتٌ؛ لأنَّ الصفة المقطوعة نعتٌ في المعنى. فإذا جُهل الاسم فمحال أن يوصَف؛ لأنك لا تصف إلا معلومًا.

فإن قلت: كيف جاز وصف النكرة وهي لا تُعلم؟ قلتُ: لو لم تُعلم لم يَصِحّ وصفُها، فهي تُعلم على ما يقع، فإن قال قائل: ما رجلٌ؟ ويستفهم عنه - لم يَصِحّ له أن يصفه، قاله بعض أصحابنا.

---

(١) ٣: ٣١٨.

وإن اتَّفَقَ فإمَّا أن يَتَّحِدَ جنسُ العاملِ أو يختلف: فإنِ اتَّفَقَ فقد تقدَّمَ ذِكرُه.

وإنِ اختلفَ كأن يكونا مرفوعَين، هذا على الابتداء وهذا على الفاعلية، أو منصوبين، هذا على المفعول به وهذا على الظرف، أو مجرورين، هذا بحرف الجر وهذا بالإضافة، فذهب الجمهور إلى وجوب القطع.

وذهب الأخفش والجرميُّ إلى جواز الإتباع، قال الجرميُّ: «وتقول: هذا زيدٌ وجاءني عمرٌو الظريفين، ومررتُ بزيدٍ وهذا ثوبُ عمرٍو المحسنَين، ورأيتُ زيدًا وإنَّ في الدار أَخَوَيكَ القيامَ، فتصف الشيئين وإن /اختلفَ جرُّهما ونصبُهما [٥: ٢١٣/ب] ورفعُهما». قال: «وكان الخليل يكره أن يضيف ما اختَلف جرُّه أو نصبُه. قال: وما أرى به بأسًا، وهو عندي جائز لأنَّ الرافع للصفة أنها صفة للرفع، ولأنها صفة للجرِّ جَررتَ، ولأنها صفة للنصب نَصبتَ، فلما كانت العلة فيه واحدة أَجَزت ذلك» انتهى.

ولم يتعرض المصنف لكون العامل واحدًا غير متعدِّد، ونقول: إذا كان متَّحدًا فإمَّا أن يَتَّحِد عملُه أو يَختلف:

إنِ اتَّحَدَ عملُه جازَ الإتباعُ والقطع في أماكنه، نحو: قامَ زيدٌ وعمرٌو العاقلان.

وإنِ اختلَف عملُه فإمَّا أن تَتَّحد النسبةُ إليهما مِن حيثُ المعنى أو تختلف:

فإنِ اختلَفتْ فالقطعُ، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا العاقلان أو العاقلين.

وإن اتَّحَدتِ النسبةُ[1] فالقطعُ مذهبُ البصريين، وذهب الكسائيُّ والفراءُ وابنُ سَعْدان[2] إلى جواز الإتباع على اختلافٍ بينهم، فالنصُّ عن الفراء أنه يوجب

---

(١) هذه المذاهب منسوبة لأصحابها في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠٩ - ٢١٠. وانظر البديع لابن الأثير ١: ٣٢٤.

(٢) ظ: وابن مسعود.

إذا أتبعَ تغليبَ المرفوع. ونصَّ ابن سَعدان على جوازِ إتباعِ أيٍّ شئتَ منهما، فتقول: خاصمَ زيدٌ عمرًا الكريمَين والكريمان؛ لأنَّ كلاًّ منهما مُخاصِم مُخاصَم[1]، فكلٌّ واحد منهما مفعولٌ لصاحبه وفاعلٌ لصاحبه.

والصحيحُ مذهب البصريين بدليل أنه لا يجوز: ضارَب زيدٌ هندًا العاقلةُ، برفع العاقلة على أن تكون نعتًا لهند على المعنى باتِّفاقٍ مِنَ البصريين والكوفيين، فكما لا يجوز في نعتِ الاسم إذا أُفرِدَ الحملُ على المعنى، فكذلك لا يجوز إذا ضَمَمتَه إلى غيره.

وهذا الخلاف في هذه المسائل مترتب على العامل في النعت ما هو، فذهب الخليلُ وس[2] والأخفشُ[3] والجرميُّ[4] وأكثرُ المحققين إلى أنَّ العامل في النعت تَبَعيَّته للمنعوت. والدليل على ذلك أنك تقول: جاءني زيدٌ الكريمُ العاقلُ، وإن شئتَ: والعاقلُ، ومررتُ بزيدٍ الكريمِ العاقلِ، وإن شئتَ: والعاقلِ، فدلَّ ذلك على أنَّ الكريم والعاقل ليسا مجرورين بالباء ولا مرفوعين بجاء؛ إذ لو كانا كذلك لَمَا جاز العطف؛ لأنَّ العامل إذا وَصل إلى معموله بنفسه لم يجز إدخالُ حرف العطف عليه.

واختلف أرباب هذا المذهب:

فمنهم مَن لاحظَ التبعيَّة مِن حيثُ اتحادُ معنَى الكلام اتَّفَقَ الإعراب أو اختلف، فإذا اختلفَ معنَى الكلام فالقطعُ عند الجميع، نحو: قامَ زيدٌ ومَن عمرٌو الفاضلان؛ لأنَّ الجملة الأولى خبرية والثانية استفهامية.

---

(١) مخاصَم: انفردت به ك. وفي الارتشاف: ٤: ١٩٢٥: ومخاصَم.

(٢) الكتاب ١: ٤٢١ - ٤٢٢. وفي شرح الكافية: القسم الأول: المجلد الثاني: ٩٦٣ أنَّ العامل في المنعوت هو العامل في النعت عنده.

(٣) شرح الكافية: القسم الأول: المجلد الثاني: ٩٦٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢١٤.

ومنهم مَن شَرَطَ اتحاد الإعراب، ولا يُبالي باختلاف جهةِ الإعراب، كما ذهب إليه الجرمي.

ومنهم مَن فَصَّلَ، فشَرَطَ مع اتحادِ الإعراب اتِّفاقَ جهته، فتكون العوامل مِن جنسٍ واحد، ويشترط[1] ألاَّ تكون عوامل مختلفة. وإلى هذا ذهب س والخليل[2]. وهذا الذي صحَّحه أصحابنا.

وذهبَ المبردُ[3] وابنُ السَّرَّاج وابنُ كَيسان إلى أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه يَنْصَبُّ عليهما انْصِبابةً واحدة. فهؤلاء إذا /كان العاملُ [٥: ٢١٤/أ] أكثرَ مِن واحدٍ لا يُجيزون الإتباع لِمَا يَلزَم عنه مِن إعمالِ عاملَين في معمولٍ واحد.

وقوله **بالرفعِ على إضمارِ مبتدأً وبالنصب على إضمارِ فعلٍ لائقٍ** يعني أنَّ النعت إذا كان نَعْتَ مَدحٍ أُضمِرَ له: أَمْدَح، أو ذَمٍّ: أَذُمُّ، أو تَرَحُّمٍ: أَرْحَمُ.

وقوله **ممنوعِ الإظهار في غير تَخصيص** أي: في نعتِ غير تخصيص، وغيرُ التخصيص هو أن يكون لمدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ، و«ممنوع الإظهار» راجع إلى المبتدأ أو الفعل اللائق، وإذا كان لتخصيصٍ لم يُمنَع إظهارُه، وكان الفعل المقدَّر أَعني.

وقوله **بِوَجْهَيه** - يعني الرفع والنصب - **في نعتٍ غيرِ مؤكّد** مثالُه: مررتُ بزيدٍ الخيَّاط، يجوز رفعه على إضمار «هو»، ونصبه على إضمار «أَعني»، ويجوز إظهار «هو»، وإظهار «أَعني». ومثالُ المؤكّد قولُه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾[4]، وقولُه: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[5].

---

(١) ك: وشرط. ظ، غ: وبشرط.

(٢) الكتاب ٢: ٥٩.

(٣) المقتضب ٤: ٣١٥. ونسب للجمهور في البسيط لابن العلج ١: ٤٠ - ٤١.

(٤) سورة النحل: الآية ٥١.

(٥) سورة الحاقة: الآية ١٣.

وقوله **ولا مُلْتَزِمٍ** مثاله: الشِّعْرَى العَبُور، وقد تقدَّم لنا الكلامُ معه في وصف الشِّعرى في آخر «باب التابع» عند قوله «أو نعتَ مُبهَمٍ أو شِبهِه»[1]، وشرحُ قوله «أو شِبهِهِ» بالشِّعْرى العَبُور، وأنَّ الشِّعْرى لا تستغني عن الصفة.

وقوله **ولا جارٍ على مُشارٍ به** مثاله: مررتُ بذلك الرجلِ.

قال المصنف في الشرح[2]: «وما سِوى نُعوتِ هذه الثلاثةِ فالقطعُ فيها جائزٌ على الوجهَين المذكورَين» انتهى.

ورَتَّبَ المصنف هذا القطعَ بوجهَيه على عدمِ الاتحادِ المرتَّبِ على تَعَدُّدِ العاملِ، وليس خاصًّا به إذْ يجوز مع تَعَدُّدِ العاملِ كما أَشْعَرَ كلامُه، ومع اتحادِه كما مَثَّلناه.

وقوله **وإن كان لِنَكرةٍ** - أي: وإن كان النعتُ لنكرة - **فيُشتَرَط تأخُّرُه** - أي: تأخُّرُ القطع - **عن آخَر** أي: عن نعتٍ آخَر، مثالُه قول أبي الدَّرْداء - رضي الله عنه -: «نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئة»[3]، فـ«لنا» وصفٌ لـ«خالٍ»، وقال الشاعر[4]:

ويـــأوي إلى نِـــسْوةٍ عُطَّـــلٍ وشُعثًا مَراضِـيعَ مِثْـلَ الـسَّعالي

فإن لم يتقدم آخَر فلا يجوز القطع إلا في الشعر، نحو: مررتُ برجلٍ عاقلٌ، بالرفع.

وفي «البسيط»[5]: «إذا وُصِفَتِ النكرة فالمشهور أنَّ الوصف لا يُقطَع، وقال

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٧٤.

(٢) ٣: ٣١٨.

(٣) إعراب الحديث النبوي ص ١٥٨، وفيه أنه قول أبي ذر.

(٤) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٠٧ والكتاب ١: ٣٩٩، ٢: ٦٦ والخزانة ٢: ٤٢٦ - ٤٣٦ [الشاهد ١٥٣]. شعث: جمع شعثاء، وهي المتلبدة الشعر. والسعالي: جمع سِعلاة، وهي أنثى الغيلان، ولا شاهد فيه على رواية السكري، وهي:

له نِسوةٌ عاطِلاتُ الصُّدو رِ عُوجٌ مَراضيعُ مِثلُ السَّعالي

(٥) البسيط في النحو لابن العلج ١: ٥٣ - ٥٥.

س: إن وُصِفَتْ بما فيه مَدحٌ أو ذَمٌّ أو تَرَحُّمٌ جاز القطع، وكذلك إذا وُصِفَتْ بغير ذلك. قال[1]: (ويجوز أن تَنصب ما كان صفةً على معنى الفعل ولا تريد مَدحًا ولا ذَمًّا ولا شيئًا مما ذكرتُ لك). وخالفه الخليل في المدح والذمِّ، فإنه لا يَنتصب عنده إلا في المعارف. وخالفه يونس في الثلاثة.

وأمَّا إذا كانت الصفة لغير ذلك فلم يَحْكِ س فيه خلافًا، ويظهر أنَّ يونس يخالفه على ما يُفهَم من مذهبه في الترحُّم.

وأمَّا إذا وُصِفَتِ المعرفة بِمَدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ فيجوز القطع بالابتداء وبإضمار الفعل إذا كان الوصفُ لمدحٍ أو ذَمٍّ /أو تَرَحُّمٍ بالاتفاق بين س والخليل، [٥: ٢١٤/ب] وخالفَ يونسُ[2] في الترحم.

وإذا كانت لغير ذلك فيجوز القطع على مذهب س، وهو أَولى مِنَ النكرة؛ لأنه [إن][3] جاز فيها وهي مفتقرة إلى التعريف وغير تامَّة، فهو في المعرفة أَولى لتمامها بالتعريف» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وأمَّا القطع إلى الحال عند تعذُّر الصفة فإمَّا أن يتَّحد العاملُ أو يختلف، إن اتحدَ جاز، نحو: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ قائمَينِ.

وإن اختلَف[4] فذهبَ ابن السَّرَّاج[5] إلى أنه بمنْزلة الصفة، فحيث امتَنَعتِ الصفةُ في اختلافِ العاملِ امتنعتِ الحالُ؛ لأنَّ الحال صفة، ولا خلافَ إلا في اللفظ، فكما أنَّ النعتَ المتَّفِق في الإعراب منعوتُه لا يَعمل فيه العاملان المختلفان كذلك هذا.

---

(١) الكتاب ٢: ٧٤.

(٢) الكتاب ٢: ٧٦.

(٣) إن: من البسيط.

(٤) «وإن اختلف ... مصاحبين ونحوه» من البسيط لابن العلج ٢: ٥٤٧ - ٥٤٨ بتصرف.

(٥) الأصول في النحو ٢: ٤٠.

وأجاز س[1] في «هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمَين» نصب قائمَين على الحال؛ إذ تعذَّرَ أن يكون صفة؛ لأنَّ رجلاً الأول خبر، والثاني فاعلٌ بالظرف، وقائمَين حال من الرجل الثاني ومن الضمير في معه، وغلَّب المعرفة.

وقال ابن السَّرَّاج[2]: الهاءُ معمولُ الجارِّ، والعاملُ في الرجل الاستقرار، وهما مختلفان.

والحاصلُ مِن مذهب س أنَّ الحال تَنتصب مِن اثنين مختلِفَي العامل بشرط أن يكونا يَنسحب عليهما عامل واحد؛ فتلك المسألة مِن هذا؛ لأنهما داخلان تحت معنى الإشارة، كأنك قلت: انظرْ إليهما قائمَين، بخلاف قولك: فوقَ الدار رجلٌ وقد جئتُكَ بآخَرَ عاقِلَين[3]، فلا تجوز الحال لعدم دخولهما تحت عامل واحد. وكذلك مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ مُلتَزِمَين[3]؛ لأنهما داخلان تحت المرور، والضمير مستتر، يدلُّ عليه ما في الجارِّ مِن معنى الاستقرار. ويدلُّ عليه تأكيده في قولك: مررتُ بقومٍ معَ فلانٍ أجمعون[3]، أي: مُستَقرِّين أجمعون، أو: مصاحبينَ، ونحوه.

ص: وإن كثُرَتْ نُعوتُ معلومٍ أو مُنَزَّلٍ مَنْزِلتَه أُتْبِعَتْ، أو قُطِعَتْ، أو أُتْبِعَ بعضٌ دونَ بعضٍ وقُدِّمَ المُتْبَعُ. وقد يلي النعتُ «لا» أو «إمَّا»[4]، فيجب تكريرهما مقرونَينِ بالواو. ويجوز عطفُ بعضِ النعوتِ على بعض، فإن صَلَحَ النعتُ لمُباشَرةِ العاملِ جازَ تَقديمُه مُبْدَلاً منه المنعوتُ، وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدِّمَ المُفرَد وأُخِّرت الجملة غالبًا.

ش: النعوتُ إن تَكرَّرتْ وهي تابعةٌ لمجهولٍ لا يتميَّز إلا بجميعها وجبَ

---

(١) الكتاب ٢: ٥٧.

(٢) الأصول في النحو ٢: ٤٠.

(٣) الكتاب ٢: ٥٧.

(٤) ظ: لا و ما.

إتباعُها للمنعوت في الإعراب؛ وتكون بمَنْزلةِ نعتٍ واحدٍ تَبِعَ مجهولاً، فتجب موافقته في الإعراب، فلا تُقطَع.

فإن ارتَفَعت الجهالةُ ببعضها جاز فيما بعدَه القطعُ والإتباع، وإتباعُ بعضٍ بشرطِ تقدُّمِ المتْبَع، والإتباعُ أجود. وكذلك يجوز إذا نَزَّلَ المتكلمُ غيرَ المعلوم منْزلةَ المعلوم لتعظيمٍ أو غيرِه، ومنه قول الخِرْنِق[1]:

لا يَبْعَـدَنْ قَـومي الـذينَ هُـمُ ... سُـمُّ العُـداةِ وآفـةُ الجُـزْرِ
النـازِلينَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَكٍ ... واالطَيِّـونَ مَعاقِـدَ الأُزْرِ

/هكذا قال المصنف[2]. [٥: ٢١٥/أ]

وليس هذا مِن قَبيلِ ما نُزِّلَ منْزلةَ المعلوم وهو مجهول؛ لأنَّ قومَ الخِرنِقِ معلومون، وهي أختُ طَرَفَةَ بنِ العَبْد، وهو مِن عبدِ القَيس، فهذا مِن قَبيلِ المعلوم لا مِن قَبيلِ ما نُزِّلَ منْزلةَ المعلوم.

وضابطُ الإتباع والقَطْع أن تقول: المنعوتُ إن كان مجهولاً عند المخاطَب والنعتُ واحدٌ فالإتباعُ في نعته؛ نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ وبزيدٍ العاقلِ، إذا لم يكن زيد معلومًا عند المخاطب، إلا أن يُنَزَّل المجهول منْزلةَ المعلوم؛ فيجوز الإتباع والقطع. وإن كان معلومًا عند المخاطَب والصفةُ لزوالِ عارضِ الاشتراك فالإتباعُ؛ نحو: مررتُ بزيدٍ الأزرقِ.

قال ابن خروف: وربما قُطِعَ بعضُ النكرةِ وبعضُ المعرفةِ في الضرورة. وقال السُّهَيليُّ: أو في ضعيفٍ مِنَ الكلام.

وقال ابن أبي الرَّبيع[3]: «ما جيءَ به لِلبيانِ فيجوزُ نصبُه بإضمارِ فِعلٍ، ورَفعُه

---

(١) تقدم البيتان في ١١: ٣٢.
(٢) ٣: ٣١٩.
(٣) الملخص له ١: ٥٤٩ - ٥٥٠.

بإضمارِ المبتدأ، فتقول: جاءني زيدٌ الخياطَ، أو جاءني زيدٌ الخياطُ، أي: أُريدُ الخياطَ[1] وتريد: هو الخياطُ، فيجوز إظهار الفعل والمبتدأ، وكأنه في النصب جوابُ مَن قال: مَن تَعني؟ وفي الرفع جوابُ مَن قال: مَن هو؟ أو لمدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ جازَ الإتباعُ والقَطعُ».

وليس القَطعُ مشروطًا بكونِ النعت واحدًا، خلافًا لِمَن شَرَطَه، لكنَّه مع تكثيرِ النُّعوت أحسنُ لِبُعدِه عن لفظِ المنعوت، وقد قرئ: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[2] نصبًا وجرًّا، لكنه[3] متباعِدٌ قليلاً عن المنعوت.

فإن كان النعتُ أكثرَ مِن واحد والمنعوتُ مجهولٌ فالإتباع، إلا أن تُنزِّلَه منْزلةَ المعلومِ، أو تكونَ الصفةُ تَقَدَّمَها صفةٌ مُتْبَعةٌ تُقاربُها في المعنى، نحو: مررتُ برجلٍ شجاعٍ فارسٍ.

وإن كان معلومًا والصفاتُ للبيان فالإتباعُ، أو لمدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ فإتباعُ الجميعِ، وقَطْعُ الجميعِ، وإتباعُ بعضٍ، وقَطْعُ بعضٍ، ويُقطَع بعد الإتباع، ولا يُعكس، وهذا هو الصحيح والثابت مِن كلام العرب، وفيه خلاف، قاله ابن أبي الربيع[4]. وإنما لم يَجُز الإتباع بعدَ القَطعِ لِما يؤدي إليه مِنَ الفصلِ بينَ النَّعتِ والمنعوت بِجُملة.

---

(١) زيد هنا في ك، غ، ظ: وبزيد الخياط.

(٢) المؤمنون: ١٩ - ٩٢. ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾. قرأ بعض السبعة بجر (عالم)، وبعضهم برفعه. السبعة ص ٤٤٧. ولم أقف على من قرأها نصبًا. والاستشهاد بهذه الآية هو المناسب من الآيات المشتملة على ﴿عالم الغيب والشهادة﴾؛ لجرِّ موضع الشاهد فيها وجرِّ الموصوف بها وتباعده قليلاً عن الصفة. وفي سورة الرعد: ٨ - ٩: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ۝٨ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾. قرأها زيد بن علي بنصب (عالم). البحر ٥: ٣٦٢.

(٣) فيما عدا غ: ولكنه.

(٤) الملخص له ١: ٥٤٩ - ٥٥٠ والبسيط في شرح جمل الزجاجي له ١: ٣١٦.

وفي «البسيط»[1]: «وقال بعض النحويين: إذا قُطعت، وبقيَ منَ النعوت شيءٌ - فينبغي أن تكون مقطوعةً، ولا يكون فيها الإتباعُ بعد القطع؛ لأنه فُصِلَ بين النعت والمنعوت.

والصحيحُ جَوازُه لأنَّ القَطعَ عارِضٌ لفظيٌّ، فلا حُكْمَ له. ويدلُّ على أنَّ الجملة ليست[2] فاصلةً صحةُ[3] جَرَيانُه على الأول، بخلاف الجملِ الفاصلة، ولو كانت كالجملة لكانت إمَّا وصفًا، وهو باطل لأنَّ المعرفة لا تُوصَف بالجملة؛ لأنه يَلزَم أن يكون الشيء صفةً لنفسه؛ لأنك إذا قَطَعتَ أَضمَرتَ الأوَّل. أو غيرَ وصف، وهو باطلٌ لِلُزومِ ألاّ يكون وصفًا، وهو وصفٌ، وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[4]، وإن كان محتملاً للابتداء، ويُروى بيت الخِرْنِق برفعِهما، وبنصبِهما، وبرفعِ الأولِ ونصبِ الثاني، وبالعكس.

[٥: ٢١٥/ب] /وقال بعض الكوفيين: لا يُقطَع إلا بعد تمام الكلام، فإذا قلتَ: إنّ زيدًا العاقلَ قائمٌ - لم يَجُز إلا بعدَ ذِكرِ الخبر. وهو فاسد لأنّ الاعتراض يَصِحُّ بالجمل بين المحتاجين».

وقوله **وقد يلي النعتُ «لا» و«إمَّا»، فيجبُ تكريرُهما مقرونَينِ بالواو** مثال ما وَلِيَ «لا» ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾[5]، ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾ لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ﴾[6].

وفي «البسيط»: «قيل: لا يلزم تكرارها في الوصف لأنها ليست في جواب».

---

(١) البسيط لابن العلج ٢: ٥٢٤ - ٥٢٥.

(٢) ليست: سقط من ظ.

(٣) غ، ك: قبحه. بقية النسخ: قبيحة. والتصويب من البسيط.

(٤) سورة النساء: الآية ١٦٢.

(٥) سورة الواقعة: الآية ٤٣ - ٤٤.

(٦) سورة المرسلات: الآية ٣٠ - ٣١.

ومثالُ ما وَلِيَ «إما»: لا بُدَّ مِن حِسابٍ إمَّا شَديدٍ وإمَّا يسيرٍ[1]. وقال الشاعر في «لا»[2]:

حتى تـآوَى إلى لا فـاحِشٍ بَـرَمٍ ... ولا شَـحيحٍ إذا أَصْـحابُهُ غَنِمُـوا

التقدير: إلى رجلٍ لا فاحشٍ.

وقوله **ويَجوزُ عَطفُ بعضِ النُّعوتِ على بعضٍ** أغفَل تعيين الحرف[3] الذي تُعطَف فيه النُّعوت، وأهمَل قَيدًا في المسألة، فالحرف الواو، وأمَّا العطف بالفاء فلا يجوز إلا على أن تكون النعوتُ مشتقَّةً مِن أحداثٍ واقعةٍ بعضُها إثرَ بعضٍ، كقول الشاعر[4]:

يا وَيْحَ زَيَّابـةَ لِلحـارِثِ الـصَّـ ... ـابِحِ فالغـانِمِ فالآيِـبِ

أي: الذي صَبَحَ العَدُوَّ فَغَنِمَ فآبَ، فعلى هذا يجوز: مررتُ برجلٍ قائمٍ إلى زيدٍ فضاربِه فقاتلِه. والعطفُ بـ«ثُمَّ» جَوازُه بعيدٌ في مثل هذا، قاله السهيلي.

وقال ابن خروف[5]: «إذا كانت مجتمعةً على المنعوت في حالةٍ واحدةٍ لم يكن العطف إلا بالواو، وإن لم تكن مجتمعةً عليه جازَ العطفُ بجميعِ حروفِ العطفِ إلا حتى وأَمْ» انتهى. وباقي الحروف ثُمَّ وأَوْ وبَلْ ولكنْ ولا.

وفي «البديع»[6]: «يجوز أن تعطف بعض الصفات على بعض بالواو إذا لم يكن فيها ترتيب، فإن كان فيها ترتيب فبالفاء».

---

(١) غ: إما شديدٌ وإما يسيرٌ.

(٢) هو زهير. الديوان ص ١٢٤. البرم: الذي يأخذ من الأيسار.

(٣) تعيين الحرف: سقط من ظ.

(٤) هو ابن زيَّابة التَّيميّ، واسمه سَلَمة أو عمرو. وزيَّابة أمّه. الحماسة ١: ٩٢ [الحماسية ٢٤] والتنبيه ص ٧٤. وانظر سمط اللآلي ١: ٥٠٤ وحاشيته.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ١: ٣١٦ - ٣١٧.

(٦) البديع لابن الأثير ١: ٣٣٠.

والقيدُ الذي أهمَلَه هو أن تكون النُّعوتُ مختلفةَ المعاني، فحينئذ يجوز ذلك، فإنِ اتَّفقَتِ المعاني لم يَجُز لأنه يؤدِّي إلى عطف الشيء على نفسه، فإذا اختلفتْ جاز، نُزِّلَ اختلافُ الصفاتِ منْزلةَ اختلافِ الذوات، فلذلك جاز العطف. وإذا تَباعَد معنَى الثاني منَ الأول كان ظهور الواو أحسن، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[1]، فحَسُنَتِ الواوُ هنا ما لم تَحسُن في قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2]، و﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[3] لتقارُب المعاني وإن كان العطف جائزًا في الكلام غير القرآن، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾[4]، لَمَّا تَقارَبَتِ المعاني لم يكنِ العطف مختارًا. وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾[5]، لَمَّا كانت الصِّلات متباينةً كان العطف. وهذا العطفُ سائغٌ سواء أكانت مُتْبَعة أم مقطوعة.

وقوله **فإنْ صَلَحَ النَّعتُ** المسألة[6]. مثالُه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[7] في قراءة مَن جَرَّ، وأنشدَ المصنف في الشرح[8] على هذه المسألة /قول الشاعر[9]: [٥: ٢١٦/أ]

---

(١) سورة الحديد: الآية ٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٨١.

(٤) سورة الحشر: الآية ٢٤.

(٥) سورة الأعلى: الآيات ٢ - ٤.

(٦) هو قوله: «فإن صَلَحَ النعتُ لِمُباشَرةِ العاملِ جازَ تَقديمُه مُبْدَلاً منه المنعوتُ».

(٧) سورة إبراهيم: الآيتان ١ - ٢. وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأ نافع وابن عامر ﴿ٱللَّهُ﴾ رفعًا. السبعة في القراءات ص ٣٦٢.

(٨) ٣: ٣٢٠.

(٩) شرح المصنف ٣: ٣٢٠، ومعجم البلدان (كراء) ٤: ٤٤٣، وقد روي فيه بنصب منكرة على أنه حال من جسوم، وبها يفوت الاستشهاد.

ولكنِّـــي بُلِيْـــتُ بِوَصْـــلِ قَـــومٍ   لَهُـــمْ لَحْـــمٌ ، ومُنْكَـــرةٌ جُـــسُومُ

أي: وجُسومٌ مُنكَرةٌ، هكذا كان أصله، فقدَّمَ النعت، وأبدلَ منه ((جُسوم)).

وقال الراجز[1]:

وبالطويلِ العُمْرِ عُمْرًا جَيْدَرا

أصله: وبالعُمْرِ الطويلِ، فقدَّم، وأَبدَل. وقال الشاعر[2]:

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرَ تَمـسَحُها   ....

أصله: والمؤمنِ الطَّيرِ العائذاتِ. وقال الآخر[3]:

مِنَ الصُّهْبِ السِّبالِ وكُـلِّ وَقْـدٍ   ....

يريد: مِنَ السِّبالِ الصُّهْبِ.

فإن كان نكرةً انتصبَت على الحال، كقولك: هذا قائمًا رجلٌ، وقد جاء في

---

(١) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١٧٨ [تحقيق محمد جمران]. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٤٣١ والكشاف ١: ١٩١، ٤: ٣٩٤ والبسيط لابن العلج ٢: ٤٥٠، ٥٧١، والرجز في جبلة بن الأيهم الذي تنصَّر بعد إسلامه، ولحق بالروم. والشاهد في معاني القرآن وإعرابه ١٥٧، وآخره فيه: أقصرا. الجيدر: القصير.

(٢) عجز البيت: ((رُكبانُ مكَّةَ بينَ الغَيلِ والسَّنَد)). وهو للنابغة. الديوان ص ٢٥ وشرح القصائد العشر ص ٤٦١. أراد بالمؤمن: الله تعالى، يؤمن الطير بتحريم صيدها. والعائذات: ما عاذ بالبيت من الطير. والركبان: جمع راكب، أراد: الحجاج الذين يقصدون مكة على الإبل. والغيل: الماء، يعني ما كان يخرج من أبي قُبَيس، وهو جبل بمكة. والسند: سند الجبل، وهو ما علا منه عن السفح.

(٣) عجز البيت: ((حُوار وهْي لازمةٌ حُوارا)). وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٢٥٤، وفيه: ((من الصهب السخالِ بكلِّ وَهْد)). السِّبال: جمع سَبَلة، والسَّبَلة: مقدم اللحية وما أسبل منها على الصدر. وقيل: الشاربُ. والصُّهْب: الحُمْر، أو الشُّقْر. الصهب من الإبل: التي ليست بشديدة البياض. وقيل: التي يخالط بياضها حمرة. والوهد: المطمئن من الأرض، والمكان المنخفض، كأنه حفرة. والحوار: ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم ويفصل. ك، ط، د، ن: وكل وفد.

النكرة مثل المعرفة، كما تقدَّمَ مِن قوله «ومُنْكَرةٌ جُسُومُ»، وقولِ الآخَر[1]:

.... أَلْفيتَنــي أَعْظُمًــا في قَرْقَــرٍ قــاعِ

وفي «البسيط»[2]: «الموصوفُ إن كان نكرةً أو معرفةً ضَعُفَ تقديمُ صِفَتَيهما عليهما؛ لأنَّ الصفة مِنَ التمام؛ وتقدُّمُ نعتِ النكرةِ يُوجبُ نَصبَها على الحال؛ لأنه هو الجائز فيه قبل التقدُّم، فلما قُدِّمَ وَجَب، ولا يكون صفةً. وقيل[3]: يكون صفةً لكنَّه دونَ الحال. قيل[4]: ومنه ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[5]؛ لأنَّ الأَخَصَّ هو المؤخَّر، كقولهم: أبيضُ يَقَقٌ[6]، وأحمرُ قانٍ[7]، ونحوه[8]».

وقال ابن عصفور[9]: «وفيما وُجِدَ مِن ذلك للعرب وجهان في الإعراب:

أحدهما: أن تقدِّم الصفة وتُبقيها صفةً على ما كانت عليه، فتكون وصفًا مقدَّمًا.

---

(١) صدر البيت: «إنْ أنتَ لم تُبْقِ لي لَحمًا ولا لَبَنًا». وهو لعمران في إيضاح الشعر ص ٤٣٠، وموضع الشاهد بلا نسبة في ص ٣٨٤ وفي المسائل الشيرازيات ١: ٢٣٤. وهو في شرح اللمع لابن برهان ص ٢٣٢ منسوبًا لأبي شهاب - وهي كنية عمران بن حطان - وليس في قصيدته التي من بحر هذا البيت وقافيته في ديوان شعر الخوارج ص ١٨٠ - ١٨١. القرقر: الصحراء البارزة. والقاع: أرض واسعة سهلة مطمئنة، لا حصى فيها ولا حجارة ولا نبات.

(٢) البسيط لابن العلج ٢: ٥٦٧ - ٥٦٨.

(٣) المقتضب ٤: ١٩١.

(٤) مجاز القرآن ٢: ١٥٤ والمحرر الوجيز ٤: ٤٣٧.

(٥) سورة فاطر: الآية ٢٨. الغربيب: الذي أبعد في السواد وأغرب فيه.

(٦) يقق: شديد البياض ناصعه.

(٧) قان: شديد الحمرة.

(٨) نحوً: أسْود حَلَكوك، وأصفَر فاقع، وأخضر ناضر. حلكوك: شديد السواد. وفاقع: خالص الصفرة ناصعها. وناضر: شديد الخضرة.

(٩) شرح جمل الزجاجي ١: ٢١٨ - ٢١٩ بتصرف.

والثاني: أن تجعل ما بعدها بدلاً مما قبلها.

وللعربِ إذا تقدَّمت الصفة وجهان:

أحدهما: ما تقدَّم، وفي إعرابه الوجهان المذكوران.

والثاني: أن تضيف الصفة إلى الموصوف، كقراءة من قرأ: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَـٰلَىٰ جُدُّ رَبِّنَا﴾[1] بضم الجيم، أصله: ربُّنا الجُدُّ، أي: العظيم، فقُدِّمت الصفة، وحُذف منها الألف واللام، وأُضيفت إلى الموصوف، ومثلُ ذلك قولُه[2]:

يا قُـرَّ إنَّ أبـاكِ حَـيَّ خُوَيْلِـدٍ ... قد كنتُ خائفَـه علـى الإحمـاقِ

فقَدَّمَ، وأَضاف. وتكون الصفة إذ ذاك معمولةً للعامل الذي قبلَها، فتَخرُج عن كونها صفةً» انتهى. وتقدَّم الكلام في (باب الإضافة)[3] على إضافة الصفة للموصوف، وأنَّ ذلك لا يَنقاس.

وقوله **وإذا نُعتَ بمفرد** المسألة[4]. قال المصنف في الشرح[5]: «الأَقْيَسُ تقديمُ المفردِ وتَوسيطُ الظرفِ أو شِبهِه وتأخيرُ الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[6]، وقد تُقَدَّم الجملة، كقوله تعالى: /﴿فَسَوْفَ يَأْتِى [٥: ٢١٦/ب] ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾[7]» انتهى.

وما ذهب إليه المصنف مِن جوازِ تقديمِ الجملةِ خالَفَ فيه بعضُ أصحابنا،

---

(١) سورة الجن: الآية ٣، وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص ٤٤.

(٢) تقدم البيت في ص ٤٥. وأصله: خويلدٌ الحيُّ.

(٣) تقدم ذلك في ص ٤٤ - ٤٨.

(٤) يعني قوله: «وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدِّمَ المُفرَد وأُخِّرت الجملة غالبًا».

(٥) ٣: ٣٢٠.

(٦) سورة غافر: الآية ٢٨.

(٧) سورة المائدة: الآية ٥٤.

فقال مرة[1]: «لا يجوز ذلك إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلام». وقال مرة: «إلا في قليلٍ مِنَ الكلام أو في الشعر».

وقد جعل الفارسيُّ[2] مِن ذلك قولَه تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[3]، فجعل ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ صفةً، وهو جملة تقدَّمت على المفرد، ولا يجوز أن يكون ﴿أنزلناه﴾ خبرًا بعد خبر؛ لأنَّ المعنى على أنه إخبارُ أنَّ المشار إليه كتابٌ مُنَزَّل مِن عند الله، لا على أن يُخبر عن اسم الإشارة بخبرَين: أحدهما أنه كتاب، والثاني أنه منَزَّل مِن عند الله؛ لأنهم قد علموا أنه كتاب، فلا فائدة في الإخبار بذلك.

قال ابن عصفور: «وما ذكره أبو عليّ مِن أنَّ ﴿مُبارَكٌ﴾ صفة ثانية لـ﴿كتابٌ﴾[4] أحسنُ منه جَعلُه خبرًا ثانيًا لاسم الإشارة؛ لِما يَلزَم فيما ذهبَ إليه مِن تقديمِ الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد؛ وذلك ضعيف لأنَّ قياس الصفات إذا اجتمعت، وكان بعضها اسمًا وبعضُها ليس كذلك - أن يُقدَّم الاسم، ثم الظرف، أو المجرور، ثم[5] الجملة» انتهى.

وإنما كان ذلك القياس لأنَّ الأصل في الصفة أن تكون بالاسم، وإذا وُصف بغيره مِن ظرفٍ أو مجرورٍ فبطريق غير الأصالة. وكان الأَولى تقديم الظرف أو المجرور على الجملة لأنَّ الأصل فيهما أن يكونا معمولَين لاسمِ فاعِلٍ على الأَصَحِّ؛ فهو من قَبيلِ المفرد، ولذلك عَدَّهما أصحابُنا في بابِ الإخبار مِن قسمِ المفرد.

وهذا الذي ذَكر أنه ضعيفٌ أو في قليلٍ مِنَ الكلام أو في ضرورةِ الشعر ليس

---

(١) المقرب ١: ٢٢٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢١٨.

(٢) إيضاح الشعر ص ١١٨، ٥٤٤ - ٥٤٥ والمسائل الشيرازيات ٢: ٤٨٥ والإغفال ٢: ٥١ والحجة ٤: ٢٧٠، ٥: ٤٦٢ والإيضاح العضدي ص ٢٧٦.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٩٢.

(٤) غ: للكتاب.

(٥) ثم الجملة ... تقديم الظرف أو المجرور: سقط من غ.

كما ذَكر؛ بل هو موجود في لسانِ العرب كثيرًا بحيثُ لا يكاد يَنحصر، وما كان بهذه المثابة ينبغي أن يقاس عليه، ورُبَّ كثيرٍ في الاستعمال وليس القياسَ قيسَ عليه، وبُنيت عليه القواعد. ولتقديمِ الجملة على المفرد في باب النعت سِرٌّ يُدركه مَن عُني بِتَتَبُّعِ لسان العرب وتَدَبُّر مغازي كلامها؛ وللكلام على ذلك موضعٌ غيرُ هذا.

وقال في «البديع»[1]: «والوصفُ بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية، وأكثرُ ما يُوصَف مِنَ الأفعال بالماضي» انتهى.

وزعم أبو الفتح أنَّ الصفة إذا كانت رافعةً وثَمَّ صفةٌ غيرُ رافعة أنك تقدِّم غيرَ الرافعة على الرافعة؛ فتقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ عاقلٍ أبوه؛ لأنَّ العاقل قد رفَع «أبوه»، فأَشبَهَ الجملة، فيكون بعدَ ما لا يرفع الظاهر، ويكون الظرف بعده ثُمَّ الجملة.

* * *

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٣٢٠.

ص: فصل

مِنَ الأسماء ما يُنعَتُ به ويُنعَت، كاسمِ الإشارة، ونَعتُه مصحوبُ أل خاصَّة، وإن كان جامدًا مَحضًا فهو عَطفُ بَيان على الأَصَحِّ. ومنها ما لا يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به، كالضمير مُطلَقًا، خِلافًا للكِسائيِّ في نَعتِ ذي الغَيبة. ومنها ما يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به، كالعَلَم. وما يُنعَتُ به ولا يُنعَتُ، كـ«أيٍّ» السابقِ ذِكرُها.

ش: مثالُ النعت /باسم الإشارة قولُه تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[1]، ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾[2]. ومثالُ نعته: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[3]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾[4]. [٥: ٢١٧/أ]

وما ذَكَرَه المصنفُ مِن أنَّ اسم الإشارة يُنعَتُ ويُنعَتُ به هو مذهب البصريين، وقد تقدَّمَ لنا النقلُ[5] عن الكوفيين والسُّهَيليِّ أنه لا يجوز أن يُنْعَتَ بها. ومذهبُهم أيضًا أنها لا تُوصَف، فهي عندهم لا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها. وتَبِعَهم الزَّجَّاجُ والسُّهَيْليُّ في ذلك.

وحُجَّةُ الكوفيين في كونها لا يُوصَفُ بها أنَّ اسم الإشارة إنما اكتسبَ هذا الاسمَ وقتَ إشارتك إليه، والنعتُ إنما يكون لِما وقفتَ عليه قبل ذلك.

قال السُّهَيليُّ: فإن قلت: فقد أجازوا: جاءني زيدٌ هذا ، ورأيتُ زيدًا ذلك، على النعت.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٦٣.

(٢) سورة القصص: الآية ٢٧.

(٣) سورة الفرقان: الآية ٤١.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٣٦.

(٥) تقدم ذلك في ص ٢٦٦.

قلنا: ليس بنعت، لكنه بَدَلٌ أو عَطفُ بَيان، ولا يُنعَتُ به لأنه جامد غير مشتقٍّ، ولا يُتَصَوَّرُ إضمارٌ فيه ليعودَ على المنعوت منه ذِكْرٌ كما يعود عليه مِنَ النعت المشتقّ.

قال: فإنْ قلتَ: أليس معنى: زيدٌ هذا: زيدٌ المشارُ إليه؟

قلنا: وكذلك: زيدٌ هو، أي: المضمَرُ، فانعَتْ بـ«هو»؛ لأنَّ قولك «مُضْمَر» مشتقّ مِنَ الفعلِ كمُكْرَم، وهذا لا يقوله أحد؛ لأنَّ «هو» ليس في لفظه ما يدلُّ على فِعلٍ ولا وصف، وكذلك هذا، ليس في لفظِه ما يدلُّ على فعلٍ أُخِذَ منه، ولا هو مشتقٌّ مِنَ الإشارة، وإنما لَفظُكَ به كتحريك يَدِكَ إلى جهةِ المشار إليه.

وقوله **كاسمِ الإشارة** بكاف التشبيه فيدلُّ على أنَّ ثَمَّ غيرَ اسم الإشارة يُنعَتُ ويُنعَتُ به، وذلك الاسمُ المشتقُّ الذي يجوز أن يُبدأ به أو ما في حكمه، والذي والتي وتثنيتهما وجمعهما.

وقوله **ونَعتُه مَصحُوبُ أل خاصَّة** قال أبو جعفر النحاس: أجمعَ النحويون على أنه لا يُنعَتُ المبهَم بالمضاف(١)، إلا أنه حكي عن الكسائي: هذا عبدُ اللهِ قائمٌ، فتأوَّله قوم على النعت. وأنكرَ ذلك الفراءُ، قال الفراءُ: مَن قال هذا الرجلُ عاقلٌ لم يقل: هذا غلامُ الرجلِ عاقلٌ. قال الفراء: لأنَّ هذا اسمٌ تراه، فلا يجوز أن تَنعَتَه بشيءٍ مِنَ الأسماء إلا بالرجل لِيتبين جنسه، فإذا أَضفتَ إليه خرجَ مِنَ الجنس؛ لأنَّ المضاف ليس بجنسٍ؛ لأنَّ كلَّ مَن كان رجلاً فليس بصاحبِ الرجل ولا أخي الرجل.

قال أبو العباس(٢): نعتُ المبهَم معه بمنْزلة شيءٍ واحد، فلا يُضافُ نَعتُه كما لم يُضَفْ هو؛ لأنهما بمنْزلةِ شيءٍ واحد.

---

(١) إعراب القرآن ١: ٣٩٩، وفيه: «لا ينعت المبهم بالمضاف» فقط.

(٢) المقتضب ٤: ٢٨٢ - ٢٨٣.

وقال أبو إسحاق: لم يَجُزْ مررتُ بهذا ذي المال لأنَّ قولك «ذي المال» مخصوصٌ بالإضافة لِما هو المعهود بالمال؛ فمحالٌ أن يكون مع «هذا» بمنْزلةِ شيءٍ واحد؛ لأنَّ «هذا» ليس بمعهود، وإنما أشرتَ إليه في وقتك.

وقوله **وإنْ كان جامدًا مَحضًا فهو عَطفُ بَيانٍ على الأَصَحِّ** وفي «البسيط»[1]: «س[2] يُسَمِّي هذا الجنسَ نَعتًا لأنه إيضاحٌ وتَبيينٌ كالنعت، والكوفيون[3] يُسَمُّونه الْمُتَرْجِم، ولا يُسَمُّونه نَعتًا لأنه لم يتضمَّنْ معنَى فِعل، وبعضُهم يَجعله عطفَ /بَيانٍ. [٥: ٢١٧/ب]

ولَمَّا كان المطلوبُ معرفةَ الذاتِ ضَعُفَ أن يكون الوصف بمشتقٍّ؛ لأنه لا يُفيد الذات، والْمُتَشَوَّفُ[4] إليه معرفةُ الذات؛ لأنها متقدِّمة على معرفةِ الصفات. وعَلَّله س بأنَّ العُمْدةَ في الحقيقة على الثاني، وهو الذي هو جزءٌ مِنَ الكلام؛ إذِ الإشارةُ لا تَستَقِلُّ بنفسِها، بل بما بعدَها، فصارتِ الإشارةُ وما بعدَها كشيءٍ واحد، فكان وصفًا له لأنَّ الوصف كذلك» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[5]: «هو عطفُ بيانٍ لا نعتٌ؛ لأنه ليس بمشتقٍّ ولا مؤوَّل بمشتقّ، وأكثرُ المتأخرين يُقَلِّدُ بعضُهم بعضًا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادُهم أنَّ عطفَ البيان لا يكون متبوعُه أَخَصَّ منه، وهو غير صحيح، فإنَّ عطفَ البيان يُقصَد به في الجوامد مِن تكميلِ المتبوع ما يُقصَد بالنعت في المشتقِّ وما جَرى مَجراه، فلا يَمتنع أن يكون متبوعُ عطفِ البيان أَخَصَّ منه كما لا يَمتنع أن يكون المنعوتُ أَخَصَّ من النعت.

---

(١) البسيط لابن العلج ٢: ٥٠٨ - ٥٠٩.

(٢) الكتاب ٢: ٧.

(٣) مجالس ثعلب ص ٢٠.

(٤) ظ، غ: والمشوق.

(٥) ٣: ٣٢٠ - ٣٢١.

وقد هُدي أبو محمد بن السِّيْد[1] إلى الحقِّ في هذه المسألة، فجَعَلَ ما يَتبَعُ اسمَ الإشارة مِنَ الرجل[2] ونحوِه عَطفَ بَيانٍ. وكذا فعل ابن جِنِّيْ، حكاه أبو علي الشَّلَوْبِينُ[3]، وهكذا ينبغي؛ لأنَّ اسم الجنس لا يُراد به النعتُ، وهو غيرُ تابعٍ له، فلو كان نعتًا حين يتبَع اسمَ الإشارة لكان نعتًا حين يتبع غيرَه، كقولك: رأيتُ شخصًا رجلاً، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة، ولا خلافَ في امتناع كونه في هذه الصورة نعتًا، فيجب ألاَّ يكون في غيرها نعتًا ، وإلا لَزِمَ عَدَمُ النَّظير، أعني جَعْلَ اسمٍ واحد نعتًا لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى» انتهى. وكلامُه فيه مبنيٌّ على اعتقاده في النعت بأنه قد يكون المنعوتُ أَخَصَّ مِنَ النعت، وقد تقدَّم لنا الكلام[4] معه في ذلك.

وممن ذهب إلى أنه عطف بيان الزَّجَّاجُ[5] والسُّهَيْليُّ[6]، قال السُّهَيليُّ: «وإنْ سَمَّاه س صفةً فمَذهبُه التَّسامحُ في هذه التوابع كلها، فقد سَمَّى التوكيدَ[7] وعطفَ البيان[8] صفةً في غير موضع، وقد عُرف مذهبه في ذلك».

وقال أيضًا: رأيت هذا الرجلَ، أو هذا الثوبَ، (الرجل) و(الثوب) عطف بيان لا نعت؛ لأنَّ النعت يُنْبئ عن صفةٍ في المنعوت وعن الاسم المضمَرِ فيه ضميرُ المنعوت؛ فإذا أردتَ نَعْتَ المبهَم لم يَسْتَقِمْ حتى تُبَيِّنه بالاسم الذي تُشير إليه، ثم

---

(١) إصلاح الخلل ص ٧١.
(٢) من الرجل ... حين يتبع اسم الإشارة: سقط من ظ.
(٣) حواشي المفصل له ص ٣٩١ - ٣٩٢ [رسالة].
(٤) تقدم ذلك في ص ٢٤٢ - ٢٤٤.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٨.
(٦) نتائج الفكر ص ٢١٤.
(٧) الكتاب ٢: ١١٦ - ١١٧، ٣٥١، ٢٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٥. وقد تقدم هذا في مطلع باب النعت.
(٨) الكتاب ٢: ١٨٥.

تُجري النعتَ على ذلك الاسم؛ لأنَّ النعتَ فرعٌ والمنعوتَ أصلٌ، فإذا جَهِلَ المخاطبُ الأصلَ - وهو الاسم الذي يَتَبَيَّن به هذا وذاك - كان أَحرى أن يَجهَل نعتَه، ولم يُفِدْه النعتُ بيانًا؛ لأنَّ الذي تُشير إليه بقولك (هذا) قد استبهمَ عليه، فكيف تُجليه له بصفةٍ، بيانُ ماهيَّةٍ أوكد عليك؛ لأنَّ الماهيَّة مطلوبةٌ قبلَ الكيفيةِ، السؤال بـ(ما) قَبلَ السؤال بـ(كَيفَ).

وقال ابن عصفور[1]: «أجاز النحويون في مثل: مررتُ بهذا الرجلِ، أن يكون (الرجل) نعتًا و عطف /بيان، فمَن حَمَلَه على عطفِ البيان فبِسَبَبِ جُموده، ومَن حَمَلَه على النعت لَحَظَ فيه معنى الاشتقاق، فجعل قولك (الرجل) بعد (هذا) بمَنْزلة: هذا الحاضر المشار إليه، فكأنه قال: مررتُ بهذا الحاضرِ. [٥: ٢١٨/أ]

فإن قيل: فقد زعمتَ أنَّ عطف البيان أَخَصُّ مِنَ النعت، وقد أَجَزتَ في (الرجل) - وهو معرفة بالألف واللام - أن يكون عطفًا على هذا، والمشارُ إليه أَعْرَفُ مما عُرِّفَ بالألف واللام.

فالجواب: أنَّ الألف واللام لَمَّا كانت للحضور ساوَى المعرَّف بالألف واللام المشارَ إليه في التعريف؛ وزاد عليه بأنَّ المشار لا يعطي جنس المشار إليه، و(الرجل) تُعطي الألفُ واللام فيه الحضور، ويُعطي هو أنَّ الحاضر مِن جنس الرجال، فصار إذًا أَعْرَفَ من (هذا).

فإن قيل: إذا قدَّرتَه أَعْرَفَ مِنَ المشارِ فكيف أَجَزْتَ فيه أن يكون نعتًا له، والنعتُ لا يكون أَعْرَفَ مِنَ المنعوت؟

فالجواب: إنك إذا قدَّرتَه نعتًا فلا بُدَّ أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدَّم في بيان معنى النعت؛ فكأنك قلتَ: مررتُ بهذا وهو الرجل الذي بيني وبينك فيه العهد، ولا يكون على ذلك إذا قدَّرتَه عطف بيان، بل تجعلهما للحضور. وهذا الذي ذكرتُه هو معنى كلام س فيه» انتهى.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٩٧ - ٢٩٨.

وقال الزَّجَّاج: إذا أردتَ أن تقف على هذا، وفَهِمَ المخاطَبُ مقصودَك - جازَ هذا كلُّه على البدل. يعني بـ(هذا كلّه) الفصلَ بينه وبين صفته، نحو: مررتُ بهذا اليومَ الكريمِ، والعطفَ على ما بعدَه[1]، نحو: مررتُ بهذا الطويلِ والقصيرِ، ووَصْفَه بالمضاف، نحو: مررتُ بهذا ذي المالِ.

وقال ابن خروف: وجازَ على الصفة، كما ذكر س[2]: يا هذا العاقل، إن كان جاز أن تقف على (هذا) أتبعتَ[3] بالرفع والنصب، وإن كان بمنْزلة يا أيُّها رفعتَ النعت لا غير، كما ترفع يا أيُّها الرجلُ لا غير.

وقال ابن هشام: لا يجوز: بهذا وبزيدٍ الطويلَين[4]؛ لأنَّ نعتَ (هذا) بخلاف نعتِ (زيد)، فصار في الامتناع بمنْزلة: بكَ وبزيدٍ الطويلَين. وكذلك لا تقول: يا هذا وزيدُ الطويلان، ولا: يا زيدُ وهذا الطويلان، وكذلك: يا هذا وهذا الطويلان؛ لدخول حرف العطف و(يا) وذِكرِك الصفة بعد ذلك. وكذلك: بذاك الذي هنا، ولا: بذاك الذي على الحائط، كما لا يوصَف بالمضاف. قال أبو العباس[5]: ((لأنَّ الموصول والمضاف لا يكونان[6] مع ما قبلَهما كالشيء الواحد)). يريد أنَّ الموصول اسم وجملة في حكم شيء واحد كالمضاف والمضاف إليه، فلا ينضمَّان إلى ما قبلَهما فيكونا كالشيء الواحد؛ لأنَّ غاية ما يكون كالشيء الواحد شيئان.

وعلى ما تقدَّمَ مِن مذهب الزَّجَّاج وابن خَروف يجوز هذا كله على ما خَرَّجناه، وكلامُ المتقدِّمينَ فيه على الإجمال.

---

(١) كذا في المخطوطات والارتشاف! وينبغي أن يقول: والعطف على ما قبله.

(٢) الكتاب ٢: ١٨٨ - ١٩٢.

(٣) الذي في المخطوطات: النعت. والتصويب من الارتشاف ٤: ١٩٣٣.

(٤) في المخطوطات: الطويل. والتصويب من الارتشاف ٤: ١٩٣٤.

(٥) المقتضب ٤: ٣٦٦.

(٦) زيد هنا في المخطوطات: إلا.

وقوله **ومنها ما لا يُنعَت ولا يُنعَت به كالضمير مطلقًا** يعني سواء كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب. والعلّة في امتناع نعت المضمر أنه إشارة بحرفٍ /أو [٥: ٢١٨/ب] حرفين إلى الظاهر المتقدِّم ذِكرُه؛ والإشارة لا تُنعَت، إنما يُنعَت المشارُ إليه، فإذا جئتَ بالمضمَر فإنما تجيء به بعدَ تقدُّمِ ظاهرٍ يعود عليه، فإذا أردتَ النعتَ نَعَتَّ ذلك الظاهر. وكذا لا يُنعَت به لأنه ليس بمأخوذٍ مِن لفظِ الصفة، ولا يُتصَوَّرُ إضمارٌ فيه ليعود على المنعوت منه ذِكْرٌ، كما يعود عليه من النعت المشتقِّ، قاله السُّهَيليُّ[1]، وفيه تَعَقُّب.

وقال غيره: لم يُنعَت المضمر لأنه إن كان غائبًا نابَ مَنابَ تَكرارِ الاسم؛ فكما أنَّ الاسم إذا كُرِّرَ لا يُنعَت بِنَعتٍ لم يتقدَّم فكذلك النائب مَنابَه. وإن كان متكلمًا أو مخاطبًا فلم يُنعَت لأنهما لا يَدخلهما لَبْس، ولم يُنعَتا بوصفِ مدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ لأنَّ باب هذا الوصفِ القطعُ، وأمَّا الإتباعُ فَلِلتَّشبيه بالنعت الذي يُزيل اللَّبْس، وإذا لم يوجد[2] المشَبَّه فمُحالٌ أن يُوجَد المشَبَّه به. ولم يُنعَت به غيرُه مِنَ المعارف لأنَّ النعت مُساوٍ للمنعوت أو أَقَلُّ تعريفًا، والمضمَرُ أَعْرَفُ المعارف.

وأتى المصنف بكاف التشبيه في قوله «كالضمير» فدَلَّ على أنَّ ثَمَّ غيرَ الضمير ما لا يُنعَت ولا يُنعَت به؛ وذلك أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و«كم» الخبرية، وكُلُّ اسمٍ مُتَوَغِّلٍ في البناء، نحو: الآنَ، وأينَ، ومَنْ، كذا قال ابن عصفور[3]. وقال أيضًا[4]: «كُلُّ اسمٍ غير متمكِّن، وغيرُ المتمكِّن هو الذي يَلزم مَوضعًا واحدًا، كـ(ما) التعجبية، أو موضعين، كقَبْل وبَعْد» انتهى.

ويَرِدُ عليه «ما» غير التعجبية، فإنها تُوصَف ويُوصَف بها، و«مَنْ»، فإنها تُوصَف.

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) الذي في المخطوطات: لم يدخل. والتصويب من حاشية ظ، وتمهيد القواعد ٧: ٣٣٦٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ١: ٢١٧.

(٤) المقرب ١: ٢٢٣.

وقال ابن هشام: «ولم يذكر أبو عليٍّ الموصولات، ومنها الذي، وهي تُوصَف ويُوصَف بها، وتُصغَّر، وسائرُها لا يُوصَف ولا يُوصَف به استغناءً بالذي والتي، وكذلك لا تُصغَّر ولا تُجمَع» انتهى.

أمَّا قوله «وسائرها» إلى آخره فكلامٌ مَدخول؛ لأنَّ «ذُو» الطائية يُوصَف بها، وكذلك ذاتُ، ويُثنَّيانِ ويُجمَعانِ عند بعض طَيِّئ[1]، ومِنَ الوصف بهما قولُهم: بالفضلِ ذو فَضَّلكم اللهُ به والكَرامةِ ذاتُ أكرَمَكم اللهُ بها[2]. وقد نَصَّ أصحابنا على أنَّ «ذا» و«ذات» صفتان.

وأمَّا «مَنْ» و«ما» فالبصريون يجيزون أن يُوصَفا، فتقول: جاءني مَنْ في الدار العاقلُ، ونظرتُ إلى ما اشتريتَ الحسنِ. نصَّ على ذلك أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ في غير «الجمل»، وذَكر أنَّ مذهب الكوفيين أنهما لا يجوز وصفهما.

وفي «تعليقة الخَفَّاف على كتاب س» في (باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة) ما نَصُّه: «ف - يعني ابن خروف - يَظهر مِن كلام س أنَّ (الذي) قد يُوصَف بغير الأَخ، ولا يريد ذلك، بل يريد أنَّ (الذي) لا يُوصَف بالأَخَصِّ ولا بالأَعَمِّ، أي: لو كان (الذي) يُوصَف لم يُوصَف بالأخ على معنى النسب والصداقة. ومنعَ النحويون صفة (الذي) لأنَّ الصلة بعض الاسم، وهي لا تُوصَف، وإنْ قُلتَ الصفة للموصول فقط وصفتَ بعضَ الاسم» /انتهى. [٥: ٢١٩/أ]

ومما يُنعَت ويُنعَت به المشتقّاتُ مِن أسماء الفاعلين والمفعولين وما جَرى مجراها؛ فتقول: مررتُ بزيدٍ الشجاعِ العالمِ، فالشجاع وصفٌ لزيد، والعالم وصفٌ للشُّجاع. هذا مذهب س، أجاز[3]: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّة، على جعل ذي الجُمَّة

(١) فصَّل الشارح القول فيهما في ٣: ٤٠ - ٤١، ٥٠ - ٥٥.

(٢) تقدم في ٢: ١٢٤، ٣: ٤٠، وفي ص ٢٦٦ من هذا الجزء.

(٣) الكتاب ٢: ١٩٣.

نعتًا للطويل. وسواء كان النعت عاملاً أم غير عامل، فمثالُ ما ليس بعامل ما مثّل به مِن «ذو الجُمَّة»، ومثالُ العامل قولُه[1]:

.... لدى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الـرِّيحِ صـائمِ

جعل صائمًا صفةً لمستقبِل الريح.

وذهب جماعة - منهم ابن جِنِّيْ - إلى أنه مِن خَواصِّ الوصف ألاَّ[2] يَقبَل الوصف، وإن كَثُرَتِ الصفاتُ كانت للأوَّل كلُّها، فإن لم يكن الموصوف مذكورًا كان مقدَّرًا.

واحتجَّ ابنُ جِنِّيْ على ذلك بأشياء: منها أنَّ المضمَر لا يُوصَف، والنعتُ لا بُدَّ فيه من ضمير، ولأنه بمَنْزلة الجملة، وهي لا تُنعَت، ولأنه بمَنْزلة الفعل، وهو لا يُنعَت.

واحتَجَّ غيرُه بأنه مِن تَمام الأول، وبعضُ الشيء لا يُوصَف. ورُدَّ هذا بالمضاف، وهو مِن تَمام الأول، ولا خلاف في أنه يُوصَف.

ورُدَّ ما قاله ابنُ جِنِّيْ بأنَّ الموصوف يُنعَت دون ضميره، ولأنه نُعتَ به، ولا يُقَدَّر تَقديرَ الجملة، وكذلك إذا كان منعوتًا، وبأنه في الحقيقة اسم، وكُلُّ اسمٍ قابِلٌ للوصف، فلا تُدفَعُ الأصليةُ بِشَبَهٍ ضَعيف.

وذهب أبو زيد السُّهَيْليُّ[3] إلى الجواز إذا دَلَّ دليلٌ على جموده، مثل أن يكون خبرًا لمبتدأ، أو بدلاً مِن اسمٍ جامد، فأمَّا إن كان نعتًا فيَقوَى فيه معنى الفعل بالاعتماد، فلا يُنعَت.

---

(١) صدر البيت: «ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرورِ كأنَّنا». وهو لجرير. الديوان ٢: ٩٩٤ والكتاب ١: ٤٢٥. مستنّ الحرور: مجرى الريح الحارّة. والصائم: الواقف الممسك عن المشي.

(٢) ك: لا. ط: ولا.

(٣) نتائج الفكر في النحو ص ٢٠٨.

وبعضُهم منعَ ذلك فيما يَعمل عَمَلَ الفعلِ لِقُوَّةِ شَبَهِ الفعل، وأجازه في غير هذا، ولهذا قال بعضهم: إذا وُصِفَ لم يَعمل لِبُعْده عنِ الفعل بالوصف. وقال بعضهم: إذا تقدَّمَ الوصفُ لم يَعمل، وإن تأخَّرَ عَمِل.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ومما لا يُنعَت ولا يُنعَت به المصدرُ الذي بمعنى الأمر أو الدعاء، كـ(سَقْيًا له)، لا يُنعَت لأنه بدلٌ مِنَ اللفظ بالفعل، ولا يُنعَت به لأنه طَلَب، فاللام في سَقْيًا له وشِبهِه متعلقة بالمصدر، وهي للتَّبيين.

وقال س في بعض أبواب الحال[2]: (هذا بابُ ما ينتصب خبره لأنه معرفة لا تُوصَف، ولا تكون وصفًا، وذلك قولك: مررتُ بِكُلٍّ قائمًا، ومررتُ ببعضٍ قائمًا وبعضٍ جالسًا). قلتُ: وكُلٌّ وبَعضٌ في هذا الكلام بمنزلة الضمير في أنه لا يُنعَت ولا يُنعَت به» انتهى.

فأمَّا قوله «فاللام في (سَقيًا له) وشبهه متعلّقة بالمصدر، وهي للتَّبْيين» فكلامٌ متهافت؛ لأنه إن كان المجرور متعلّقًا بالمصدر فإنه يكون مفعولاً مِن حيثُ المعنى، وإن كانت اللام للتَّبيين فلا تتعلّق بالمصدر. والذي يقوله الناسُ أصحابُنا وغيرُهم إنَّ اللام لا تتعلّق بـ«سَقيًا»، بل قدَّرَه بعضُهم[3] /بـ(أعني لك). وبعضُهم[4] جعلَه خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هذا الدعاءُ لك. قالوا: ولم يكن معمولاً للمصدر لأنه يَلزم أن يقول: سَقيًا إيَّاك، لا: لك، كما لا تقول: سَقى اللهُ لك. وأمَّا ما حكى عن س في مسألة (كُلٍّ) فصحيح، وإنما امتنَع نَعتُها لأنه إمَّا أن تَنعتها بمعرفة أو نكرة، إن نَعَتَّها بمعرفة فصُورتُها صورةُ النكرة، وإنما تعرَّفتْ بنِيَّة الإضافة إلى معرفة، فلا يَتناسب نَعتُها بالمعرفة، وهي شبيهة بالنكرة صورةً، وإنْ نَعَتَّها بنكرةٍ فكيف تَنعَت معرفةً

[٥: ٢١٩/ب]

---

(١) ٣: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) الكتاب ٢: ١١٤.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢: ٦٢٦ - ٦٢٧، وتقديره عنده: أدعو.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: القسم الثاني ص ٧٢ والملخص ١: ٣٣٢.

بنكرة. فإن أُضيفت إلى نكرةٍ جاز أن تُوصَف، نَصَّ س على ذلك، قال س[1] وقد أنشد بيت الشَّمَّاخ[2]:

وكُلُّ خَليلٍ غــيرُ هاضِــمِ نَفْــسِهِ   لِوَصْلِ خَليــلٍ صــارِمٌ أو مُعــارِزُ

«فجعله وصفًا لِكُلّ»[3]، وفي قوله[4]:

كأنَّــا يــومَ قُــرَّى إنَّــ   ــما نَقْتُــلُ إيَّانــا

قَتَلْنـــا مِنــهُمُ كُــلَّ   فَتًــى أَبْــيَضَ حُــسَّانا

«فجعله وصفًا لكُلّ»[3]. وقال[3]: «ومما يوصف به كُلٌّ قولُ ابن أحمر[5]:

وَلِهَــتْ عليــهِ كُــلُّ مُعْــصِفةٍ   هَوْجــاءُ، لــيسَ لِلُبِّهــا زَبْــرُ»

وقوله **خِلافًا للكسائي في نَعتِ ذي الغَيبة** أطلق المصنف في قوله «في نَعت ذي الغَيبة»، والذي نَقل الناسُ عن الكسائيِّ أنه أجازَ ذلك إذا كان النعتُ لمدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ، واحتجَّ بقولهم: مررتُ به المسكينِ، وقوله[6]:

فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائسا

وهذا مخرَّج عند غيره على البدل[7]. وبعضُهم نصبَ البائس على إضمار أَعني[8]. ويدلُّ على البدلية قِلَّةُ هذا النوع، ولو كان صفةً لَكَثُرَ، وإنما قَلَّ لِما لَزِمَ

---

(١) قال س: سقط من غ، ط.

(٢) تقدم البيت في ص ٢١٨.

(٣) الكتاب ٢: ١١١.

(٤) تقدم البيت الأول في ٢: ٢١٦، والبيتان في ص ٢١٩ منه.

(٥) تقدم البيت في ٦: ١٩٢، وفي ص ٦٠ من هذا الجزء.

(٦) تقدم الشاهد في ٢: ٢٦٨.

(٧) الكتاب ٢: ٧٥.

(٨) الكتاب ٢: ٧٥ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٦.

فيه مِن حَذفِ الموصوف.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ورأيُه قَوِيٌّ فيما يُقصَد به مَدْحٌ أو ذَمٌّ أو تَرَحُّمٌ نحو: صَلَّى اللهُ عليه الرؤوفِ الرحيمِ، وعمرٌو غَضبت عليه الظالمِ المجرمِ، وغُلامك الْطُفْ به البائسِ المسكينِ. وغيرُ الكسائيِّ يَجعلُ هذا النوعَ بَدَلاً، وفيه تَكَلُّف» انتهى.

واستشهدَ الكسائي بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[2]، قال: فـ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ نعتٌ للضمير الذي في ﴿يَقْذِفُ﴾. وما استَدَلَّ به يحتمل أن يكون بَدَلاً أو خبرًا ثانيًا.

وقال النَّحَّاس[3]: «أجازَ الكسائيُّ نَعْتَ المضمر إذا تقدَّمَه المظهَر، وحَكى عنه الفراءُ[4] في قول الله عز وجل: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[5]، جعلَ النعت تابعًا للاسم المضمر. وقال الفراء: هذا خطأ ليس بجائز؛ لأنَّ الظريف وما أشبهه أسماءٌ ظاهرة» انتهى.

ولا يَظهر تعليل الفراء إلا إن كان يعني أنها مِن حيثُ هي أسماءٌ ظاهرة فلا تَتْبَع /إلا الظاهر. [٥: ٢٢٠/أ]

واختلفوا في السبب المانع مِن نَعتِ المضمَر: فقال س[6]: «واعلم أنَّ المضمَر لا يكون موصوفًا مِنْ قِبَلِ أنك إنما تُضمِر حينَ تُرَى أنَّ المحدَّث قد عَرَفَ مَن تَعني».

---

(١) ٣: ٣٢١.

(٢) سورة سبأ: الآية ٤٨.

(٣) إعراب القرآن ٢: ٢٦٠.

(٤) معاني القرآن ١: ٤٧١.

(٥) سورة يونس: الآيتان ٦٢ - ٦٣.

(٦) الكتاب ٢: ١١.

وقال أبو العباس[1]: ((لأنَّ الضمائر لا تكون إلا بعد معرفةٍ لا يشوبها لبس)). هذا ضمير الغائب، فأمَّا ضمير المتكلم والمخاطب فلا إشكال في بيانها ومعرفة المقصود بها.

فإن قيل: قد يُنعَت الاسم على معنى المدح والذم والترحم.

قيل: الأصل في النعت التخصيص والبيان، وخِلافُه محمولٌ عليه، فامتَنعَ الفرعُ لامتناع الأصل.

فإن قيل: ما لا اشتراك فيه مِنَ الأعلام كاسم الله - تعالى - قد نُعت.

قيل: أُجري مجرى غيره مِنَ الأعلام مِنْ حيثُ هو عَلَمٌ، فنُعِتَ على معنَى المدح، وكذلك ما اختصَّ باسمٍ شاذٍّ أو لَقَبٍ لم يُسمع لغيره ولم يُلبس أُجْرِيَ مجرى ما يلبس مِن صنفه، فنُعِتَ بالثلاثة.

وقوله **ومنها ما يُنعَت ولا يُنعَت به كالعَلَم** إنما لم يُنعَت به لأنه ليس مقصودَ الاشتقاق وضعًا ولا تأويلاً.

وقال ((كالعَلَم)) بكاف التشبيه لأنَّ أسماء الأجناس نحو رَجُل وسَبُع وفَهْد ونَمِر تُنعَت ولا يُنعَت بها ما دامت على موضوعها؛ ولا تُوصَف الأسماء الثواني مِنَ الكُنى كأبي عليّ، لأنه لا معنَى تحته، فإن أردتَ أنَّ له وَلَدًا يُسَمَّى عَلِيًّا جاز وصفُه.

وقوله **وما يُنعَت به ولا يُنعَت كـ((أيٍّ)) السابقِ ذِكرُها** قال المصنف في الشرح[2]: ((ومِنَ الأسماء ما يُنعَت به ولا يُنعَت، وهو أيّ وكُلّ وجِدّ وحَقّ السابقُ ذِكرُها في هذا الباب)).

وفي ((البسيط))[3]: ((اختُلف في كُلٍّ: فذهب الكوفيون إلى أنها تُوصَف،

---

(١) المقتضب ٤: ٢٨١.

(٢) ٣: ٣٢٢.

(٣) البسيط في النحو لابن العلج ١: ٧٣ - ٧٤.

ويُوصَف بها. وقال بعض النحويين: إنَّ البصريين[1] لا يَصِفون بها».

وقال ابن عصفور[2]: وقِسم يُنعَت به ولا يُنعَت، وهو ما لم يُستَعمَل مِنَ الأسماء إلا تابعًا، نحو بَسَن ولَيْطان ونائع وسَقيح، مِن قولهم: حَسَنٌ بَسَن، وشَيطان لَيْطان، وجائع نائع، وقَبيح سَقيح، وهي محفوظة لا يقاس عليها.

* * *

---

(١) إن البصريين: سقط من غ.

(٢) النصف الأول من هذا القول في المقرب ١: ٢٢٣.

ص: فصل

يُقامُ النَّعتُ مُقامَ المنعوت كثيرًا إن عُلم جنسُه ونُعتَ بغيرِ ظرفٍ وجملة أو بأحدهما بشَرط كَون المَنعُوتِ بعضَ ما قَبْلَه من مجرورٍ بـ«مِنْ» أو «في»؛ وإن لم يكنْ كذلك لم يُقَمِ الظرفُ والجملةُ مُقامَه إلا في شِعر. واستُغْنِيَ لُزومًا عن موصوفات بصفاتها، فجرَتْ مَجرى الجوامد، ويَعرِضُ مِثلُ ذلك لِقَصدِ العُموم. وقد يُكْتَفَى بنيَّة النعتِ عن لَفظه للعلمِ به.

ش: [(1)]«يُعلَم جنس المنعوت باختصاصِ النعت به، كمررتُ بكاتبٍ راكبٍ صاهلاً، وبِمصاحَبة ما يُعيِّنه، كـ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[(2)]، و﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾[(3)]، و﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا﴾[(4)]، /﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[(5)]، فمِثلُ هذا مِنَ الحذف حَسَنٌ كثيرٌ لكونِ المنعوت معلومَ الجنس، ولِكَونِ النعتِ قابلاً لمباشرةِ ما كان يُباشر المنعوت، ولو لم يكن قابلاً لكَونه جملةً أو شِبهَها لم يُقَمْ مُقامَه في الاختيار إلا بشرط كون المنعوت بعضَ ما قَبلَه مِن مجرورٍ بـ«مِنْ»، كقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[(6)]. ومن هذا النوع قول تميم العَجلاني[(7)]:

[٥: ٢٢٠/ب]

---

(١) ما بين علامتي التنصيص من شرح المصنف ٣: ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٢) سورة سبأ: الآيتان ١ - ٢.

(٣) سورة التوبة: الآية ٨٢.

(٤) سورة المؤمنون: الآية ٥١.

(٥) سورة فاطر: الآية ٣٢.

(٦) سورة النساء: الآية ١٥٩.

(٧) هو ابن مقبل. وقد تقدم البيت الأول في ١٠: ٩٨، والثاني بعده في الديوان ص ٣٩، وهو في معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٢ والشيرازيات ٢: ٤١٨، ٤٦١.

وما الدَّهرُ إلا تارتانِ : فَمِنْهُما أَموتُ، وأُخرى أَبتَغي العيشَ أَكْدَحُ
وكِلتاهما قد خُطَّ لي في صَحيفتي فلا العَيشُ أَهوَى لي ولا الموتُ أَروحُ

وقد تقوم (في) مَقام (مِن)، كقول الراجز[1]:

لو قُلْتَ مـــا في قَومِهـــا لم تِيْـــثَمِ يَفْـــضُلُها في حَـــسَبٍ ومِيْـــسَمِ

فمثلُ هذا أيضًا لو استُعمل في غيرِ الشِّعر لَحَسُنَ، كقولك: ما في الناس إلا شَكَرَ أو كَفَرَ.

وقد تُقام الجملة مقامَ المنعوت دون مِنْ وفي، كقول الشاعر[2]:

لَكُم مَسْجِدا اللهِ الْمَزُورانِ والحَصَى لَكُم قِبصُه مِنْ بَينِ أَثْرَى وأَقْتَرا»

انتهى ما نقلناه من شرح المصنف.

وقال ابن عصفور[3]: «إن كانت الصفة اسمًا لم تَجُز إقامتها مقام الوصف إلا بشرطِ أن يتقدَّم الموصوف في الذِّكر؛ نحو: أَعْطِنِي ماءً ولو باردًا، تريد: ولو ماءً باردًا، فحذفتَ ماءً لدلالة ماء المقدَّم عليه. أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو: مررتُ بكاتبٍ، تريد: برجلٍ كاتبٍ؛ لأنَّ الكَتْب خاصٌّ بجنس العقلاء. أو تكون الصفة قد استعملَتْها العرب استعمالَ الأسماء، وحُفِظَ ذلك عنها، نحو الأَبْطَح والأَبْرَق في صفة المكان، والأَدْهَم يعنون القَيد، والأَسْوَد يعنون الحَيَّة، والأَخْيَل يعنون الطائر. وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مقامَه إلا

---

(١) هو حكيم بن مُعَيّة الرَّبَعيّ. الكتاب ٢: ٣٤٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٧١ والخزانة ٥: ٦٢ - ٦٤ [الشاهد ٣٤٤].

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٧٠، ص ١٢٨ من هذا الجزء. غ: لكم بيضه. ظ: لكم فيضه.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ١: ٢١٩ - ٢٢١، وقوله: «وإن كانت الصفة في تقديرِ اسمٍ ... يريد أحد يفضلها»: مقدَّم في شرح الجمل على ما قبله.

في ضرورة الشعر، نحو قوله[1]:

وقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسا ءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ

يريد: وقُصْرَى ثَورٍ[2] شَنِجِ الأَنْساء، وشَنَجُ الأنساء ليس بخاصٍّ ببقر الوحش، بل قد يوصَف بشَنَجِ الأنساء الفَرَسُ والغَزال.

وإن كانت الصفة في تقديرِ اسمٍ فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع مِنْ؛ نحو قولهم: مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أقامَ، يريد: منّا إنسانٌ ظَعَنَ ومنّا إنسانٌ أقامَ. أو تكون الصفة صفةً لتمييزِ نِعْمَ، نحو: نِعْمَ الرجلُ يقوم، تريد: نِعْمَ الرجلُ رجلاً يقوم. وما عدا ذلك لا تقوم مقامه إلا في ضرورة شعر، نحو قوله[3]:

تَرْمي بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

[٥: ٢٢١/أ] /يريد: بكفَّي رجلٍ كان. وقولِ الآخر[4]:

واللهِ ما زيدٌ بِنامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانبُهْ

يريد: برجلٍ نامَ. وقولِ الآخر:

لو قلتَ ما في قَومِها لم تِيْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

يريد: أحدٌ يَفْضُلُها» انتهى.

---

(١) هو أبو دُوَاد أو عقبة بن سابق الهِزَّاني. الأصمعيات ص ٤١ [الأصمعية ٩] وشعر أبي دواد ص ٢٨٨ وأدب الكاتب ص ١١٧. القصرى: أسفل الأضلاع. وشنج الأنساء: متقبضها. والأنساء: جمع النَّسا، وهو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر. والشُّعب: الظباء التي طالت قرونها وتشعبت، وهي تنبح إذا أسنّت. غ: نبّاج.

(٢) كذا في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٠ وشرح الجمل له ١: ٢٢١، ٢: ٥٩٠! والمقصود بهذا البيت الظبي. العين ١: ٣٠٧ وأدب الكاتب ص ١١٧.

(٣) المقتضب ٢: ١٣٩ ومجالس ثعلب ص ٤٤٥ والأصول ٢: ١٧٨ والمسائل البغداديات ص ٢٤٦، ٣٩٨، ٥٦٨ والتنبيه ص ٥٠٩ والخزانة ٥: ٦٥ - ٦٦ [٣٤٥]. يصف قوسًا.

(٤) تقدم البيت في ١٠: ٧٢.

وقال ابن أبي الربيع[1]: «يَقبُح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في خمسة مواضع؛ فهو حسنٌ: أن تكون صفةً لِظَرفِ زمانٍ أو مكانٍ[2]، أو مقصودةً، نحو: ﴿عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[3]، أو موصوفةً[4]، أو قد استُعملت استعمالَ الأسماء[5]، أو مختصَّةً[6]» انتهى.

ويعني المصنف بقوله «ونُعِتَ بغيرِ ظرفٍ وجملةٍ»: نُعت باسمٍ، «أو بأحدِهما»، أي: بواحدٍ من الظرف والجملة.

وشرَطَ في حذف الموصوف وإقامة الظرف أو الجملة مقامه أن يكون المنعوت بعضًا مما قبله ومجرورًا بـ«مِن» أو «في»؛ ومثَّل المجرور بـ«مِن» بقولِه: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[7] الآية، وبقولِه[8]:

.... فمنهما أَموتُ ....

وكلاهما الصفة فيهما جملة. ولم يمثّل بما الصفةُ فيه ظرف، ومنه على قولٍ قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾[9]، أي: قومٌ دُونَ ذلك.

ومثَّلَ المجرور بـ«في» بقوله[10]:

---

(١) الملخص ١: ٥٦٠ - ٥٦١.

(٢) نحو: صحبتك طويلاً، أي: زمانًا طويلاً. وجلست قريبًا منك، أي: مكانًا قريبًا منك.

(٣) سورة هود: الآية ١٨. ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، وبها مثَّل ابن أبي الربيع.

(٤) نحو: مررت بعاقل من الرجال.

(٥) نحو: رأيت الأَبطَح.

(٦) نحو: مررت بعاقل.

(٧) سورة النساء: الآية ١٥٩. ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾. أي: وإن أحد من أهل الكتاب.

(٨) تقدم قريبًا.

(٩) سورة الأعراف: الآية ١٦٨. الكشاف ٢: ١٢٧.

(١٠) تقدم قريبًا.

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ يفضُلُها ....

والصفة فيه جملة؛ إذ التقدير: أحدٌ يَفضُلُها. ولم يُمثِّل بما الصفةُ فيه ظرف، ومثاله: ما في بني تميم إلا فوقَ ما تُريد، أي: إلا رجلٌ فوقَ ما تُريد.

وما استَحسَنَه المصنفُ وجَوَّزَ القياسَ عليه من قوله:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ يَفضُلُها ....

جعله ابن عصفور[1] من ضرورة الشعر.

وعلى ما شَرَطَه المصنف لو انخرمَ أحد الشرطين، بأن يكون ما قبلَه ليس الموصوف بعضًا منه، وهو مجرور بـ(مِن) أو (في) - لم يَجز الحذف، أو يكون بعضًا، وهو غير مجرور بواحد منهما، مثالُ ما ليس بعضًا وهو مجرور بـ(مِنْ): ما مِنَ البصرةِ إلا يَسيرُ إلى الكوفة، أي: رجلٌ يسيرُ. ومثالُ ما ليس بعضًا وهو مجرور بـ(في): ما في الدار إلا يَسكُنُها، تريد: رجلٌ يسكُنُها، وما في الدار إلا فوقَها، تريد: رجلٌ فوقَها. ومثالُ ما هو بعض وليس مجرورًا بـ(مِن) ولا بـ(في) قولُ الشاعر[2]:

كانوا فَريقَينِ ، يُصْغُونَ الزِّجاجَ على قُعْسِ الكَواهِلِ ، في أَشداقِها ضَجَمُ

وآخَرينَ ، تَرى الماذِيَّ عُدَّتَهُمْ مِنْ نَسْجِ داودَ ، أو ما أَوْرَثَتْ إرَمُ

يريد: فريقًا يُصغون، فما قبله الموصوف بعض منه، وهو فَريقَينِ، وليس مجرورًا بـ(مِنْ) ولا (في).

فأمَّا مسألة «الكتاب»[3]: إنَّ مِن أَفْضَلِهم كان زيدًا - فزعم س أنَّ زيدًا اسم

---

(١) ضرائر الشعر ص ١٧١ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢١٩، ٢: ٥٨٩.

(٢) هو زهير. الديوان ص ١٢٣. يصغون: يهيئون. والزِّجاج: جمع زُجّ، وهو الحديدة في أسفل الرمح، وأراد به السنان. والأقعس من الخيل: المطمئنُّ الصلبِ من الصهوة المرتفعُ القَطاة. والكواهل: جمع كاهِل، وهو أعلى الظهر مما يلي العنق. وشمم: ارتفاع. والماذيّ: الدروع السهلة اللَّيِّنة: والنَّسج: العمل. وضجم: ميل.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٣.

[٥: ٢٢١/ب] /إنَّ، ومِن أفضلهم: الخبر، وكان: زائدة.

قال بعض أصحابنا: فإن قلتَ: هلاَّ جعل مِن أَفضَلِهم صفةً لمحذوفٍ هو اسم إنَّ، و(كان) اسمُها مضمرٌ فيها، وزيدًا الخبر، وخبر إنَّ الجملة مِن كان واسمها وخبرها، والتقدير: إنَّ رجلاً مِن أَفضَلِهم كان زيدًا، ومجيء الحذف مع مِنْ لأنها تفيد التفصيل، كما جاء في قولهم: «مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام»، وفي قوله: «فمِنْهُما أَمُوت»، وفي قوله:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ يَفْضُلُها ....

قلتُ: زعمَ[١] الفارسيُّ أنَّ ذلك لا يجوز إلا مع المرفوع. وله وجهٌ من القياس، وهو أنَّ الموضع للتفصيل، وأنَّ المرفوع عُمدة، فتَقْوَى الدلالةُ عليه، ولم يُسمَع في غيره، فَلْيُلْتَمَسْ منه ما سُمع.

قال: «فإن قلتَ: وهذا المنصوبُ أيضًا عُمدة لأنه المبتدأ. قلتُ: قد حكمتْ له العرب بحكم الفَضلة، ولذلك[٢] نَصَبَتْه، فإذا احتملَ هذا أن تكون (كان) زائدة لم يكن ثَمَّ ما يَقطَع بالحذف، فلا يُقال به، و(كان) قد ثَبَتَتْ زيادتُها» انتهى.

وما ذكره الفارسيُّ مِن أنه لا يجوز إلا مع المرفوع وقولُ هذا القائل: «لم يُسمَع في غيره فَلْيُلْتَمَسْ منه ما سُمع» قد التَمَسْناه، فوجدناه في مكان التفصيل في المنصوب، وذلك في البيتين اللذين أنشدناهما، وهما: «كانوا فريقَين»، فـ«(يُصغُون)» في موضعِ نصبٍ، تقديرُه: فريقًا يُصغُون، ولذلك عَطف عليه قولَه: «وآخَرين» منصوبًا[٣].

---

(١) غ، ط: وزعم.

(٢) ظ، غ: وكذلك.

(٣) في حاشية غ ما نصه: «لكنه كما يفهم من كلام الشارح مخصوص بالضرورة، وكلام (هنا كلمة لم أتبينها) إنما هو في الاختيار، فتأمل».

وقوله **واستُغْنِيَ لزومًا**. المسألة[1]. قال المصنف في الشرح[2]: «نحو دابَّة وأَبْطَح وحَسَنة وسيِّئة».

وقوله **ويَعْرِضُ مِثلُ ذلك لِقَصدِ العُموم** مثالُه ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾[3]، ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾[4]، ولا متحرك ولا ساكن إلا بقَدَرٍ سابِق[5].

وقال في «البسيط»[6] ما ملخصه: «يُحذَف الموصوف إن كان الوصف يُفهَم مِن لفظه، نحو: رَجَعْتُ القَهْقَرَى. أو كان خاصًّا بالموصوف، نحو: حائض، وكاتب، ومَعِين. أو كان ما يدلُّ عليه ذُكر متقدمًا، نحو: ائتِني بماءٍ ولو باردًا، ويَقبح: ائتِني ببارِد. أو ما في قوَّة ذِكره لفظًا، كوصف المصادر والأزمنة إذا تقدَّمتْ أفعالها[7]. أو سياقًا يدلُّ عليه ما بعدَه، نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[8]، أي: نَبَأٌ مِن نَبَئِهم، لَمَّا كان القرآن قَصَصًا فكأنه قال: ولقد جاءكَ قَصَصٌ من نَبَئِهم. أو ما قَبلَه، كقوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ﴾[9]، وحكى س[10]: ما منهما ماتَ حتى رأيتُه. أو عُومِلَ[11] معاملةَ الاسم، نحو: مررتُ بالفَقيهِ، فحَذفُه

---

(١) يعني قوله: «واستُغْنِيَ لُزومًا عن موصوفاتٍ بِصِفاتِها، فجَرَتْ مَجرى الجوامد».

(٢) ٣: ٣٢٣.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٥٩.

(٤) سورة الكهف: الآية ٤٩.

(٥) شرح المصنف ٣: ٣٢٤.

(٦) البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٥٥٣ - ٥٦٥.

(٧) كقولك: أكلتُ طَيِّبًا، وقمتُ طويلاً.

(٨) سورة الأنعام: الآية ٣٤.

(٩) سورة الصافات: الآية ١١٣.

(١٠) الكتاب ٢: ٣٤٥، وتتمته فيه: «في حال كذا وكذا». يريد: ما منهم واحد مات.

(١١) ظ، غ: وعومل.

أَحسَنُ مِن ذِكْرِه. أو واقعًا خبرًا، نحو: زيدٌ العالِمُ، قيل: أو بدلاً وأَشْعَرَ بالتعليل، فحَذْفُه أَحسَنُ، نحو: أكرِمِ العالِمَ. أو كان فيه معنَى الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[1]. أو لم يكن فيه، فلا يُحذَف إلا فيما سُمع، كالأَدْهَم، والأَبْطَح، والأَجْدَل، والأَخْيَل[2]، والأَسْوَد لِلْحَيَّة، /والأَجْرَع للمكان، وهي صفات، يدلُّ عليها عدم الصَّرف، ولأنهم أَنَّثوا بالصيغة، قالوا: جَرْعاء وبَطْحاء، فهذا سماع.

[٥: ٢٢٢/أ]

وإنما امتنع حذف الموصوف لأمرين:

أحدهما: أنَّ النعت فيه ضمير، فلو حُذف لم يكن له ما يعود عليه.

والثاني: أنَّ في الموصوف عمومًا واحتمالَ الشِّرْكة، والمرادُ من الصفة رفعُ الاحتمال والشِّرْكة، ولا يحصل الخصوص إلا بمجموعهما، فحَذْفُه ينفي العموم، فيَبطل المقصود من الصفة.

وإذا حُذف الموصوف فهل يتنَزَّل الوصف منْزلته؟ فإن كان مصدرًا انتصب الوصف على المصدرية[3]، أو لا يتنَزَّل لأنه يكون فيه تجوُّزان، وهو ممنوع عندهم، ولذلك قال س[4] في ذهبت سريعًا إنه حال، والمبرد[5] يُبقيه على أصله وصفًا، هذا فيما كان فَضْلَةً في أصله وحُذف وبقي وصفه كالمصدر، فإن لم يكن فَضْلَةً[6] أُعرب بإعرابه» انتهى.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٣٨.

(٢) الأدهم: القيد. والأبطح: المسيل الواسع الذي يكون فيه دقاق الحصى. والأجدل: الصقر. والأخيل: الطائر المعروف بالشِّقِرَّاق.

(٣) نحو: ضربتُ شديدًا، وضربتُ قليلاً.

(٤) الكتاب ١: ٢٢٨، و لم يمثِّل بهذا المثال، وإنما مثَّل بغيره.

(٥) الأصول ١: ١٦٠ وشرح المفصل ١: ١١٢ وشرح الكافية ١: ١١٥.

(٦) كقولك: جئتُ الأبطحَ.

وقوله **وقد يُكتَفَى بِنِيَّة النعت عن لفظه للعلم به** الأصل فيه ألاَّ يُحذف لأنه أُتِي به لفائدةِ رَفعِ[1] الاشتراك أو العموم، فحَذفُه عكس المقصود، فإذا دلَّ دليل على حذفه جاز، مثالُه: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ﴾[2]، أي: المعانِدون، ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾[3]، أي[4]: سُلِّطَتْ عليه، أو أُمِرَتْ بتدميره، ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖ﴾[5]، أي: مَعادٍ تُحبُّه، ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾[6]، أي: الناجين، وقولُ الْمُرَقِّش الأكبر[7]:

وَرُبَّ أَسِيلةِ الخَدَّينِ بِكْرٍ ... مُهَفْهَفَةٍ، لَهَا فَرْعٌ وجِيدُ

أي: لها فرعٌ وافرٌ وجِيدٌ طويلٌ.

ومِن نادرِ حذفِ النعتِ قولُ الفرزدق[8]:

إذا حارَبَ الحَجَّاجُ أيَّ مُنافِقٍ ... .

أي: مُنافقًا أيَّ منافقٍ. وقولُ عَمرِو بنِ قَمِيئة[9]:

لَعَمْرُكَ ما نَفْسٌ بِجِدٍّ رَشِيدةٍ ... تُؤامِرُني سِرًّا لأَصْرِمَ مَرْثَدا

أي: بِرَشيدةٍ جدٍّ رَشيدةٍ. وقولُ عمر بن أبي ربيعة[10]:

إنَّ الثَّواءَ بِأَرضٍ لا أراكِ بِها ... فاسْتَيقِنِيه ثَواءٌ حَقُّ ذي كَدَرِ

---

(١) هنا ينتهي الجزء السابع من النسخة (ظ).

(٢) سورة الأنعام: الآية ٦٦.

(٣) سورة الأحقاف: الآية ٢٥.

(٤) غ: إن.

(٥) سورة القصص: الآية ٨٥.

(٦) سورة هود: الآية ٤٦.

(٧) المفضليات ص ٢٢٤.

(٨) تقدم الشاهد في ٣: ١٤١.

(٩) الديوان ص ٦.

(١٠) الديوان ص ١٢٤.

أي ثَواءٌ ذو كَدَرٍ حَقُّ ذي كَدَرٍ.

مسألة[1]: مررتُ برجلٍ ضاربِه[2] زيدٌ، أو ضاربٍ أباه رجلٌ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فالوصف إن كان منوَّنًا فلا خلافَ في جريانه على الموصوف، وإن كان غيرَ منوَّن فكالمنوَّن يجري على الموصوف عند س[3]، والفراء يوافق س إلا فيما كان علاجًا[4] واقعًا، نحو: مررتُ برجلٍ مُلازِمِه رجلٌ، فيلتزم النصب.

وعيسى[5] يلتزم الرفع في العلاج مطلقًا. وغير العلاج إن كان واقعًا التَزم فيه النصب، أو غيرَ واقع أجراه على /الموصوف. [٥: ٢٢٢/ب]

ويونس[6] لا يُجري، بل يَنصب ما كان واقعًا علاجًا وغيره. والعلاجُ ما كان مِنَ المرفوع به فعلٌ فيما أُضيفَ إليه، وغيرُ العلاج ما لم يكن له فعلٌ يفعله، نحو: مررتُ برجلٍ مُخالِطِه داءٌ، فليس للداء فعلٌ يفعله. والواقعُ ما كان حالاً، وغيرُ الواقع ما كان مستقبلاً. ومَن نصبَ فعلى الحال، ومَن رفعَ فعلى الابتداء.

والصحيح مذهب س للقياس والسماع: أمَّا القياس فحملُ المنوَّن وغيره على حدٍّ واحد كما حملوهما إذا كان الوصف للأول؛ نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجلٍ ضاربٍ غلامُه، وهذا باتِّفاق، فكذلك ينبغي أن يكون ما كان معناه لِما بعدَه.

والسَّماع قولُه[7]:

ونَظَرْنَ مِنْ خَلَلِ السُّتورِ بأعْيُنٍ مَرْضَى ، مُخالِطِها السَّقامُ ، صِحاحِ

---

(١) أصل المسألة في البسيط ١: ٩٩ - ١٠٢.

(٢) غ: ضارب زيدًا وضارب أباه رجلٌ. ط: ضارب زيدًا وضارب إياه رجل.

(٣) الكتاب ١: ٤٢١ وما بعدها، ٢: ١٨ - ٢٢.

(٤) غ: علاجيًّا.

(٥) الكتاب ٢: ٢١ وشرحه للسيرافي ٦: ٩٦ - ٩٧.

(٦) الكتاب ١: ٤٢٣، ٢: ٢١ وشرحه للسيرافي ٦: ٩٧.

(٧) هو ابن مَيّادة. شعره ص ١٠٠ والكتاب ٢: ٢٠ والكامل ١: ٦٤. خَلَل الستور: فُرَجها.

ف«مُخالِطِها» غير علاج، وهو واقع، وهو مُجْرًى على[1] الأول. وحكى الكسائي: نظرتُ إلى شاةٍ آخذِها الذئبُ، وقال[2]:

.... به نَفَسٌ عـالٍ ، مُخالِطُـهُ بُهْـرُ

والخلاف إنما هو في الجريان، ف(س) يُجري، وهؤلاء على ما نُقل عنهم، ولا يمنع س الرفع والنصب، وإنما يمنع التزام النصب أو الرفع، والتفصيل الذي فصَّلوه.

مسألة: مررتُ بِسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّتُه[3]. هذا النوع موقوف على السماع، وهو الوصف بالأسماء الجوامد التي في معنى المشتقّ، وأَخرَجَها الوصف بها عن أصلها، بخلاف الذي والتي وذو وذات وأُولو وأُولات والمنسوب[4]، فإنها جوامد في معنى المشتقّ، نُعِتَ بها ولم تَخرُج عن وضعها. وإذا قلت: مررتُ بصحيفةٍ طِينٍ خاتَمُها[5]، وما أشبهه - فمذهب س[6] أنَّ الخاتم ليس بطين، وأنَّ الصُّفَّة ليست خَزًّا، وأنَّ معنى طِين: رَدِيء، وخَزّ: لَيِّن. ومذهب غيره[7] أنها باقية على مسماها، ويُتَوَهَّم فيه معنى الاشتقاق.

---

(١) غ، ط: قبل.

(٢) هو الأخطل يصف إبلاً. وصدر البيت: «حَمَينَ العَراقيبَ العَصا ، فتَرَكنَهُ». الديوان ١: ٢١٥ والكتاب ٢: ٢١ والخزانة ٥: ٢٦ - ٢٨ [٣٣٦]. العراقيب: جمع عرقوب، وهو من رجل الناقة بمنْزلة الركبة في يدها. وتركنه: أي: تركن الحادي. والبهر: تتابع النفس من التعب.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٤١. الصُّفَّة: ما يوضَع على السرج يجعله الراكب تحته، كانت من مراكب الأعاجم من ديباج أو حرير. والخزّ من الثياب: ما يُنسَج من صوف وإبرَيسَم، وما يُنسَج من إبرَيسَم خالص.

(٤) المخطوطات: والمنصوب. صوابه في تمهيد القواعد ٧: ٣٣٧٥ عن التذييل.

(٥) الكتاب ٢: ٢٣، ٢٤، ١١٧.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤، ٢٨ وشرح للسيرافي ٦: ١٠٠ - ١٠١، ١٠٧.

(٧) الإيضاح العضدي ص ٣٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٦: ١٠٠ - ١٠١ والخصائص ٣: ٢٧٢ والتمام ص ٥٦ وشرح الكافية ١: ٩٨٢ - ٩٨٣. وانظر التذييل ٤: ١٢ - ١٣.

خاتمة[1]: [إذا][2] اجتمعت صفتان مفردتان ففي كل منهما ضمير الأول، فإن لم يكن في الثانية ضميرُ آخرِ جُزأيِ الجملة السابقة لم يَلزم التأخير، نحو: مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ، ويجوز: كريمٍ عاقلٍ، وكلاهما للمنعوت، أو الثانية صفة للأولى[3]، على الخلاف.

وإن كان لزم التأخير، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَميلِه[4] - ففي (جميله) ضميران: ضمير الأول، وضمير الوجه، ويجوز أن تكون صفة للأول لازم التأخير؛ لأنَّ الصفة لا يلزم أن يليَها العامل، بل تَتَّفق مَوانِعُ تمنعه، كحروف العطف، وهنا مانع أيضًا، وهو أنك لو قدَّمتَ لعادَ الضمير على غيرِ متقدِّم.

وكذلك فيما جَرى على غير الأول، نحو: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لَبيبةٍ[5]، على الصفة للأول.

أو جملتان فكذلك، نحو: مررتُ برجلٍ يضحك ويكتب، تقدِّم أيًّا شئتَ دون الواو. ومررتُ برجلٍ يكتب غلامُه ويتبعه، /لا يجوز التقديم. [٥: ٢٢٣/أ]

أو إحداهما جملة والأخرى مفرد[6]، فالأحسن تقديم الاسم وتأخير الجملة؛ لأنَّ الاسم أَولى بالتمام، وليكون النظام على طريقةٍ واحدة، ولا يختلف مرتين، ويجوز العكس، وتقدَّم شيء من هذا[7]. وكذا: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ بِبازٍ[8].

---

(١) هذه الخاتمة من البسيط في النحو لابن العلج ١: ١٥٧ - ١٦٢ بتصرف.

(٢) إذا: من البسيط ١: ١٥٧ والارتشاف ٤: ١٩٤١.

(٣) في المخطوطات: للثانية، صوابه في الارتشاف ٤: ١٩٤١.

(٤) الكتاب ١: ٤٣٠، ٢: ٥٠.

(٥) الكتاب ٢: ٥٠ والتعليقة للفارسي ١: ٢٥٠.

(٦) نحو: مررتُ برجلٍ عاقلٍ يضحك.

(٧) تقدم في ص ٢٩٦ - ٢٩٨.

(٨) الكتاب ٢: ٥٠. بباز: سقط من ط.

فإن كان في إحداهما ضميرٌ من الأول لزم تأخيرها، نحو: مررتُ برجلٍ قاعدٍ على سريرٍ يلعبُ فيه، فهو صفة للأول، ويجوز فيه الحال من الضمير في (قاعد)، وأن يكون وصفًا لقاعد.

وإن كان الاسمُ كذلك لَزِمَ التأخيرُ، نحو: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به[1]. وسواء كانت ظرفًا كما ذكرنا، أو فعليَّة، نحو: مررتُ برجلٍ ينطلق بابنه حاملٍ إيَّاه إلى داره. أو اسمية، نحو: مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ برجلٍ حاملٍ أحدَهما إلى داره، فيجوز الحالُ في حامل والوصفُ، ولا يُراعى عَدَمُ الولاية، ويَقوى الوصف إذا ضَعُفَت الحالُ بنقصِ بعضِ شروطها مِن عَدَمِ الانتقال، أو كونِها ليست في الحال.

وزعمَ بعض النحويين المتقدمين أنه لا يجوز الوصف إذا كان في الثاني ضمير المتقدِّم؛ لأنه لا تَصِحُّ الولاية فيه، ورأى النصب على الحال.

وقال س[2]: ولو كان الولاء مُراعًى لم تَصِحَّ النعوت المعطوفة بالفاء وثُمَّ ونحوها. وأيضًا لكان النصبُ الوجهَ في قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَميلِه، وليس كذلك للحال من النكرة وعدم الانتقال[3]. وأيضًا لم يجز الخبر في قولك: زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به، على أن تكون الهاء عائدة على الأخ، وهو خبر؛ لأنه لا يَصِحُّ[4] أن يلي المبتدأ، وهو تابع كالنعت.

واستَدَلَّ س[5] بقولِ العرب: هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مُثْقَلَةٌ به، وقولِ حسان[6]:

---

(١) الكتاب ٢: ٤٩.

(٢) معنى بعض هذا القول في الكتاب ٢: ٥٠ - ٥٢.

(٣) في المخطوطات: الاكتفاء. صوابه في البسيط ١: ١٦١.

(٤) في المخطوطات: لا يصلح. صوابه في البسيط ١: ١٦١.

(٥) الكتاب ٢: ٥١.

(٦) الديوان ١: ١٣١ والكتاب ٢: ٥١.

ظَنَنْتُمْ بأنْ يَخْفَى الذي قد صَنَعْتُمُ وفِينا نَبِيٌّ عِندَه الوَحْيُ واضِعُهْ

ويجوز: مررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائدٍ به هو[1]، تأكيدًا لا لزومًا، وأن ترفع بالابتداء والخبر، كما تقول: مررتُ برجلٍ سواءٌ هو والعَدَمُ[2].

فإن جَرَتْ على غيرِ مَن هي له وجبَ الإبراز، كقولك: مررتُ برجلٍ معه جاريةٌ ضاربتُها أمُّه[3].

* * *

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٢٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣١.

(٣) الكتاب ٢: ٥٣، ومثاله: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضارِبُها أبوه.

ص: بابُ عطفِ البيان

هو التابعُ الجاري مَجرى النعتِ في ظُهورِ المتبوعِ وفي التوضيح والتخصيص جامدًا أو بِمنْزلته. ويُوافقُ المتبوعَ في الإفراد وضِدَّيه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، خِلافًا لِمَنِ الْتَزَمَ تَعريفَهما، ولِمَن أجازَ تَخالُفَهما[1]**، ولا يَمتَنِعُ كَونُه أَخَصَّ مِنَ المتبوع على الأَصَحّ.**

ش: سُمِّيَ عطفَ بيانٍ لأنه تكرارُ الأولِ لزيادةِ بيان، فكأنك رَدَدْتَه على[2] نفسه، بخلاف النعت والتوكيد والبدل. وقيل: إنما سُمِّيَ بذلك لأنَّ أصله العطف، فإذا قلتَ: جاء أخوك /زيدٌ، فالأصل: جاء[3] أخوك وهو زيد، فحَذَفتَ حرفَ العطف والضميرَ، وأَقَمْتَ زيدًا مقامَ ذلك، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة. نقل من «البسيط»[4]. [٥: ٢٢٣/ب]

قوله **التابعُ** جنس يَعُمُّ جميع التوابع. **الجاري** إلى قوله **المتبوعَ** فصلٌ يَخرج[5] به النعت وعطف النسق والبدل. .

وقوله **في التوضيح والتخصيص** فصل ثانٍ[6] خرجَ به التوكيد، وخرجَ بالتخصيص ما جيءَ به مِنَ النعوت للتوكيد؛ لأنه ـ وإنْ حصل به توضيحٌ أي: زيادةُ بيان ـ فلا يَحصل به تخصيص.

---

(١) ولمن أجاز تخالفهما: سقط من ط.

(٢) ط: إلى.

(٣) جاء: سقط من غ، ط.

(٤) هذا الباب ليس في القسم المطبوع من كتاب البسيط لابن العلج. غ: من الوسيط.

(٥) يخرج: انفردت به حاشية ك.

(٦) فصل ثانٍ: من حاشية ك.

وقوله **جامدًا** ذَكَرَه توكيدًا لإخراج النعت، فإنه من جهة المعنى يَحصل به الفرق كالنعت، فإذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويلِ، فهو كقولك: مررتُ بزيدٍ كُرْزٍ، في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما أَزالَ اشتراكًا عرضَ[1] في الممرور به.

وقوله **أو مُنَزَّلاً منْزلته**[2] هو العَلَم الذي كان أصله صفة، فغَلَبت، وصارت عَلَمًا بالغَلَبة، كالصَّعِق.

قال بعض أصحابنا: ولا خلافَ في كون المضمَر لا يكون عطفَ بيان، ولا يجري هو على اسم عطف بيان[3]؛ لأنه كالنعت، فكما أنَّ المضمَر لا يُنعَت ولا يُنعَت به، فكذلك هو في عطف البيان. وذكر في مسألة «قام القومُ إلا زيدٌ» بالرفع أنه مِن بابِ الصفة بإلا وما بعدها، وأنَّ هذه الصفة بإلا تُخالف الوصف بغيرها في أنه يجوز أن يوصَف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة. ثم قال: «وإذا كان كذلك كان في موضعِ نعتٍ عند النحويين[4]، ويعنون بذلك أنه عطف بيان» انتهى. فناقضَ ما حكى[5] مِنَ الإجماع أنَّ المضمر لا يُعطَف عليه عطف بيان، ودلَّ ذلك أيضًا على جوازِ التخالف في التنكير والتعريف؛ إذ قال: «فيجوز أن يوصَف بها المعرفة والنكرة»، وسيأتي ذكر هذا المذهب إن شاء الله تعالى.

وعطف البيان يسميه الكوفيون[6] التَّرجمة، قاله ابن كيسان.

وقوله **ويُوافِقُ المتبوعَ في الإفراد وضِدَّيه** هما التثنية والجمع.

---

(١) عرض: سقط من ط.

(٢) كذا! والذي سبق في المتن هو: أو بمنْزلته. ط: أو مُنَزل منْزلته.

(٣) ن: على عطف اسم بيان.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٣٣٢ - ٣٣٥.

(٥) ط: ما حكاه.

(٦) المصطلح النحوي ص ١٦٣ - ١٦٤.

وقوله **خِلافًا لِمَنِ الْتَزَمَ تَعريفَهما** قال المصنف في الشرح[1]: «زعمَ الشيخُ أبو عليٍّ الشَّلَوبينُ[2] أنَّ مذهب البصريين الْتِزامُ تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان؛ و لم أجد هذا النقل من غير جهته.

وذهب الفراء وغيره من الكوفيين وأبو عليٍّ الفارسيُّ[3] والزمخشريُّ[4] إلى جواز تنكيرهما» انتهى.

وقال ابن عصفور: «ذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك، وجعلوا منه رَدَّ الأجناس المنكورة على الأسماء، نحو: مررتُ بثوبٍ خزٍّ، وبابٍ ساجٍ. وإلى جواز ذلك ذهب أبو علي، فإنه جعل (زيتونة) في قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[5] عطف بيان. وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه. واحتُج لهم بأنَّ الغرض في عطف البيان تبيين الاسم الذي يجري عليه وإيضاحه، ولذلك سُمِّيَ عطف بيان، والنكرة لا يصحُّ أن يُبَيَّنَ بها غيرُها لأنها مجهولة، /ولا يُبَيَّنُ مجهول بمجهول» انتهى. [٥: ٢٢٤/أ]

واختار[6] المصنف وابن عصفور[7] جواز ذلك؛ لأنَّ النكرة إذا كانت أخصَّ مما جَرَتْ عليه أفادته تبيينًا وإن لم تُصَيِّرْه معرفة؛ وهذا القَدْر كافٍ في تسميته عطف بيان.

---

(١) ٣: ٣٢٦، وفيه تصرف.

(٢) حواشي المفصل له ص ٤٠٩ [رسالة] وقد نصَّ ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥ أنَّ الشلوبين ذكر هذا في تنكيته على المفصل.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣: ٢٥٨. ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾، فقد جعل ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ عطف بيان على ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾. وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣: ١١٩٥ أنَّ أبا علي أجاز في التذكرة العطف والإبدال في (طعام).

(٤) الكشاف ٢: ٣٧١.

(٥) سورة النور: الآية ٣٥. شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩٤.

(٦) ط: واختيار.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٩٤.

وفي «البسيط»: «كان القياس يقتضي أن يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب إليه بعض الكوفيين؛ فتقول: مررتُ بإنسانٍ رجلٍ، على البيان، لكنَّ البصريين أَبَوْا أن يكون إلا بالمعارف، وخَصَّص ذلك بعضُهم بالأعلام والكُنى، فتقول: مررتُ بزيدٍ أبي عمرٍو[1]، ونحوهما من الأسماء المشهورات كالألقاب، وهو الأكثر في عطف البيان، وذلك جَرَيان الكُنى على الأعلام، وجَرَيان الألقاب على الكُنى، نحو: جاء أبو سعيدٍ قُفَّةُ. وبعضهم جعله مطلقًا في المعارف، ولذلك قال في صفة المبهم: إنه عطف بيان، ولم يجعله صفة لجموده».

وقوله **ولِمَنْ أَجازَ تَخالُفَهما** هو الزمخشريّ، أعربَ قوله: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[2] عطف بيان، وهو معرفة جارٍ على: ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾، وهي نكرة. وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يُلتفَت إليه.

وقوله **ولا يَمتنِعُ أنْ يكونَ أَخَصَّ مِنَ المتبوعِ على الأَصَحِّ** قال المصنف في الشرح[3]: «زعم أكثر المتأخرين أنَّ متبوع عطف البيان لا يَفُوقُه في الاختصاص، بل يُساويه، أو يكونُ أَعَمَّ منه. والصحيحُ جَوازُ الأَوْجُهِ الثلاثة لأنه بمنْزلة النعت، وقد تَقَدَّمَ في بابه أنَّ النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقًا ومَفُوقًا ومُساويًا[4]، فَلْيَكُنِ العطف كذلك، وهذا مذهب س، فإنه أجاز في (ذا الجُمَّة) من (يا هذا ذا الجُمَّة) أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً[5]، وقد تقدَّم الكلامُ[6]

---

(١) غ: بزيد بن عمرو.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٧. ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾. الكشاف ٢: ٤٤٧.

(٣) ٣: ٣٢٦.

(٤) شرح المصنف ٣: ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٥) الكتاب ٢: ١٨٩ - ١٩٠.

(٦) انظر ص ٣٠١ - ٣٠٤.

على أنَّ اسم الجنس الجامد في مثل رأيتُ ذلك الرجلَ عطفُ بيان مع أنه أَقَلُّ اختصاصًا[1] مِن اسم الإشارة؛ وتبين دليل ذلك هناك» انتهى.

فقوله «والصحيح جواز الأوجه الثلاثة» مخالف لما قاله ابن عصفور، قال ابن عصفور: «وعطفُ البيان يجري فيه الأَعرَفُ على الأَقَلِّ تعريفًا، بخلاف النعت، بدليلِ جَرَيانِ العَلَمِ عطفَ بيانٍ على الاسم المعرَّف بالألف واللام.

فإن قيل: هذا مناقضٌ لِما ذكرتموه في باب النعت مِن أنَّ الاختصار مُؤْثَرٌ على التطويل إذا كان كل واحد منهما مُوصِّلاً إلى الغرض المقصود على حد سواء؛ لأنَّ ذلك يوجب الابتداء بالأَخَصِّ ليقعَ به الاكتفاء، ولم يفعلوا ذلك في هذا الباب، بل بدأوا بالأَعَمّ.

فالجواب أن تقول: إنما يُبدأ مِنَ الاسمين بالأَقَلِّ تعريفًا إذا كان بين المخاطِب والمخاطَب عَهدٌ فيه؛ ولم يكن بينهما عَهدٌ في الأَعْرَف؛ لأنه أَقْرَبُ إلى أن يقع الاكتفاء به مِنَ الأَعْرَفِ بسببِ العهد المتقدِّم، فعلى هذا إنما تقول: /مررتُ [٥: ٢٢٤/ب] بالقرشيِّ زيدٍ، على عطفِ البيان إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجلٍ قرشيٍّ؛ ولم يكن بينكما عهدٌ في أنَّ اسمه زيد، ولا يُتَصَوَّرُ في النعت أن يكون المنعوت معهودًا والنعتُ غيرَ معهود؛ لأنَّ النعت أبدًا إنما يكون معرَّفًا بالألف واللام العهدية أو في معنَى ما عُرِّفَ بهما. وإنما لَزِمَ أن يكون النعتُ كذلك لأنَّ الصفاتِ المحضة إنما تكون بالأصناف الخمسة التي تقدَّمَ ذِكرُها في باب الصفة الجارية على الموصوف، وتعريفُها إنما هو بالألف واللام العهدية، نحو: الطويل، والفَهِم، والكاتب، والتَّميميّ، أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام العهدية، نحو: ذي المال، وما عدا ذلك مِنَ الصفات غير المحضة فإنما يُوصَف به إذا كان راجعًا بالتأويل إلى صنفٍ مِن هذه الأصناف الخمسة؛ وذلك بأن يكون معهودًا عند المخاطَب، فإذا

---

(١) في المخطوطات: اختصاص. صوابه في شرح المصنف.

قلت: مررتُ بزيدٍ[1] أخيك، أو: مررتُ بزيدٍ صديقِك، أو: بزيدٍ هذا - فإنما تريد بزيد[2] المناسب لك بالأخوة، وبزيد المصادق لك، وبزيد الحاضر.

وقد بيَّن أبو الفتح هذا الذي ذكرتُه في حرف اللام من (سِرّ الصناعة) له، فقال هناك[3]: (وقد أجمعوا - يعني النحويين - على أنه لا تكون الصفة معرَّفة إلا باللام[4]). قال[5]: (وقولنا: مررتُ بزيدٍ أخي عمرٍو، ونظرتُ إلى هندٍ بنتِ محمدٍ، وأشباه ذلك - ليست بصفات محضة[6]، وإنما هي في الحقيقة عطف بيان، ولكنَّ النحويين أطلقوا عليها الوصف لأنها تُفيد ما تُفيد الأوصاف؛ ألا ترى أنَّ معنى: مررتُ بزيدٍ أخي عمرٍو، كمعنى[7]: مررتُ بزيدٍ المعروفِ بأُخُوَّةِ عمرٍو، وكذلك: مررتُ بهندٍ بنتِ محمدٍ، معناه: مررتُ بهندٍ المشهورةِ ببُنُوَّةِ محمد)» انتهى ما ذكره ابن عصفور.

ودَلَّ كلامُه على أنَّ شَرْطَ عطف البيان أن يكون أعرفَ مِنَ المتبوع، وأمَّا دعوى المصنف أنَّ عطف البيان يكون مَفُوقًا، واستدلالُه بإجازة س في «ذا الجُمَّة» مِن «يا هذا ذا الجُمَّةِ» أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلاً - فقد تقدَّم ما فرقَ به ابن عصفور في قولك مررتُ بهذا الرجلِ بين كون الرجل نعتًا وعطف بيان؛ وبيَّن أنَّ الرجل إذا كان عطف بيان كان أَعْرَفَ مِن اسم الإشارة؛ وأنَّ ما ذكرَه في ذلك هو معنى كلام س. فالمصنف لم يَتَلَمَّح كلام س وما فرقَ به بين النعت وعطف

---

(١) ط: برجل.

(٢) ط: بذلك.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٣٥٧.

(٤) غ، ط: بالألف. د، ن: معرفة بالألف.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٦) غ: مختصة.

(٧) في المخطوطات: معنى. وآثرت ما في سر صناعة الإعراب.

البيان، بل بنفس ما[1] رأى أنَّ س أعرب «ذا الجُمَّة» عطف بيان اعتقد أنه دون اسم الإشارة في التعريف؛ لما تقرَّر أنَّ اسم الإشارة أَعْرَفُ مِنَ المعرَّف بأل، فما أُضيفَ إلى ذي أل بمنْزلة ما فيه أل، وخَفِيَ عليه ما ذكَرَه س مِنَ الفَرق.

ص: ويجوزُ جَعلُه بَدَلاً إلا[2] إذا قُرِنَ بـ«أَل» بعدَ مُنادًى، أو تَبِعَ مجرورًا بإضافةِ صفةٍ مقرونة بـ«أل»، وهو غيرُ صالحٍ لإضافتها إليه، وكذلك إذا أُفْرِدَ تابعًا لِمُنادًى، فإنه يُنصَب بعدَ منصوب، ويُنصَبُ ويُرفَعُ بعدَ مضموم، وجَعْلُ الزائدِ بيانًا عطفًا أَولَى مِن جَعْلِه /بَدَلاً. [٥: ٢٢٥/أ]

ش: ما جاز أن يكون عطفَ بيانٍ جاز أن يكون بدلاً، ولا ينعكس؛ لأنَّ البدل ليس مشروطًا فيه التعريف ولا التنكير ولا المطابقة في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمع.

وقوله **إلا إذا قُرِنَ بأل بعدَ مُنادًى** لم يُقيِّد المنادى أن يكون منصوبًا أو مضمومًا[3]، ومثاله: يا أخانا الحارثَ، ويا رجلُ الحارثُ، ويجوز الحارثَ بالنصب. ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنَّ ما فيه أل لا يدخل عليه حرف النداء لا لفظًا ولا تقديرًا، والبدلُ في نية تكرار العامل، فتعيَّنَ أن يكون عطف بيان.

وقوله **أو تَبِعَ**[4] مثالُه قولُه[5]:

أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بِشْرٍ ... عليهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا

ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه لا يجوز: أنا ابنُ التاركِ بِشْرٍ، والبدل كما ذكرنا على نِيَّة تكرار العامل.

---

(١) غ: تيقن بما.

(٢) إلا: سقط من غ، ط.

(٣) في المخطوطات: ومضمومًا.

(٤) تتمته: «مجرورًا بإضافةِ صفةٍ مقرونةٍ بأل».

(٥) تقدم الشاهد في ١٠: ٣٥٢.

وقوله **وهو غيرُ صالحٍ لإضافتها إليه** احتراز مِن أن يكون صالحًا، فإنه إذ ذاك يجوز فيه العطف والبدل، نحو: أنا الضاربُ الرجلِ غلامِ القومِ؛ لأنك لو قلت: أنا الضاربُ غلامِ القومِ، جاز.

وقوله **فإن أُفْرِدَ**[1] أي: عطفُ البيان، ويعني بالإفراد ألاَّ يكون مضافًا، فإنه إن كان مضافًا وجب نصبه، سواء أكان قبلَه مُنادًى مضافٌ أو[2] مضموم، فمثالُ ما قبلَه مضافٌ قولُ الشاعر[3]:

فيا أَخَوَيْنا عَبدَ شَمسٍ ونَوْفَلاً   سأَلْتُكما باللهِ لا تُحْدِثا حَرْبا

في رواية من نصب عبدَ شَمسٍ ونوفلاً. ولا يجوز هنا أن يكون بدلاً؛ لأنَّ أحد المتعاطِفَينِ مفرد، وهما منصوبان، والبدل المجموع لا أحدهما، فلا يمكن تقدير حرف النداء، وكلاهما تابعٌ لمنصوب لِما يَلزَم مِن نصب أحدهما، وهو المضاف، وبناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما.

ومثالُ نَصبِه وهو مفردٌ بعدَ منصوب: يا أخانا زيدًا. ومثالُ نَصبِه ورَفعه بعدَ مضموم: يا غلامُ بشرًا وبشرٌ، كما تفعل بالنعت، فتقول: يا أخانا العاقلَ، ويا فاسقُ الخبيثَ والخبيثُ، فلو أَبدلتَ تعيَّنَ الضمُّ، فقلت: يا غلامُ بِشْرُ.

ونقصَ المصنفُ[4] من الصور التي يتعيَّن فيها عطفُ البيان قولهم: يا أيُّها الرجلُ عبدُ الله، فـ«عبدُ الله» عطف بيان على الرجل، ولو نُصب عبد الله في القياس

---

(١) يعني قوله: «وكذلك إذا أُفْرِدَ تابعًا لِمُنادًى، فإنه يُنصَب بعدَ منصوب، ويُنصَبُ ويُرفَعُ بعدَ مضموم».

(٢) غ: أم.

(٣) البيت من قطعة لطالب بن أبي طالب بن عبد المطلب يمدح رسول الله ﷺ، ويبكي أصحاب القَليب من قريش يوم بدر، كما في السيرة النبوية ٢: ٢٦. ونسب في الحماسة الشجرية ١: ٦١ لأبيه.

(٤) انفردت ك بهذه الفقرة.

لكان جائزًا، كأنك قلت: يا عبدَ الله، إلا أنَّ العرب لا تتكلم به نصبًا، ولو نُصب على أن يكون بدلاً مِن أيّ لجاز؛ لأنَّ أيًا في موضع نصب. ومنها قولهم: أيُّ الرجلين زيدٌ وعمرٌو أفضلُ. ومنها: يا أيُّها الرجلُ زيدٌ. ومنها: كِلا أَخَوَيك زيدٌ وعمرٌو قال ذلك. ومنها: يا زيدُ الرجلُ الصالحُ. ومنها: زيدٌ أفضلُ الناسِ النساءِ والرجالِ، أو: الرجالِ والنساءِ. ومنها: يا زيدُ هذا[1]. ومنها: زيدٌ ضربتُ /عمرًا [٥: ٢٢٥/ب] أخاه. فهذه كلُّها صُوَرٌ لا يجوز فيها البدل.

وقوله **وجَعْلُ الزائدِ بَيانًا عَطفًا أَولَى مِن كونه بَدَلاً** أي: وكون الاسم الذي يزيد بيانًا. ومثَّلَ المصنف هذا الحكم في الشرح[2] بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[3]، ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾[4]، و﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[5]، وقولِ ذي الرُّمَّة[6]:

لَمْياءُ ، في شَــفَتَيْها حُــوَّةٌ لَعَــسٌ ... كالشَّمسِ لَمَّا بَدَتْ ، أو تُشْبِهُ القَمَرَا

فإنَّ الحُوَّة السَّوادُ مطلقًا، واللَّعَس سَوادٌ يسير. انتهى.

والمحفوظ في شعر ذي الرُّمَّة أنَّ آخر هذا[7]:

.... وفي اللِّثَاتِ ، وفي أَنْيابِها ، شَــنَبُ

وسيأتي الخلاف في إعراب «لَعَس» في باب البدل إن شاء الله تعالى.

---

(١) في المخطوطة: أنا زيد هذا. صوابه في الارتشاف ٤: ١٩٤٥.

(٢) ٣: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ١٦.

(٥) سورة النور: الآية ٣٥.

(٦) الديوان ٢: ١١٥٢. اللَّمى: سمرة في الشفتين.

(٧) الديوان ١: ٣٢. وهذا البيت من قصيدة بائية، والبيت السابق من قصيدة رائية، وقد اتفقا في الصدر. الشَّنَب: برد وعذوبة في الأسنان.

وأكثرُ استعمالِ عطفِ البيانِ في الأعلام أسماءً إذا جَرَتْ على الكُنى في الإعراب؛ أو ألقابًا إذا جَرَتْ على الكُنى أو الأسماء، وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف غير المضمر.

وذكرَ المصنف وغيره أنه يتعين عطف البيان في موضعين:

أحدهما: باب النداء في المسألة المذكورة وأشباهها.

والآخر: باب اسم الفاعل إذا كان بأل مفردًا ،أو جمعَ تكسير، أو جمعَ سلامة بالألف والتاء، وأُضيفَ إلى ما فيه أل، وأُتبِعَ بِعَلَمٍ أو جارٍ مَجراه مما لا تجوز إضافةُ اسم الفاعل إليه.

ويتعيَّنُ أيضًا في مواضعَ غيرِ هذين:

أحدها: أن يكون الكلام يُفتقر فيه إلى رابط، ولا رابط إلا التابع على عطفية البيان، مثاله: هندٌ ضربتُ الرجلَ أخاها، ومررتُ بهندٍ القائمِ الرجلُ أخوها، لا جائز أن يكون نعتًا؛ لأنه أَعْرَفُ مِمَّا جَرى عليه، ولا جائز أن يكون بدلاً؛ لئلا تَعْرَى[1] الجملة الأُولى من رابط، فتعيَّنَ عطف البيان.

والثاني: أن يضاف أَفْعَلُ التفضيل إلى عامٍّ، ويُتْبَعَ بقِسْمَيْ ذلك العامّ، ويكون المفضَّلُ أحدَ قِسمَيْ ذلك العامِّ، مثالُه: زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ، أو: النساءِ والرجالِ، فالرجال والنساء عطف بيان. ولا يجوز أن يكون بدلاً مِنَ الناس؛ لأنَّ البدل على نِيَّة تكرار العامل كما قلنا، فيكون التقدير: زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنساءِ، أو: النساءِ والرجالِ، وذلك لا يسوغ. فأمَّا قولُ مَن قال: أنا أَشْعَرُ الجنِّ والإنسِ - فقد غُلِّطَ في ذلك، وتأوَّلَه أبو عليٍّ[2] على أنه أراد: أَشْعَرُ الخَلقِ، قال: «وهو قبيح، لا يجوز القياس عليه».

---

(١) غ، ط، ك: تعرو.

(٢) المسائل الشيرازيات ٢: ٤٥٦.

والثالث: أن يُتْبَعَ موصوفُ أيٍّ بمضاف، نحو: يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيد، فـ«غلامُ زيد» لا يكون بدلاً مِنَ الرجل؛ لأنه ليس في تقدير جملتين ولا وصفًا؛ لأنَّ ما فيه أل لا يُوصَف بالمضاف إلى العَلَم.

والرابع: [أن يُتبع مجرور (أيّ) بمفصّل، نحو: بأيِّ الرجلين زيدٍ وعمرٍو مررتَ؟][1].

/وما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركًا، فتارةً مع النعت والبدل، نحو: جاء زيدٌ أبو عمرو، وتارةً مع البدل، نحو: جاء أبو محمد زيدٌ، وتارةً مع التأكيد، نحو: رأيت زيدًا زيدًا، يجوز أن يكون تأكيدًا لفظيًّا لموافقته الأول لفظًا ومعنًى، ويجوز أن يكون عطف بيان جاء مؤكِّدًا كما يجيء نظيره - وهو النعت - مؤكِّدًا، وأنشد النحويون في الباب قول رؤبة[2]: [٥: ٢٢٦/أ]

إنِّي - وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا - لَقائلٌ: يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا

يُروى برفع نصر الثاني[3] ونصبه[4]، والمنادى نَصْرُ بنُ سَيَّارٍ أميرُ خَراسان، فـ«نَصْرٌ» المرفوع عطفُ بيان على اللفظ، و«نَصْر» المنصوب عطفُ بيان على موضع: يا نَصْرُ. وبهذا يُستَدَلُّ على أنَّ عطف البيان والبدل يجيئان بمعنى التأكيد.

ولا يجوز أن يكون مرفوعًا على أنه خبرُ مبتدأ مضمر، ولا نصبُه على إضمارِ فعلٍ؛ لأنَّ هذا النوع من القَطْع إنما تكلمتْ به العرب إذا قَصَدَتِ البيانَ أو المدحَ أو الذمَّ أو الترحُّمَ، و«نصر» لا يُفهَم منه شيء من ذلك.

---

(١) ما بين القوسين موضعه بياض في المخطوطات قدْره سطر ونصف، وهو من شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١: ٥٩٤. وفيه موضع خامس، هو أن يُتبع مجرور (كِلا) بمفصّل، نحو: كِلا الرجلين زيدٍ وعمرٍو قال ذلك).

(٢) تقدم الرجز في ٩: ١٩٨.

(٣) فيما عدا ط: الأول.

(٤) المقتضب ٤: ٢٠٩ - ٢١٠.

فإن لم يكن الثاني من لفظ الأول ساغ القطع لِما في ذلك من البيان، ومن ذلك:

فيا أَخَوَيْنا عبــدُ شَــمْسٍ ونَوْفَــلٌ ....

في رواية من رواهما بالرفع.

ولا يجوز أن يكون توكيدًا لفظيًّا. قيل: لتنوينه، والأول ليس كذلك. ورُدَّ هذا بأنَّ هذا القَدْر مِنَ الاختلاف مُغْتَفَرٌ في التأكيد اللفظيِّ، بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾[1]، فـ(أَمْهِل) تأكيد (مَهِّل) مع اختلاف صيغتيهما.

وقال بعض أصحابنا: الاختلاف في التعريف، فـ«يا نصرُ» تعرَّف بالإقبال عليه لا بالعَلَميَّة على ما يُبَيَّن في باب النداء، والثاني تعرَّف بالعَلَميَّة، فكما لا يجوز جَعلُ الثاني في جاءَ الغلامُ غلامُ زيدٍ تأكيدًا لفظيًّا لاختلافهما في التعريف، فكذلك هذا. ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه مُنَوَّن، ولا نعتًا لأنه علم.

ويجوز في (نَصْرٌ) الثاني أن يكون مصدرًا، أي: انْصُرْني نَصْرًا، وعلى ذلك خَرَّجه الأصمعي[2]، وجعل نَصْرًا الثالث تأكيدًا لنصر الثاني.

وقال الجرمي: النصر: العَطِيَّة، قاله أبو عبيدة، فيريد: يا نَصْرُ عَطِيَّةً عَطِيَّةً. ويَرُدُّ هذا التأويلَ في نَصْر الثاني أنه رُوي بالرفع.

وزعم أبو عبيدة[3] أنَّ نَصْرًا الثاني هو حاجب[4] نَصْر بن سيَّار، وأنَّ الشاعر نصبَه على الإغراء، يريد: عليكَ نَصْرًا. ويَرُدُّ هذا القولَ روايةُ الرفع فيه.

---

(١) سورة الطارق: الآية ١٧.

(٢) المقتضب ٤: ٢٠٩.

(٣) المصباح لابن يسعون ١: ٥٧٧.

(٤) د، غ: صاحب. ط: صاحب ابن سيار.

وقيل[1]: حاجبه[2] نَضْر بالضاد. ويُروَى[3]: نَصْرُ نَصْرُ[4] ببناء الثاني على أن يكون بدلاً. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

تَمَّ بحمد الله - تعالَى - وتوفيقه

الجزءُ الثاني عشر من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالَى -

الجزء الثالث عشر، وأوله :

«باب البدل»

---

(١) نسب هذا القول في التبصرة والتذكرة ١: ٣٤٩ - ٣٥٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٣٤٠ لأبي عبيدة. ونسب في المصباح لابن يسعون ١: ٥٧٧ للزجاج.

(٢) ك، ط: صاحبه.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٦.

(٤) فما عدا ط: نصرا.

فهرس الموضوعات